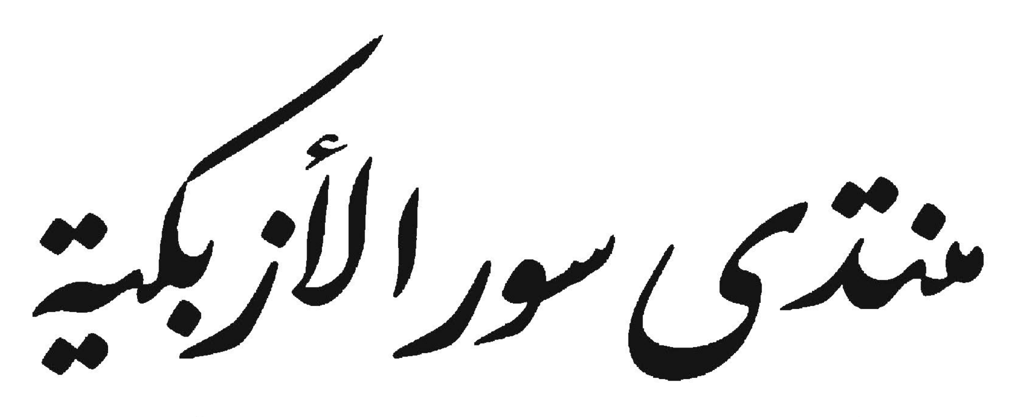
د. أحمد الصاوى

النقود المتداولة فى مصر العثمانية

الحضارة العربية


منتدى سور الأزبكية

نقود مصر العثمانية

دكتور

أحمد السيد الصاوى



الكتاب : نقود مصر العثمانية
(1) التداول النقدى

الكاتب : د. أحمد السيد الصاوى

الناشر : مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى : نوفمبر ٢٠٠١

رقم الإيداع : ١٧٧٤٧/ ٢٠٠٠
الترقيم الدولى: I.S.B.N.977-291-263-5

الجمع والصف الالكترونى :
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ : سيد مكاوى
تصحيح : زكريا منتصر
كمال عبد الرسول

الإهداء

إلى أستاذي الذي علمني

الأستاذ الدكتور حسن الباشا

اعترافًا بالفضل وعرفانًا بالجميل

نقود مصر العثمانية



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة ، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل .
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات ، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب ، ونشره وتوزيعه .
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه .
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية .

◆

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت : ٣٤٤٨٣٦٨ ، فاكس : ٣١٤٨٠٤٢

المقدمة

حظى العصر العثماني فى السنوات الأخيرة بجملة من الدراسات والأبحاث التى تناولت تاريخ وآثار هذا العصر فى مصر ، ورغم تعدد هذه الدراسات وتنوعها ، إلا أن النقود التى تم تداولها فى هذه الحقبة ، لم تفرد لها دراسة مستقلة ، وغالبًا ما أحاط ذكرها عرضًا فى بعض الدراسات التاريخية غموض وخلط بسبب تناقض المصادر التاريخية من جهة ، ولعدم الاهتمام بدراسة المسكوكات ذاتها من جهة ثانية .

وتكتسب دراسة النقود المتداولة بمصر العثمانية ، أهمية خاصة لاتصالها الوثيق بالتاريخ الاقتصادى للبلاد إبان الحكم العثماني ، وطبيعة العلاقات التجارية بين مصر وغيرها من بلدان الشرق والغرب ، مثلما يرسم ملامح التاريخ الاجتماعى ومستويات المعيشة والأسعار خلال هذه الفترة .

وعلى صعيد علم النميات والمسكوكات الإسلامية ، فقد توفر على دارسة نقود مصر فى عصورها المختلفة ثُلة من خيرة الباحثين ، الذى أثروا المكتبة العربية بعدد من الأبحاث التى تناولت أنواع المسكوكات وطرزها المختلفة وقيمها النقدية حتى نهاية العصر المملوكى الجركسي ، بينما بقيت نقود مصر العثمانية دون دراسة حتى الآن ، باستثناء ما نشر من قطع النقود العثمانية ، التي ضربت بمصر وغيرها من ولايات الدولة .

ونظرًا للحداثة النسبية للعصر العثمانى ، فقد توفرت أعداد كبيرة من نقود هذا العصر فى متاحف العالم المختلفة ، لاسيما فى تركيا ومصر وبريطانيا وفرنسا وروسيا ، حتى لا يكاد يخلو أى «كتالوج» لعملات المتاحف الكبرى فى هذه البلاد من ذكر المسكوكات العثمانية .

ولذا فقد كان من غير المجدى أن يقتصر مثل هذا البحث على دراسة نقود مصر التى سكت بها فى العصر العثمانى أو حتى تلك التى ضربت فى دور الضرب العثمانية وعرفت طريقها إلى مصر .

ليس فقط لأن جل طرز هذه المسكوكات قد تم نشرها ، بطريقة أو بأخرى ، حتى ليصبح من العبث التحدث عن قطع غير منشورة (إلا إذا كان الحديث عن قطع بعينها وليس طرزها) ولكن قبل ذلك لأن اقتصار الدراسة على النقود العثمانية دون سواها ، يغفل أهم ملامح التداول النقدى لمصر فى هذا الوقت ، ألا وهو تداول النقود الأجنبية على نطاق واسع ، حتى

باتت هذه النقود هى الغالبة فى الأسواق ، بل والتى تنسب إليها قيم المبيعات وتقدر وفق قيمتها، نقود حسابية، ضرائب الأراضى الزراعية.

إن ظاهرة تداول النقود الأوربية التى بدأت «جنينية» فى نهاية عصر المماليك، قد تضخمت بصورة كبيرة فى العصر العثمانى حتى باتت الأسواق تعتمد فى عمليات الدفع التجارية على هذه النقود التى تدفقت على مصر بفضل موقعها الحاسم فى تجارة الشرق مع الغرب.

ولكل ما سبق فقد عنى البحث بدراسة النقود المتداولة فى مصر العثمانية شاملاً بذلك نقود سلاطين آل عثمان والنقود الأجنبية التى أشير إلى تداولها فى الوثائق والمصادر التاريخية.

ولما كانت الصلة وثيقة بين علم الآثار وعلم التاريخ العام، فقد خطط لهذه الدراسة أن تتجاوز الوصف الأثرى لقطع العملة وطرزها الشكلية، إلى تناول عدة موضوعات تفيد الباحثين فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وكلها ذات صلة حميمة بالنقود المتداولة.

وقد تناولت فى التمهيد أهم العوامل المؤثرة فى التداول النقدى، لاسيما العوامل السياسية، كخضوع مصر للحكم العثمانى وسيطرة المماليك على إدارة شئونها الداخلية، والعوامل الاقتصادية كحجم التجارة وميزان المدفوعات، وأيضًا العوامل المتصلة بالنقود ذاتها كالوزن والعيار والشكل والهيئات التى تتولى الإشراف على ضربها وتداولها بالأسواق.

وأفردت الفصل الأول للدراسة التاريخية والوصفية لأنواع ومسميات وطرز النقود العثمانية التى تم تداولها بمصر بما فى ذلك النقود الذهبية والفضية والنحاسية. وقد اعتمدت بصفة رئيسية فى هذه الدراسة على مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة وإلى حد ما على مجموعة متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة، إضافة إلى ما نشر من العملات العثمانية فى كتالوجات المسكوكات.

وحوى الفصل الثانى دراسة تاريخية ووصفية للنقود غير العثمانية المتداولة بمصر خلال فترة الدراسة، وقد شمل ذلك، النقود المملوكية التى استمر التعامل بها فى بداية العصر العثمانى، والنقود الأجنبية من معدنى الذهب والفضة.

واختص الفصل الثالث بدراسة القيم النقدية للنقود المتداولة فى مصر العثمانية. وقد ضم

ذلك الفصل دراسة مستفيضة لأسعار إبدال النقود (أسعار الصرف) سواء في حال تداولها بالأسواق أو عند إقدام السلطات المحلية على فرض قيم إلزامية للنقود سواء بسبب الاحتجاج الشعبي أو بإيعاز من السلطة العثمانية. كما أشرت إلى القيم الشرائية للنقود من خلال علاقتها بأسعار السلع الغذائية لاسيما القمح والأرز والشعير والفول.

وقد زودت هذا الفصل بعدد من الرسوم البيانية التي توضح أسعار صرف العملات بالأنصاف الفضة ورسوم أخرى لتوضيح علاقة النصف فضة بالأردب من القمح والأرز، في حالات التداول العادي وغلاء الأسعار والتسعير أيضاً.

أما الفصل الرابع فقد اقتصر على دراسة أحوال دار ضرب مصر في العصر العثماني، وتناولت فيه : موقع دار الضرب ، ونزاعات طوائف العسكر للسيطرة عليها ، ومصادر معادن النقود ، ونظام العمل في دار الضرب ، وطرق إعداد النقود بها ، ثم الهيئة الوظيفية للعاملين بالضربخانة.

بينما اهتم الفصل الخامس والأخير بالصرافين، الذي لعبوا دوراً حيوياً في تيسير وتقنين إبدال النقود ، وخاصة عند عقد الصفقات التجارية. ولولا وجود هؤلاء لما أمكن إيجاد علاقات مستقرة بين أنواع النقود المتعددة التي تم تداولها بمصر، وقد تعرضت لمهنة الصيرفة وموقف الشرع منها والتوزيع الجغرافي للصيارفة في أحياء القاهرة وكيف تأثر هذا التوزيع بمواقع الأسواق والمنشآت التجارية، وأخيراً خاتمة بأهم نتائج هذا البحث.

أما الملاحق فتضم وثيقة من وثائق الديوان العالي وهي تدور حول تسعير بعض السلع وأنواع النقود في عام ١١٣٩هـ ، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية. وهناك أيضاً نص وثيقة أخرى من وثائق الديوان العالي المحفوظة بأرشيف الشهر العقاري بالقاهرة وهي تتعلق بتوزيع صلاحيات الهيئة الوظيفية لدار الضرب المصرية في عام ١١٧٧هـ.

وينتهي الكتاب بقائمة لأهم الوثائق والمصادر والمراجع المستخدمة في هذا البحث.

أما الكتالوج فيضم وصفاً وصوراً لبعض قطع العملة التي تناولتها الدراسة بما في ذلك النقود العثمانية وبعض الريالات الأوربية.

وقد أفدت في إعداد هذا البحث وملاحقه فائدة جمة من وثائق المحكمة الشرعية التي حفظت سجلات محاكمها المختلفة في أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة وأجد لزاماً عليَّ أن أتوجه بالشكر للمسئولين عن هذه الثروة القومية لما أبدوه من تعاون صادق وجهد مخلص لتيسير الاطلاع على هذه السجلات ، ولا يفوتني توجيه الشكر المستحق لقسم المسكوكات

بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ولأمناء متحف كلية الآثار جامعة القاهرة على ما بذلوه من عون ومساعدة، وأيضًا لأساتذتي وزملائي بقسم الآثار الإسلامية لمساعداتهم التي أبدوها من أجل إنجاز هذا العمل.

‹‹‹‹●■

تمهيد

بدأ الغزو العثماني لمصر، كما لو كان نتيجة لخلاف فقهي نشب بين الدولة العثمانية ودولة المماليك حول محتوى النقوش التي كانت تضرب بها نقود المماليك في مصر والشام.

ففي سياق محاولة سليم الأول لإكساب حربه ضد دولة إسلامية مجاورة صفة المشروعية أجلس المفتي علي الجمالي بين يديه يستفتيه في الحرب ضد المماليك، طارحًا عليه أسئلة ثلاثة كان آخرها: ما رأيك في أمة (المماليك) تنقش على دنانيرها ودراهمها آيات من القرآن الكريم، يستخدمها النصارى واليهود والملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها مرتكبين أفظع الخطايا بحملهم إياها وهم في بيت الخلاء؟ ولم تكن إجابة المفتي بأقل غرابة من السؤال، إذ أباح الرجل إبادة هذه الأمة إن لم تقلع عن ارتكاب ذلك الفعل الشائن!![1].

وحتى بعد انتصار سليم على جيوش الغوري في مرج دابق، وتوجهه إلى مصر «مصمم العزيمة» على قتال المماليك وجلادهم[2]، نجد «السكة» موضوعًا للتفاوض بين السلطان المنتصر، وطومان باي سلطان المماليك الجديد، إذ أرسل الأول محذراً آخر سلاطين دولة المماليك «وإن أردت أن تنجو من سطوة بأسنا فاضرب السكة في مصر باسمنا وكذلك الخطبة وتكون نائبنا في مصر، ولك من غزة إلى مصر ولنا من الشام إلى الفرات..»[3]

ليس ذلك فحسب، فبعد نجاح سليم الأول في إلقاء القبض على غريمه طومان باي، خاطبه، مؤنبًا «أولاً إني أرسلت لك من الشام أن تجعل السكة والخطبة باسمي وأنت مقيم على ملك مصر.. والله ما كان قصدي أذيتك ونويت الرجوع من حلب ولو أطعتني من الأول وجعلت السكة والخطبة باسمي ما جئت لك ولا دُسْتُ أرضك»[4]

لقد كانت السكة «مبرراً» واهيًا لرغبة العثمانيين في توسيع حدود دولتهم على حساب جيرانهم في الجنوب، وبعد أن تم لهم ما أرادوا، استمرت نقود المماليك متداولة بين رعاياهم

---

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية الأجنبية - القاهرة ١٩٨٩ - ص ٢٢١.

(٢) علي بن محمد اللخمي الأشبيلي: الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان - تحقيق هانز أرنست - القاهرة ١٩٦٢ - ص١٢

(٣) د. محمد فؤاد شكري (وآخرون): نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر - القاهرة (د.ت) ص١٥.

(٤) الشيخ أحمد الرمال بن زنبل: وقعة الغوري والسلطان سليم وما جرى بينهما - تحقيق عبدالمنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢م ص ١٣٤ و١٣٦.

بمصر والشام من المسلمين وأهل الذمة دون تحرج من حملها وهي بهذه النقوش المنكرة إلى مجلس القضاة الأتراك في المحاكم الشرعية.

وقد كان من نتائج الغزو العثماني أن تحولت مصر من دولة كبرى إلى ولاية[1] عثمانية، ومنذ عام ٩٢٣هـ أصبحت النقود التي تضرب في الضربخانة بالقلعة، محددة بأوامر السك التي تصدر من الأستانة، كلما تولى عرش السلطنة سلطان جديد فتسك باسمه النقود بطراز تحدده قوالب السك المرسلة مع خط شريف يشتمل عادة على أوامر بالخطبة والشنك (إعلان السرور بإطلاق الصواريخ) إلى جانب الأمر بالسكة»[2]

وأضحى هذا التغيير السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في النقود المتداولة بمصر العثمانية، إذ كانت السلطات العثمانية تقوم أحياناً بسحب بعض العملات من التداول وتنزل بغيرها إلى السوق.

وتقرر لها قيمة جديدة لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية، وفضلاً عن هذا فإن ارتباط العملة المصرية بنظيرتها العثمانية يجعل الأولى تتأثر بالتقلبات التي تتعرض لها الثانية[3]

والواقع أن الأثر غير المباشر لخضوع مصر لحكم العثمانيين كان أشد قوة في تحديد ملامح التداول النقدي بمصر، إذ تأثرت بمجمل الحالة السياسية الاقتصادية للدولة العثمانية، التي أدت في التحليل الأخير إلى نقص كميات النقود العثمانية المتداولة.

فبعد انتهاء عصور التوسع الأولى أخذت الدولة العثمانية في الضعف والتحلل في الوقت الذي بدأت فيه أوربا تأخذ بأساليب العلم والقوة العسكرية والاقتصادية وساعدها على ذلك اكتشافات مناجم الذهب والفضة في العالم الجديد، وأسهمت معادن الأمريكتين باتحادها مع التزايد السكاني في القرن السادس عشر الميلادي وبعده في زيادة التضخم المزمن والمجاعة والأزمات الاقتصادية والسياسية التي شكلت جميعها صورة المجتمع العثماني خلال القرون الباقية من حياة هذه الدولة[4].

ونتيجة لذلك اتجه أصحاب الثروات إلى استغلال مدخراتهم في شراء العقارات أو الأراضي

---

(١) محمد عبدالمنعم الراقد ود. أحمد أحمد الحتة: الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي - الإسكندرية ١٩٧٢ ص ٢٠٧.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة في مصر في العصر العثماني - القاهرة ١٩٧٨ - ص ١٤١.

(٣) د. راشد البراوي و(محمد حمزة عليش): التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (ط ٤) - القاهرة ١٩٤٩ - ص ٤٠.

(٤) د. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن ١٨م القاهرة ١٩٨٢ - ص ٢٨.

الزراعية وأوقفوها وقفًا خيريًا أو أهليًا خشية مصادرة السلطات الحاكمة لها[1].

وزاد الطين بله ما قام به مراد الثالث في أواخر القرن العاشر الهجري (١٦م) بالتوسع في الإنفاق العسكري على قوات الإنكشارية مما أدى إلى ندرة العملات المتداولة وهو ما استتبع إجراء تخفيض هائل لوزن وعيار «الأقجة» الفضية، وأدى ذلك في النهاية إلى تزايد معدلات. التضخم[2].

وفضلاً عن هذه الأسباب العامة التي أفضت إلى قلة النقود العثمانية وانخفاض قيمتها، فقد نتج عن أنظمة الحكم والإدارة العثمانية لمصر أن تدهور الاقتصاد المصري وانحطت الزراعة والصناعة والتجارة[3].

وتعرضت التجارة الخارجية لمصر، لاسيما في القرن ١٨م لصعاب وعقبات، أهمها، التزام البلاد بسياسة الاكتفاء الذاتي وانحطاط شأن الصناعة المحلية الذي لم يجعل لمصر ميزة تصدير بعض منتجاتها كما كانت تفعل بالمنسوجات، ثم ضعف البحرية العثمانية في البحر الأحمر وتعرض طرق القوافل لاعتداءات المماليك والعربان وأخيرا اعتداءات المماليك على التجار الأجانب وفرض رسوم جمركية بالغة الارتفاع[4].

وبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية فقد أدى تكرار عزل الباشوات منذ أواخر القرن السادس عشر. نتيجة لثورات الجند ومنازعات ومطامع الأمراء المماليك وسعيهم للسيطرة على إدارة مصر إلى مزيد من التردي في الأوضاع الاقتصادية[5].

وزيادة على تدهور الأوضاع الاقتصادية والتضخم الذي أدى لانهيار قيمة العملة، فقد تأثرت حالة التداول النقدي بمصر بنقص العملات العثمانية الذي كان أكثر خطورة في مصر عن سواها من الولايات نتيجة لقيام مصر بدفع الخزانة الشريفة للسلطان وكانت تقدر بألف ومائتي كيس[6] وتزايد النفقات العسكرية حيث كانت خزانة مصر تنفق على حملات الدولة في البلقان ووسط أوربا وروسيا واليمن من نفقات المرتبات وأجور المواصلات، وأيضًا كثرة قدوم رسل الدولة العثمانية لمصر وعودتهم بالهدايا للسلطان وحواشيه ولهم، وأخيراً

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة ١٩٨٤ - ج ١ ص ٧٢٧.

(٢) د. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر - ص ٤٠.

(٣) د. عبدالمنعم الراقد (وأحمد الحتة): الغزو العثماني - ص ٣١٣.

(٤) د. راشد البراوي (وعليش): التطور الاقتصادي: ص ٣٠-٣١.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ٧٤

(٦) كانت عبوة الكيس المصري ٢٥ ألف نصف فضة: سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص ٢٢١ حجة بتاريخ ١٤ جمادى الأول عام ١١٧٨هـ

التكاليف المالية للباشا وحاشيته من رواتب ونسب من الضرائب على بعض أصناف المتاجر وعلى تولية الأمراء والصناجق ونوابهم[١].

كما تأثر إنتاج دار ضرب مصر من العملات بسيطرة الباشا عليها في أوائل العصر العثماني[٢] ثم طائفة المستحفظان من أوجاقات العسكر حتى خضعت الضربخانة إلى سيطرة الباشا مرة أخرى ثم شيوخ البلد الأقوياء، مثل على بك الذى أدخل تعديلات فى العملة المحلية شملت عيار سبيكتها ونقشها[٣]، وما أن نجحت الدولة العثمانية في القضاء على حركة الاستقلالية حتى خضعت مصر لسيطرة محمد بك أبى الذهب ومن بعده لسيطرة الأميرين مراد وإبراهيم[٤].

وقد حاول كل هؤلاء الإفادة ماليًا من سيطرتهم على دار الضرب بتخفيض وزن وعيار العملات والاستحواذ على الفارق لصالحهم.

ولا شك أن التخفيض المستمر فى الإصدارات النقدية كان يسبب اضطرابًا فى المعاملات يزيد منه تداول أنواع كثيرة من العملات الأجنبية مما يستدعى وضع تسعيرة تحدد قيمتها ونسبها[٥].

وكان من أثر ذلك كله اضطراب العملة بين الأفراد والموازين والمكاييل التى كانت مستعملة فى مصر[٦].

وهو ما استدعى وجود «الصرافين»[٧] فى معظم عمليات البيع والشراء ليتولوا تقويم العملات المختلفة وأصبح هؤلاء الصرافون بحوانيتهم الموزعة بين أخطاط القاهرة من أهم معالم التداول النقدى حسبما يتضح من وثائق المحاكم الشرعية. وقد تواكبت الزيادة فى أعداد الصرافين مع تزايد الاضطراب فى تحديد أوزان وعيارات النقود المتداولة، وبعد أن كان اليهود يمثلون غالبية الصرافين فى بداية العصر العثمانى تزايدت أعداد المسلمين المشتغلين بالصيرفة وتحول بعضهم عن مهنته القديمة إلى هذه المهنة المربحة، وما أن جاء القرن ١٢هـ إلى قرب

---

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية ج٣ ص ١٤٥٤-١٤٥٧.
(٢) محمد رفعت رمضان: على بك الكبير - القاهرة ١٩٥٠ - ص ٨٤
(٣) المرجع السابق ص ٨٥
(٤) د. ليلى عبداللطيف الإدارة ص ٥٦-٥٧.
(٥) د. راشد البراوى (وعليش): التطور الاقصادى - ص ٢٨
(٦) د. أمين مصطفى عفيفى عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٥١ ص١٣.
(٧) عن الصرافين وموقف الشرع منهم وتاريخهم فى مصر انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية - القاهرة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ج٢ ص ٧٠٤-٧٠٥.

نهايته حتى كانت الصيرفة مهنة متوارثة، ويعمل بها عدد لا بأس به من «الأشراف» على الرغم من كراهية الشرع لها.

ومن العوامل التى تأثر بها التداول النقدى في البلاد، انتشار تزييف العملات وهو ما يعد فى جانب منه محض استمرار لهذه الظاهرة التى عرفتها مصر فى عصر المماليك الجراكسة خاصة، إذ يذكر ابن إياس فى تأريخه لحوادث عام ٩١١هـ أنه فى رمضان من هذه السنة قبض على التركى سنبطاي، وكان يدعى التصوف وكان مقيماً بالمدرسة السنقرية التى تجاه خانقاه سعيد السعداء، فوَشَى به عند السلطان أنه يضرب الدراهم والدنانير الزغل فأرسل من قبض عليه فوجد عنده عدة ضرب الزغل، وكان عنده جماعة يفعلون ذلك فأمر السلطان بقطع أيديهم»[١]

ويرجع صامويل برنار انتشار النقود المزيفة فى مصر إلى زيادة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية أو الحقيقة للنقود مما كان يغرى رعايا الدولة العثمانية فى الداخل وكذلك الأجانب في الخارج على تزييف العملات سعياً للكسب مفيدين من تساهل حكومة مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجاورة فيها، وقد لاحظ برنار انتشار النقود المزيفة في البلاد عند بداية الغزو الفرنسي، وكانت جميعها مصنوعة بشكل ردىء، وقد قلدت على وجهيها وبطريقة منفرة الأنماط القديمة والأطر الجديدة بل وكذلك أسماء وصور الحكام المسيحيين والأمراء المسلمين[٢].

ومما ساعد على انتشار الزغل والزيوف، الطريقة البدائية التى سكت بها إصدارات الضربخانة المصرية حيث لم تتماثل قطع النقود فى أقطارها، ونادراً ما تكون كاملة الاستدارة أو ذات سمك مستو فضلاً عن أنها كانت تتآكل فى بعض الأحيان عند حوافها وأن نقش أحد الوجهين لا يظهر كلية إذا كانت قطعة العملة بالغة الصغر أو إذا ما أساء العامل وضعها تحت الرقاص وهو ما كان يؤدى أيضاً إلى أن يضيع جزء من النقوش أو سنة الضرب أو غموض الكتابة[٣]

وقد أغرى انخفاض وزن وعيار النقود العثمانية واضطراب التعامل بالنقد فى بداية العصر العثمانى بعض الزغلية بتزييف العملات وهو ما دفع بخايربك (٩٢٣-٩٢٨هـ) إلى التزام الشدة والقسوة لمقاومة هذه الظاهرة من ذلك مثلاً أنه فى يوم السبت ١٨ جمادى الأولى عام

---

(١) ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور - تحقيق د. محمد مصطفى - القاهرة ١٩٨٤ - ج ٢٠ ص ٨٨

(٢) وصف مصر - ترجمة زهير الشايب - القاهرة (د.ت) - ج٦ ص٨٧.

(٣) المرجع السابق ص ٩٤-٩٥.

٩٢٨هـ أمر خايربك بشنق أربعة أشخاص منهم يهودى ونصرانى لقيامهم بتزييف العملة[١]، وفي شوال من نفس العام شنق والى القاهرة في يوم واحد أربعة وعشرين إنسانا وخوزق منهم جماعة «وكان أكثرهم حرامية وزغلية»[٢].

وظلت النقود المزيفة متداولة بالأسواق، حتى إن العامة كانوا يرفضون التخلص منها ويرتضون التعامل بها، وليس أدل على ذلك مما ذكره الجبرتى من أن السلطات أمرت في ٢ شعبان عام ١٢٠٣هـ بإبطال العامل بالزيوف المغشوشة والذهب الناقص، على أن يقوم الصيارفة بقطع الدراهم الفضة المنحسة أى المخلوطة بالنحاس وكذلك الذهب المغشوش الذى يقل الدينار منه عن العيار بمقدار ثلاثة قراريط. وأوجبت الحكومة على الصرافين ضرورة توريد هذه الدنانير إلى دار الضرب بسعر المصاغ ليعاد سكه من جديد، ومع ذلك فإن أكثر الناس لم تمتثل لهذه الأوامر «لأن غالب الذهب على هذا النقص وأكثر وإذا بيع على سعر المصاغ خسروا فيه قريباً من النصف»[٣] وظلوا يتداولون الزيوف.

ويستفاد من النص السابق، إضافة إلى تداول الزيوف، أن النقود العثمانية كانت لها قيمة اسمية تزيد مقدار الضعف عن قيمتها الجوهرية أى نسبة المعدن الخالص بها، ورغم ذلك فقد كانت النقود الذهبية منها تتداول كنقود رئيسية وليس كنقود خيارية[٤].

ومهما يكن من أمر، فقد تضافرت هذه العوامل المختلفة على تشكيل ملامح التداول النقدى بمصر فى العصر العثمانى متناوبة فيما بينها صدارة قائمة هذه العوامل من آن لآخر، كمايتضح من سياق البحث الذى نبدأه بدراسة النقود العثمانية المتداولة بمصر.

‹‹‹‹●■

---

(١) وقد ذكر ابن إياس أنه «قد ظهر عليهما أمر شىء من الزغل فى الذهب والفضة وقد نمّ النصرانى على اليهودى فكبسوا بيته فوجدوا عنده آلة الزغل فى بيته فخوزقوه عند باب الصاغة بالقرب من المارستان (القلاوونى)» - ابن إياس : بدائع الزهور ج٥ ص٤٤٥ .

(٢) المصدر السابق ج٥ ص ٤٧٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - مطبعة الأنوار المحمدية - القاهرة (د.ت) ج٢ ص٢٦١ .

(٤) النقود الرئيسية Monnaie Légale هى النقود التى تكون قيمتها الرسمية المقررة من قبل الحكومة معادلة لقيمتها الحقيقية (أى نسبة المعدن الصافى بها) أما النقود الخيارية Monnaie d'appoint فهى التى تقل قيمتها الحقيقية عن قيمتها الاسمية أو الرسمية انظر : حسين عبد الرحمن : العملة المصرية - القاهرة ١٩٤٦ ص١٦ .

الفصل الأول

النقود العثمانية المتداولة فى مصر

كان دخول مصر تحت سيطرة العثمانيين إيذانًا ببداية فترة جديدة فى التاريخ المصرى حيث تحولت مصر من دولة مستقلة مترامية الأطراف إلى ولاية تابعة للسلطان العثمانى الذى تمتد ممتلكاته بين قارات العالم القديم، آسيا وإفريقيا وأوربا.

ويعنى ذلك، على صعيد «التداول النقدى» أن السكة المضروبة باسم السلطان العثمانى فى أنحاء الولايات الخاضعة لحكمه، كانت قابلة، من الناحية النظرية على الأقل للتداول فى مصر مثلها فى ذلك مثل سائر أجزاء الدولة العثمانية.

ولا يوجد فى المصادر التاريخية أو الوثائق ما يشير إلى منع تداول أى إصدارات نقدية للولايات العثمانية فى ولاية مصر، بل على النقيض من ذلك فهذه المصادر والوثائق حافلة بالإشارات التى تدل بوضوح على تداول نقود عثمانية من ضرب الولايات الأخرى فضلاً عن النقود غير العثمانية.

ومن بين النقود العثمانية المتداولة فى مصر نقود القسطنطينية (إسلامبول) وبعض الولايات المغربية، وقد أشارت إليها المصادر التاريخية ووثائق المحكمة الشرعية باعتبارها جزءاً من النقود المتداولة، ذلك أن العلاقات بين ولاية مصر وبين المدينة أو مقر الحكومة (القسطنطينية) كما لاحظ برنار Bernar لابد أنها كانت تؤدى إلى أن تصب فى مصر بعض نقود هذه العاصمة والعواصم الأخرى[1]. فضلاً عن أن العلاقات التقليدية الحميمة بين مصر وكل من بلاد الشام والمغرب كانت تساعد على انتقال إصداراتها النقدية وتداولها فى هذه البلاد.

وقد أشارت المصادر التاريخية كثيراً إلى الذهب الإسلامبولي[2]، كما ذكرت وثائق المحاكم الشرعية القروش الرومى[3]. وقد كانت لهذه العملات دائماً قيمة أكبر فى التداول، ومصداقية أكثر لدى المتعاملين بها نظراً لاهتزاز الثقة فى القائمين على أمر دار الضرب المصرية (انظر فصلى التداول النقدى ودار ضرب مصر).

ونظراً للعلاقات التاريخية التقليدية بين مصر وبلاد المغرب والتى توطدت بصورة ملحوظة

---

(١) وصف مصر - ج٦ ص٦٣.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص ٢٦٣

(٣) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٣١١ حجة (٤٢٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢١١هـ

فى العصر العثمانى حتى أصبحت هناك جالية مغربية كبيرة مقيمة بالقاهرة إضافة إلى انتظام ورود البضائع المغربية المختلفة إلى مصر[١] كان من المنطقى أن تتداول بالأسواق نقود من ضرب دور الضرب المغربية الخاضعة للعثمانيين وهى طرابلس غرب وتونس والجزائر[٢].

وفضلاً عن ذلك فإن العلاقات الاقتصادية التى ازدهرت فى عصر المماليك فيما بين مصر والشام لم تنقطع، كما يستفاد من تداول النقود المصرية على نطاق واسع فى فلسطين[٣]، وبديهى أن تصب حركة التبادل التجارى بمصر جزءاً من نقود الشام التى تركز ضربها فى دمشق وحلب وخاصة النقود الفضية.

ومن العوامل المساعدة على تداول إصدارات دور الضرب العثمانية من النقود بمصر أن هذه العملات كانت تسك وفق طراز موحد وخاصة الذهبية منها، يرسل به أمر شريف[٤] وصحبته قوالب السك ذاتها من القسطنطينية.

وعادة ما كان يتم ذلك عند بداية عهد سلطان جديد، فيرسل الخط الشريف مشتملاً السكة والخطبة والشنك أى إعلان السرور بإطلاق الصواريخ فى القلعة باسم السلطان الجديد[٥].

---

(١) انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى - تونس ١٩٨٢

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٩ ص ٣٦٠ حجة (٩٠٦) بتاريخ ١٥ شعبان ١١٨٤هـ

(٣) انظر: سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - القاهرة - ١٩٨٩م.

(٤) هو الأمر أو الفرمان أو الإرادة التى تصدر عن السلطان العثماني ويطلق عليه ايضا أمر عالٍ (الأمر العالى) - نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثمانى - فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول - ترجمة: صالح سعداوى صالح - الجامعة الأردنية - عمان (١٩٨٦) ص٤٦٥.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى - القاهرة (١٩٧٨) ص١٤١.

أولاً : النقود الذهبية العثمانية

كان نجاح العثمانيين في الاستيلاء على مصر بداية لحقبة جديدة في تاريخ المجتمع المصرى، كما كان ذلك الحدث أيضاً نقطة تحول بارزة في مسار المسكوكات الذهبية العثمانية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة.

فقد كانت العملات الذهبية الأولى التي ضربها محمد الفاتح على نمط الدوكات الذهبية الأوربية (من البندقية أو النمسا) تحمل في البداية أسماء أنماطها الأجنبية، حتى أتم سليم الأول فتح مصر فأصبحت العملة الذهبية العثمانية تعرف باسم الشريفي[1]، وهو اشتقاق لفظي من نقود سلاطين المماليك الجراكسة المتأخرين التي عرفت بألقابهم (الأشرف= الأشرفي)، وبخاصة دنانير الأشرف بارسباى (٨٢٥-٨٤١) هـ/ ١٤٢٢ - ١٤٣٧م) التي قام بضربها عام ٨٢٩هـ (١٤٢٥م) بنفس عيار دوكات البندقية فشاع تداولها في وقت قصير[2]. وقد ظلت العملة الذهبية العثمانية بعد فتح مصر تعرف باسم الشريفي طيلة القرنين التاليين[3] حتى في مقر الحكم بالقسطنطينية.

والواقع أنه في السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر، لم تعرف النقود التي ضربت باسم سليم الأول إلا باسم الأشرفي مع تميزها عن نقود المماليك بنسبتها فيقال «أشرفي ذهب عثماني» أو الأشرفي العثماني ضرب الخندكار بينما تذكر النقود الأشرفية المملوكية ملحقة بأسماء السلاطين المصدرين لها كالأشرفي ابرسبيهي (بارسباى) والأشرفي القايتبهي (قايتباى) والأشرفي الغورى[4]، بل إن أنصاف الدراهم الفضية كانت تعرف أيضاً بالأشرفي[5]، وكان يقال لها في هذه الحالة أشرفي فضة[6].

---

(١) هاملتون جب وهارولد بووين: المجتمع الإسلامي والغرب - ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى - القاهرة ١٩٨٩ - ج٢ ص١٠٧.

(٢) Sehem El Mahdi: Cains struck in Egypt in the name of Selim - in Afestschrift presented to Ibrahim Artuk on the Occasion of the 20 th Anniversary of the Turkish Numismatic Society Istanbull 1988 P.191

(٣) هاملتون جب: المرجع السابق ح٢ - ص١٠٧.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص٣٣٢.

(٥) Sehem El Mahdy: op.cit p.192.

(٦) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٤٥

١- نقود السلطان سليم بن بايزيد[١] :

حرص السلطان سليم منذ دخوله إلى مصر على ضرب النقود باسمه ليس فقط لأن كتابات نقود المماليك كانت هى الذريعة العقائدية التى برر بها غزوه لدولتهم بل وقبل ذلك لأن السكة هى إحدى شارات الملك الرئيسية وعلامة على خضوع مصر لحكمه وقد استمرت السكة والخطبة باسمه بعد خروجه من مصر عائداً إلى بلاده[٢].

وتعكس نقود سليم الذهبية مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية التى عاشتها مصر قبل اصدار السلطان سليمان بن سليم لقانون نامة الذى نظم به إدارة ولاية مصر وكافة شئونها، فقد كانت هذه الفترة انتقالية بطبيعتها، تعايشت فيها تأثيرات الفاتحين العثمانيين مع ميراث الدولة المملوكية الآفلة.

وفيما يخص العملة كانت دار الضرب المصرية تحت مسئولية ملك الأمراء خايربك والمعلم إبراهيم اليهودى معلم دار الضرب[٣] وقد ترك ذلك أثرا واضحا فى العملات الذهبية التى ضربت بمصر فى عهد السلطان سليم إذ جمعت فى نقوشها بين رغبة السلطان العثمانى فى تسجيل اسمه مع إغفال كتابة العبارات المقتبسة من القرآن الكريم وشهادتى التوحيد، وبين التقاليد التى كانت سائدة فى نقوش نقود المماليك.

وإذا شئنا الدقة فإن نقود السلطان سليم الذهبية كانت عثمانية فى محتوى كتاباتها، مملوكية فى طرازها وهو ما تؤكده المقارنة بين دنانيره المصدرة قبل دخوله إلى مصر فى عام ٩٢٣هـ والتى سكت بعد هذا التاريخ.

ففى دار الكتب المصرية دينار باسم سليم شاه من ضرب قسطنطينية فى عام ٩١٨هـ[٤] وهو العام الذى تولى فيه الحكم، وقد نشره لين بول Lane Poole[٥]، وتخلو كتاباته من أى عبارات

---

(١) تولى الملك من سنة ٩١٨هـ إلى سنة ٩٢٦هـ بعد أن قتل جميع إخوته «انظر ترجمته فى. يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبدالوهاب - دار البصائر - دمشق - ط٣ - ١٩٨٥ ص٦٧.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ج٥ ص٢١٥

(٣) ابن إياس: المصدر السابق ج٥ ص٤٤٤، ويعكس تلقيب المملوكى خايربك بلقب ملك الأمراء طبيعة هذه المرحلة الانتقالية وأن هذا اللقب يطلق على أكابر الأمراء من نواب السلطنة بالممالك أى كأن الملقب قام بين الأمراء مقام الملك فى التصرف والتنفيذ وكان السلطان لا يخاطب أحداً بهذا اللقب - انظر: د. حسن الباشا: الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والاثار - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨ ص٥٠٢-٥٠٣.

(٤) رقم السجل ٢٥٠٢ - الوزن ٣٫٤٦ جرام - القطر ٢٠٫٥مم.

(٥) Lane-poole (S): Cotalogue of the collection of Arabic Coins - London 1897- P.283.
وثمة دينار مماثل أكبر وزناً (٣٫٤٥٧ جرام) - انظر: Sothbey's: Cotologue of Gold Coins of the Offonan Enpire and the Republic of Turkey - London- 1982 No.2.

قرآنية، إذ اكتفى بكتابة اسم السلطان وتاريخ ومكان السك على وجه الدينار، بينما نقش على الظهر عبارة ضارب النّضر (أى ضارب الذهب[١]) صاحب العز والنصر فى البر والبحر).

الوجه	الظهر
سلطان سليم شاه (بن)	ضارب النضّر
بايزيد خان عز نصره ضرب	صاحب العز والنصر
قسطنطينة	فى البر والبحر
فى سنة ٩١٨	

وقد صار هذا الإصدار نموذجًا يحتذى عند ضرب دنانير سليم الأول بمصر، مثلما يتضح من قطعة أخرى محفوظة بدار الكتب المصرية[٢]، جاء فى نقوشها:

الوجه	الظهر
سلطان	ضارب النضّر
خا بن بايــزيد	صاحب العز والنصر
سليم	فى البر والبحر
والبحر	
٩٢٣	
بمصر	

وقد نشرت هذه القطعة فى كتالوج دار الكتب[٣]، ونشر أيضًا دينار يحمل ذات النقوش، ولكنه من ضرب حلب فى عام ٩٢٣هـ[٤]، وهو ما يؤكد أن السلطان سليم قد فرض نموذج دنانيره المصدرة فى عام ٩١٨هـ ليكون طرازاً لنقوده الذهبية التى ضربت فى عام إسقاطه للدولة المملوكية فى مصر والشام.

إلا أن الطابع المملوكى سرعان ما فرض نفسه على النقود الذهبية التى ضربت فى هذا العام والسنة التالية (٩٢٤هـ)، مع الحفاظ على جوهر الكتابات العثمانية. وفى مجموعة دار

---

(١) النضر والنضار والأنضر اسم الذهب والفضة وقد غلب على الذهب وهو النضر والنضر الذهب وجمعه أنضر والنضرة: السبيكة من الذهب - انظر: ابن منظور (محمد بن مكرم) لسان العرب-بيروت ١٩٥٦- ج٥ ص٢١٣.

(٢) رقم السجل ٤٥٤١ - الوزن ٣٤ر٣ جرام - القطر ١٩م.

(٣) Nicol (N.), El Nabarawy (R.) Bachrch (J.): Cataloge of the Islamic Coins in the National Library, Cairo, Malibue. U.S.A. 1982 - No. 3478. (CIC) وسنشير إليه اختصاراً باسم (CIC)

(٤) Islamic coins-Bank Leu Ltd. Zurich- 1982 - No. 85

الكتب المصرية ثلاث قطع ذهبية عثمانية تشبه إلى حد بعيد النقود المملوكية التى ضربت بمصر قبيل الغزو العثمانى[١]. الأولى نجد بها[٢]:

الظهر	الوجه
... نصر..	سلطان خا
ZZZZZZZZZZZ	سليم
لعز * والنصر	*
ZZZZZZZZZZ	.. زيد خاعز نصر
.. البر والبحر	ضر
	بمصر ٢٣(٩)

والثانية والثالثة مثلها ولكن تاريخ الضرب هو عام ٩٢٤هـ[٣].

وتتمثل التأثيرات المملوكية فى طراز هذه القطع فى الزخرفة الشبيهة بأمواج متكسرة تتجه فى صف أفقى ناحية اليسار وهى من الأشكال الزخرفية الشائعة فى نقود الجراكسة[٤] وفى ترتيب الكتابات التى تملأ وجهى القطعة فى صفوف أفقية، بالإضافة إلى حقيقة أن السلطان سليم ضرب نقوده الذهبية فى مصر بذات العيار المنخفض الذى ضربت به نقود آخر سلاطين المماليك الأشرف قانصوه الغورى[٥].

ونجد صدى هذا التشابه بين نقود سليم وعملات الغورى الذهبية واضحًا فى شكوى الناس من غش معاملة الذهب والفضة فى جمادى الأولى عام ٩٢٦هـ[٦] وما ذكره بعض المؤرخين من أن نقود الغورى كانت منخفضة العيار هى الأخرى[٧].

وهو ما دفع بسليم أن يرسل فى أواخ زأيامه إلى ملك الأمراء طالبًا منه إصلاح المعاملة من الذهب والفضة (شوال ٩٢٦هـ) ولكن خايربك، بمشورة رجال الحكم أبقى كل شىء من

---

(١) CTC. P. IX

(٢) رقم السجل ٥٠٨٣ - الوزن ٣٠ر٣ جرام - القطر ١٩م.

(٣) على التوالى : SIC: P. 119 Nos 3479, 3481, 3483

(٤) رأفت محمد محمد النبراوى: مسكوكات المماليك الجراكسة فى مصر - نظمها وقيمها النقدية - رسالة مخطوطة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية بإشراف أ.د. حسن الباشا - كلية الآثار جامعة القاهرة - ١٩٨٩ - كتالوج اللوحات شكل (١١).

(٥) Sehem El Mahdi: op. cit. p. 192.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص ٣٣٢.

(٧) المصدر السابق ج٥ ص٢.

المعاملة على حاله ريثما يراجع الخوندكار في ذلك «لأن الذهب ينقص في هذه الحركة الثلث»[١]

ومما له دلالته أن سعر صرف كل من الأشرفي العثماني والغورى كان واحداً في التداول وأوامر التسعير[٢].

وثمة ملاحظة هامة هنا، فمكان الضرب في النقود العثمانية كان مسبوقًا عادة بحرف (في) ولكننا نجده هنا مسبوقًا بحرف الجر (ب) في (بمصر) وهو ما لن يتكرر بعد نهاية عهد سليم الأول، باستثناء قطعة ذهبية من عهد سليمان الأول سنأتي لذكرها لاحقًا.

ومهما يكن من أمر التشابه بين دنانير سليم والغورى، فإن هذه العملات العثمانية الأولى التي ضربت بمصر جاءت غفلاً من شهادة التوحيد التي استمرت تنقش على النقود الإسلامية منذ تعريبها أيام عبدالملك بن مروان[٣]، ومن آنذاك فصاعداً لم تعد النقود الذهبية تحمل سوى أسماء وألقاب، السلطان ويعتقد «صامويل برنار» أن هذا التقليد العثماني قد بدأ في عهد مراد بن أورخان[٤] ولكننا نرجح أن ذلك قد بدأ في وقت تال لحكم مراد بن أورخان، إذ يشير «أحمد ضيا» إلى عملات تحمل على ظهرها اسم «مراد بن أورخان خلد الله ملكه» بينما نجد على الوجه، «لا إله إلا الله محمد رسول الله»[٥].

وقد استمرت نقود سليم الذهبية التي عرفت «بالأشرفي الذهب السليمي شاهي أيضًا متداولة في أيام خلفه سليمان الأول وبنفس قيمة الأشرفي الغورى[٦]، وتشير وثائق المحكمة إلى هذه النقود بوصفها «دنانير ذهب سليمي» تمييزاً لها عن الذهب السلطاني أي سكة السلطان سليمان القائم في الحكم[٧] وعثرنا في المحكمة الشرعية على ذكر لنقود السلطان سليم يرجع الى بداية أربعينيات القرن العاشر الهجرى[٨]، ويبدو أن أهميتها في التداول قد قلت بعد ذلك حيث إنه لم نصادف ذكراً لها بعد ذلك التاريخ.

ومن الجدير بالملاحظة أن نقود السلطان سليم المضروبة في العاصمة أشارت إليها باسم

---

(١) ابن إياس: المصدر السابق ج٥ ص ٣٥٤.
(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥.
(٣) د. حسن الباشا: مدخل إلى الآثار الاسلامية - القاهرة ١٩٧٩ ص ٤٠٠
(٤) وصف مصر ج٦ ص ١١٠
(٥) Ziya (A.) Islamic Coins-Istanbul- 1910 p. 43
(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص ٤٦٢.
(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم ٩٣٤هـ
(٨) محكمة بولاق سجل (١) ص٥١ حجة (٢٢٧) بتاريخ ١٧ رمضان ٩٤٣هـ.

«قسطنطينية» ، ولم نجد أثراً لاسم استانبول الذى ذكر د. الشناوى أن محمد الفاتح قد أطلقه على القسطنطينية عقب استيلائه عليها فى ٢٩ مايو ١٤٥٣م[١].

٢- النقود الذهبية للسلطان سليمان القانونى[٢] :

تولي سليمان الأول الحكم فى عام ٩٢٦هـ وظل به حتى توفى فى عام ٩٧٤هـ وقد صرف هذا السلطان سنوات حكمه التى قاربت الثلاثين فى تنظيم الأمور الداخلية للدولة العثمانية فوضع عدة قوانين تتعلق بالإدارة ولذلك لقب بالقانونى.

وكانت النقود الذهبية من بين ما اهتم به السلطان، فرسم فى «قانون نامة مصر» الذى ينظم أمور مصر أن تضرب النقود الذهبية فى دار ضرب مصر بنفس الوزن والعيار المعمول بهما فى القسطنطينية (المحروسة)[٣].

وقبل أن يسن سليمان قانونه لحكم مصر، حاول أن يصلح من إصدارات دار ضرب بمصر فأوعز إلى ملك الأمراء أن يعين القاضى حمزة العثمانى متكلماً على دار الضرب فى رمضان عام ٩٢٧هـ (١٥٢١م)[٤]، وأردف ذلك بمرسومين فى العام التالي يطلب فيهما من خايربك النظر فى أمر المعاملة من الذهب والفضة[٥].

بيد أن وفاة خايربك، لم تساعد سليمان الأول على فرض إرادته كاملة على دار الضرب المصرية، إذ قام الوالى العثمانى الذى عين مكانه بقطع سلسلة النقود العثمانية المضروبة فى مصر، فبعد وصول الوالى الجديد أحمد باشا الكرجى إلى مصر وصعوده للقلعة فى ٢٨ شوال ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) استخف بالسلطان حديث العهد بالحكم وحدثته نفسه بالاستقلال عن الحكم العثمانى وإحياء دولة المماليك الجراكسة، فجمع حوله عصاة الجراكسة وأعلن نفسه سلطاناً على مصر باسم «الملك المنصور السلطان أحمد» وأمر بأن تقرأ الخطبة وتسك العملة باسمه[٦].

وحاول الصدر الأعظم إبراهيم باشا فى عام ٩٣٠هـ (١٥٢٤م) إغراء أمراء القاهرة بقتل الوالى المتمرد، فعلم هو بالدسيسة وقبض على الكتب الواردة قبل أن تصل لأصحابها ثم

---

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها - القاهرة ١٩٨١ ج١ ص٦٣.
(٢) يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٧٢.
(٣) د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة مصر - القاهرة (١٩٨٦) ص٩٢.
(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص٤٠٢.
(٥) المصدر السابق ج ٥ ص٤٣٦ و٤٥٩.
(٦) د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة ص ٤

استدعاهم وأخبرهم أنها أوامر من السلطان بقتلهم ثم قتلهم[1]. ولكن الأمير جانم الحمزاوى وبقية الأمراء ثاروا عليه بعد ضربه للسكة باسمه ونجحوا فى قتله وأرسلوا رأسه للسلطان[2].

ولم يعثر على أى نقود من هذه المسكوكات الفريدة فى تاريخ الحكم العثمانى لمصر، ولعل ذلك بسبب قصر الفترة التى مكثها أحمد باشا الذى عرف فى التاريخ العثمانى بالخائن، وقيام الوالى الجديد كوزلجة قاسم باشا بجمع ما أصدر منها فور وصوله إلى مصر عام ٩٣١هـ (١٥٢٤م)[3].

وقد ضرب سليمان نقوده على طراز سكة والده سليم الأول، ولهذا السلطان عشرون سكة من الذهب وقد أطلق على نقوده الذهبية اسم الأشرفى وأحيانًا «زرمحبوب» سواء فى مصر أو الشام أو اليمن[4].

ويذكر الكرملى أن الزر محبوب نقد ذهبى مصرى الاستعمال والكلمة مركبة من (زر) أى ذهب بالفارسية و(محبوب) اسم أحد المماليك فى سنة ٦٩٨هـ (١٢٩٩هـ)[5]، والواقع أنه لايوجد من الأدلة التاريخية ما يسند هذا الزعم، والثابت أن هذه التسمية تعنى الذهب المحبوب[6] فحسب.

وتظهر النقود الذهبية التى ضربت فى عهد سليمان القانونى، قدرًا كبيراً من التشابه فى طرازها بغض النظر عن دور الضرب التى أنتجتها، فهى تحوى ذات الكتابات من الوجهين مع اختلافات يسيرة فى ترتيب بعض الكلمات.

وطراز هذه النقود وثيق الصلة بالطراز الذى سُكت وفقه نقود سليم الأول، وإن اختفت فيه التأثيرات المملوكية التى سبق أن شاهدناها على القطع الذهبية المضروبة بمصر.

وقد نشر لين بول (Lane - Poole) قطعتين مؤرختين بعام ٩٢٦هـ الذى تولى فيه سليمان الحكم، إحداهما من ضرب قسطنطينية والأخرى من ضرب مصر، وهما يحملان نفس

---

(١) جرجى زيدان. تاريخ مصر الحديث (جزءان) - القاهرة ط٢ - ١٩١١ - ج ٢ ص ١٩

(٢) محمد بن أبى السرور الصديقى البكرى:- كتاب الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ - ورقة ١٦ (ب).

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة ص٥.

(٤) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٢٤

(٥) أنستاس الكرملى (الأب): النقود العربية وعلم النميات - القاهرة (١٩٣٩) - ص١٧٥.

(٦) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى الجبرتى من الدخيل - القاهرة (١٩٧٩) - ص٧٤. وانظر أيضًا عن الزر محبوب: Dazy (R): Supplément aux Dictionnaires Arabes Deuxiénre Édition-Paris 1927 - Tome Ip. 583.

الكتابات على الظهر (ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر)، أما وجه الأولى فبه خمسة أسطر أفقية :

سلطان سليمان [١]
بن سليم خان
عز نصره ضر (ب)
قسطنطينية في
سنة ٩٢٦

ولا تختلف كتابات الوجه في القطعة الثانية سوى في الأسطر الأخيرة

عز نصره ضرب في [٢]
مصر سنة
٩٢٦

وإن أضيف في قطعة أخرى لقب «شاه» بعد اسم سليمان، وهي من ضرب قسطنطينية ومحفوظة بدار الكتب المصرية (رقم السجل ٤٢٩٨ - الوزن ٤٤ر٣ جرام - القطر ٥ر١٩م) [٣].

وقد ضربت عملات ذهبية باسم سليمان في مصر عام ٩٣٠هـ ورغم اتفاقها في الطراز العام إلا أن هناك ثمة اختلافات طفيفة بين بعضها نظراً لتعدد قوالب السك.

ففي القطعة المنشورة هنا، والمحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة [٤]، نجد بعض الاختلاف في كتابات الوجه والظهر عن قطعة أخرى من ضرب مصر في ذات السنة وهي من مجموعة دار الكتب المصرية [٥].

(١) Lane-Poole: op. cit p. 284

(٢) Ibid: p. 286

(٣) وقد أشار سليم عرفات إلى قطعة مماثلة من ضرب دمشق انظر النقود العربية ص ٢٢٤ . CIC No 3515

(٤) رقم السجل ١ / ١٧٣٦٦ - الوزن ٤٦ر٣ جرام - القطر ٢٠ م - انظر اللوحة (١) بالكتالوج.

(٥) رقم السجل ٤٤٩٠ - الوزن ٣٧ر٣ جرام والقطر ١٨ م CIC. op. cit No.3524

قطعة متحف الفن الإسلامى	قطعة دار الكتب المصرية
الوجه سـلطا سـليمان شا ه بن سليم خان عز نصره بمصر ضرب سنة ٩٣٠	**الوجه** السلطان سليمان شاه بن سلطان سليم شاه عز نصره ضرب في مصر سنة ٩٣٠
الظهر ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر	**الظهر** ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر

وبغض النظر عن التباين فى ترتيب الكلمات فإن أهم ما يفرق بين القطعتين هو استخدام لقب «شاه»[١] ملحقًا باسم كل من سليمان وسليم وهو ما لم يتكرر بعد ذلك فى نقود هذا السلطان أو غيره إذ كان المتبع فى مسكوكات أوسكة سليمان القانونى ومن تبعه استخدام لقبى شاه وخان على التوالى[٢].

ويظهر دينار متحف الفن الإسلامى اتصاله الوثيق بتقاليد دار الضرب المصرية فى عهد سليم الأول من حيث استخدام حرف الجر «الباء» عند الإشارة لدار الضرب (ضرب بمصر)، فى حين يبدو دينار دار الكتب المصرية أكثر تعبيراً عن التقليد الذى شاع طوال العصر العثمانى بذكر دار الضرب مسبوقة بحرف الجر (فى).

وقد نشر أرتق (Artuk) ديناراً باسم سليمان من ضرب مصر فى عام ٩٣٢هـ وضح فيه

(١) «شاه» لفظ فارسى بمعنى ملك أو سيد وكان يطلق على ملوك الفرس أو من تشبه بهم. انظر: د.حسن الباشا الألقاب الإسلامية - ٣٥٢.

(٢) «الخان» لقب المغول وينقش تارة منفرداً على النقد وطوراً يضم إليه كلمة العظم، وكان يطلق فى الأصل على شيوخ الأمراء فى قبائل التتر ثم صار علماً على السلطنة - أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٣٤، وقد دخل هذا اللقب فى العالم الإسلامى عن طريق خانات التركستان وظهر على عملاتهم فى بخارى عام ٣٩٠هـ وفى فرغانة عام ٣٩٩هـ كما ظهر على منشآت السلاجقة انظر د. حسن الباشا: الألقاب ص٢٧٤ واستخدم هذا اللقب فى نقود السلطان السعيد بركه خان المملوكى - انظر: سهام المهدى: دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بإشراف أ.د حسن الباشا كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٨٨ - ج١ ص ٥٦٠.

استقرار دار الضرب على صيغة «سليمان شاه بن سليم خان» واستمرارها فى استخدام حرف الباء فى «بمصر»[١].

وبمتحف كلية الآثار جامعة القاهرة دينار نادر من ضرب مصر عام ٩٣٤هـ[٢] (لوحة ٢).

وهو بتشابهه مع الدنانير المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة والمضروبة فى نفس التاريخ بكل من خايينة[٣] وسروز[٤] وجزاير[٥] يثبت أن ضرب النقود الذهبية فى أنحاء السلطنة العثمانية كان يتم فى وقت واحد ووفق «خط شريف» من السلطان يحدد طراز هذه النقود.

ويمكن القول بأن عام ٩٣٤هـ (٢٧-١٥٢٨م) على أقل تقدير كان هو العام الذى بدأت فيه الدولة العثمانية فى إرسال أوامر السكة إلى مختلف الأقاليم الخاضعة لحكمها، ولعل المسكوكات، بوصفها أحد مصادر دراسة التاريخ كانت أسبق فى إثبات هذه الحقيقة من المصادر التاريخية المختلفة التى لم تأت إلى ذكر تقليد إرسال السكة من الآستانة إلا فى القرن الثانى عشر الهجرى، إذ ترجع أقدم الإشارات إلى ورود خط شريف بالسكة فى المصادر التاريخية العربية إلى عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م)[٦].

وطبقًا لهذه الحقيقة فإننا يمكن أن نؤرخ الدينار المحفوظ بمتحف الفن الإسلامى من ضرب سدرة قيسى والذى تبقى من تاريخ ضربه رقم المئات (٩) فقط بأنه من ضرب سنة ٩٣٤هـ نظراً لتشابه طرازه مع القطع المؤرخة بهذا العام[٧].

ويبدو أن تمييز وثائق المحكمة الشرعية بين الذهب السليمانى الجديد والقديم[٨] قائم على التفرقة بين الإصدارات الأولى وبين الطراز الموحد الذى ضرب بدءاً من عام ٩٣٤هـ على الأقل.

---

(١) Artuk, Ibrahim and Gevriye: Istanbul Arkeoloji Muzeleri Teshiredeki Islami Sikkeler Katalogu. 2 vols, Istanbul 1971/1974. No 1555.

(٢) رقم السجل ٢٥٢ / ع - الوزن ٢٠ر٣ جرام - القطر ١٩م (قطعة رقم ٧ بكتالوج المسكوكات)

(٣) رقم السجل ٣ / ١٧٣٦٦ - الوزن ٤٨ر٣ جرام - القطر ٢٠م (قطعة رقم ٨ بكتالوج المسكوكات).

(٤) رقم السجل ٤ / ١٧٣٦٦ - الوزن ٤٥ر٣ جرام - القطر ١٩م (قطعة رقم ٩ بكتالوج المسكوكات).

(٥) رقم السجل ٥ / ١٧٣٦٦ - الوزن ٤٦ر٣ جرام - القطر ٢٠م (قطعة رقم ١٠ بكتالوج المسكوكات)

(٦) أحمد الدمرداش، كتخدا عزبان : كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة - تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن القاهرة ١٩٨٩ ص٢٥.

(٧) رقم السجل ٦ / ١٧٣٦٦ الوزن ٤٥ر٣ جرام - القطر ٢٠ م (قطعة رقم ١١ بالكتالوج)

(٨) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص ٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان سنة ٩٤٥هـ

وقد عرفت دنانير سليمان القانوني في بداية حكمه «بالأشرفي الذهب السليماني» أو «بالدينار السليماني»[١]. وهي بالقطع المعروفة في وثائق المحكمة بالسليماني القديم، أما إصدار عام ٩٣٤هـ فقد أشارت إليه وثائق المحكمة «بالسلطاني»[٢]. أو «بالذهب السلطاني الجديد السليماني»[٣]، ولعل ذلك بسبب نقش لقب سلطان[٤] على هذه الدنانير والذى طفق يرد على العملات العثمانية حتى سقوط السلطنة ذاتها.

وتبقى بعد ذلك الإشارة إلي الزخارف التى ظهرت على دنانير سليمان القانوني وأهمها إطار الحبيبات المتماسة الذى يحيط بهامش الوجه والظهر في القطع (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١) في كتالوج الرسالة.

وقد ظهرت هذه الحبيبات المتماسة في نقود المماليك الجراكسة[٥]، مثلما كانت معروفة في النقود العثمانية قبل الاستيلاء على مصر[٦].

وكذلك عنصر زخرفي على شكل قلب يتخلله خطان مقوسان يخرجان من جانبيه الأيمن والأيسر، وقد ظهر على القطع (٦، ٩، ١٠، ١١) من الكتالوج وقد استخدم في نقود سليم الأول الفضية المضروبة عام ٩١٨هـ[٧]، وفي تلك التى ضربت بعد دخوله[٨] إلي مصر وهو أيضاً من العناصر الزخرفية التى شاع استخدامها في نقود الجراكسة[٩].

وقد تفرد الدينار الذهبي المضروب في مصر عام ٩٣٤هـ بزخرفة على شكل وريدات جاءت على ظهر القطعة (رقم ٧-لوحة٢).

---

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٦٢ وص ٤٤٣.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم ٩٣٤هـ

(٣) محكمة بولاق سجل (١٠) ص٦٨ حجة (٢٩) بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ٩٨٤هـ أى أن هذه النقود كانت متداولة بعد وفاة سليمان القانوني بنحو عشر سنوات.

(٤) والسلطان في اللغة من السلاطة بمعنى القهر ومن هنا أطلق على الوالي ولم يصبح السلطان لقباً عاماً إلا بعد أن تغلب الملوك بالشرق مثل بني بويه على الخلفاء ثم صار السلطان لقباً عاماً على المستقلين من الولاة يضرب على نقودهم - انظر: د. حسن الباشا: الألقاب ص ٣٢٣.

(٥) رأفت النبراوى: مسكوكات المماليك الجراكسة شكل (١٥) كتالوج اللوحات.

(٦) انظر القطعة رقم (١) بكتالوج المسكوكات وهى من الفضة باسم سليم الأول مؤرخة بعام ٩١٨هـ.

(٧) انظر القطعة رقم (٢) بكتالوج المسكوكات.

(٨) Seham EL Mahdi: op. cit p. 193.

(٩) رأفت النبراوى: المرجع السابق - شكل (١) بكتالوج اللوحات.

٣- النقود الذهبية للسلطان سليم بن سليمان (٩٧٤-٩٨٢هـ):

بدأ حكمه ببعض الإصلاحات فثار عليه الإنكشارية وأخمد ثورتهم وفتحت في عهده صنعاء وجزيرة قبرص[١]. وقد اقتفى هذا السلطان في سكته الذهبية أثر أبيه سليمان القانوني فجاءت الدنانير المضروبة باسمه في أنحاء الدولة العثمانية حاملة على ظهرها عبارة «ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر» بينما حمل الوجه اسم السلطان وأبيه ودار الضرب وسنته مع العبارة الدعائية «عز نصره». وهي أقدم الصيغ الدعائية الواردة على النقود العثمانية وكانت مستخدمة أيضًا في نقود المماليك[٢]، وهذه العبارة كما لاحظ «برنار» تأتي بعد اسم السلطان وقبل كلمة ضرب[٣]

وتمتاز الدنانير التي ضربت في مصر وفق طراز السلطان الموحد بالتزامها الشديد بنقش اسم السلطان على النحو الذي استقر في سكة سليمان القانوني المضروبة عام ٩٣٤هـ فيجيء على هذا النحو «سليم شاه بن سليمان خان» بينما اختفت منها أو بالأحرى من الإشارة لدار ضرب مصر حرف «الباء» واكتفى بنقش (ضرب مصر في سنة ٩٧٤هـ) وهو ما يعد ابتعادًا نهائيًا عن تقاليد دار الضرب المملوكية كما أشرنا إلى ذلك آنفًا.

وهو ما نجده في القطعة[٤] (٤١) (لوحة ٧)، وفي الدينار الذي نشره لين بول (Lane-Poole) من مجموعة دار الكتب المصرية[٥] والدينار الذي نشره أحمد ضيا[٦] وثالث نشر لدى أرتق (Artuk)[٧] ودينار آخر قام بنشره نوري (Nuri)[٨].

ورغم اتفاق دنانير سليم الثاني المضروبة بمصر في طرازها مع ما ضرب من دنانيره في دور الضرب العثمانية، إلا أننا نجد دينارًا من ضرب سيروز[٩] وآخر من ضرب جزاير[١٠] في

---

(١) انظر ترجمته في: يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان - ص٨٠

(٢) Seham EL Mahdi: op. cit P. 192.

(٣) وصف مصر ج٦ ص ١٢٤

(٤) مجموعة متحف صنعاء الوطني باليمن رقم السجل (٧٠٧٥) الوزن ٣,٤٤ جرام القطر ١٩مم

(٥) Lane-Poole: op. cit p. 287

(٦) Ziya (A): op cit p. 49

(٧) Artuk: (E.) op. cit. No 1601

(٨) Pere (Nuri): Osmanhlarda Madeni Paralar. Istanbul 1968-No239

(٩) Lane-Poole: op. cit p. 289.

(١٠) مجموعة متحف الفن الإسلامي رقم السجل ١٧٣٦٨ الوزن ٣,٣٥ جرام والقطر ١٨ م (قطعة ٤٢ لوحة٨) ورقم الآحاد بها غير واضح ولكن يرجح أن تاريخها هو (٩٧٤هـ) وبناء على وحدة طراز نقود سليم المضروبة في هذا العام.

نفس العام وقد أغفل فيهما ذكر لقب «شاه بعد اسم السلطان سليم، ولم يتفق مع دار ضرب مصر في ذكر لقب شاه سوى دينار من ضرب دمشق عام ٩٧٤هـ أيضا.

ولا تنفى وحدة طراز نقود سليم بن سليمان بعض التباين في ترتيب الكلمات في نقوش الوجه والظهر وكذلك الاختلاف في زخارفها، ففي القطعة المضروبة بمصر نجد رسوم الوريدات التي رأيناها سابقًا في نقود سليمان القانوني على وجه القطعة ورسم زخرفة القلب أيضًا على ظهرها (قطعة ٤١ لوحة ٧)(١)، بينما نلاحظ على وجه الدينار ضرب جزاير قضيبين متقاطعين وهو شكل زخرفي كان مألوفًا وشائعًا في النقود الذهبية التي ضربت بمصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة(٢).

٤- النقود الذهبية للسلطان مراد بن سليم(٣) (٩٨٢-١٠٠٣هـ):

جددت في عصره معاهدات الدولة مع الفرنج ورد هجومهم على الدولة العثمانية وأخضع أمير القرم وهزم النمسا.

وقد ضربت نقود السلطان مراد الثالث وفق طرازين، الأول هو ذلك الطراز الذى كان سائدًا منذ فتح سليم لمصر الذى يضم في نقوش الوجه اسم السلطان ومكان وتاريخ السك، بينمًا تحتوى كتابات الظهر على عبارة «ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر».

ومن القطع التى تمثل هذا الطراز دينار نشره لين بول (Lane-Poole) من ضرب قسطنطينية عام(٤)٩٨٢هـ وهو يشبه دينارًا آخر محفوظًا بمتحف الفن الإسلامى(٥) بالقاهرة وإن كان الأخير يتميز بوجود لقب «شاه» عقب اسم مراد (قطعة ٤٣- لوحة٩)، وهو ما نجده مرعيًا في دينار آخر من ضرب دمشق(٦) وثمة دينار من ضرب حلب أضيفت فيه كلمة سلطان قبل اسم سليم (سلطان مراد شاه بن سلطان سليم خان)(٧) وهو في ذلك يتطابق مع دينار ضرب بمصر في ذات السنة وفق هذا الطراز(٨).

---

(١) Lane-Poole op. cit p. 287.

(٢) رأفت النبراوى: المرجع السابق شكل (١٢) كتالوج اللوحات.

(٣) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٨٣-٨٤

(٤) Lane-Polle: op cit. p. 288

(٥) رقم السجل ١٧٣٩٤ الوزن ٣٫٥٠ جرام القطر ١٩٫٥م

(٦) Lane-Poole op. cit p. 288

(٧) Pere (N) op. cit No 269

(٨) CIC. No 3560

أما الطراز الثانى الذى نصادفه لأول مرة فى نقود العثمانيين[1] فهو يتطابق مع الطراز الأول فيما يتعلق بكتابات الوجه أما الظهر فهو يحمل هذه العبارة: «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان».

وفى مجموعة دار الكتب عدة دنانير من هذا الطراز جميعها من ضرب مصر عام ٩٨٢هـ، وليس من بينهما قطع ضربت فى دور الضرب العثمانية الأخرى[2]. وإن كان سليم عرفات قد أشار إلى دينار من هذا الطراز ضرب فى القسطنطينية عام ٩٨٢هـ[3].

وفى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة دينار من هذا الطراز[4]، (قطعة ٤٤) نجد به:

الوجه	الظهر
سلطان مراد بن	سلطا البرين
سليم خان عز	وخاقان البحرين
نصره ضرب فى	السلطان بن
مصر سنة	السلطان
٩٨٢	

كما يوجد بنفس المجموعة دينار مشابه[5] له ولكن رقم الآحاد فى تاريخ الضرب غير واضح (قطعة ٤٥) وإن كان المؤكد أن تاريخ ضرب هذا الدينار هو عام ٩٨٢هـ لأنه مضروب بذات القالب الذى سكت به القطعة السابقة كما هو واضح من زخرفة القلب أسفل كلمة «سلطان» على الوجه فى كليهما.

والمقصود، هنا بالبرين والبحرين، أرض أوربا وآسيا والبحرين الأسود والأبيض[6]، لخضوعهم لنفوذ العثمانيين منذ فتحهم للقسطنطينية وبلاد مصر والشام وشمال أفريقيا.

وقبل الدولة العثمانية عرفت دولة المماليك لدى مؤرخى العصور الوسطى بدولة البرين

---

(١) ذكر سليم عرفات، دونما سند أن سليمان القانونى ضرب هذا الطراز وهو ما لم نجده فى مجموعات السكة العثمانية المنشورة انظر - النقود العربية الفلسطينية ص ٢٢٤.

(٢) CIC: Nos 3565 - 3575.

(٣) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٦.

(٤) رقم السجل ١٧٣٦٩ والوزن ٤٥ر٣ جرام والقطر ٢٢مم

(٥) رقم السجل ٢١٥٢٥ - وزن ٤٤ر٣ جرام والقطر ٢١ مم

(٦) وصف مصر ج٦ ص١١٥

والبحرين[1]، وكان أول من أطلق عليه لقب «ملك البرين والبحرين» السلطان الأيوبى الصالح نجم الدين أيوب فى نص تشييد بتاريخ ٦٤٧هـ فى قلعة بصرى وأطلق أيضاً على السطان قلاوون فى نقش بتاريخ ٦٨٣هـ بمدرسته[2] كما ورد ضمن نعوت فى رسالة أرسلها الأشرف شعبان بن حسين عام ٧٦٧هـ إلى عبدالله محمد بن أبى الحجاج يوسف بن نصر بن الأحمر صاحب غرناطة ببلاد الأندلس[3].

وقد دعا الخطباء للسلطان سليم على منابر مصر بعد معركة الريدانية ولقبوه «ملك البرين والبحرين كاسر الجيشين وسلطان العراقين وخادم الحرمين الشريفين» كرمز لسيطرته على مملكة البرين والبحرين والعالم الإسلامي وإن كان واقع الأمر أن سلاطين بنى عثمان قد وصلوا بنفوذهم ثلاثة برر (البر الأفريقي والبر الآسيوى والبر الأوربى) وثلاثة بحار (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر)[4].

ولم يكن العثمانيون هم أول من اتخذوا لقب سلطان البرين، إذ سبقهم إلى ذلك كيقباد بن كيخسرو الذى أطلق عليه فى نص إنشاء مؤرخ بعام ٦٣٤هـ «سلطان البحرين والبرين» وكان يقصد بالبرين بر آسيا وبر أوربا والبحرين بحر الروم والبحر الأسود[5]

ويلفت النظر فى كتابات هذا الطراز أيضاً لقب «خاقان» وأصله (قان قان) أى (قان القان) أو (قان القانات) ثم قصر وهو خاص بكبراء المغول أيضاً[6].

وقد دخل هذا اللقب فى الإسلام فأطلق على رؤساء الترك من المسلمين ومن أقدم استعمالاته على النقود الإسلامية وروده على سكة من بخارى يغلب على الظن أنها من عصر

---

(١) د. نظير حسان سعداوى: دولة البرين والبحرين - المجلة التاريخية المصرية - القاهرة ١٩٦٧ مجلد ١٣ ص ١٢٩ - ١٣٠ ويرى د. نظير أن المقصود بذلك البرين المصرى والشامي والبحرين الأحمر والأبيض، بينما ذكر د. حسن الباشا أن المقصود بالبرين، بر أفريقية وبر آسيا - انظر د. حسن الباشا الألقاب - ص ٥٠٣ ويذكر جب أن هذه الصيغة ضربت لأول مرة بمصر - انظر المجتمع الإسلامي والغرب ج٢ ص ١١٥ ولا يوجد من النقود العثمانية ما يؤكد ما ذهب إليه د. العش من أن السلطان سليم كان يفضل لقب سلطان البرين وخاقان البحرين خادم الحرمين الشريفين وأنه ظهر على النقود، فلا توجد هذه الصيغة قبل عصر مراد بن سليم فضلا الإسلامية المحفوظة فى متحف قطر الوطنى قطر - ١٩٨٤ ج١ ص٤٥.

(٢) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٥٠٣

(٣) د. نظير سعداوى: دولة البرين والبحرين - ص ١٣٠

(٤) المرجع السابق ص ١٦٣-١٦٤

(٥) د. حسن الباشا: الألقاب - ص٣٣٤

(٦) أنستاس الكرملي: النقود العربية - ص١٣٤

الأمين أو المأمون وربما أشار اللقب فيها إلى عاهل إحدى قبائل التغزغز فيما وراء النهر وقد استمر هذا اللقب يطلق على خانات تركستان وينقش على نقودهم في القرن الخامس الهجرى(١١م)[١].

كما كان لقب «قان» الأعظم أو العادل شائعاً في نقوش النقود الإيلخانية التي حافظت في نقوشها على الأصل اللغوى للكملة (قان) دونما تحريف[٢]

وقد دخل لقب خاقان مصر في عصر المماليك، فأطلق كلقب فخرى على السلطان الأشرف قايتباى في نقش بتاريخ ٨٨٥هـ في وكالة بباب النصر وفي آخر بوكالة السروجية وفي ثالث بصيغة السنبة (الخاقانى) في نص بتاريخ ٩٠١هـ في ضريح الأمير يعقوب شاه، ويرى د. حسن الباشا أن إطلاق هذا اللقب على سلاطين المماليك يتصل بادعائهم أحقية السيادة على العالم الإسلامي عربه وعجمه حتى إن هذا اللقب في النصوص السابقة الخاصة بالسلطان قايتباى كان يلحق بلقب آخر يشير إلى السيادة على العرب والعجم والترك[٣]

أما لقب «السلطان ابن السلطان» فقد كان يطلق عادة على السلطان إذا كان أبوه من قبله سلطاناً[٤]. وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دنانير مراد بن سليم بوصفها «من الذهب السلطانى الجديد الطيب الوازن[٥]» أو «من الذهب السلطانى الجديد التام الوزن» والعيار المرادى معاملة تاريخه بالديار المصرية[٦].

٥- النقود الذهبية للسلطان محمد بن مراد[٧] (١٠٠٣-١٠١٢هـ/ ١٥٩٤-١٦٠٣م) :

جاءت السكة الذهبية للسلطان محمد الثالث مماثلة في طرازها لنقود أبيه فظهرت بها على الظهر صيغة «ضارب النضر» وصيغة «سلطان البرين». وقد استقر الأمر على تسمية طراز هذه النقود التي اختلفت كتابات الظهر بها من عهد سليم الأول إلى زمن هذا السلطان

(١) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٢٧١

(٢) د. سهام المهدى: دنانير إيلخانية بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة - بحث ألقى في ندوة «العرب وآسيا» بكلية الآداب جامعة القاهرة في ١٩٩٠ - (تحت الطبع).

(٣) د. حسن الباشا: الألقاب ص ٢٧٢

(٤) المرجع السابق ص ٣٣١

(٥) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٢٧١ حجة (١٦٣٤) بتاريخ ٤ شوال ٩٨٤هـ

(٦) مبايعات الباب العالى سجل (٤٤) ص٩ حجة (٣١) بتاريخ ١١ رجب ٩٨٨هـ

(٧) تولى محمد الثالث الحكم من سنة ١٠٠٣هـ إلى سنة ١٠١٢ - انظر ترجمته في يوسف آصاف: سلاطين آل عثمان ص ٦-٨٨.

بالزر محبوب[١] تمييزاً لها عن النقود الذهبية التي ضربت فيما بعد باستخدام الطغراء.

ومن القطع التي حملت على الظهر صيغة «ضارب النضر» دينار من ضرب قسطنطينية عام ١٠٠٣هـ في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة[٢] (قطعة ٥٢ - لوحة ١٢)

الوجه	الظهر
سلطان محمد	ضارب النضر
بن مراد خان عز	صاحب العز والنصر
نصره ضرب في	في البر والبحر
قسطنطينية	
١٠٠٣	
سنة	

مثله دينار من ضرب سدرة قيسي وهو أيضا محفوظ[٣] بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ٥٤).

أما الدنانير التي تحمل صيغة «سلطان البرين» فمنها ما هو من ضرب قسطنطينية[٤] في عام ١٠٠٣هـ، وهو ذات التاريخ الذى تحمله القطع المضروبة على هذا النسق في كل من حلب[٥] ودمشق بالإضافة إلى مصر[٦].

وفي كتاب وصف مصر نشر «برنار» ديناراً من ضرب مصر يحمل صيغة «سلطان البرين» وهو من ضرب عام ١٠٠٣هـ وأشار إليه كنموذج لدنانير الزر محبوب[٧]، كما نشر في كتالوج دار الكتب المصرية دينار مماثل (رقم السجل ٤٣١٩ - الوزن ٣٩ر٣ والقطر ٥ر٢١مم[٨]، وأشار نوري (Nuri) إلى دينار من ذات الطراز من إنتاج دار ضرب مصر في عام ١٠٠٣هـ[٩].

---

(١) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية مطبعة بولاق القاهرة ١٣١١هـ ص٥٠٢

(٢) رقم السجل ١ / ٢٤٣٧١ - الوزن ٤٤ر٣ جرام - القطر ٢٠م

(٣) رقم السجل ١٧٣٧٤ - الوزن ٣٧ر٣ جرام - القطر ٢٠م

(٤) Lane-Poole op. cit p. 290

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧

(٦) Ziya (A.) op. cit p. 51

(٧) وصف مصر ج٦ ص ٢٧١ اللوحة الثانية قطعة (١٠)

(٨) CIC: No 3598.

(٩) Pere (Nuri): op. cit No 323.

ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة[1] بدينار زر محبوب ضرب في مصر بصيغة سلطان البرين: (قطعة ٥٣ - لوحة ١٣)

الوجه	الظهر
السلطان محمد	سلطان البر (ين)
مراد خان (عز) بن	وخاقان البحرين
نصره ضرب فـ	السلطان بن
مصر سنة	السلطان
١٠٠٣	

وهو يتميز عن الدينار المضروب في سدرة قيسى[2] والمحفوظ بنفس المجموعة بزخرفة «القلب» الموجودة أسفل كلمة سلطان على الوجه.

ويلاحظ في نقوش الوجه في جميع القطع التي ضربت في عهد محمد الثالث أن كلمة «شاه» التي كانت تأتي تالية لاسم السلطان قد اختفت حتى من الدنانير المضروبة بمصر.

وقد ضربت دنانير الزر محبوب في مصر بذات الوزن المقرر لها تقريباً وهو ٣٫٤٤٨ جرام بينما كان عيارها المضروبة به وهو ٩٨٣هـ (من الألف) أقل مما هو مقدر من قبل الدولة فعيارها الرسمي كان ٩٩٦ من الألف[3].

وكانت دنانير محمد الثالث[4] معروفة في التداول عند بداية ضربها بالذهب السلطاني الجديد، وعرفت أيضاً في وثائق المحكمة «بالذهب الشريفي الجديد الوازن»[5] أو «الذهب الشريفي الجديد معاملة تاريخية بالديارالمصرية[6]» وبلغت قيمة الدينار الزر محبوب من عهد محمد الثالث في تقييم الحملة الفرنسية حوالى ٣٠٠ نصف فضة في عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨م)[7].

---

(١) رقم السجل ٢٦٢١٧ - الوزن ٣٫٤١ جرام والقطر ٢٠ مم.
(٢) رقم السجل ١٧٣٧٤ - الوزن ٣٫٣٧ جرام والقطر ٢٠ مم
(٣) على مبارك: الخطط الجديدة حجة ٢٠ ص ١٢٤
(٤) محكمة البرمشية سجل (٧٠٨) ص ٩٥ حجة (٤٦٣) بتاريخ ١٢ شعبان ١٠٠٣هـ
(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٥٥ حجة (١٤٨) بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٠٨هـ
(٦) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص٢٢٥
(٧) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية ص ٥٠٢

٦- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن محمد[١] (١٠١٢-١٠٢٦هـ / ١٦٠٣م - ١٦١٧م):

ضرب النقود الذهبية لهذا السلطان بطراز الزر محبوب الذى درج السلاطين من قبله على سك نقودهم وفقه، وبدار الكتب المصرية عدة دنانير منها، أحدها ضرب حلب عام ١٠١٢هـ[٢] وخمسة مماثلة ولكنها من ضرب مصر فى هذا التاريخ[٣]، كما أشار نورى (Nuri) إلى دينار من ضرب مصر فى عام ١٠١٣هـ[٤]، وثمة دينار آخر عرض فى لندن[٥] عام ١٩٨٢م وكلاهما يحمل ضمن نقوش الظهر صيغة «ضارب النضر» وهى بذلك تتفق فى الطراز، مع بعض التعديلات الطفيفة فى ترتيب الكلمات، مع دينار ضرب باسم أحمد بن محمد ولكن دار الضرب والتاريخ غير واضحين عليه وهو من مجموعة متحف الفن الإسلامى[٦] بالقاهرة (قطعة ٦٨ لوحة ١٦) وكتابات هذا الدينار.

الوجه	الظهر
سلطان احمد	ضار النضر
بن محمد خان	صا العز والنصر
عن نصره ضرب ب فى	البر والبحر فى
سنة	
سو مات	

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دنانير هذا السلطان بوصفها «من الذهب الشريفى التام الوزن والعيار[٧]» أو «من الذهب الشريفى الخاقانى[٨]».

٧- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن محمد :

جلس هذا السلطان الموصوف بضعف العقل على كرسى العرش مرتين أولاهما لمدة ثلاثة

---

(١) تولى أحمد الأول السلطنة فيما بين عامى ١٠١٢ و١٠٢٦هـ ورغم أنه تولى الحكم وهو فى الرابعة عشرة إلا أنه نجح فى مطاردة المفسدين واستولى على قبرص وأمر بمنع زراعة التبغ فى بلاد السلطنة - انظر : يوسف آصاف : المرجع السابق ص ٨٩-٩١

(٢) CIC No 3601

(٣) CIC Nos. 3602-3606

(٤) PERE (N.): op. cit No. 357

(٥) Satheby's: op. cit No. 41

(٦) رقم السجل ١٧٣٧٥ - الوزن ٤٠ر٣ جرام القطر ١٩ م

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) حجة بتاريخ ١٧ صفر ١٠١٧هـ.

(٨) مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) حجة بتاريخ ٢١ صفر ١٠١٧هـ.

أشهر في عام ١٠٢٦هـ، وخلع لضعف عقله ليجلس مكانه السلطان عثمان، ولكن مصرع الأخير على يد الانكشارية، جاء بالسلطان مصطفى من محبسه إلى السلطنة عام ١٠٣١هـ فمكث بها إلى سنة ١٠٣٢هـ لينخلع مرة أخرى في ثورة السباهية (الفرسان) الذين قتلوا الوزير داود باشا لتآمره على السلطان عثمان وعاد مصطفى إلى السجن حيث توفي به عام ١٠٤٨هـ[١].

ودنانير هذا السلطان نادرة بحكم قصر الفترة التي قضاها في الحكم واضطرابها، ومن الفترة الأولى نجد دينارين من طراز الزر محبوب نشر أحدهما[٢] وهو في مجموعة دار الكتب ونشر الثاني(Nuri) وكلاهما من ضرب مصر في عام ١٠٢٦هـ[٣].

أما الفترة الثانية فقد سك بها دنانيره الزر محبوب، وعلى ظهرها عبارة سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان، وهي من ضرب عام ١٠٣١هـ[٤].

٨- النقود الذهبية للسلطان عثمان بن أحمد :

جلس عثمان الثاني على عرش السلطنة عام ١٠٢٦هـ وله من العمر ثلاثة عشر عاما، وفي عهده انتصر الجيش العثماني على الفرس في موقعة أرزبيل الشهيرة عام ١٠٢٨هـ، ثم ثار عليه الإنكشارية وقبضوا عليه وقتلوه بعد تشهيره في شوارع استانبول عام ١٠٣١هـ ونصبوا بعده مصطفى الأول الذي كان محبوسا[٥].

والنقود الذهبية لهذا السلطان نادرة للغاية، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بأحد دنانيره[٦] (قطعة ٧١ لوحة ١٨) وهو من طراز الزر محبوب، وتاريخ ومكان الضرب مفقودان منه.

الوجه	الظهر
سلطان عثمان بن	سلطان البرين
أحمد خان عز	وخاقان البحرين
نصره ضرب في	السلطان بن
	السلطان

---

(١) يوسف آصاف : تاريخ آل عثمان - ص ٩٥-٩٧

(٢) رقم السجل ٤٣٣٠ - الوزن ٣٠ر٣ جرام والقطر ٢٤ م CIC: No 3626

(٣) Pere (N.): op cit No 378.

(٤) Ziya (A.): op. cit: p. 52.

(٥) يوسف آصاف :المرجع السابق ص ٩٢-٩٤.

(٦) رقم السجل ١ / ٢٤٣٧٠ - الوزن ٣٩ر٣ جرام - القطر ٢٢م

أما السلطان مراد بن أحمد[١]، فالمنشور من سكته الذهبية يشير إلى أنها ضربت على ذات النسق (المحبوب) الذى ضربت به دنانير عثمان بن أحمد كالدينار الذى نشره سليم عرفات من ضرب مصر عام ١٠٣٢هـ وبظهره لقب سلطان البرين[٢]... ونشر أحمد ضيا ديناراً نقش على ظهره عبارة «سلطان البرين..»وهو من ضرب حله فى عام ١٠٤٣هـ[٣].

ويبدو أن وجود لقب خاقان بين كتابات الظهر كان سبباً فى تعريف دنانير السلطان مراد فى وثائق المحكمة بأنها من «الذهب الشريفى السكة الوازن الخاقانى[٤]».

٩- النقود الذهبية للسلطان إبراهيم بن أحمد[٥] (١٠٤٩ - ١٠٥٨هـ/ ١٦٣٩ - ١٦٤٨م):

ضرب نقوده الذهبية من طراز واحد هو الزر محبوب، وبصيغة واحدة على ظهر القطعة وهى «سلطان البرين....».

وبمجموعة دار الكتب ديناران باسم إبراهيم بن أحمد من ضرب مصر عام ١٠٤٩هـ، أحدهما يحتوى ضمن كتابات الوجه على اسم السلطان دون إشارة لاسم أبيه[٦].

سلطان
(١) إبراهيم خان
عز نصره ضرب فى
مصر سنة ١٠٤٩

أما الدينار الثانى (رقم السجل ٢٦١٥ - الوزن ٣ر٤٠ - القطر ٢٣م) فيحتوى على اسم السلطان ووالده بنفس الصيغة المعتادة[٧] وهو يشبه، مع اختلافات يسيرة فى ترتيب الكلمات دينارين بمجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة أحدهما[٨]

---

(١) حكم مراد الرابع من عام ١٠٣٢ إلى عام ١٠٤٩هـ واسترد بغداد من الصفويين وفى عهده دمر حريق حدث عام ١٠٤٢هـ نصف القسطنطينية - يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٩٨-١٠٤.

(٢) سليم عرفات: المرجع السابق - ص ٢٢٨

(٣) Ziya (A.) op. cit p. 53

(٤) محكمة الصالحية سجل (٤٩٢) ص ٢١ حجة (٩٠) بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٤٠هـ.

(٥) وصف إبراهيم بن أحمد بأنه كان جباناً ضعيف الرأى فسلم قياده إلى أمه ووزير الصدارة قره مصطفى باشا وانهمك فى الملذات فخلع وجلس مكانه ولده وهو ابن سبع سنوات ثم قتله الإنكشارية بناء على فتوى المفتى لبيعه الوظائف بالمال فى عام ١٠٥٨هـ

(٦) رقم السجل ٢٦١٦ - الوزن ٣ر٣٤ جرام والقطر ٢٤ م CIC. No 3645

(٧) Lane-Poole: op. cit. p. 291

(٨) رقم السجل ١٦٤١٣ - الوزن ٣ر٤٨ جرام - القطر ٢٢م.

(قطعة ٧٤ - لوحة ١٩) نجدية:

الظهر	الوجه
سلطا البرين ن	سلطا ابراهيم ن
و	بن
خاقان البحرين	أحمد خان عز
السلطان بن	نصره ضرب في
السلطان	مصر سنة
	١٠٤٩

أما الدينار الثانى فمضروب بسكة أخرى ويتضح ذلك من بعض الاختلافات فى الزخارف وتنسيق الحروف[١] (قطعة ٧٥)

فعلى الوجه من القطعة الأولى زخرفة من قضيبين متقاطعين أسفل كلمة «سلطان» التى كتب حرف النون فيها فوق حرف اللام، أما الظهر فحرف النون فى كلمة سلطان يأتى فوق حرف الطاء.

أما القطعة الثانية فبنقوش الوجه منها زخرفة لأربعة قضبان متقاطعة، اثنان منها فى وضع أفقى والآخران فى وضع رأسى، ولم نألف هذا العنصر الزخرفى فى نقود المماليك الجراكسة التى عرفت زخرفة القضيبين المتقاطعين وأيضاً زخرفة مؤلفة من ثلاثة قضبان تتقاطع فى مركز واحد على شكل معين[٢].

وكلمة سلطان فى الوجه مكتوبة بطريقة معتادة بحيث يأتى حرف النون بعد حرف الألف، أما فى الظهر فحرف النون فى كلمة سلطان، نجده فوق حرف السين.

وقد عرفت دنانير السلطان إبراهيم فى التداول بعدة مسميات، «كالشريفى السلطانى[٣]» والشريفى السليم الأحمر الخاقانى[٤]» ونسبت أيضاً إليه فيقال «دنانير إبراهيمية»[٥].

(١) رقم السجل ٢ / ٢٤٣٧١ - الوزن ٤ر٣ جرام القطر ٢٣م

(٢) رأفت النبراوى: المرجع السابق - كتالوج اللوحات شكل (١٠) وشكل (١٢)

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة ١٥١ بتاريخ أول ربيع آخر ١٠٥١هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة ٤٦٢ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٠٥١هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٧١ حجة (٤٦١) بتاريخ ٦ شعبان ١٠٥٨هـ.

١٠- النقود الذهبية للسلطان محمد بن إبراهيم :

تولى محمد الرابع العرش وهو فى السابعة تحت وصاية جدته ماهبيكر المعروفة باسم «كوسم سلطان»، ثم قتلها هى وقره باشا الصدر الأعظم، ورغم بعض الانتصارات التى حققتها السلطنة في عهده إلا أن الهزائم حلت بها في أواخر أيامه وعانت البلاد من القحط وحريق دمر عدة منازل بالعاصمة فلما رأى الإنكشارية انهماكه فى الصيد والملذات ثاروا عليه وخلعوه فى سنة ١٠٩٩هـ وظل حبيساً حتى توفى عام ١١٠٤هـ[١].

ودنانير محمد الرابع المنشورة جميعها من «الزر محبوب» وبصيغة واحدة هى «سلطان البرين» نشر أحدها لين بول (Lane Poole) وهو من ضرب قسطنطينية وتاريخ الضرب غير واضح[٢] وإن كان ناشرو كتالوج دار الكتب المصرية يرون أن هذا الدينار الموجود بدار الكتب (رقم السجل ٢٦٢١ - الوزن ٣ر٣ جرام - القطر ٢١م) من ضرب عام ١٠٥٨هـ[٣].

وعلى ذات النسق ضرب بمصر عام ١٠٥٨هـ دينار زر محبوب باس م محمد الرابع بن إبراهيم خان[٤].

وقد اشتهرت السكة الذهبية لهذا السلطان «بالشريفى المحمدى»، ونجد هذه التسمية تتردد فى سجلات المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية أيضا.

فهو فى بعض الوثائق «الذهب الشريفى السلطانى المحمدى[٥]» أو «الذهب الشريفى المحمدى[٦]».

وقد ظل الشريفى المحمدى متداولاً بالأسواق، بعد عزل محمد الرابع، فتشير إليه وثائق المحكمة فى عام ١١٠١هـ[٧]، ولم ينقطع ذكره بها حتى عام ١١١٣هـ[٨] على الأقل بينما تشير المصادر التاريخية إلى تداوله فى عام ١١١٤هـ حيث ورد فى قائمة الأسعار

---

(١) يوسف آصاف : تاريخ آل عثمان - ص١٠٥-١١٤

(٢) Lane - Poole: op. cit p. 291.

(٣) CIC: No. 3650

(٤) Artuk (E.); op. cit No. 1706

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٣٢ حجة (٦١٧) بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٠٩٣هـ

(٦) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص٦١٧ حجة (٤٩٤) بتاريخ ٢ محرم ١٠٩٩هـ وتشير إليه المصادر التاريخية بالشريفى المحمدى : أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص١٦٣

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص٣٥٤ حجة (١٣٦٠) بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١١٠١هـ

(٨) محكمة الصالح سجل (٣٤١) ص ٨١١ حجة (٢٥٥٨) بتاريخ ١٠ شعبان ١١١٣هـ

التي نادى بها على أغا في هذا العام[١].

١١- النقود الذهبية للسلطان سليمان بن إبراهيم:

قضى سليمان الثاني سنوات حكمه الثلاث القصار (١٠٩٩-١١٠٢هـ) في ظل ثورات الإنكشارية والسباهية الذين تجمعوا في فسحة أق ميدان وطفقوا يولون ويقتلون من يريدون، وكان من أثر اضطراب الأحوال الداخلية للسلطنة في عهده أن نجحت النمسا في الاستيلاء على بلغراد[٢]. وفور توليه للسلطنة حضر أغا من إسلامبول إلى مصر بأن الخطبة والسكة والزينة باسم السلطان سليمان خان نصره الله[٣].

سكت دنانيره الذهبية وفق طرازين الأول هو طراز الزر محبوب القديم بصيغة «ضارب النضر» ومن أمثلته دينار بمجموعة دار الكتب المصرية (رقم السجل ٢٦٣٠ - الوزن ٣٠ر٣ جرام والقطر ١٦مم) وهو من ضرب تونس عام ١١٠٠هـ وأسماه Lane-Poole بأنه من طراز «الفندقلي»[٤] وربما التبس الأمر عليه نظراً لما عرف عن قيام هذا السلطان بسك نقوده بطغراء تحمل اسمه على الوجه وهو الطراز الذى اشتهر بالفندقلي، ولكن الحقيقة أن طراز الطغراء (فندقلي) قد سك في السنة الأولى من حكم سليمان الثاني، كما يظهر من القطع التي نشرها كل من أحمد ضيا (Ziye) وهي من ضرب قسطنطينية عام ١٠٩٩هـ[٥] وكتالوج دار الكتب من ضرب مصر بنفس السنة[٦] والدينار الذى أشار إليه نورى (Nuri) من ضرب مصر في سنة ١٠٩٩هـ[٧].

وفي وثائق المحكمة عرفت دنانير سليمان الثاني بالدنانير الجديدة تميزاً لها عن المحمدية القديمة[٨].

١٢- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن إبراهيم :

حفلت سنوات حكمه الأربع (١١٠٢-١١٠٦هـ) بالحروب والاضطرابات في ممتلكات

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار: ج١ ص ١٣٦

(٢) يوسف آصاف :المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٧.

(٣) أحمد عزبان : الدرة المصانة ص٥

(٤) Lane-Poole: p. 293

(٥) Ziya (A.): op. cit. p54

(٦) CIC: Nos 661, No 662.

(٧) Pere (N): op. cit No 465

(٨) محكمة بولاق سجل (٥٩) ص ١١١ حجة (٢٨٩) بتاريخ ٦ شوال ١١٠١هـ

الدولة فثارت الفتن في جبل لبنان وجبل حوران والبصرة، وهزمت الجيوش العثمانية أمام النمسا بعد شهر من جلوسه على تخت الملك، إلا أنه نجح في هزيمة النمسا واسترداد بلاد الصرب من قبضتها، وتوفي أحمد الثاني عام ١١٠٦هـ وبلاده تخوض الحرب ضد جيوش أوربا[١].

واقتصرت سكته الذهبية على طراز الزر محبوب بصيغة «سلطان البرين» كالدينار المحفوظ بدار الكتب المصرية (رقم السجل ٢٦٣٤ الوزن ٣ر٤٢ جرام القطر ٢٤مم) والذى اعتبره لين بول (Lane-Poole)، خطأ من طراز فندقلي[٢]، وقد أشار نورى (Nuri) إلى دينار مماثل له تماما[٣] وفي مجموعة دار الكتب دينار آخر من الزر محبوب (رقم السجل ٤٣٣٣ - الوزن ٣ر٣٢ جرام - القطر ٥ر٢٤مم) ولكنه من ضرب مصر عام ١١٠٥هـ[٤].

ويبدو أن دنانير أحمد الثاني لم تضرب بأعداد كبيرة، إما لاضطراب أحوال السلطنة أو لقصر فترة حكمه، إذ لم نعثر في سجلات المحكمة على إشارات محددة لها بل على العكس من ذلك فإن الدينار المحمدى كان هو الأكثر تداولاً، كما يظهر من أوامر تسعيره عام ١١٠٤هـ التي لم يرد فيها وفي مناداة الأغا أى ذكر لدنانير أحمد الثاني[٥].

وقد احتفظت لنا المصادر التاريخية بتفاصيل الأمر الشريف بسكته في مصر، فيذكر أحمد كتخدا عزبان أنه عند تولية السلطان أحمد الثاني «أتى قابجى باشا بخطوط شريفة ناول الباشا أول خط شريف بالسكة والخطبة والشنك بالمدافع في القلعة باسم السلطان أحمد خان. فأخذ من دار الضرب سكة السلطان سليمان خان طاب ثراه وحطها في كيس السك وختم عليها وأعطاه السكة الجديدة»[٦].

ويبدو أن سكة «المحمدى» كان معمولاً بها وتضرب النقود بقوالبها في عهد هذا السلطان وسلفه سليمان خان، حيث لم يرد الأمر بوقف سكة الشريفي المحمدى إلا عند تولية السلطان مصطفى الثاني وبدأ سكته بمصر عام ١١٠٧هـ[٧].

---

(١) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان - ص ١١٨

(٢) Lane-Poole op. cit p. 294

(٣) Pere (N.) op. cit. No. 475.

(٤) رقم السجل (٤٣٣٣) - الوزن ٣ر٣٢ جرام والقطر ٥ر٢٤مم CIC: No. 3671

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص ١٤٩.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥.

(٧) المصدر السابق ص٢٥

١٣- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن محمد :

رغم انتصار الدولة في عهد مصطفى الثاني على جيوش النمسا وإغراقها مراكب جمهورية ونديك في المتوسط إلا أنه اضطر إلى عقد اتفاق «قارلوفجة» عام ١١١٢هـ مع النمسا وبمقتضاه تنازلت تركيا عن بعض أملاكها لكل من النمسا وبولونيا وجمهورية ونديك وروسيا وفي عام ١١١٢هـ ثارت العامة على تدخل فيض الله أفندى صهر الشيخ وانى ومفتى الأنام في الأحكام في تعيين أقاربه بالمناصب، فكره السلطان الحكم وتكدر من ثورة العامة فسلم الحكم لأخيه[١].

وسكة الذهب في عهده، حافظت على صيغة «سلطان البرين» في كتابات الظهر، أما الوجه فكان مشغولاً في الجزء العلوى منه بطغراء باسم السلطان مصطفى خان بن محمد وأسفل منها العبارة الدعائية عز نصره مع تاريخ ومكان الضرب.

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة دينار من هذا الطراز[٢] (قطعة ٨٨ لوحة ٢٦):

الوجه	الظهر
طغراء السلطان مصطفى خان	سلطان البرين
بـــــفي	وخاقان البحرين
عز نصره ضر	السلطان ابن
ســـــنة	السلطان
مصر ١١٠٦	

وتحتفظ دار الكتب المصرية بدينار مماثل (رقم السجل ٢٦٣٩ - الوزن ٤٦ر٣ جرام القطر ١٨ مم) من ضرب مصر في نفس السنة[٣]، وقد نشر نورى (Nuri) ديناراً ثالثًا من ضرب مصر يشبه الدينارين السابقين[٤].

وقد نشر لين بول (Lane-Poole) ديناراً من هذا الطراز وقرأ كتابات الوجه به على أنه من ضرب «أرمينية»[٥] وإن كان ناشرو كتالوج دار الكتب المصرية يرون أن هذا الدينار (رقم السجل ٢٦٣٧ الوزن ٤١ر٣ جرام والقطر ٢٠مم) من ضرب «أزمير»و أن «لين

---

(١) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٢٠-١٢٢.

(٢) رقم السجل ٢٩٧٣ - الوزن ٣٤ر٣ جرام والقطر ٥ر١٩م

(٣) CIC. No 3674.

(٤) Pere (N.) op. cit. No. 488.

(٥) Lane-Poole: op. cit p. 294.

بول» أخطأ في القراءة لأن القطعة بها ثقب ذهب بجزء من كلمة أزمير وبحرف «السين» من كلمة سنة [(١)].

الطغراء: ظهرت الطغراء على النقود الذهبية العثمانية كما رأينا في دنانير السلطان أحمد الثاني، وقد أثار ظهور اسم السلطان في هذه الهيئة على النقود العثمانية اهتمام العديد من الباحثين لاستجلاء أصل الطغراء.

والطغراء كما عرفها الزبيدى بالضم مقصوراً «طُغرى» كلمة أعجمية استعملها العرب ويعنون بها العلامة التى تكتب بالقلم في طرة الأوامر السلطانية[(٢)]. ويذكر أستاذى الدكتور حسن الباشا أن الطغرى «عبارة عن وصل كان يوضع في عصر المماليك البحرية في مناشير الإقطاعات بين وصل الطرة والبسملة وترد فيه ألقاب السلطان وهى (السلطان الملك الفلانى فلان الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين ملك البسيطة) بألقاب طوال ذهب مزدوجة سطر واحد ويكتب الاسم بين الألقاب قاطع ومقطوع وتحت (خلد الله سلطانه) وقد بطل استعمالها في القرن ١٥م[(٣)].

أما عن الأصل اللغوى للطغراء، فيرى بعض المؤرخين أن أصله من بلاد فارس، وأن رسم اللفظ باللغة العربية قد ثبت في فارس بالصيغة طغرى أو طغرا ثم جرى استعمال اللفظ في لغة الأدب التركى بصيغة التأنيث فيقال «طغرا غرة» أى الطغراء المثيرة[(٤)].

ويذكر المؤرخ التركى محمود قشغارلى في قاموسه «ديوان لغة الترك» أن «طغراء» و«تورا» هى ختم الخاقان وأمره وأصلها من لغة الأوغوز[(٥)].

والأرجح أن هذا اللفظ من أصل تركى، وأنه مشتق من اللفظ الأوغوزى «تفراغ» الذى يدل على طابع الملك الأوغوزى وتوقيعه وأيضا على الجواد الذى يعار إلى الجيش بصورة مؤقتة في أيام العرض العسكرى أو أوقات الحروب ولعل مرد ذلك إلى العلامة

---

(١) CIC: No 3673 p. 125

(٢) محمد على حامد بيومي: الطغراء العثمانية - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الاسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة - ١٩٨٥ - ج١ ص١١.

(٣) د. حسن الباشا: الألقاب ص ٣٣. وقد ذكر القلقشندى أن الطغروات المملوكية كانت تختلف في تركيباتها باعتبار كثرة منتصباتها من الحروف وقلتها - القلقشندى (أبو العباس أحمد): صبح الأعشى في صناعة الإنشا - المطبعة الأميرية القاهرة ١٩١٨ - ج٣ ص١٦٣.

(٤) غالب جاسم الدجيلى: نقود السلطان عبدالحميد الأول في المتحف العراقي - مجلة المسكوكات - العددان ٩،٨ - بغداد ٧٧-١٩٧٨ - ص٧٩

(٥) محمد على بيومي: الطغراء العثمانية ج١ ص١٤٦

الملكية التي كانت تدمغ بها الجياد[١].

أما تحويل تفراغ أو فراغ إلى طغرا فناتج عما درج عليه الاستعمال في قواعد اللغة العثمانية من حيث إسقاط حرف الغين الذى يخرج من الحلق في نهاية الكلمات[٢].

وقد أخذ الأتراك العثمانيون استخدام الطغراء عن السلاجقة منذ حكم السلطان أورخان بن عثمان[٣] وكان لهذا السلطان اثنتان من الطغراوات، إحداهما تحمل تاريخ ١٣٢٤م والثانية ١٣٤٨م، وكانت الطغراء حتى عهد السلطان جلبى محمد تحمل اسم السلطان واسم والده فحسب مثل أورخان بن عثمان ومراد بن أورخان وفي زمن جلبى محمد أضيفت كلمة (خان) ثم اضيف عبارة (مظفر دائما) اعتباراً من عهد مراد الثانى[٤].

وكان كل سلطان يتولى العرش يأمر بعمل طغراء خاصة به[٥]. وقد أطلق العثمانيون على الطغراء المستخدمة في الوثائق التاريخية أسماء متعددة مثل: «توقيع همايون» و«نيشان همايون» و«مثال ميمون»، و«ونيشان شريف عاليشان» و«علامت شريف» و«طغراى غرا»، أى أن هذه الكلمة كانت تعنى في التركية ما تعنيه كلمة «نيشان» الفارسية وكلمة: «توقيع» العربية[٦].

وكان النشانجى يضع ختم الطغراء على الوثائق والمراسيم وسائر الأوراق الرسمية من بعد فتح القسطنطينية في عهد محمد الفاتح[٧].

ويطلق على النشانجى الطغرائى أو التوقيعى وهو أحد أعضاء الديوان الهمايونى ويعد خبيراً بقوانين الدولة يؤلف بينها وبين القوانين الصادرة وأحكام الشرع ويعد الرسائل التى تقرر تحريرها للحكام الأجانب ومسودات المناشير والبراءات التى منح للوزراء وختم المعاهدات والبراءات والمناشير والرسائل الهمايونية[٨].

---

(١) غالب جاسم الدجيلي: المرجع السابق ص ٧٩

(٢) محمد علي بيومي: المرجع السابق ج١ ص١٤٧

(٣) د. عبدالعزيز الشناوى: الدولة العثمانية ج١ ص٣٧٨. وإن كان فون هامر يرى أن الطغراء تقليد للعلامة الخطية المتخلفة من يد السلطان مراد الأول حيث كان لا يعرف القراءة والكتابة فوضع يده في المداد وبصم بها معاهدة أبرمت بين الدولة العثمانية وأهل راغوسة: غالب جاسم: المرجع السابق ص٨٠

(٤) نجاتى أقطاش وعصمت بينارق الأرشيف العثمانى: ص ٤٧٦

(٥) د. عبدالعزيز الشناوى: الدولة العثمانية ج١ص - ٣٧٨.

(٦) نجاتى أقطاش وعصمت بينارق: المرجع السابق ص ٤٧٦٠٥.

(٧) د. عبدالعزيز الشناوى: المرجع السابق ج١ ص٧-٣٧٨.

(٨) نجاتى أقطاش وعصمت بينارق: المرجع السابق ص٤٧٠ وكان النشانجى يعرف بمفتى القانون وهو بدرجة وزير وكان يرتدى ملابس خاصة - غالب جاسم: المرجع السابق ص٨١.

وقد تولى «نشانجى» ولاية مصر فى القرن ١٧م وهو الصدر الأعظم مصطفى باشا النشنجي[١].

أما على المسكوكات فإن أقدم الطغراوات العثمانية الواردة عليها هى تلك التى سكها الأمير سليمان (١٤١٦م) وقد اشتملت على العناصر التالية:

أ- الحروف الرأسية وعددها ثلاثة أخذت من الألفات فى اسم الأمير وأبيه وقد علت كلمة «ابن» الكلمتين «الأمير سليمان» كما علت كلمة «بايزيد» كلمة (بن).

ب- بيان الأقواس البيضاوية وعددها اثنان يتلاقيان فى الجزء الأسفل من اسم الأمير ويلتقيان أولا إلى اليسار ويصعدان ثم يلتقيان إلى اليمين ليقطعا الحروف الرأسية فى أجزائها العليا ثم يختفيان إلى اليمين ويندر أن نجد قوسًا واحدًا أو ثلاثة فقد أصبح الرقم «٢» منذ وقت مبكر مقدسًا بالنسبة لشخص السلطان العثمانى[٢]

ومن ناحية الشكل فقد حاول البعض الربط بين الطغراء التى يقال أنها تمثل شكل طائر وبين الطائر الخرافى الذى كان شارة أو طوطم خاقان الأوغوز على أنه لا توجد أدلة علمية أثرية تثبت ذلك[٣].

ويشبهها صامويل برنار بغرس يجرى وقد أطلق لحصانه العنان وهو أمر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعًا حاذقًا يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى[٤].

بينما يرى علماء المسكوكات أن الطغراء ترمز إلى فكرة الزخرفة بالحروف لا غير[٥].

ويحيط بسكة السلطان مصطفى فى مصر بعض الغموض فيما يتصل بتاريخ ضرب الدنانير التى تحمل طغراءه، فيذكر أحمد كتخدا عزبان أنه فى عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) ورد لمصر خط شريف قرئ فى ديوان الغورى على يد إبراهيم بك أبى شنب قائمقام «وبحضور السناجق والأغوات واختيارية السبعة أوجاقات وكان أمين دار الضرب مصطفى جوربجى بن الحصرى داخل باب الإنكشارية أخذ منه قائمقام الذهب المحمدى وسكة الفضة والجدد الذين

---

(١) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ - القاهرة ١٩٨٥ ص٩٣.

(٢) غالب جاسم الدجيلى: نقود السلطان عبدالحميد ص ٨٠.

(٣) نفسه.

(٤) وصف مصر ج٦ ص١١٢.

(٥) غالب جاسم الدجيلى: المرجع السابق ص٨٠.

باسم المرحوم أحمد خان وأعطاه السكة الجديدة وحط السكك القدم فى كيس السكك وختمهم وسلمها ليد خازندار الديوان حطهم فى خزنة الديوان»[١]. وتذكر د. ليلى عبداللطيف أن العملة المطلوب سكها كانت ذهب بطرة (طغراء) بماية نصف فضة[٢].

بيد أن الجبرتى وأحمد شلبى يتحدثان عن تغيير سكة الأشرفى (الزر محبوب) بسكة عليها طره تعرف بالطرلى فى ١٨ صفر ١١٠٩هـ وأن الباشا أحضر الصناجق والأغوات بالديوان وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة وأمره أن يطبع بها. وأن يكون عيار الذهب ٢٢ قيراطًا وكل ماية طرلى وزنها مائة وخمسة عشر درهمًا[٣].

ولا يمكن القطع بأن سكة ١٨ صفر ١١٠٩هـ هى ذاتها التى ذكرها أحمد كتخدا عزبان فى حوادث سنة ١١٠٧هـ أو بأنها سكة جديدة. ولكن بمقارنة ما جاء فى المصادر التاريخية الثلاث نجد أن الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان الذى عاصر بنفسه أحداث النصف الأول من القرن الثانى عشر الهجرى[٤] لم يذكر نوع السكة التى وردت عام ١١٠٧هـ رغم وصفه الدقيق لإجراءات تغيير قوالب السك وهو ما يعنى أن هذه السكة لم يكن بها ما يلفت النظر كتغيير طرازها عما سبقها من دنانير.

ولذا فإنه يمكن القول بأن السكة الأولى للسلطان مصطفى الثانى كان كما ذكر على مبارك من الزر محبوب[٥] أو كما عبر محمد مختار من الشريفية[٦]. ويكون صحيحًا ما قرره أحمد شلبى من أنه فى ١٨ صفر ١١٠٩هـ «غيرت سكة ذهب الأشرفى بسكة عليها طرة»[٧].

أما ما ذكرته د. ليلى عبداللطيف عن سكة الطرة وعيارها ووزنها فإنه فى الواقع ينطبق على السكة التى وردت عام ١١٠٩هـ[٨] فحسب، لاسيما وأن أحمد عزبان لم يشر إلى

---

(١) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٢٥

(٢) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

(٣) الجبرتى: عجائب الآثار: ج١ ص٤٠، أحمد شلبى أوضح الإشارات ص ٢٠١. وقد نقل عنهما فيما يبدو كل من على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص١٤٩ وأمين سامى تقويم النيل القاهرة ١٩٢٨ - ج٢ ص ٦٧.

(٤) د. محمد فؤاد شكرى (وآخرون) نصوص ووثائق التاريخ الحديث والمعاصر القاهرة د. ت ص٣٢

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص٤٩ وذكر أنه ضرب فى عام ١١٠٨هـ وكان يسمى بالقسطنطينية أشرفى اطون أوزر إسلامبول.

(٦) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية ص ٥٥٥

(٧) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠١

(٨) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

تاريخ ضرب الذهب الأبى طرة وسعر صرفه مكتفيًا بالإشارة إلى أن ذلك كان فى بداية عهد مصطفى الثانى[1].

ويعنى ذلك أن التاريخ الوارد على هذه الدنانير ذات الطغراء وهو عام ١١٠٦هـ يشير إلى السنة التى تولى فيها مصطفى بن محمد السلطنة وليس إلى تاريخ سك هذه النقود الثابت تاريخيًا أنها ضربت عام ١١٠٩هـ.

وإذا كان صامويل برنار يقرر أن عادة سك النقود العثمانية بتاريخ سنة التتويج لا الضرب ترجع إلى عهود قديمة[2]، فإن أقدم تاريخ مؤكد لبداية التقليد، وفقًا لما ورد على المسكوكات وما جاء بالمصادر التاريخية، إنما هو سنة ١١٠٦هـ التى تولى فيها مصطفى الثانى العرش.

ويعد ضرب هذا الطراز من النقود الذهبية التى عرفت فى القسطنطينية «بالطغرالى»، محاولة لإصلاح النقد الذهبى الذى تأثر بهبوط قيمة الشريفيات المتداولة فى مصر والنيابات الإفريقية حتى باتت تطرد مسكوكات الآستانة من التداول وكانت هذه الشريفات (الزر محبوب) المضروبة فى عهد سليمان الثانى وأحمد الثانى وتعرف باسم فندق ألتينى أو الذهب البندق أخف وزنًا من الشريفى القديم ولذا فقد سك الطغرالى الجديد بنفس وزن الشريفى القديم[3].

وقد عرفت دنانير مصطفى الثانى ذات الطغراء فى التداول بمصر «بالشريفى الطرة[4]» و«ذهب بطرة[5]» و«أبى طرة[6]» وجاءت فى وثائق المحكمة باسم الطرلى[7] أو دينار طرلى، ولم تعرف هذه الدنانير عند ضربها بالفندقلى كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين[8].

---

(١) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥.

(٢) وصف مصر ج٦ ص ١٣٠.

(٣) هاملتون جب وبوون: المجتمع الإسلامى والغرب ج٢ ص١١٤ - ١١٥ وألتينى أو ألتون بمعنى الذهب. انظر: Dazy: op. it Tone I.p.33

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٦.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٤٢.

(٦) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٠.

(٧) محكمة جامع الصالح سجل (٣٤١) ص ٨١١ حجة (٢٢٥٨) بتاريخ ١٠ شعبان ١١١٣هـ ومبايعات الباب العالى سجل (١٨٥) ص ٢٨٧ حجة (١٤٠٣) بتاريخ ٤ رجب ١١١٤هـ.

(٨) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٣٢ ويسميها برنار بالزر محبوب - وصف مصر ج٦ ص١٣١.

١٤- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن محمد :

جلس السلطان أحمد الثالث على عرش السلطنة عام ١١١٥هـ وقضى خلال سلطنته على تحكم الإنكشارية في أمور الحكم وخاض حروباً ضد النمسا وروسيا وونديك واستولى العثمانيون في عهده على تبريز ثم تنازل عن العرش لأخيه محمود عام ١١٤٣هـ وبقي بعيداً عن الحكم حتى توفى سنة ١١٤٩هـ[١]

وقد شهد حكمه محاولة إصلاح النقود الذهبية فضرب الطغرلى الذى كان من الذهب الخالص، وتميز بوجود الطغراء على الوجه ولم ينقش على الظهر سوى ختم دارسك النقود وتاريخ اعتلاء السلطان للعرش وهو عام ١١١٥هـ[٢].

وعن هذه السكة وورودها لمصر يشير أحمد كتخدا عزبان إلى قدوم أغا بالسكة والخطبة والزينة باسم أحمد خان، فأخذ باشا مصر السكة القديمة (سكة أبو طرة)، ووضعها فى كيس السكك القديمة وختم عليه وسلمه ليد خاز ندار الديوان وأعطى أمين دار الضرب «سكة ذهب زنجرلى بطرة فى وسطه»[٣].

وقد عرف هذا الطراز من العملة ذات الطغراء في البداية باسم ذهب استانبول بينما أطلق عليه فى المصطلح الشعبى اسم زنجيرلى[٤] والزنجير (أو جنزير) إطار يحيط بهامش قطعة النقود[٥]، والزنجيرلى أو الجنزرلى تحريف للكلمة الفارسية المركبة زنجير بمعنى السلسلة والجنزرلى هو ذو السلسلة[٦].

والذى لاشك فيه أن تسمية الجنزرلى أو (ذو السلسلة) قد جاءت من إطار القطع الذهبية المزخرف بأشكال الحبيبات المماسة الشبيهة بالسلسلة وإن كان ذلك لا يعد مبرراً كافيًا لإطلاق تسمية الجزء على الكل، لاسيما وأن أغلب النقود الذهبية العثمانية كان لها ذات الإطار الشبيه بالسلسلة (انظر الكتالوج)، فضلاً عن أن المسئول عن طبع زخرفة هذا الإطار بدار ضرب مصر كان يعرف بالجنزرلى (انظر الفصل الخاص بدار ضرب مصر).

ويبدو أن هذه الدنانير قد اكتسبت هذه التسمية نظراً لأن الدوائر الصغيرة التى كانت

---

(١) يوسف آصاف : تاريخ آل عثمان ص ١٢٣-١٢٦ .

(٢) جب وبوون : المجتمع الإسلامى والغرب ج٢ ص١١٦

(٣) أحمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة ص٦٩ .

(٤) جب وبوون : المرجع السابق ج٢ ص١١١٦ .

(٥) Dozy: 224 op. cit - Tome I.

(٦) د. أحمد السيد سليمان : المرجع السابق ص ٦٧-٦٨ .

تشكل زخرفة إطاراتها كانت تظهر بشكل واضح إزاء مكان الطغراء وكانت توحى بحلقات سلسلة أو دوائر صغيرة[١]. ويزيد من وضوح الحبيبات المماسة تلك المساحة الخالية من الزخرفة أو الكتابة فيما بين الطغراء الصغيرة المنقوشة بوسط القطعة وبين إطارها.

إلا أنه بمرور الزمن أصبحت تعرف القطع الذهبية التى تحمل الطغراء على أحد وجهيها بالفندقلى[٢] وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كان العامة يعرفون القطع الذهبية التى تحمل طغراء السلطان أحمد الثالث بالفندقلى[٣]، فى حين اختفت من سجلات المحاكم الشرعية تسمى الزنجرلى منذ الربع الأخير من القرن الثانى عشر الهجرى[٤].

ومن أمثلة طراز «الزنجرلى» دينار من ضرب مصر محفوظ بمتحف الفن الإسلامى[٥] بالقاهرة (قطعة ٩٦) على وجهه طغراء السلطان أحمد بن محمد خان يحيط بها إطار من حبيبات متماسة بينما نجد على الظهر مكان الضرب (مصر) وتاريخه وهو عام ١١١٥هـ الذى تولى فيه السلطان الحكم.

وقد أشار «صاموئيل برنار» إلى دينار مماثل بوصفه ديناراً من طراز «فندقلى[٦]»، وفى مجموعة دار الكتب المصرية دينار زنجرلى من ضرب تبريز وهو يحمل تاريخ جلوس السلطان على العرش عام١١١٥هـ[٧]، إذ أن تبريز لم تخضع للعثمانيين إلا بعد عدة سنوات من حكم أحمد الثالث[٨].

كما نشر نورى (Nuri) ديناراً من طراز «زنجرلى»مماثلاً من ضرب تبريز[٩] وترجع الأهمية التاريخية لهذه الدنانير إلى أنها تسجيل وثائقى لحقيقة استيلاء العثمانيين على عاصمة الصفويين «تبريز» لعدة سنوات، فضلاً من تأكيدها لصحة فرضية ثانية، وهى أن التواريخ الواردة على مسكوكات أحمد الثالث كانت فى الغالب الأعم مجرد تسجيل لسنة توليه السلطنة وليست للإشارة إلى سنة الضرب.

---

(١) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١١٦.

(٢) محمد مختار: التوفيقات - ص ٥٦٤.

(٣) كما يتضح من الأشكال ١، ٢، ٣، ٤ التى نشرها برنار فى اللوحة الأولى - انظر وصف مصر - ج٦ ص ٢٧١ لوحة (١).

(٤) انظر ملحق أسعار الصرف.

(٥) رقم السجل ٢٤٦١٠ - الوزن ٣٥ر٣ جرام والقطر ٥ر١٨م.

(٦) وصف مصر ج٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (٢)

(٧) ووزنه ٣٦ر٣ جرام والقطر ١٩م. CIC. No 3676.

(٨) انظر يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٢٦

(٩) Nuri (P) op. cit No. 513.

وإلى جانب الدنانير من طراز الزنجرلي، فقد سكت أيضًا مضاعفات وأجزاء هذا الدينار فنجد باللوحات المنشورة في «وصف مصر» أنصاف دنانير، من ضرب مصر، أطلق عليها «أنصاف فندقلي» وأيضًا ضعف الدينار (دينار مجوز)[١].

ويلاحظ على الدينار المجوز أن الكتابات على وجهيه قد نقشت بنفس الحجم الذى نقشت به على الدينار (المفرد) بحيث صارت الطغراء وكتابات الظهر محصورة فى وسط القطعة بينما تركت مساحة كبيرة من إطار القطعة الذهبية خالية من الزخرفة أو الكتابات ويبدو أن سبب ذلك هو أن هذه الدنانير المضاعفة قد سكت بنفس القالب الذى سكت به الدنانير[٢].

ولعل المشرفين على دار الضرب لم يجدوا أنه من الضرورى عمل قالب خاص بالدنانير المجوز، لأنها فيما يبدو لم تضرب بأعداد كبيرة.

وقد أشارت الوثائق والمصادر التاريخية إلى تداول هذا الطراز، بمسميات متقاربة، فهو فى بعضها «زنجرلي بطرة»[٣] أو «جنزرلي»[٤] وفى بعضها الآخر «الجنزيرى»[٥] أو «الزنجرلى»[٦]. كما عرف أيضًا بالبندقي ذى السلسلة[٧].

ويظهر أن دنانير الزنجرلى ظلت تضرب بمصر فى عهد أحمد الثالث حتى عام ١١٣٧هـ على أقل تقدير، ففي غرة شوال عام ١١١٩هـ ورد أمر صحبة كيخية حسن باشا بأن تضرب دار ضرب مصر ذهبًا زنجرليًا وفق قوالب سك أحضرت من الآستانة، وقد وافق الأمراء على ضرب سكة الجنزرلي[٨]. كما ورد مرسوم آخر فى جمادى الأول من عام ١١٢٢هـ بأن «تضرب سكة الجنزرلي ظاهرة ويحرر عياره على ثلاثة وعشرين قيراطا»[٩].

أما وقف ضرب الزنجرلى فقد جاء الأمر به فى جماد الأول عام ١١٣٧هـ ليحل مكانه طراز

---

(١) وصف مصر ج٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (١) وأشار سليم عرفات إلى دنانير المجوز أيضًا - النقود العربية - ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق ج ٦ ص ١٤٨.

(٣) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٩ وأشار إليه أيضًا «بالأحمر» - انظر ص١٢٨.

(٤) زينب محمد حسين الغنام - تجار القاهرة فى القرن الثامن عشر - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى التاريخ - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - ١٩٨٣ - ص٢٣٩.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص ٢٥٦.

(٦) انظر لوحة التسعير بالملحق رقم (١) سطر ٣٧

(٧) أمين سامي: تقديم النيل ج٢ ص ٧٥ هامش (١)

(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢١٥.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

جديد من العملة وهو المعروف بالفندقلى[1]. وبناء على هذا الأمر العالى أحضر الباشا المعلم داود صاحب عيار الضربخانة المصرية وأعطاه سكة الفندقلى بعد أن أخذ منه سكك الجنزرلى وأودعها فى كيس بخزانة الديوان[2].

ولكن عزل الباشا محمد النشانجى صدر أعظم فى ١٠ ذى القعدة عام ١١٣٨هـ[3]، كان سببًا فى تشجيع المسئولين عن دار الضرب وموردى الذهب لإعادة ضرب الزنجرلى ووقف سك الفندقلى إذ كان من شأن سك الفندقلى بعيار مرتفع[4] أن يسبب خسارة واضحة لموردى الذهب الذين اعتادوا تخفيض عيار السبائك التى يوردونها لدار الضرب بالتواطؤ مع صاحب العيار. وكان هؤلاء الموردون قد توقفوا بالفعل عن توفير الذهب اللازم لضرب الفندقلى فبطل ضرب الذهب من دار الضرب[5].

وعند نزول الباشا من القلعة معزولا، اجتمع الموردون للذهب عند المعلم داود صاحب عيار، وطلبوا منه إخراج سكة الجنزرلى مقابل مصلحة (رشوة) لقائمقام الباشا، على أن يضرب الجنزرلى بعيار أقل قيراطًا «تحت المصلحة»، وبالفعل نجح المعلم داود فى رشوة قائمقام الذى أرسل «فرمانا» أخرجت بمقتضاه أربعة سكك جنزرلى من كيس السكك وسلمت ليد المعلم داود[6].

ويبدو أن داودًا لم يجد تعاونًا كافيًا من بقية موظفى الضربخانة لضرب سكة الجنزرلى التى تقرر وقفها، فذهب صاحب عيار إلى منزله بالجيزة وشيد هناك فرنًا للذهب وأرسل الحدادين والذهب وصاحب العيار المعروف بسيد موسى سكة زان وشريكه وخلال ستين يومًا وليلة ضرب المعلم داود ٢٠٠ ألف شريفى جنزرلى فى تقدير المؤرخ كتخدا عزبان و ٩٨٠ ألف دينار حسبما ذكر الجبرتى[7]. ولأن هذه الدنانير ضربت بعيار أقل قيراطًا واحدًا من سابقاتها، فقد نقص سعرها خمسة أنصاف «وصارت الصيارف يقولون ضرب الجيزة.. يعجز

---

(١) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٤٤٠.

(٢) الجبرتى: المصدر السابق ج١ ص ١٨٠

(٣) أحمد شلبى: أوضح الاشارات ص ٣٢١.

(٤) ذكر الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان أن عيار الفندقلى كان على ٢٤ قيراطًا - الدرة المصانة ص١٥٥ بينما جاء فى عجائب الآثار أن العيار المطلوب لسكة الفندقلى هو ٢٣ قيراطًا - الجبرتى عجائب الآثار - ج١ ص١٨٠.

(٥) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص١٥٥. انظر ترجمة المعلم داود فى «الجبرتى الآثار- ج١ص١٨٠-١٨١.

(٧) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥ وعجائب الآثار - ج١ ص١٨١.

خمسة أنصاف». وبعد ضربها أعاد دواد سكك الجنزرلي لقائمقام وسدد بقية الرشوة وديونه[١].

ومع عودة محمد باشا النشنجي لولاية مصر مرة ثانية في ١١ جماد آخر عام ١١٣٨هـ[٢] بدأ ضرب الفندقلي. وتوقفت سكة الجنزرلي، مع استمرار تداول دنانير هذا الطراز بين الناس والفندقلي يتردد في سجلات المحاكم الشرعية بدءاً من عام ١١٣٩هـ[٣].

طراز الفندقلي: وهو الطراز الثاني للنقود الذهبية التي سكت في عهد أحمد الثالث، وأصل الكلمة من (Venedik) أو (Veneding) مع النسبة التركية (لي)[٤]. والفندقلي نسبة تركية إلى البندقية من مدن إيطاليا التي كانت تصدر نقداً ذهبيًا كان منتشراً بالشرق ومعروفًا بالبندقي[٥].

وقد اكتسب هذا الطراز تسميته من محاولة الدولة العثمانية إصدار دنانير قريبة من عيار وشكل البندقي الإيطالي الذي كان قد حل بمرور الزمن مكان الدينار[٦]، لاسيما وأن العثمانيين كانوا يطلقون مسميات أجنبية على نقودهم الذهبية التي ضربوها بعد فتح القسطنطينية وفق أقرب نمط أوروبي تشبهه[٧] وعُرف الفندقلي أيضًا بالمجر المصري[٨]، وفي ذلك أيضًا جرى على عادة العثمانيين السابق ذكرها، إذ كانت نقود الإمبراطورية النمساوية من الدوكات الذهبية تعرف لديهم بالمجر التيني[٩].

وكما سبق القول فإن الفندقلي لم يضرب بمصر إلا بدءاً من الفترة الثانية لولاية محمد

---

(١) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق ص١٥٥.
(٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٤٧٧
(٣) انظر سطر ٣٧ من لوحة تسعير المواد الغذائية بالملحق رقم (١)
(٤) د. فؤاد حسنين علي: الدخيل في اللغة العربية-مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة- ديسمبر١٩٤٩ مجلد١ ج٢ ص٨.
(٥) أنستاس الكرملي: النقود العربية ص١٦٩.
(٦) وصف مصر ج٦ ص٦٦، وإن بدأت الدولة العثمانية في إصدار نقود ذهبية تحاكي دوكات البندقية منذ عهد محمد الفاتح في عام ١٤٧٨م (٨٨٣هـ) - انظر: Ives (Hervert) and Grierson (Phlip) The: Venetian Gold Ducat and its Initation. The American Numismatic Saciety - New York - 1954 - p. 4.
(٧) هاملتون جب: المجتمع الإسلامي ج٢ ص١٠٦.
(٨) محمد رفعت رمضان: على بك الكبير - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٥٠ - ص٨٣
(٩) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١٠٦، أي الذهب المجرى حيث تعني كلمة التون أو الطون في التركية الذهب - انظر Dazy: op cit. Tome I 33.

باشا النشنجي (١١٣٨ - ١١٤١هـ)[١].

وحسبما يذكر على مبارك فإن دنانير الفندقلي قد ضربت في مصر بوزن رسمي قدره ٥١ر٣ جرام بينما جاء وزن الدينار الفعلي بين ٥ر٣ و٤١٥ر٣ جرام، وكان عيارها ٩٤٤ من الألف بنقص ٢٤ من الألف عن العيار الرسمي المفترض لها[٢].

وفي متحف الفن الإسلامي دينار من فندقليات أحمد الثالث[٣] يشبه طراز «الطرلى» الذى ضرب في عهد مصطفى بن محمد، فعلى الوجه طغراء السلطان أحمد بن محمد خان مع العبارة الدعائية «عز نصره»واسم دار الضرب (مصر) مع سنة التتويج وهى عام ١١١٥هـ. بينما نجد على ظهر القطعة تلك الصيغة التي ميزت دنانير الزر محبوب وهى «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان» (القطعة رقم ٩٥). وقد نشر لين بول (Lane-Poole) ديناراً مماثلاً في مجموعة دار الكتب المصرية[٤]، وكذلك نورى (Nuri) وكلاهما يحمل تاريخ التتويج وصيغة سلطان البرين[٥] ويلاحظ أن الدنانير التى نشرت كان متوسط وزنها قريباً من متوسط الوزن الفعلي الذى ذكره على مبارك باستثناء الدينار المحفوظ بمتحف الفن الاسلامى إذ جاء أقل من هذا الوزن بقليل (٢١ر٣ جرام مقابل ٤١ر٣ - ٥ر٣ جرام).

ولا تختلف فندقليات القسطنطينية عن تلك المضروبة بمصر في شيء فعلى الوجه منها طغراء السلطان أحمد بن محمد خان والعبارة الدعائية (عز نصره) مع سنة جلوس السلطان على العرش واسم دار الضرب (القسطنطينية) وعلى الظهر صيغة سلطان البرين المعتادة[٦].

وقد ضربت من طراز الفندقلي أجزاء ومضاعفات الدينار، فسكت أنصاف الفندقلي في عهد أحمد الثالث[٧]، ورغم تماثل الأنصاف المضروبة في إسلامبول ومصر من ناحية الوزن إلا أن عيار أنصاف الفندقلي من ضرب العاصمة كان ٩٦٥ من الألف مقابل ٩٥٤ لتلك المضروبة بمصر[٨].

---

(١) ذكر الدكتور يوسف صلاح الدين أنه لا يعرف على وجه الدقة من هو السلطان الذى أمر بضرب الفندقلي أو سمح بتداوله لأول مرة في مصر - انظر. دراسة لبعض العملات التركية - مجلة دراسات آثارية إسلامية - القاهرة ١٩٧٨ مجلد (١) ص١١٩.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٢٢.

(٣) رقم السجل ١٧٣٨٩ - الوزن ٢١ر٣ جرام والقطر ٢٣م.

(٤) Lane-Poole: op. cit p. 295.

(٥) Nuri (P.) op. cit No 509.

(٦) CIC: No. 3611.

(٧) د. يوسف صلاح الدين: دراسة لبعض العملات التركية - ص١١٩.

(٨) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٢٢.

وكانت هذه الأنصاف تشبه الفندقلي في كل شيء عدا أن سطحها كان أقل اتساعًا وأن حروف نقوشها أرفع[١].

وفي آخر عهد أحمد الثالث انخفض وزن وعيار أنصاف الفندقلي المضروبة بمصر فكان وزنها ١٫٦٤ جرام وعيارها لا يتعدى ٩٣٨ من الألف[٢]. ويعتقد برنار أن أرباع الفندقلي التي شاهدها علماء الحملة الفرنسية في مصر لم تكن تصنع بشكل معتاد في مصر، وأنها ربما كانت مجرد قطع للزينة أو كانت تسك بقصد تقديمها هدايا أو باعتبارها عملة تذكارية أو استهلالية تضرب في غرة الأعوام الهجرية[٣].

كما سكت بمصر قطع توازي ضعف الفندقلي[٤]، وهي المعروفة بفندقلي العيدية الجوز، وكان مقدراً لهذه القطع أن تضرب بوزن ٧٫٢٠ جرام وعيار ٩٦٨ من الألف ولكنها سكت بوزن ٧٫٦ جرام وعيار قدره ٩٦٦ من الألف[٥].

ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بدينار نادر من الفندقلي الجوز (المضاعف) ضرب مصر[٦]، وهو لا يحمل ذات النقوش الواردة على دنانير الفندقلي فحسب بل إنه أيضًا قد سك بنفس قالب السك الذي تضرب به الدنانير، فجاءت كتاباته بوسط القطعة التي يبلغ قطرها ٣٣مم، تاركة هامشًا كبيراً خالياً من كل زخرفة أو نقش (قطعة ٩٤).

وهوأكبر وزنًا (٦٫٨٦ جرام) من الوزن الفعلي الذي ذكره علي مبارك وإن كان أقل من الوزن الرسمي المقرر.

ووفق هذا الطراز سكت أيضًا قطع تذكارية تعادل خمس فندقليات، وتمتاز هذه القطع التي نجد مثالاً لها في مجموعة متحف الفن الإسلامي[٧] بإطار يشبه الجدائل يحيط بكتابات الوجه والظهر، ورغم احتفاظها بذات الكتابات الواردة على دنانير الفندقلي والفندقلي الجوز إلا أنها تفردت بأن سكتها، قد تمت بقالب خاص يناسب حجم قطرها الكبير وأن نقوشه جاءت على درجة كبيرة من الإتقان والتناسق (قطعة ٩٣ - لوحة ٢٨).

وفضلاً عن ضرب الفندقلي فقد قام أحمد الثالث بضرب نقود ذهبية على غرار الشريفي

---

(١) وصف مصر ج٦ ص٦٦.
(٢) على مبارك : المرجع السابق ج٢٠ ص١٢٢.
(٣) وصف مصر ج٦ ص٦٦-٦٧.
(٤) د. يوسف صلاح الدين: المرجع السابق ص١١٩.
(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٢٢.
(٦) رقم السجل ١٧٩٧٥ - الوزن ٦٫٨٣ جرام والقطر ٣٣مم.
(٧) رقم السجل ٢٥٩٩٤ - الوزن ١٦٫٦٩ جرام والقطر ٢٤مم

أو السلطاني القديم[1] (زر محبوب)، وقد ضرب الزر محبوب في مصر بوزن ٥ر٣ جرام وعيار ٩٩٦ من الألف[2].

وفى متحف الفن الإسلامي دينار من الزر محبوب ضرب الجزاير، وهو مؤرخ بعام ١١٣٦هـ ويشبه في طرازه دنانير مراد الثالث المضروبة بمصر[3].

فعلى الوجه نجد اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب في خمسة أسطر (قطعة ٩٧-لوحة ٢٩)

سلطان
أحمد بن محمد
خان عز نصره
ضرب الجزاير
١١٣٦

أما على الظهر فهناك صيغة (سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان) موزعة على أربعة أسطر.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن السلطان أحمد الثالث التزم في إحيائه للشريفي القديم بما كان متبعًا في سكه من نقش لتاريخ الضرب وليس سنة صعود السلطان لكرسي الحكم، ولذا يعد من الخطأ اطلاق القول بأن سلاطين آل عثمان كانوا «يؤرخون نقودهم بسنة توليهم السلطة فقط وليس بالسنة التي ضربت فيها العملة»[4]

والخلاصة أن السلطان أحمد الثالث قد ضرب نقوده الذهبية وفق طرز ثلاثة هي الزنجرلي والفندقلي والزر محبوب، ويبدو أن الطراز الأخير قد ضرب في أواخر أيام السلطان إذ لم تشر إليه لوحة التسعير المنشورة بهذا البحث والمؤرخة بعام ١١٣٩هـ، على الرغم من ذكرها للزنجرلي والفندقلي[5].

١٥- النقود الذهبية للسلطان محمود بن مصطفى :

تولى محمود الأول الموصوف بالعدل وعلو الهمة الحكم في عام ١١٤٣هـ وقام خلال سلطنته بإخماد فتن الإنكشارية وخاض غمار الحرب ضد الصفويين وجيوش النمسا وروسيا

(١) جب وبوون : المجتمع الإسلامي والغرب ج٢ ص١١٦ .
(٢) على مبارك : المرجع السابق ج ٢٠ ص١٢٥ .
(٣) رقم السجل ١٧٨٢٣ - الوزن ٢٠ر٣ جرام والقطر ٥ر٢٤مم.
(٤) حسن الشافعي : العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص١١١ .
(٥) انظر الوثيقة بالملحق رقم (١) سطر ٣٧.

ووقع معهما معاهدة عام ١١٥٢هـ. وقد توفى عام ١١٦٨هـ[١].

وبعد توليه الحكم جاء إلى مصر قابى باشا ومعه أمر بالسكة والزينة والخطبة باسم السلطان محمود، فنادى عبدالله باشا وإلى مصر على أمين دار الضرب «وأخذ منه سكة الفندقلى وأعطاه زرمحبوب»[٢]، وكان مقدراً للزر محبوب أن يضرب بوزن يتراوح بين ٢ر٥٩٦ جرام و٥٩٨ر٢ جرام وبعيار يدور بين ٨٧٥ و٩٥٨ من الألف، ولكنه ضرب بوزن ٣١ر٢ جرام وبعيار ٨٧١ من الألف[٣].

وتدهور وزن الزر محبوب بصورة كبيرة عام ١١٤٥هـ عندما قام باشا مصر بضرب بعض قطعه بوزن أقل من السابق[٤]. ولعل ذلك هوما دفع السلطان لأن يرسل أمراً فى عام ١١٤٧هـ بضرب الزر محبوب كاملاً وكذلك أنصاف الزر محبوب[٥]. وقد عرفت الأخيرة بمصر على سبيل الاختصار باسم النصفية[٦].

وفى مجموعة دار الكتب المصرية دينار من طراز زر[٧]محبوب، يحمل على ظهره أول نقوش الشريفيات العثمانية (ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر) بينما نجد على الوجه.

سلطان محمود

بن مصطفى

خان عز نصره

ضرب فى

طرابلس غرب

١١٤٣هـ

وحسبما جرت به تقاليد ضرب الزر محبوب فإن التاريخ المسجل هنا هو تاريخ ضرب هذه القطعة مما يجعلنا نرجح أن الزر محبوب الذى ضرب بمصر عند تولية محمود الأول كان على ذات النسق.

---

(١) يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص١٢٧، ١٢٩.

(٢) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٩٤.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٥٢.

(٤) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية ص ٥٧٣.

(٥) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٩٢. وعلى مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٥٠، ويذكر أحمد شلبى أن الخط الشريف الذى ورد فيه الأمر بسك الزر محبوب قد جاء فى ١١ شوال عام ١١٤٨هـ أوضح الإشارات ص٦١٢.

(٦) وصف مصر - ج٦ ص٦٨.

(٧) رقم السجل ٢٦٩٠ - الوزن ٣٣ر٣ جرام والقطر ٢٣م.

أما أنصاف الزر محبوب فلدينا منها عدة أمثلة جميعها من ضرب تونس والجزائر، من ذلك تلك النصفية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[١] (قطعة ١٠٢ - لوحة ٣٣) والتي اختصرت نقوشها لتلائم حجم القطعة وهو ما أصبح تقليداً مرعيًا في أنصاف الزر محبوب، إذ أصبحت نقوش الوجه قاصرة على اسم السلطان، بينما ينقش على ظهر القطعة تاريخ ومكان الضرب، كما نرى في هذه النصفية.

الوجه	الظهر
سلطان	واريو (؟)
محمود خان	ضرب في
عز نصره	جراير
	١١٤٥

وإذا كانت الأنصاف قد تخلت عن العبارات المألوفة في سكة الزر محبوب إلا أنها ظلت محتفظة بصلات واضحة بطرازها، خاصة كتابة اسم السلطان بدون استخدام الطغراء، وترتيب الكلمات في سطور أفقية، وأخيراً تسجيل تاريخ الضرب على القطعة لا تاريخ جلوس السلطان على العرش.

وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة «نصف زر محبوب» تتطابق[٢] كتابات الوجه فيه مع ما جاء بدينار الجزائر (قطعة ١٠٣ - لوحة ٣٤) أما الظهر فيه:

ضرب في
تونس
١١٦٦
سنة

وقد نشر «لين بول» نصف زر محبوب مثيلاً لهذه النصفية[٣]، وإن اختفت فيه المناطق البيضاوية التي تحيط باسم السلطان «محمود خان» وعبارة «عز نصره» في نصفية متحف الفن الإسلامي.

ورغم أن برنار قد قرر أنه لم ير مطلقًا أي أرباع من طراز الزر محبوب[٤]، إلا أننا نجد في

---

(١) رقم السجل ١٧٤٠٢ - الوزن ٤٨ر١ جرام والقطر ١٨م.
(٢) رقم السجل ١٧٤٠٣ - الوزن ٧٢ر١ جرام والقطر ١٥ م.
(٣) وأشار إليها على أنها نصف فندقلي. Lane-Pool: op. ait. P.296.
(٤) وصف مصر ج ٦ ص٦٨، وإن لم يستبعد وجودها.

مجموعة دار الكتب المصرية ربع زر محبوب (ربعية) من ضرب جزاير عام ١١٦٥هـ ونقوشها أكثر اختصاراً من نقوش النصفيات فعلى الوجه فى سطرين (سلطان - محمود) وعلى الظهر ثلاثة أسطر بها (ضرب / جزاير / ١١٦٥ [١]) . وقد نشر Olcer ربعية أخرى من ضرب الجزائر فى نفس السنة [٢] .

وإلى جانب إصدارات الزر محبوب فقد سك محمود الأول نقوداً ذهبية أكبر من الفندقلى أطلق عليها اسمه (المحمودية) وكانت تزن درهماً ونصف ولكنها لم تستعمل على نطاق واسع [٣] .

وحتى عام ١١٤٧هـ كانت تضرب بمصر نقود ذهبية من طراز الفندقلى باسم محمود الأول ، ثم جاء أمر سلطانى فى ولاية عثمان باشا بإبطال سكة الذهب الفندقلى [٤] .

ومنذ عهد هذا السلطان أصبحت النقود الذهبية التى تحمل طغراء السلطان تعرف بالفندقلى ، وجميعها مؤرخة بالعام الذى تولى فيه السلطنة وهو عام ١١٤٣هـ .

ومن نماذج الفندقلى الذى ضرب فى عهد محمود الأول دينار بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة [٥] (قطعة ١٠١ - لوحة ٣٢) وهو من الطراز الذى يجمع بين كتابات الزر محبوب والذهبيات ذات الطغراء ، فعلى الظهر منه عبارة « سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان » المألوفة فى الشريفى أما الوجه فبه طغراء السلطان ومكان الضرب وتاريخ جلوس السلطان على كرسى الحكم على هذا النحو :

طغراء السلطان محمود بن
مصطفى خان
فى
عز نصره ضر
مصر سنة
١١٤٣

---

(١) CIC No 3729 ووزن هذه القطعة ٨٤ر. جرام والقطر ٥ر١٣ ، وسبق للين بول أن نشرها ووصفها بأنها ربع فندقلى انظر p. 297 ، ومن قبله نشره «Casanova أنظر :Invetaire Sommaire de la Cllec- tion des Monmaies Musulmanes de S.A. la Princesse Ismail - Paris 1896 - No 3044.

(٢) ólcer (Cuneyt) : Sovyet Rusya Muzelerindeki (Moskova vel leningrad) Nadir Osmanli Madeni Paralari - Istanbul - 1975 - Nos 28 - 29.

(٣) جب وبوون : المجتمع الإسلامى والغرب - ج٢ - ص١١٦-١١٧ وهامش (٢٩٨)

(٤) الجبرتى : عجائب الآثار ج١ ص١٩٢ ، على مبارك : الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٥٠ .

(٥) رقم السجل ١ / ٧١٢٧ - الوزن ٦٠ر٢ جرام والقطر ٥ر٢٠م .

وقد نشر سليم عرفات ديناراً مماثلاً له تماماً وإن ذكر خطأ أنه من طراز الزر محبوب ولعله في ذلك كان متأثراً بما جاء في المصادر التاريخية من أن سكة السلطان محمود عند توليه الحكم عام ١١٤٣هـ كانت من الزرمحبوب(١).

كما سكت بمصر دنانير الفندقلي التي اقتصرت نقوش الوجه فيها على طغرء السلطان، وكتب على ظهرها مكان الضرب وتاريخ صعود السلطان لسدة الحكم(٢).

ويشبه هذه الفندقليات في طرازها نصف فندقلي في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة(٣) (قطعة ١٠٠ لوحة ٣١)، حيث احتلت طغراء السلطان المحصورة في إطار من حبيبات متماسة وجه القطعة أما ظهرها فنجد به:

ضرب في
مصر
سنة
١١٤٣

ورغم توقف سك الفندقلي عام ١١٤٧هـ إلا أنه استمر في التداول مع زيادة سعر صرفه(٤).

وقد سكت الدنانير التذكارية للسلطان محمود الأول وفق طراز الفندقلي الذى يضم الطغراء وحدها على وجه القطعة.

وتمتاز هذه الدنانير التي ضربت من فئة خمس فندقليات، كما نلاحظ من أحدها المحفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة(٥) (قطعة٩٩) باعتناء الدولة بدقة وفخامة زخارفها، فهامشها محاط بإطار خارجي يشبه الجدائل يليه باتجاه الداخل إطار عريض من زخارف التوريق العربية (الأرابيسك) ثم اطار من جدائل محصور بين إطارين خطيين، وهذه القطعة من ضرب إسلامبول وبتاريخ جلوس السلطان على العرش.

وقد ضرب من الفندقلي قطع من فئة ٥ر٢ فندقلي، وهي تحمل تاريخ جلوس السلطان (١١٤٣هـ) واسم دار الضرب «إسلامبول»(٦).

---

(١) سليم عرفات: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٣٤.
(٢) وصف مصر ج٦ ص١٧٣ لوحة ٢ شكل (٧).
(٣) رقم السجل ٤٣٨٧ - الوزن ٦٩ر١ جرام والقطر ٥ر١٣م
(٤) على مبارك: الخطط الجديد ج٢٠ ص ١٥٠.
(٥) رقم السجل ٢٥٩٩٦ الوزن ٢٤ر١٥ جرام القطر ٤٢م.
(٦) Sothebys: op. cit. No. 53.

١٦- النقود الذهبية للسلطان عثمان بن مصطفى خان :

قضى عثمان الثالث معظم حياته بالسجن لطول سلطنة أخيه محمود الأول، وعندما تولى الحكم في عام ١١٦٨هـ لم يلبث غير ثلاث سنوات توفي على أثرها بعد أن قتل أولاد السلطان أحمد الثالث خوفًا من أن يعزله الشعب ويولى أحدهم وكانوا ثلاثة أخوة. وفي عهده حدث حريق هائل بالقسطنطينية عام ١١٦٩هـ، أتلف عدة بنايات وأتى على ثلثى سكان المدينة وقسمًا كبيراً من جامع أيا صوفيا[١]

والدنانير الذهبية المعروفة لهذا السلطان جميعها من طراز الفندقلى، وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة دينار فندقلى[٢]، في ظهره نقش عبارة سلطان البرين.. إلخ، أما كتابات الوجه فيها : طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان

في

عز نصره ضر

إسلامبول

١١٦٨

وتتفق نقوش هذا الفندقلى مع الكتابات الواردة على دينارين بنفس المجموعة [٣] (قطعة ١٠٩ و ١١٠) إلا أن السطرين الأخيرين على الوجه بهما :

مصر سنة

١١٦٨

ونلاحظ هنا وجود كلمة «سنة» التي أغفلت في فندقلى إسلامبول، وقد نشر في كتالوج مجموعة دار الكتب المصرية ديناران من ضرب مصر يماثلان دنانير متحف الفن الإسلامي[٤] وأشار (Nuri) إلى دينار آخر من نفس الطراز[٥].

أما النقود الذهبية التذكارية التي تحمل اسم السلطان عثمان الثالث فقد سكت على ذات الطراز الذى سكت به تذكاريات سلفه محمود الأول، وتظهر قطعة تذكارية محفوظة بمتحف

---

(١) يوسف آصاف : المرجع السابق ص١٣٠.

(٢) رقم السجل ١٧٤١١ - الوزن ٢ر٥٨ جرام والقطر ٢١م

(٣) رقم السجل ١٦٥٦٦ - الوزن ٢ر٤٨ جرام والقطر ٢٠م والثانى برقم سجل ١٧٤١٢ - الوزن ٢ر٥٩ جرام والقطر ٢١م.

(٤) CIC. Nos. 3734, 3735.

(٥) Nuri (P.) op. cit: No. 596.

الفن الإسلامي،[١] (قطعة ١٠٧ - لوحة ٣٧) مدى التشابه بينهما وبين تذكارية محمود الأول (قطعة ٩٩) ليس فقط في أفراد مركز الوجه لطغراء السلطان فحسب، بل وأيضا في الإطارات الزخرفية المحيطة بهامش القطعة، وإن فقدت هنا الإشارة إلى تاريخ ومكان ضرب هذا الدينار التذكاري الذى ضرب هو الآخر من فئة خمسة فندقلي.

ظاهرة الأحرف المميزة: نلاحظ هنا فى فندقليات عثمان الثالث سواء المضروبة فى إسلامبول أو مصر وجود بعض حروف الهجاء العربية على الظهر وبالتحديد فوق حرف «النون» فى كلمة (ابن)، فعلى القطعة رقم (١٠٨) وهى من ضرب إسلامبول نجد حرف (الباء)، وعلى القطعتين (١٠٩ و١١٠) نلاحظ وجود حرف (الصاد) والقطعتان من ضرب مصر.

ويرجح «برنار» أن سبب وجود هذه الأحرف على الفندقلى المضروب بمصر - يعود إلى محاولة السلطات المحلية الإشارة إلى اسم ابرز المسيطرين على مجريات الحكم سواء أكانوا من مشايخ البلد والبكوات أو من الباشوات، ويرى أنه لو أمكن التوصل إلى معرفة أسماء هؤلاء الأشخاص وإلى معرفة الزمن الدقيق أو المحدد لتوليهم السلطة، لصار بإمكاننا تحديد تاريخ ضرب العملة التى لا تحمل إلا سنة تنصيب السلطان[٢].

ونظراً لقصر الفترة التى شغل فيها عثمان الثالث كرسى السلطنة، فقد كان بمقدورنا أن نحصر الباشوات الذين تولوا مصر فى عهده وكذلك أبرز البكوات المماليك الذين سيطروا على مجريات الحكم فى البلاد.

ففي بداية حكمه كان مصطفى باشا واليًا على مصر منذ ١٣ ربيع الأول عام ١١٦٧هـ واستمر واليًا عليها إلى أن عزل فى أوائل شهر ربيع الآخر سنة ١١٦٩هـ، وحل مكانه «على باشا حكيم أوغلى» الذى ظل فى منصبه إلى ٢١ رجب عام ١١٧١هـ[٣].

أما شيوخ البلد أو بكوات المماليك الأبرز آنذاك فهم إبراهيم كتخدا القاز دغلى ورضوان الجلفى ومن بعدهما عثمان بك الجرجاوى ثم حسين بك الصابونجى[٤].

وليس من بين هؤلاء جميعًا من يبدأ اسمه بحرف (الصاد) اللهم إلا إذا اعتبرنا هذا الحرف إشارة إلى مصطفى باشا، وفى هذه الحالة فإن دنانير الفندقلى التى أشرنا إليها آنفًا تكون قد ضربت بمصر فيما بين عامى ١١٦٨هـ و١١٦٩هـ.

---

(١) رقم السجل ١٧٩٧٤ الوزن ١٩ر١٧ جرام والقطر ٤٩م.

(٢) وصف مصر ج٦ ص١٢٢-١٢٣.

(٣) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٢٤٦-٢٤٧.

(٤) المصدر السابق ج١ ص٢٦٩.

وإن كان يغلب على الظن أن الحروف التى نجدها على قطع الفندقلى من ضرب مصر تومى إلى الأحرف الأولي من أسماء الولاة العثمانيين، فقد أشار برنار إلى وجود حرف (س) فوق بعض قطع الفندقلى المضروبة فى سلطنة محمود الأول[١]، ولعل هذه القطع قد ضربت فى ولاية سليمان باشا الشامي الشهير بابن العظم الذى كان واليًا على مصر خلال عامى ١١٥٢ و١١٥٣هـ[٢].

ومن المستبعد أن تكون دار ضرب مصر قد نقشت هذه الأحرف للتعبير عن سنة السك وفق «حساب الجمل»، إذ أن حرف (الصاد) الموجود على قطع الفندقلى الخاصة بالسلطان عثمان الثالث يساوى الرقم (٦٠٠) فى حساب الجمل بينما سنوات حكم هذا السلطان تقع بين العامين ١١٦٨ و١١٧١ هـ ومن الجدير بالملاحظة أن الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان قد ذكر أن سكة هذا السلطان التى جاء بها أغا إلى مصر فى عام ١١٦٨هـ كانت من طراز الزر محبوب وبنفس عيار هذا الطراز الذى ضرب فى عهد سلفه[٣] وإن لم يصادفنا أمثلة من هذا الطراز باسم عثمان الثالث.

١٧- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن أحمد:

تولى مصطفى الثالث السلطنة عام ١١٧١هـ، فأخذ فى تنظيم أحوال الدولة، وخاضت الخلافة فى عهده عدة حروب ضد جيوش روسيا وفى بلاد اليونان وانتهت بانتصار الروس الذين تحالفوا مع روسيا والنمسا لاقتسام بعض أملاك الدولة وتوفى السلطان عام ١١٨٧هـ وهو يتأهب لمجاهدتهم[٤].

وقد ضربت النقود الذهبية لهذا السلطان وفق طرازى الزر محبوب والفندقلى بنوعيه.

طراز الزر محبوب:

ضربت دنانير هذا الطراز فى مصر بعيار ووزن أقل من المفترض لها فجاء متوسط الوزن بين ٢ر٦ جرام و٥٦ر٢ جرام، ومعدل العيار بين ٧٣٠ و٧٢١ من الألف لكل قطعة فى حين كان الوزن الرسمى ٥٩٨ر٢ جرام والعيار الواجب الالتزام به هو ٧٥٠ من الألف[٥].

---

(١) وصف مصر ج٦ ص١١٨-١١٩.
(٢) الجبرتى: عجائب الآثار - ج١ ص١٩٨.
(٣) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٢٥٥.
(٤) يوسف آصاف: المرجع السابق ص١٣٧-١٣٩.
(٥) على مبارك: الخطط الجديدة - ج٢٠ ص١٢٥.

وفي لوحات كتاب وصف مصر[١] نرى ديناراً من هذا الطراز وقد نقش على ذات النسق الذى نجده فى الشريفيات القديمة قبل عام ٩٨٢هـ:

الوجه	الظهر
سلطان مصطفى	ضارب النضر
بن أحمد خان عز نصره	صاحب العز والنصر في
ضرب في	البر والبحر
مصر سنة	
١١٧١	

ونشر سليم عرفات أيضاً ديناراً يشبه الذى أشار إليه كتاب وصف مصر[٢].

وبمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة محبوب[٣] يشبه الدينارين السابقين فى كتابات الوجه أما الظهر ففيه بعض الاختلافات اليسيرة، إذ سجل عليه تاريخ الضرب برقمى الآحاد والعشرات فقط (٨٦) أى أن هذا الزر محبوب من ضرب عام ١١٨٦هـ وجاءت كتاباته على هذا النحو:

الظهر

ضارب النضر
حب
صا العز والنصر في
البر والبحر ٨٦

أى أن هذه القطعة تحمل تاريخين، هما تاريخ التتويج على الوجه وتاريخ السك على الظهر، وقد ضرب هذا الدينار بعد هزيمة على بك وتولى محمد بك أبى الذهب مشيخة البلد عوضاً عنه في نهاية المحرم من هذا العام[٤]

ويذكر علي مبارك أنه قد ضرب بمصر زر محبوب مجوز بوزن رسمى ٩٢- ١٩٦ر٥ جرام وجارى (فعلى) ٢٠ر٥ جرام وبعيار رسمى ٣٧-٩٥٨ وجارى ٩٥٨ من الألف[٥]

---

(١) وصف مصر ج٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (٦).

(٢) سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٥.

(٣) رقم السجل ١٧٩٧٦ الوزن ٤٩ر٢ جرام والقطر ٢٧م (قطعة ١١٦)

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٤٨.

(٥) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص١٢٥.

أما أنصاف الزر محبوب فلدينا عدة أمثلة منها ضربت في مصر والولايات المغربية، ويلفت النظر بشدة نصف زر محبوب[1] في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ١١٥ لوحة ٤٠) وهو يشبه في كتاباته الدينار الذى سبق الحديث عنه، بل إنه على وجه اليقين قد سك بذات القالب الذى ضرب به الدينار، وما يؤكد ذلك :

١- وجود زخرفة القلب في القطعتين فوق كلمة (مصطفى) بالوجه وفوق حرف الجر (في) بالظهر.

٢- أن الكتابات التى ملأت سطح النصفية ذات القطر الذي لا يتجاوز ١٧ م قد جاءت في وسط سطح المحبوب (قطر ٢٧م) تاركة هامشه كبيراً خالياً من الكتابات والزخارف.

وتختلف أنصاف الزر محبوب التى سكت بالولايات المغربية عن مثيلاتها من ضرب مصر في كتاباتها سواء فيما يتصل بالصيغ أو تسجيل تاريخ الضرب فهي تحتوي دائماً على تاريخ واحد فقط هو تاريخ الضرب وفي ذلك التزام واضح بتقاليد ضرب الشريفيات القديمة.

فمن ضرب الجزائر نشر لين بول (lane-Pool) نصفية من ضرب عام ١١٧٤هـ[2] وبمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة نصف زر محبوب يشبه[3] القطعة السابقة (قطعة ١١٤ - لوحة ٣٩) ولكنه من ضرب سنة ١١٨٠هـ وكتاباته كما يلى :

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب
مصطفى خان	في
عز نصره	جزاير

وتضم مجموعة دار الكتب المصرية نصف زر محبوب لعله من ضرب قسطنطينية عام ٨٦ ...هـ[4] يجمع في نقوشه بطريقة يندر تكرارها بين مثيلاتها النقود الذهبية ذات الطغراء والزر محبوب.

---

(١) رقم السجل ١٦٧٣٦ الوزن ١٨ر١ جرام والقطر ١٧م.

(٢) وذكر خطأ أنه نصف فندقلى. Lane-Pool; op. cit. p. 300.

(٣) رقم السجل ١٧٤٤٣ - الوزن ٥٨ر١ والقطر ١٧م.

(٤) CIC No. 3737 ورقم السجل هو (٢٧٠٥) والوزن ٣٠ر١ جرام - والقطر ١٥م.

الوجه	الظهر
سلطان	١١٨٦
البرين والبحرين	ضرب في
السلطان مصطفى	تونس
خان عز نصره	

فقد جمع في الوجه بين كتاباته المعتادة وهي اسم السلطان مع العبارة الدعائية «عز نصره»وبين بعض كتابات الظهر وهي هنا جزء من صيغة سلطان البرين وخاقان البحرين المعروفة، بينما خص الظهر بتاريخ ومكان السك على نمط الذهبيات ذات الطغراء (الطغرلى أو الزنجيرلى).

نقود على بك[١] الذهبية:

تعد النقود الذهبية التي ضربت بمصر إبان سيطرة على بك على مقاليد الأمور بها خير دليل على المدى الذي ذهبت إليه حركته الاستقلالية، فهذه النقود مع غيرها من الشواهد والوثائق الرسمية تدل على أنه لم يعلن استقلاله أو انفصاله الكامل عن الدولة العثمانية رغم الحروب بينهما، وإنما كانت حركته التي جاءت أوسع نطاقًا وأعمق غورًا من سابقاتها، تستهدف الانفراد بالحكم في مصر مع بقائها تابعه، من الناحية الاسمية للخلافة العثمانية[٢].

وقد نوه برنار لقطعة ذهبية تحمل ذات الإطار الذي للمسكوكات الذهبية التذكارية (من التوريق) وفيها حرفًا العين واللام وهما الحرفان الأولان من اسم على بك موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى أما على الظهر فنجد الرقم (٨٣) الدال على سنة ١١٨٣هـ الذي ضربت فيه وهي واقعة في فترة استقلال على بك، أي أنه ضرب النقود الذهبية بسكة السلطان مصطفى بن أحمد[٣] مما يعد دليلاً على اعترافه بالسيادة العثمانية، وهذه القطعة حسب وصف برنار من طراز الزر محبوب.

وفضلاً عن ذلك فإن ناظر الضربخانة في عصره وهو المعلم رزق القبطي التزم في سكه للزر محبوب بذات الوزن والعيار الرسميين للدولة وهما ٢٫٥٩٦ جرام للوزن و ٧٥٠ من الألف للعيار[٤].

---

(١) أنظر ترجمته في الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص٤٩٩-٥٠٣.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك - ص٥٨.

(٣) وصف مصر ج٦ ص ١٢٠.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص١٢٦.

وربما كان سبب ظهور اسم على بك على الزر محبوب عائداً إلى حقيقة أنه لم يسمح لأى وال عثمانى بدخول مصر منذ عام ١١٨١هـ حين تولى قائمقام عقب عزل محمد باشا يوم الأحد غرة شعبان، ولم ترسل الدولة من بعده والياً مدة أربع سنوات، وكانت جميع الأوامر والفرمانات وتقاسيط الالتزام التى جرت العادة على صدورها بتوقيع باشا مصر، تصدر باسم «حضرة على بك ميرلوا قائمقام مصر المحروسة»[١] ويبدو أن ذلك قد امتد إلى العملة الذهبية التى كانت تحمل فى بعض الأحيان الأحرف الأولى من أسماء الباشوات بمصر.

وفى دار الكتب المصرية نصف زر محبوب، ضرب فى زمن على بك[٢] وهو يشبه النصفية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطة ١١٥ - لوحة ٤٠)، وإن تميز بأن التاريخ المسجل على ظهر القطعة هو (٨٣) أى عام ١١٨٣هـ، وبوجود اسم على فى نقوش الوجه، وقد كتب بطريقة يبدو معها وكأنه قد كتب كاملاً مع أنه فى حقيقة الأمر لم ينقش منه سوى حَرْفَى العين واللام، واستغل النقاش حرف الياء من كلمة (فى) ليكون بامتداده إلى الخلف جزءاً من اسم على، كما نرى هنا:

الوجه

سلطان مصطفى
بن أحمد خان عز نصر
ضرب علـــــفى
مصر سنة
١١٧١

طراز الفندقلى :- وقد سكت نقود ذهبية أخرى من طراز الفندقلى فى عهد مصطفى الثالث منها ما هو بطغراء على الوجه ومنها ما تضمن تاريخ ومكان الضرب مع الطغراء المنقوشة على الوجه ومن القطع ذات الطغراء دينار فندقلى نشره لين بول (Lane-Pool)، وهو من ضرب إسلامبول وبه تاريخ اعتلاء السلطان للعرش أى عام ١١٧١هـ وحسبما هو متبع فى نقوش هذا الطراز، ولم تصادفنا قطع من هذا الطراز[٣] من ضرب مصر.

أما النوع الثانى من الفندقلى، فلدينا عدة نماذج منه ضربت فى مصر، منها دينار محفوظ

---

(١) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) CIC: No 3745. ، وقد نشر Nuri نصفية مثلها أيضاً انظر: Nuri (P.) op. cit No 628

(٣) Lane-Pool: op cit p. 298.

بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة[١] (قطعة ١١٢ - لوحة ٣٨) نجد فى كتاباته:

الوجه	الظهر
طغراء السلطان مصطفى	سلطان البرين
ابن أحمد خان	وخاقان البحرين
فى	السلطان ابن
عز نصره ضر	السلطان
مصر سنة	
١١٧١	

وتوجد عدة فندقليات مماثلة لهذا الدينار، اثنان منها فى مجموعة دار الكتب المصرية[٢] وثالث نشره نورى (Nuri)[٣] كما أشار سليم عرفات إلى فندقلى رابع يشبه النماذج السابقة ولكنه من ضرب إسلامبول[٤].

أما أنصاف الفندقلى فلدينا منها مثال نادر فى مجموعة متحف الفن الإسلامى[٥] بالقاهرة (قطعة ١١٣) وهو يشبه فى نقوشه تلك الموجودة على دنانير الفندقلى المضروبة فى مصر والتى أشرنا إليها سالفًا وإن تفرد عنها بوجود الأحرف الثلاثة (امد) فوق كلمة (ابن) على ظهر القطعة. ويبدو أن هذه الأحرف قد جاءت اختصاراً لاسم الوالى أحمد باشا كامل المعروف بعطبلان الذى جاء إلى مصر فى أواخر سنة ١١٧٤هـ وكان حسبما يذكر الجبرتى «ذا شهامة وقوة مراسى فدقق فى الأحكام وصار يركب وينزل ويكشف على الأنبار والغلال فتعصب عليه الأمراء وعزلوه»[٦]، وهو ما يرجح أن هذه القطعة قد ضربت عام ١١٧٤هـ.

١٨- النقود الذهبية للسلطان عبدالحميد بن أحمد:

شهد عصر هذا السلطان الذى جلس على العرش عام ١١٨٧هـ استمرار الحروب بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، التى انتهت بعقد اتفاقية «كوجك قاينارجة» وقد توفى عبدالحميد الأول عام ١٢٠٣هـ[٧].

---

(١) رقم السجل ١٣١٦٢ - الوزن ٢٥ر٢ جرام والقطر ١٩م.
(٢) CIC. Nos 3740 - 3741.
(٣) Nuri (P.) No 632.
(٤) سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٥.
(٥) رقم السجل ١٧٤١٠ - الوزن ٩٠ر جرام - القطر ١٦ م.
(٦) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص ٣٢٣.
(٧) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان ص ١٣٦ و١٣٨.

وقد ضربت نقود هذا السلطان وفق طراز الزر محبوب وطراز الفندقلى بنوعية المعروفين:

١- طراز الزر محبوب:

ضربت نقود ذهبية من هذا الطراز بمصر عدة مرات، فقد سكت فى بداية عهد السلطان عبدالحميد بوزن رسمى ٢٫٥٩٦ جرام وجارى ٢٫٥٥٥ جرام وبعيار رسمى ٧٥٠ من الألف وفعلى ٧٢١ من الألف، وسكت ذهبيات الزر محبوب أيضًا فى عام ١١٨٩ بأوزان وعيارات أقل من المقررة رسميا، فكان وزنها ما بين ٢٫٥٦٣ جرام و٢٫٥٨٧ جرام وعيارها بين ٧١٥ و٧٠٦[١] من الألف كما ضربت دنانير الزر محبوب فى عام ١٢٠٢هـ[٢]، وفى عام ١٢٠٣ قبيل وفاة السلطان عبدالحميد فى ولاية إسماعيل باشا[٣] الذى ورد الأمر بتعيينه واليًا على مصر فى ٣ جماد أول من هذا العام[٤].

ومن دنانير الزر محبوب، قطعة فى مجموعة دار الكتب المصرية[٥] من ضرب مصر، وهى اضافة لنقش تاريخ اعتلاء السلطان للعرش (١١٨٧هـ) على وجهها تضم بين كتابات الظهر الرقم« ٢ » فوق كلمة (ابن) الواردة فى صيغة (سلطان البرين...) وهو ما يعنى أن هذا الدينار قد سك فى العام الثانى من حكم السلطان عبدالحميد الأول، أو بعد عامين من توليه السلطنة.

وقد اقترح Lane Pool طريقة لحساب سنة الضرب فى مثل تلك المسكوكات، بأن يضاف عدد السنوات لسنة التنصيب مع إنقاص سنة واحدة للحصول على التاريخ[٦].

بيد أن وجود بعض قطع الفندقلى المؤرخة بذات الطريقة وعلى ظهرها الرقم (١) وهو ما سنأتى إليه لاحقًا يجعلنا نرجح أن إضافة هذه الأرقام إلى سنة التنصيب دون حسم سنة من المجموع هو الأقرب إلى المنطق، إذ لا مبرر إطلاقًا لإضافة الرقم « ١ »، طالما كان التاريخ الوارد على وجه القطعة وهو سنة التتويج هو ذاته تاريخ ضرب الدينار.

ويحملنا على الاعتقاد بصحة ذلك أن إضافة الرقم (٢) إلى عام ١١٨٧ يشير إلى تاريخ ١١٨٩هـ الذى أشار على مبارك إلى ضرب دنانير الزر محبوب خلاله بمصر[٧].

---

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص١٢٦.

(٢) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية ص٦٠١.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص١٢٧.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار ج ٢ ص٢٥٨.

(٥) وقد نشر لين بول، دينارًا مماثلاً أيضًا انظر: CIC. No 3773.
Lane-Pool: Catalogue of Oriental coins in the British Museum London - Vol. vII NBo. 730.

(٦) Lane-Pool: Catalogue of the collection of Arabic Coins - p. 301.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص١٢٦.

وبمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ثلاثة دنانير من الزر محبوب[١] (قطعة ١٢١-١٢٣)، جميعها تحمل الرقم (٣) ضمن كتابات الظهر، أى أنها من ضرب عام ١١٩٠هـ وكتاباتها كالآتى:

الوجه	الظهر
السلطان	سلطان البرين
حمد ن	
عبدالحميد ابن خا	وخاقان البحرين
عز نصره ضرب في	السلطان ابن ٣
مصر سنة	السلطان
١١٨٧	

وبنفس المجموعة قطعة ذهبية[٢] يبدو من وزنها (٣٫٦٦ جرام) أنها توازى ديناراً ونصف دينار زر محبوب (قطعة ١٢٤)، ورغم اتساع سطحها، إلا أنها ضربت بنفس القالب الذى سكت به دنانير الزر محبوب السابقة (كما كان يحدث فى الفندقلى الجوز)، وهو ما جعل للقطعة هامشاً كبيراً خالياً من الكتابات التى بدت بدورها محصورة بوسط القطعة.

أما أنصاف الزر محبوب فثمة فارق هام بين المضروبة بمصر وتلك التى ضربت بالولايات المغربية.

الأنصاف المصرية كادت تماثل فى نقوشها ما ورد على دنانير الزر محبوب، ليس فقط فى نقوش الوجه التى باتت تضم تاريخ اعتلاء السلطان للعرش بل وأيضاً بالنسبة لكتابات الظهر التى ظهرت بها الأرقام الدالة على ترتيب سنوات حكم السلطان التى ضربت الأنصاف خلالها.

وقد أشار Nuri[٣] إلى إحدى هذه الأنصاف وهى تحوى بين كتابات الظهر الرقم (٢)، وفى مجموعة دار الكتب المصرية نصفية مماثلة نشرها لين بول(Lane Pool)[٤]، كما توجد أيضاً نصفيات أخرى مشابهة لها ولكنها تحتوى على الأرقام ٧، ٨، ٩ على الظهر وفوق حرف (النون) فى كلمة (ابن)[٥].

---

(١) الأول برقم سجل ١٧٣١ بوزن ٢٫٣٩ جرام وقطر ٢٢ مم والثانى برقم سجل ١٦٥٣٩ - الوزن ٢٫٤٧ جرام والقطر ٢١٫٥ مم والثالث وزنه وقطره كالسابق تماماً.

(٢) رقم السجل ١٧٨٨٣ - الوزن ٣٫٦٦ والقطر ٣٤٫٥مم.

(٣) Nuri (P.) op. cit No. 667.

(٤) Lane-Pool: Cataloge of the collection of Arabic coins - p. 302.

(٥) CIC No S. 3780-3788.

وفيما أبدت أنصاف الزر محبوب المضروبة بمصر التزامًا صارمًا بالتقاليد الجديدة لنقوش الزر محبوب التي تأثرت بطريقة إثبات التواريخ على الفندقليات، ظلت أنصاف الولايات المغربية ملتزمة بذات الطريقة التي كانت متبعة في تأريخ نقود طراز الزر محبوب، وهي إثبات تاريخ واحد على القطعة هو تاريخ سكها.

ويبدو ذلك جليًا في أنصاف الزر محبوب المضروبة في ولاية تونس والتي حوت كتابات نسخية مختصرة من العبارات المألوف ورودها على دنانير المحبوب ويظهر أن ذلك أصبح من التقاليد الثابتة لدار ضرب تونس إذ سبق أن رأينا مثالاً مشابهًا في أنصاف السلطان مصطفى الثالث[١].

ولدينا عدة أنصاف من ضرب تونس عام ١١٨٨هـ، نشر نوري (Nuri)[٢] إحداها، ونشر أيضًا لين بول (Lane-Pool) نصفًا مطابقًا له من مجموعة دار الكتب المصرية[٣]، وكتاباتهما على هذا النحو:

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب
البرين والبحرين	في
السلطان عبدالحميد	تونس
خان عز نصره	١١٨٨

٢- طراز الفندقلي:

من النوع ذي الطغراء المنفردة بوجه الفندقلي نشر «برنار» ديناراً على الظهر منه تاريخ اعتلاء عبدالحميد الأول للعرش وهو عام ١١٨٧هـ، وأيضًا الرقم (٥) فوق حرف الباء في كلمة ضرب[٤]، أي أن هذا الفندقلي قد ضرب في العام الخامس من حكم السلطان.

وثمة فندقلي آخر من نفس الطراز ولكن من ضرب إسلامبول، وفوق حرف الباء في كلمة (ضرب) الرقم ١٦، بما يعني أنه قد سك في العام الأخير من عهد عبدالحميد الأول، وهذا الدينار ضمن مجموعة دار الكتب المصرية[٥].

---

(١) CIC No. 3737.

(٢) Nuri (P.): op. cit. No 671.

(٣) Lone-Poole: op. cit p. 302.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص٧٣ لوحة (٢) شكل (٩).

(٥) CIC: No. 3762.

أما النوع الثانى من دنانير الفندقلى التى تميز بوجود كتابات مع الطغراء، فمن أمثلتها دينار من ضرب مصر نشره لين بوْل (Lane-Pool)[١] وهو يشبه الفندقليات المماثلة التي ضربت في عهدي عثمان الثالث ومصطفى الثالث (القطع ١٠٩ - ١١٠- ١١٢)، ونجد فى كتابات الظهر التى نقشت بها صيغة «سلطان البرين..» الرقم «١» فوق حرف النون فى كلمة ابن أى أنه قد سك بعد عام من صعود السلطان لسدة العرش.

وقد نوه أرتق (Artuk) لدينار[٢] مماثل، كما أشار Nuri إلى ثالث ولكن الرقم المنقوش على ظهره كان هو الرقم «٢»[٣].

وقد أظهرت دار ضرب طرابلس غرب تأثراً واضحًا والتزامًا صارمًا بتقاليد ضرب هذا النوع من الفندقليات بخلاف ما درجت عليه الولايات المغربية من مباينة نقوش مسكوكاتها بعض الشىء عن الطراز الذى تأمر الدولة بالسك وفقه، وهناك دينار يشبه الدنانير السابقة التى ضربت بمصر، ولكنه ضرب طرابلسى غرب وعلى ظهره الرقم «٧»[٤]، مما يشير إلى أنه ضرب في العام السابع من سلطنة عبدالحميد الأول. وقد نشر نورى (Nuri) فندقليًا آخر مماثلاً له أيضًا[٥].

ومن الجدير بالذكر أنه نودى فى مصر بإبطال المعاملة بالذهب الفندقلى الجديد فى ٢٠ جمادى الآخر من عام ١٢٠١هـ[٦]، وهو ما يوحى بالتوقف عن سكه فى هذا التاريخ أو قبله على أقل تقدير.

١٩- النقود الذهبية للسلطان سليم بن مصطفى:

فى عهد هذا السلطان الذى بقى فى كرسى العرش من عام ١٢٠٣ إلى سنة ١٢٢٢هـ، خسرت الدولة العثمانية حروبها مع روسيا والنمسا، وفى عهده استولى بونابرت على مصر وبعض جهات فلسطين، وثار على السلطان الإنكشارية وعزلوه بعد قتلهم رجال الدولة لأنهم وافقوا سليمًا الثالث على إدخال النظام العسكرى الجديد فى بلاد الدولة[٧].

---

(١) وذكر خطأ أنه من طراز الزر محبوب Lane - Pool: op. cit p. 301

(٢) Artuk: op. cit No. 1882.

(٣) Nuri (P.): op. cit: No. 666.

(٤) CIC: No. 3730.

وقد سبق أن نشره لين بول على أنه من دنانير الزرمحبوب انظر : Lane-Pool: op. cit: p. 302

(٥) Nuri (P.) i op. cit No. 565.

(٦) الجبرتى: عجائب الآثار: ج٢ ص٢٠٤.

(٧) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان ص ١٣٩، ١٤١.

وفي بداية عهد هذا السلطان حاولت الدولة تحسين عيار الذهب المضروب بدار ضرب مصر فأرسلت أمراً عاليًا في عام ١٢٠٣هـ بأن يكون عيار الذهب المصرى ١٩ قيراطاً[١].

وقد ضرب دنانير الزر محبوب وأجزاؤها غير مرة في عهد سليم الثالث، فسكت في الأعوام ١٢٠٣هـ وفي زمن عزت محمد باشا (١٢٠٥ - ١٢٠٨هـ) وفي زمن صالح باشا (١٢٠٨ - ١٢١١هـ)، وكانت دائمًا بوزن رسمى ٥٩٢ر٢ جرام وعيار رسمى ٦٩٨ من الألف وإن سكت بعيار ٦٧٩[٢] من الألف، أما أنصاف وأرباع الزر محبوب فقد كان مقدراً لها أن تسك بنفس العيار في الأعوام ١٢٠٣هـ و١٢٠٤، ١٢١١ - ١٢١٣هـ، ولكن الأنصاف سكت في عام ١٢٠٤هـ بعيار قدره ٦٦٨ من الألف وبوزن يتراوح بين ٢٩٠ و٢٣٠ر١ جرام أى أقل دائمًا من الوزن الرسمي وهو ٢٩٦ر١ جرام، أما الأرباع فقد ضربت في بداية عهد سليم الثالث بوزن قريب من الوزن الرسمي (٦٤٧ر٠ جرام) ولكن بعيار لا يتجاوز ٦٦٧ من الألف[٣].

كما ضربت دنانير الفندقلي وأجزاؤها، ومن أمثلة هذا الطراز ذى الطغراء مع كتابات أخرى على الوجه، دينار محفوظ بدار الكتب المصرية، نجد على الوجه منه طغراء السلطان سليم بن مصطفى خان وأسفل منهما العبارة الدعائية «عز نصره» وضرب في إسلامبول مع تاريخ اعتلاء السلطان للعرش وهو عام ١٢٠٣هـ، أما على الظهر فكتاباته عبارة عن صيغة «سلطان البرين» وفوق حرف (النون) في كلمة ابن رقم «٦» أى أنها سكت في العام السادس لحكم سليم الثالث (١) وقد نشر أرتق (Artuk) ديناراً مماثلاً ضرب في نفس التاريخ[٤].

وفي مصر ضربت دنانير من هذا الطراز، منها دينار بظهره الحرفان (اس) فوق (النون) في كلمة (ابن) بدلاً من الرقم الموجود على الدينار المضروب في إسلامبول[٥]، ويبدو أنه قد سك في ولاية إسماعيل باشا الذى تولى الباشاوية قبيل وفاة السلطان عبدالحميد الأول، وأقصى عنها في غرة رمضان عام ١٢٠٥هـ[٦]، أى أن هذه القطعة الذهبية قد ضربت بين عامي ١٢٠٣ و١٢٠٥هـ.

---

(١) أمين سامي: تقويم النيل ج٢ ص١٠٧.

(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٢٧.

(٣) المرجع السابق ج ٢٠ ص١٢٧.

(٤) Lane-Pool: op. cit. p 304.

(٥) Artuk: op. cit No. 1900.

(٦) CIC: No 3809. وقد نشر Nuri ديناراً مشابهًا أيضًا، انظر: Nuri (P.) op. cit No. 702 قد وكذلك سليم عرفات: النقود العربية ص٢٣٨ وإن كان خاليًا من حرفي (اس).

أما أرباع الفندقلى فلدينا منها [illegible] بدار الكتب المصرية، جميعها من الطراز الذى يحمل طغراء على الوجه وتاريخ ومكان الضرب على الظهر. وقد نشر كازنوفا (Casa-nova) أحد هذه الأرباع وهو يحمل رقم ٣ فوق حرف الباء فى كلمة ضرب التى تشير إلى العام الثالث من حكم السلطان سليم الثالث[1]. [illegible]

كما نشر ربع آخر من مجموعة دار الكتب وهو يختلف عن السابق فى أنه يحمل الرقم ٧ مع كتابات الظهر[2]. [illegible]

[illegible]

---

(١) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص٢٥٨، ٢٨١ [illegible]

(٢) Casanova: op. cit No. 764. وقد سبق ان نشر هذه الربعية فى لين بول CIC: No 3802 وذكر انه كان قد قرأ الرقم (٦) على سبيل الخطأ انظر: Lane-Pool: op. cit. p: 305. [illegible]

ثانيا: النقود الفضية العثمانية

تعد دراسة النقود الفضية العثمانية المتداولة بمصر من أصعب مجالات البحث في المسكوكات العثمانية بصفة عامة، ذلك لأنه لا توجد عملة عثمانية سابقة على القرن التاسع عشر الميلادى (١٣هـ) تحمل ما يدل على تسميتها[١].

كما لا تعدو محاولة تسمية القطع الفضية بناء على وزنها وما جاء بالمصادر التاريخية أو الوثائقية، أن تكون «مقاربة» تحمل من الشك قدر ما بها من اليقين.

ليس ذلك فحسب، بل يضاف إلى الصعوبة السابقة حقيقة أن الأتراك بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة كانوا يضربون قليلاً من العملات الفضية مما جعل استخدام العملات الفضية في العمليات التجارية الكبيرة بالقاهرة يكاد يكون قصراً على العملات الأجنبية[٢].

وعلى الرغم من أن النقود الفضية التى ضربت بالآستانة كان تتبع «النظام العشرى» فى سك مضاعفات البارة (٥ إلى ١٠ بارة ثم ٢٠-٤٠- ٦٠- ٨٠ و-١٠٠ بارة)، إلا أن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التى تشكل نظاماً نقدياً كاملاً من النقود الفضية أو البرونزية والتى تنهض على تقسيمات السلم العشرى الذى تكون فيه البارة الواحدة هى أدنى درجاته[٣].

وكما لاحظ جب (Geb) فإن إجراءات سك النقود العثمانية الفضية كانت عفوية إلى حد ما وغير منتظمة، حتى إننا لا نستطيع التأكد باستمرار وبدقة من القصد من أية عملة مفردة من تلك العملات التى وصلتنا[٤].

وبعيداً عن هذه الصعاب فإن الثابت تاريخيا، من خلال الوثائق والمصادر التاريخية، أن النقود الفضية العثمانية المتداولة بمصر كان يتم التعامل بها عدداً ووزناً[٥]، وأن أنواعها الرئيسية

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامى والغرب - ج٢ ص١١٤

(٢) Raymond (A.): Artisand Et Commarcents Au Cairo. Au Xviii e Siecle. Institut Francais de Damas. Dames. 1973 - Tome 1. p. 20.

(٣) وصف مصر - ج٦ ص٧٤. وسيأتى ذكر البارة لاحقاً.

(٤) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١١٤.

(٥) يشار فى وثائق المحكمة الشرعية أحيانا إلى الأنصاف الفضة العددية الديوانية كما فى: محكمة بولاق سجل (١٠) حجة ٢١ بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٠٥١هـ «من الفضة العددية الانصاف الديوانية» وفى أحوال كثيرة يتم وزن النقود ولاسيما فى عمليات البيع والشراء التى تتم فيها معارضة النقود الذهبية أو الريالات الأوربية بالأنصاف الفضية وفى هذه الحالات يشار إلى أن الصراف قام بعد وزن النقد فيقال «نقادة وعدد ووزن» كما فى: سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٧ حجة بتاريخ ١٩ ربيع آخر عام ١١٩٥هـ.

التى وردت فيها لا تعدو الأقجات وأنصاف الفضة (البارات) والقروش والريالات العثمانية.

وسنعرض فيما يلى لتاريخ كل نوع منها ثم نعرج بعد ذلك لدراسة وصفية للقطع الفضية التى وصلتنا خلال فترة الدراسة.

١- الآقجة:

وهى أصغر وحدات النقود الفضية العثمانية، ووردت غالبًا بصيغة إخشا فى المصادر التاريخية المصرية، وهى كلمة تركية معناها اللغوى الضارب إلى البياض[١].

وقد ضربت أول آقجة باسم «أورخان» فى عام ٧٣٩هـ (١٣٢٨م)[٢] وجاءت هذه السكة مماثلة للنقود التى ضربها السلاجقة على الغرار البيزنطى، وتعد كلمة «آقجة» التى أطلقت على هذه القطعة النقدية فى آسيا الصغرى ترجمة لكلمة Asporn أى البيضاء الشائعة فى بيزنطة منذ القرن ١٠م[٣].

وتعرف هذه الآقجة باسم آقجة عثمانى أى قطعة صغيرة من الفضة العثمانية[٤]، وسماها الفرس فى حين انتشارها «أقجوى» وأطلق عليها العرب المقطعة لوجودها قطعاً صغيرة[٥].

وقد استحقت الآقجة تسميتها التي تعنى المبيضة أو البيضاء فى البداية لغلبة الفضة على معدنها حيث كان عيارها يبلغ نحو ٩٠٪[٦].

أما من حيث الوزن فقد كان فى بداية سك الآقجة نحو ١٥٤ر١ جرام[٧]، وظلت محافظة

---

(١) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى الجبرتى - حق ٢٣، ويذكر د. أحمد فؤاد متولى أن الآقجة مشتقة من كلمة آق التى تعنى فى التركية أبيض اللون - قانون نامة ص ١٦ هامش(١)، بينما يرى سليم عرفات أن كلمة آقجة مغولية الأصل ومعناها القطعة البيضاء - النقود العربية الفلسطينية ص٢٢٢.

(٢) وتحمل قطع الآقجة التى ضربت فى عهد أورخان بن عثمان شهادة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وأسماء الخلفاء الراشدين الأربعة مع الإشارة إلى دار الضرب وتاريخه، وربما حملت أيضًا ضمن نقوشها البسملة. انظر: Artuk (Ibrahim): Early Ottoman Conis of Orhon Ghazi as Confirmation of his Sovereignty in Near east N. V Iconograply. Epigraphy and History Studies in Honour of George Miles - A.V.B. (U.S.A.) 1974 - pp457-459.

(٣) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى - بيروت ١٩٨٤ (ط١٠) ص٤١٢.

(٤) جب وبوون: المجتمع الإسلامى - ج٢ ص١٠٤.

(٥) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص١٦٥.

(٦) عماد عبدالسلام رءوف العطار: بعض العملات المستخدمة فى الموصل فى العهد العثمانى وأقيامها - مجلة المسكوكات - العدد ٥ لسنة ١٩٧٤ - بغداد ١٩٧٤ - ص ٩٣-٩٤.

(٧) عماد عبدالسلام: المرجع السابق - ص٩٤.

على وزنها وعيارها إلى أن تم فتح القسطنطينية ومنذ عهد محمد الفاتح إلى عهد سليم الأول تعرضت الآقجة للتدهور على مراحل بحيث لم تعد تزيد كثيراً عن نصف قيمتها الأصلية وظلت على هذا المستوى إلى عهد مراد الثالث[١].

وقد عرفت الآقجة في مصر بهذا الاسم وإن كتبها بعض المؤرخين اخشا أو اقشا[٢] واشتهرت أيضاً بالعثماني ولعل ذلك اختصار لاسمها الكامل آقة عثماني وكثيراً ما ورد في وثائق المحكمة الشرعية الإشارة إلى «عثماني فضة»[٣]، وجمعها «عثمانية»[٤]. وكان بعضها يرد من بلاد السلطنة كما يستفاد من قيام أحد الأشخاص بتسلم «جملة من الفضة العثمانية معاملة الروم وقدرها خمسة عشر ألف عثماني وذلك من جملة اثنين وعشرين ألف عثماني وسبع ماية عثماني»[٥].

وقبل عهد محمد الفاتح كانت الآقجات تضرب بطراز واحد، فتحمل على الوجه اسم الأمير العثماني ودعاء «خلد الله ملكه»ويحمل الوجه الثاني «الشهادة»، دون ذكر لاسم والد الأمير أو إشارة إلى زمان الضرب ومكانه[٦].

وظهر الآقجات التي ضربت في عهد سليم الأول قبل غزوه لمصر، تخليها عن نقش شهادة التوحيد فعلى وجه بعضها نجد اسم السلطان «سلطان سليم شاه بن بايزيد خان» وعلى الظهر عبارة «عز نصره» «قسطنطينية ٩١٨»[٧].

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة عدة آقجات، منها اثنان ضربتا بالقسطنطينية قبل دخول سليم إلى مصر نجد على وجه الأولى[٨] (قطعة ١) في ثلاثة أسطر:

---

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامي - ج٢ ص ٧-١٠٨.
(٢) أنستاس الكرملي: المرجع السابق ص١٦٥.
(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) - ص ٣٠ جة (١٤٦) بتاريخ ٢٧ جمادى الأول سنة ٩٤٣هـ.
(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص٨٣ حجة (٤٤٧) بتاريخ ١٣ ربيع الأول سنة ٩٣٤هـ.
(٥) مبايعات الباب العالي سجل (١) ص٢١٨ حجة (٩١٢) بتاريخ ٣ رجب سنة ٩٣٧هـ.
(٦) كارل برو كلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية - ص ٤١٢، وأورد د. أحمد فؤاد متولي أن أسماء الصحابة قد سجلت مع شهادة التوحيد على الآقجات العثمانية الأولى - انظر - قانون نامة - ص١٦، ١٧ هامش (١) للمحقق.
(٧) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢
(٨) رقم السجل ١ / ١٧٦٣٧. الوزن [illegible] جرام. القطر ٥ مم [illegible]

سليم

بن

بايزيد خان

بينما جاءت ألقاب السلطان كاملة على وجه القطعة الثانية[1] (قطعة٢) :

سلطا (ن)

سليم

شاه

بن

بايزيد خان

وتتفق نقوش الظهر في القطعتين من حيث ورود العبارة الدعائية (عز نصره) وسنة ومكان الضرب (قسطنطينية ٩١٨) وإن تميزت القطعة رقم «٢» عن السابقة بوجود كلمة «سنة» قبل تاريخ الضرب.

وبعد غزو مصر والشام وضم أجزاء من شمال أفريقيا تعددت دور الضرب التى ضربت فيها الآقجة التى لم تعد تسك على نسق واحد أو وزن واحد[2].

ومن الأمثلة الدالة على ذلك آقجة من ضرب تونس[3] (قطعة ٣)، حملت على الوجه اسم السلطان سليم فى صيغة على هذا النحو :

سلطان

سليم

بن

بايزيد

أما الظهر فقد جاءت نقوشه أكثر اختصاراً إذ اقتصرت على الإشارة لدار الضرب فحسب :

ضرب

تونس

ومهما يكن من أمر، فإن دخول الآقجة إلى مصر مع جيوش سليم الأول، قد أدى إلى

(١) رقم السجل ٤ / ١٧٦٣٧ - الوزن ٦٧ر. جرام - القطر ٥م.

(٢) د. أحمد فؤاد متولى : قانون نامة - ص١٧ (هامش١).

(٣) رقم السجل ١٧٦٤٢ - الوزن ٧٠ر. جرام - القطر ٧م.

اضطراب واضح في التداول النقدى نظراً لخفة وزنها بالقياس إلى النقود المصرية، حتى إن المصريين امتنعوا عن قبول النقود الفضية التركية أى الآقجات التى تحتوى على نسبة عالية من النحاس في سبيكاتها وهو ما اضطر خايربك إلى أن يعلن بالأسواق عن إعدام من يردها شنقاً[١]، وإن لم يرد ما يفيد إعدام أحد لامتناعه عن التعامل بها.

ويبدو أن الآقجات التى ضربت بمصر في ولاية خايربك كانت منخفضة العيار، وهو ما تعترف به صراحة قوانين السلطان سليمان التى قررت أنه مع تغيير خايربك لعيار الآقجة التى كانت تضرب في دار الضرب بمصر تعذر استقرار سعر الأشرفى وتعددت أسعاره واختلفت في الأيام اليسيرة.. فصدر الأمر السلطانى بتصحيح عيار الآقجة وجعلها خالصة العيار[٢].

غير أن محاولات سليمان القانونى ومن أتوا بعده للحد من تدهور الآقجة، أصيبت بانتكاسة كبيرة فى عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢هـ - ١٠٠٣هـ)، إذ انتقلت فى سلطنته الأزمة المالية التى نشبت فى النصف الغربى من البحر المتوسط منذ عام ١٥٦٠م (٩٦٨هـ - ٩٦٩هـ) بسبب تدفق فضة أمريكا إلى الأملاك العثمانية أيضًا، ومما ضخم من هذه الأزمة وعجل بها توسع مراد بشكل مبالغ فيه فى زيادة أعداد الجيش الثابت، وهو ما أدى إلى انخفاض ما تحتويه الآقجة من الفضة بمقدار النصف[٣].

ونجد صدى هذا الانخفاض واضحًا في سجلات المحكمة الشرعية التى ندرت فيها الإشارة إلى الآقجة باسم العثمانى[٤]، وبدءاً من عام ١٠٢٦هـ على أقل تقدير، أصبحت الآقجة تعرف فى سجلات المحكمة بالفلوس النحاس تمييزاً لها عن «الفلوس النحاس الجدد»[٥]، فيشار إليها «بالفلوس النحاسى الأنصاف»[٦] أو «الفلوس النحاس»[٧] أو «أنصاف فلوس نحاس»[٨].

وقد حاول السلطان مصطفى الأول إبان سلطته الثانية أن يتغلب على ثورات الجند بسبب تخفيض قيمة الآقجة، فقام فى عام ١٠٣١هـ (١٦٢٢م) بإصدار نقد فضى من

---

(١) ابن إياس: بدائع الزهور: ج٥ ص٣٣٥.
(٢) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة ص٥٩.
(٣) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١٠٨ - ١٠٩.
(٤) آخر هذه الإشارات فى: مبايعات الباب العالى سجل (٨٥) ص١٧ حجة ١١٧ بتاريخ ١٧ ذى الحجة سنة ١٠١٣هـ.
(٥) المقصود بالفلوس النحاس الجدد (مفردها جديد، وتجمع أيضا أجداد) تلك المضروبة من النحاس الخالص ويتم التمييز بينها وبين الأقجات من أسعار الصرف ايضا (انظر ملحق أسعار الصرف).
(٦) الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص١٧٦ حجة ٦٥٠ بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٠٢٦هـ.
(٧) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص١٣٠ حجة ٦٠٩ بتاريخ ٧ ربيع أول سنة ١٠٩٣هـ.
(٨) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص ٩٤ حجة ٧١٩ بتاريخ غرة ربيع ثان سنة ١٠٢٦هـ.

فئة العشر آقجات[١].

ويمكن القول بأن الآقجة ظلت متداولة بمصر إلى منتصف القرن الثانى عشر الهجرى(١٨م) على أقل تقدير، فنسمع عنها فى أحداث عام ١١١٤هـ باسم «الفضة البيضة»[٢]، ورغم أن الإخشا قد أبطلت بصورة مؤقتة بسبب ثورة العامة فى شوال عام ١١٤٥هـ، لحين عرض الأمر على الآستانة[٣]، إلا أنها عادت للتداول بعد وقت قصير ربما بسبب رفض الدولة العثمانية لفرنان باشا مصر بإبطالها، ففى ٢٤ شوال سنة ١١٤٧هـ وأثناء مرور موكب الباشا الجديد «باكير باشا» صرخت العامة فى وجهه بسبب فساد المعاملة وعلى رأسها الإخشا[٤]، ومع ذلك فقد استمرت متداولة بين الناس بعد أن تجاهل الباشا نداءات العامة[٥].

وآخر ذكر للإخشا فى المصادر التاريخية يرجع إلى ١١ شوال سنة ١١٤٨هـ وهو التاريخ الذى ورد فيه أمر شريف من استانبول بإبطال أنصاف الفضة المرادية وبيعها وزنًا على أساس أن كل درهم منها «بأربعة أنصاف إخشا»[٦].

وليس هناك ما هو أدل على تدهور الآقجة وتراجع أهميتها فى التداول النقدى من أن هذه العملة الصغيرة لم تعد تستخدم فى الحسابات الرسمية العثمانية بعد نهاية القرن السابع عشر الميلادى[٧]. كما وأن صامويل برنار الذى أشرف على دار ضرب مصر أثناء الاحتلال الفرنسى، لم يشر من قريب أو بعيد لأى آقجات من ضرب مصر عند دخول الحملة الفرنسية إلى البلاد، معتبراً أن أصغر فئات النقد الفضى تلك القطع الرقيقة المعروفة بالأنصاف الفضية[٨].

---

(١) سليم عرفات: المرجع السابق ص٢٢٨.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر - ص١٦٨. ولم يرد ذكر للإخشا فى لوحة التسعير المؤرخة بعام ١١٣٩هـ - انظر محلق (١) السطور ٣٩-٤١.

(٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٥٨٤.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار - ج١ ص٣-١٩٤.

(٥) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٥٩٥.

(٦) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٦١٢.

(٧) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٠ هامش(٢) ومن الجدير بالذكر ان الأتراك كانوا يسمون الآقجات التى ضربت منذ عهد محمد الرابع بأسماء ساخرة لكثرة النحاس فى خليطها المعدنى، فكانوا يسمونها باستخفاف «غجر» و«دكان نبيذ» و«حمر» - انظر - جب وبوون- المرجع السابق ج٢ ص١١٠.

(٨) وصف مصر ج٦ ص٧٧.

٢- النصف فضة:

هو نقد مصرى قليل الثمن، واختلف سعره باختلاف السنوات ويجمع على أنصاف[١]. ويرجع أصل هذه التسمية التى تدل فى العصر العثمانى على وحدة النقد الفضى التالية للآقجة إلى العصر المملوكى، عندما قام الملك المؤيد أبو النصر شيخ بضرب أنصاف دراهم عرفها العامة باسمه فكان يقال لها مؤيدى أو ميدى[٢]. ويعود أقدم ذكر مؤكد لهذه العملة إلى عهد المؤيد شيخ نفسه، إذ جاء بوثيقة الوقف الخاصة بجامعه عند الحديث عن رواتب الأئمة أن هذه الرواتب تصرف من الفضة الأنصاف[٣].

وقد استمر ضرب هذه الأنصاف، أى أنصاف الدرهم، فى العصر العثمانى حسبما يتضح من حوادث اضطراب التداول النقدى التى أوردها ابن إياس منذ عام ٩٢٣هـ وهو العام الذى دخل فيه العثمانيون إلى مصر[٤].

وبمرو الزمن حل النصف فضة أو الميدى محل الدرهم كوحدة رئيسية للنقد الفضى فى مصر[٥]، وظلت هذه العملة ردحًا من الزمن دون أن يكون لها علاقة بالنقود الفضية التى تضرب فى باقى أجزاء الدولة العثمانية فكانت هى الوحدة النقدية الوحيدة غير المتوافقة من أنماط النقود العثمانية المضروبة فى الآستانة[٦].

وعلى الرغم من أن عامة المصريين كانت تعرف النصف فضة عادة بالمؤيدى أو الميدى وجمعها ميايده[٧] إلا أننا لا نجد أثرًا البتة لهذه التسمية سواء فى وثائق المحكمة الشرعية أو حجج الأوقاف[٨].

---

(١) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص١٨٦.

(٢) وصف مصر - ج٦ ص٧٦.

(٣) د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٠ ص١٨٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٢١٤.

(٥) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة - النهضة المصرية - القاهرة - ط (٢) ١٩٤٥ - ص٤٢.

(٦) Raymand (A.): op. cit p. 25.

(٧) د. يوسف صلاح الدين: المرجع السابق ص ١٢٠، وقد ترك ذلك أثره فى الأمثال الشعبية المصرية فكان يقال «الميدى الأبيض ينفع فى اليوم الأسود» أحمد تيمور: الأمثال العامية، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ط٤، ١٩٨٦ - ص٢١١.

(٨) وأقدم إشارة للنصف فى وثائق المحكمة الشرعية ترجع إلى عام ٩٣٤هـ - انظر على سبيل المثال: محكمة الصالحية النجمية - سجل ٤٣٩ - ص٨٤ حجة (٤٤٨) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ٩٣٤هـ. وتكاد أنصاف الفضة أن تكون النقد الأوحد المذكور فى مصارف حجج الأوقاف المصرية راجع على =

وقد عرف العثمانيون هذه العملة المصرية باسم «البارة»، كما يستفاد مما جاء في قانون نامة من أن خراج مصر كان يجبى منذ سالف الأيام وسابق السنين والأعوام «إشارة الى العصر المملوكى»، على حساب الأشرفى «بخمس وعشرين بارة»[١].

وحدث أن قامت الدولة العثمانية في وقت لاحق بضرب «البارة» لتيسير عمليات التبادل التجارى[٢] ويكتنف الغموض التاريخ الذى سكت فيه هذه العملة خارج مصر لأول مرة.

وإن كان من المؤكد أن تسمية «البارة» كانت شائعة كمرادف للنصف فضة في مصر منذ عهد سليمان القانونى حسبما جاء في قانون نامة، وهو ما ينطبق أيضًا على فلسطين في القرن ١٠هـ/ ١٦م[٣]. كما عرف العراق البارة كعملة عثمانية منذ هذه الفترة أيضًا[٤].

ورغم ذلك فإن التاريخ الأكثر ترجيحًا لقيام الدولة العثمانية بضرب البارة هو بداية القرن السابع عشر الميلادى، حيث حلت هذه العملة بسرعة محل الآقجة باعتبارها أدنى وحدات النقد[٥].

ولم تسطع تسمية البارة أن تفرض نفسها على التداول النقدى بمصر إلا في سجلات الضرائب الديوانية[٦] ولاسيما في القرن ١٨م «١٢هـ»، كما لم تنجح هذه الكلمة الفارسية الأصل في حجب الجذور المصرية لهذه العملة التى سكت تقليدًا للنصف فضة، إذ طفقت البارة تعرف في بعض البلاد العربية باسم «مصرية»[٧] وهو ما أعطى للنقود عامة فيما بعد، وخاصة في المشرق العربى تسمية «مصارى»[٨].

وقد سكت من «البارة» العثمانية عدة مضاعفات بدءًا بالقطع ذات الخمس بارات التى يسميها الأتراك بشلك والمصريون خمساوية وذات العشر بارات أو (تلك) ثم ذات الخمسة

= سبيل المثال لا الحصر: حجة وقف حسن الرومى (أوقاف ١٠٧٩) بتاريخ ٨ شوال ٩٤١هـ - سطر ٥١-٧٥، وأيضًا حجة وقف خاصة بتكية للخلوتية مؤرخة في ١٠ شعبان عام ٩٤٨هـ - انظر - ناهد حمدى أحمد: وثائق التكايا في العصر العثمانى - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس (شعبة الوثائق) - ١٩٨٤ - ج ٢ ص٥٦.

(١) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة - ص٥٩.

(٢) جب وبوون: المجتمع الإسلامى - ج٢ ص١١.

(٣) سليم عرفات: المرجع السابق ص٢٢٧.

(٤) عماد عبدالسلام - بعض العملات - ص٩٧.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية - القاهرة ٣٤-١٩٣٥ - مجلد ٣ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .ويبدو أن ذلك قد تم في عهد السلطان عثمان الثانى وبالتحديد في عام ١٠٢٩هـ (١٦٢٠م) - سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٨.

(٦) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٨٣-٨٤.

(٧) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص٩٧، ويذكر الكرملى أن الأتراك أخذوا لفظ بارة عن الفرس ومنهم أى الأتراك، عرف العرب هذه التسمية - النقود العربية - ص١٦٦.

(٨) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص٨٣-٨٤.

عشر بارة أو (نبشلك) ويسميها المصريون نصف صلدى[١].

وكما حدث مع الآقجة، تدهورت قيمة النصف فضة أو البارة وفقدت نصف قيمتها بضربة واحدة فى عصر مراد الثالث حوالي عام ٩٩٢هـ (١٥٨٤م)[٢]، وذلك نتيجة لنقص غنائم الفتوحات التى توقفت وأدت إلى أزمة اقتصادية حادة خفضت بسببها قيمة العملة الفضية من أجل قيام الدولة بدفع رواتب الجند والموظفين وسد النفقات المالية الأخرى، وزاد الأمر سوءاً تدفق الفضة من أمريكا[٣].

وترتب على الخفض المتواتر لقيمة النصف فضة (البارة) أن هذه العملة التى كانت تزن فى الأصل ١٫٢٨ جرام أصبح من المفروض أن تزن ٦٨٩، جرام وبها ٧٠٪ من الفضة عام ١٦٩٨م (١٠-١١١١هـ) وفى عام ١٧٠٣هـ (١١١٥هـ) لم تعد تزن سوى ٥٨١ر جرام[٤].

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كانت قطع النصف فضة رقيقة للغاية[٥] ونظراً لتضاؤل قيمة الأنصاف، كانت توضع فى أكياس تيسيراً لإجراءات العدد فى عمليات البيع والشراء الكبيرة أو عند تحصيل الأموال الحكومية، وكانت قيمة الكيس المصرى ٢٥٫٠٠٠ نصف فضة، فى حين كان الكيس فى القسطنطينية يقدر بعشرين ألف بارة فقط[٦]. كما أن الألف قطعة من هذه الأنصاف كان يوضع فى قراطيس ورقية[٧].

ولما كانت قيمة هذه الأنصاف عرضة للتغير من فترة إلى أخرى فقد كانت تحرص بعض الوثائق على تحديد ماهية الفضة بنسبتها مثلاً إلى السلطان الذى سكت فى عصره، فكان يقال مثلا للأنصاف التى ضربت فى عهد سليمان القانونى «من الفضة السليمانية الكبيرة ماية نصف واحدة»[٨] أو «نصفه فضة من الفضة الجديدة السليمانية معاملة الديار المصرية»[٩]

---

(١) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧ وجاء بالأمثال الشعبية المصرية «ما ينفعك إلا خمستك اللى فى إيدك» إشارة للعملة ذات الخمس بارات وأصابع اليد أيضاً انظر أحمد تيمور: الأمثال العامية - ص٥٤٠.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص٥٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى - ص٢٨٥.

(٤) وصف مصر - ج٦ ص٧٧.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص٢٢١ حجة بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١١٧٨هـ. وكلمة كيس تعنى خزينة أو ما تحرز فيه الدراهم وتقابلها فى اللغة الفرنسية كلمة Caisse - انظر د. فؤاد حسنين: الدخيل - ص٣٦.

(٦) وصف مصر - ج٦ ص٩٢.

(٧) جاء فى الجبرتى فى حوادث عام ١٢٠٠ هـ «وجلس حسن باشا القبطان بمدرسة الغورية لمشاهدة خروج المحمل ووزع على كل طائفة من طوائف الأشاير ألف نصف فضة فى قرطاس. انظر: عجائب الآثار - ج٢ ص١٧٣.

(٨) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٢٩ حجة (٥٤٨) بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ٩٣٤هـ

(٩) حجة وقف محب الدين أبى الطيب (١١٤٢هـ) بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ٩٣٤ (الأسطر ١٧٣ - ٢٤٥).

وأيضًا «من الفضة الجديدة السليمانية ألفين نصف»[1] وعندما استمرت الأنصاف السليمانية في التداول إلى ما بعد وفاة السلطان سليمان القانوني، كان يكتفى بالإشارة إليها بوصفها «أنصاف فضة سليمانية»[2].

وكذلك وصفت الوثائق الأنصاف التى ضربت فى عهد سليم الثانى بأنها «من الفضة الجديدة السليمية»[3]، والتى سكت فى سلطنة مراد بن سليم بأنها «من الفضة المرادية المتعامل بها بالديار المصرية»[4] أو «من الفضة الجديدة المرادية معاملة تاريخه بالديار المصرية»[5].

ولم يختلف الأمر عن ذلك فيما يتعلق بالأنصاف التى سكت فى زمن السلطان أحمد الأول، فوصفت «بالفضة الجديدة الأحمدية»[6]، واكتفى بوصفها «بالفضة الأحمدية معاملة مصر المحروسة»[7] فى آخر سنة من مدة سلطنته.

ولعل أشهر أنصاف الفضة وأعظمها أثرًا فى التداول النقدى تلك المنسوبة للسلطان مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٤٩هـ) والتى عرف النصف منها «بالمرادى»وقد أعيد ضربها عند تولى السلطان مصطفى الثانى عام ١١٠٧هـ[8] ولم يبطل التعامل بها فى مصر إلا بموجب خط شريف فى ١١ شوال عام ١١٤٨هـ[9].

ويمكن الجزم، من خلال استقراء سجلات المحاكم الشرعية بأن الإشارة إلى الأنصاف الفضية، بنسبتها إلى السلاطين قد توقفت عند منتصف القرن الحادى عشر الهجرى «١٧م»، وبينما اكتفت معظم حجج الأوقاف بالإشارة إلى مصارفها «بالنصف فضة» دون إلحاق أى صفة أخرى بها[10]، نجد أن وثائق المحكمة تومئ فى بعض الأحيان للأنصاف

---

(١) محكمة بولاق سجل (٤) ص١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ شوال سنة ٩٥٤هـ.

(٢) محكمة بولاق سجل (١٠) ص٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٨٤هـ (عهد مراد الثالث).

(٣) حجة وقف محمود باشا (١٠٢٢ أوقاف) بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ٩٧٤هـ ص٦٤-٧٤.

(٤) حجة وقف مسيح باشا (٢٨٣٦ أوقاف) بتاريخ ٢٨ جماد أول سنة ٩٨٨هـ ص١٤٣-١٨٧.

(٥) مبايعات الباب العالى سجل (٥٧) حجة (٢١٢) بتاريخ أول محرم سنة ١٠٠١هـ.

(٦) ناهد حمدى: وثائق التكايا ج٢ ص٩ نقلاً عن وثيقة وقف يوسف سنان المؤرخة بعام ١٠١٦هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص٢٣٢ حجة ٨٥٠ بتاريخ ٥ شوال سنة ١٠٢٦هـ.

(٨) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة - ص١٤٢.

(٩) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٦١٢.

(١٠) كما هو الحال فى: حجة وقف رضوان بك (٩٩٥ أوقاف) مؤرخة بآخر رمضان ١٠٣٩هـ - سطر ٤٨٠ وحجة وقف مصطفى جوربجى مرزة (٥٣٥ أوقاف) مؤرخة فى ١٨ شعبان سنة ١١١١هـ ص٢١. وحجة وقف عثمان كتخدا (٢٢١٥ أوقاف) وتاريخها ٢٥ ربيع الآخر ١١٤٩هـ - ص٢٣٩. وأيضًا حجة وقف أحمد كتخدا الخربوطلى (٢٢٢٦ أوقاف) بتاريخ ٢١ جماد أول عام ١١٥٠هـ ص٧. وحجة وقف عبدالرحمن كتخدا (٩٤٠ أوقاف) مؤرخة بآخر ذى الحجة سنة ١١٧٥هـ - ص٥٧ وحجة وقف محمود محرم (١٤٦٥ أوقاف) بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٠٨هـ ص٧٧.

الفضة العددية[1] وهو ما يعنى ضمنًا أن هناك أنصاف فضة أخرى كان يتعامل بها وزنًا كما عرفت بعض الأنصاف الفضية بلفظ «ديوانى»[2] أى الكاملة كما أمر بسكها وتقابلها الأنصاف المقصوصة (المنقوصة) كما سنرى بعد قليل[3].

أزمات تداول أنصاف الفضة:

شهدت السنوات الأولى من الحكم العثمانى لمصر أزمة نقدية خطيرة فى تداول النقود الفضية وخاصة أنصاف الفضة، فتأثرت حركة البيع والشراء لكثرة ما فى النقود الفضية من النحاس وأخذ التجار والسوقة بدءًا من عام ٩٢٥هـ فى الامتناع عن قبول الفضة[4].

وبلغت الأزمة النقدية ذروتها فى بداية عام ٩٢٦هـ، إذ صارت الفضة النحاس «تنكشف» أى يظهر ما بها من النحاس، فى ليلة واحدة، بينما أخذ الإنكشارية فى رمى هذه النقود الفضية الزائفة على أهل الأسواق وإجبارهم على قبولها ولما ازدادت حدة الصراع بين التجار والعسكر بسبب الفضة المغشوشة نادى خاير بك ملك الأمراء فى جمادى الأولى من هذا العام «بأن لا أحد من الناس يرد معاملة الفضة وكل من ردها شنق من غير معاودة»[5]. فاضطر الناس إلى التعامل بها على ما فيها من الغش البين[6].

ولم يدم الأمر على ذلك المنوال كثيراً، إذ ورد خطاب من السلطان سليم الأول، نودى على أثره فى شوال عام ٩٢٦هـ «بأن النصف الفضة النحاس يرمى وما عدا ذلك يمشى» وتكرر ذلك مرة أخرى فى شهر ذى القعدة مع توعد من يخالف ذلك بالشنق، فسكن الاضطراب قليلاً[7].

وبعد مجيء سليمان القانونى إلى السلطة، أرسل السلطان إلى مصر «قاضى عسكر» عرف بسيدى جلبى، نودى بعد وصوله بيومين أى فى ١٢ رجب عام ٩٢٨هـ بإبطال الفضة العتيقة أى كل النقود الفضية التى ضربت فى عصر المماليك وزمن سليم الأول وأن يتم

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٨) ص١٦٢ حجة (٥٩٣) بتاريخ ١٢ شعبان ١٠٢٦هـ ومحكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص١٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٠٩١هـ.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة (٢١) بتاريخ ٦ ربيع أول عام ١٠٥١هـ ومحكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص٤٣ حجة (١١٥) بتاريخ ٥ ربيع ثان سنة ١١٤٥هـ وانظر: د. محمود عباس حمودة: المدخل إلى دراسة الوثائق العربية - القاهرة (ط٢) - ١٩٨٤ ص٤٣٨.

(٣) يشير الجبرتى فى حوادث عام ١١١٤هـ، إلى قلة الديوانى وشيوع الفضة المقاصيص والزيوف - انظر: عجائب الآثار - ج١ ص١٣٦.

(٤) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٥.

(٥) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٣٣٥.

(٦) أمين سامى: تقويم النيل ج٢ ص١٠.

(٧) ابن إياس: المصدر السابق ج٥ - ص٣٥٤، ٣٥٦.

توريدها إلى دار الضرب[١].

وقبيل نهاية عهد سليمان القانونى عرفت البلاد أزمة نقدية أخرى، وكان ذلك فى أثناء ولاية على باشا الصوفى الذى قدم إلى مصر فى سنة ٩٧١هـ وولاها لمدة سنتين وثلاثة أشهر، وكان على الصوفى قبل ذلك، واليًا لبغداد، مشهورًا باعوجاج الأحكام والخيانة، ولما تولى الباشاوية بمصر كثرت فيها السرقات والتعديات حتى غصت ضواحى القاهرة باللصوص[٢].

وقد أحضر صحبته جماعة من أهل حلب، استخدمهم فى جباية الأموال، فتسلطوا عليه واستولوا على دار الضرب وأجروا تخفيضًا فى وزن الأنصاف الفضة حتى اضطرب نظام المعاملة[٣].

وفى عهد على باشا الصوفى بدأت دار الضرب أيضًا فى إخراج النقود الفضية وقد خلطت بها نسبة كبيرة من النحاس، حتى إن «أبا السرور البكرى» يرجع اختلال نظام المعاملة حتى وقته (القرن ١١هـ/١٧م) لهذا السبب[٤].

وكان من نتيجة خفض وزن وعيار أنصاف الفضة ليس فقط سخط الناس بمصر والشام[٥] بل وثورة فرق الجند، وخاصة جند الإسباهية الذين أخذوا يقومون بالثورات ضد الولاة[٦].

أزمات المقاصيص:

عرفت مصر نتيجة لانهيار وزن وعيار أنصاف الفضة بدءًا من ولاية على باشا الصوفى، ثم من جراء الأزمة المالية فى عهد السلطان مراد الثالث[٧]، ظاهرة غريبة وهى قص أنصاف الفضة وتداول هذه الأنصاف المقصوصة فى الأسواق.

ورغم أن أقدم الإشارات لهذه الظاهرة التى صادفتنا فى المصادر التاريخية ترجع إلى عام ١١٠٤هـ حيث سجل تزايد الفضة المقاصيص[٨]، إلا أن لدينا من وثائق المحكمة ما يفيد وجود أنصاف الفضة المقاصيص فى التداول النقدى منذ عام ١٠٩٢هـ على الأقل، إذ أشارت إحدى الحجج إلى «ماية نصف فضة مقاصيص»[٩].

---

(١) ابن إياس: بدائع الزهور - ج٥ ص٨-٤٥٩.
(٢) جرجى زيدان: تاريخ مصر - ج٢ ص٢٠.
(٣) أمين سامى: تقويم النيل - ج٢ ص٢٣.
(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة - ص٥١.
(٥) سليم عرفات: النقود العربية - ص٢٢٥.
(٦) د. صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى مصر العثمانية - الإسكندرية ١٩٨٤ - ص٤٧.
(٧) جب وبوون: المجمع الإسلامى - ج٢ ص١٠٨.
(٨) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.
(٩) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٩٦ حجة ٤٦١ بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

وبعد عدة سنوات، أصبحت المقاصيص بمثابة نقود رديئة بالنسبة للأنصاف الفضة وحسب قانون جريشام Gresham قامت النقود الرديئة (المقاصيص) بطرد العملة الجيدة (الأنصاف) من التداول، وما أن حل عام ١١٠٩هـ حتى عدمت الفضة الديوانية من مصر بالكلية وصار الناس يتعاملون بالفضة المقاصيص[١]. وهو ما تؤكده وثائق المحكمة التى أشارت إلى عقد بيع بين طرفين من نقوده «ما هو فضة مقاصيص معلومة لهما شرعًا»[٢].

وذكر الجبرتى أنه فيما بين عامى ١١٠٨هـ و١١١٤هـ «فشا أمر الفضة المقاصيص والزيوف وقل وجود الديوانى، وإن وجد اشتراه الصاغة بسعر زائد وقصوه فتلفت بسبب ذلك أموال الناس»[٣].

وقد ترك هذا العمل الذى يعكس طمع وجشع اليهود الذين يتولون توريد معدنى الذهب والفضة لدار الضرب، ترك بصماته على مسميات الشوارع بالقاهرة، إذ تحولت تسمية «عطفة الصاغة» فى ولاية الباشا قرا محمد (١١١ - ١١١٦هـ) إلى تسمية جديدة هى «عطفة المقاصيص» بسبب قيام الصيارفة اليهود بقص أنصاف الفضة فيها[٤]. وترددت التسمية الجديدة فى وثائق المحكمة الشرعية[٥]، وظلت لصيقة بهذه العطفة إلى وقت دخول الفرنسيين، إذ يشير «جومار» إلى خط المقاصيص[٦].

وبلغت أزمة الأنصاف المقصوصة ذروتها فى رمضان من عام ١١١٤هـ حين اختفت الأنصاف المسكوكة وإن وجدت لا يتعامل بها وإنما يأخذها اليهود ليقصوا النصف الواحد الى أربعة أنصاف، ثم تمادى الأمر إلى أن صارت تتداول بالوزن «وصار أهل الأسباب يبيعون الأسباب وفى آخر النهار يذهبون إلى الصاغة ويبيعون ما تحصل معهم من المقاصيص»[٧].

عندئذ اجتمع التجار وأرباب الحرف ودخلوا إلى الأزهر رافعين إلى علمائه ما هم فيه من جراء شيوع تداول الفضة المقصوصة وعدم الفلوس الجدد النحاس أيضًا، وانتهى بهم المطاف إلى كتابة «عرضحال» إلى الباشا حملوه معهم إلى القلعة[٨].

---

(١) على مبارك :الخطط ج٢٠ ص١٤٩.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٠٩) ص ٢٩ حجة (٩١) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١١١٠هـ.

(٣) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٣٦.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٤، وقد تولى قرا محمد باشا الولاية فيما بين ١٤ ربيع ثان سنة ١١١١هـ وغرة رجب عام ١١١٦هـ - انظر: أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص٢٠٦.

(٥) سجلات القسمة العربية سجل (١٢٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٠١هـ.

(٦) جومار: وصف مدينة القاهرة - ترجمة وتعليق د. أيمن فؤاد سيد - القاهرة ١٩٨٨ - ص٢٩٢.

(٧) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠٩.

(٨) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٥.

وبعد قراءته للعرضحال أمر الباشا بعمل «جمعية» في بيت حسن أغا بحضور نائبه وكامل الأمراء الصناجق والقاضي والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء وأعطاه ليد كتخدا الجاويشية الذى أرسل بدوره «التنابيه» مع الجاويشية[1].

وقد حدد قرا محمد باشا الغرض من عقد الجمعية في إبطال الفضة المقصوصة وضرب فضة جديدة واظنها الجدد النحاس في الأسواق وتخفيض أسعار الأصناف وترك الباشا لأعضاء الجمعية حرية تنفيذ هذه الأغراض بأى وجه كان[2].

وانتهت الجمعية إلى عدة قرارات أهمها ضرب فضة جديدة «توزع على الصيارف بالقاهرة وينادى بإبطال المقاصيص أصلاً وأن كل من كان معه شيء من المقاصيص يطلع إلى الديوان ويتبدل وزنها فضة من دار الضرب أو الصيارف وكل من تعامل بالمقصوص يستاهل ما يجرى عليه»[3].

وعهد بتنفيذ قرارات الجمعية إلى أغا الإنكشارية «على أغا» الذى قبل هذه المهمة بشروط في مقدمتها إبطال حماية فرق الجند للتجار وأرباب الحرف وإغلاق الصاغة ومغلق النحاس لإجبار الصاغة وتجار النحاس على توريد الذهب والفضة والنحاس إلى دار الضرب وتخفيض الأسعار[4].

ومنذ شهر شوال شرع على أغا في تنفيذ قرارات الجمعية ويسجل لنا أحد المؤرخين الذين عاصروا تلك الفترة أنه لما رأى رجال الأغا دخل دهليز حمام الصليبة «وإذا بالمشاعلى واقف قصاد باب الحمام ينادى يا معشر الناس إن الفضة المقصوصة بطالة»، وقد قام على أغا بتوفير الفلوس الجدد وأكياس ملآنة فضة على اسم السلطان مصطفى خان في الأسواق وعند حوانيت الصيارف[5].

إلا أن الأمر لم يستقر لهذه الإجراءات طويلا، فعادت المقاصيص إلى الظهور، وهو ما اضطر الدولة إلى إرسال خط شريف في ٢٧ شوال سنة ١١٢٣هـ بإبطال المقصوص ونودى بذلك في شوارع القاهرة[6] . وتكرر الأمر بإبطال المقصوص مرة أخرى في

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ج١ ص ١٣٦ .
(٢) د. ليلى عبداللطيف : المرجع السابق ص١٦٧ .
(٣) أحمد شلبي : المصدر السابق ص٢٠٨ .
(٤) د. ليلى عبداللطيف : المرجع السابق ص١٦٨ .
(٥) أحمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة ص ٦٦-٦٧ .
(٦) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص٢٥٦ .

عام ١١٢٥هـ (١٧١٢م)[١].

وفي ثاني محرم سنة ١١٢٨هـ، اتفق أعيان مصر أصحاب الربط والحل على إبطال المقاصيص، واتفقوا جميعًا وصعدوا إلى الباشا في القلعة، وعرضوا عليه الأمر فأجابهم إلى ذلك وأعطاهم فرمانا[٢]. وقد أعلمت الأقاليم المصرية بهذا الفرمان من خلال المحاكم الشرعية، إذ تشير إحدى حجج محكمة المنصورة في عام ١١٢٨هـ إلى أن المقاصيص قد أصبحت ممنوعة من التداول (بطالة)[٣].

وحدث في ٨ ذي القعدة سنة ١١٣٤هـ أن ثارت الرعية بسبب الفضة المقاصيص، فنزل المنادي ونادى في البلد بإبطال المقاصيص وكان كذلك[٤].

وتجددت أزمة المقاصيص مرة أخرى في عام ١١٣٧هـ حيث قلت الفضة الديوانية الكاملة، فنادى أغا طايفة مستحفظان بأن المقاصيص جائزة في التداول، ومع ذلك فقد امتنع الناس عن قبولها خوفًا من إبطالها على حين غفلة وهو ما اضطرت معه السلطات إلى تعيين رجل على كل طابونة للإشراف على قبول صاحبها للمقاصيص[٥].

ويبدو أن مثل تلك الأزمات السابقة قد تكررت في عام ١١٣٩هـ، إذ يستفاد من لوحة تسعير المواد الغذائية (ملحق١) وجوب التعامل بالفضة الجديدة[٦] التي ضربت، فيما يبدو لمواجهة اضطراب في تداول المقاصيص..

وفي ١٦ جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ أمر الباشا بإبطال المقاصيص وقصر تداول الأنصاف على الديواني الذي حددت وفقه الأسعار، ولم يكد يمر عام على ذلك الأمر حتى ثارت العامة لكثرة المقاصيص في التداول النقدي، فركب الأغا في شوال سنة ١١٤٥هـ ونادى في القاهرة بتبطيل المقاصيص[٧].

وعند مرور موكب الوالي الجديد باكير باشا في شوال من عام ١١٤٧هـ صرخت العامة في وجهه بسبب فساد المعاملة، وكان من بينها «المقصوص»[٨].

(١) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص٢٠٦.

(٢) أحمد شلبي: المصدر السابق ص٢٨٦.

(٣) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص٢٨١.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣٤٧.

(٥) المصدر السابق ص٤٤٠-٤٤١.

(٦) محلق (١) سطر ٣٨.

(٧) أحمد شلبي: المصدر السابق ص٥٧٦ و٥٨٤.

(٨) الجبرتي: عجائب الاثار ج١ ص٣ - ١٩٤.

وقد تركت أنصاف الفضة المقصوصة (المقاصيص) أثراً عميقًا فى الذاكرة الشعبية للمصريين حتى إن أحد أمثالهم العامية يقول مستوحيًا أزمات تداول المقاصيص «إلعب بالمقصوص لما يجيك الديوانى»[1].

٣- الدرهم:

على الرغم من أنه لم يرد بالوثائق أوالمصادر التاريخية ما يشير صراحة إلى ضرب الدراهم فى مصر العثمانية إلا أن ثمة حوادث تاريخية بعينها جاء فى سياقها ذكر لتداول دراهم صراحة أو ضمنا.

من ذلك ما جاء به ابن إياس فى معرض حديثه عن القيم النقدية في عام ٩٢٦هـ، من أن الأشرفى الذهبى العثمانى أو الغورى كان يصرف بأشرفين فضة أو ٥٠ نصف فضة[2].

وفى قانون نامة ذكر لنقد فضى عرف بالأشرفى، وأشار إليه د. أحمد فؤاد على أنه نوع من النقد أمر السلطان سليم الأول بضربه فى مصر بعد فتحها والاكتفاء بذكر كلمة (سلطان) عليه[3]. وبرغم أننا لم نعثر فيما نشر من مجموعات السكة العثمانية على نقود فضية من هذا الطراز، إلا أن بعض القطع الفضية التى ضربت فى عهد سليمان القانونى يمكن اعتبارها، طبقًا للوزن، بمثابة دراهم[4].

ويكتنف الغموض واقعة ضرب نقود فضية جديدة فى ولاية إبراهيم باشا عام ١٠٨١هـ، ففى عهد هذا الوالى ارتفع سعر الفضة حتى صار الدرهم منها (وحدة وزن) يباع بأربعة أنصاف[5] فقام هذا الباشا بإحضار «جانب من الفضة الصفراء معاملة جريد (كريت) فقطعها فى مصر وجعلها معاملة فما مكثت شيئا قليلاً حتى صارت صفراً وامتنعت الناس عن

---

(١) أحمد تيمور: الأمثال العامية ص٣٩، وقد ذكر فى تفسيره لأصل هذا المثل أن المراد بالمقصوص الدينار يقص منه فنقص وينبغى للإنسان أن يرضى به مادام لا يجد سواه حتى يأتيه الدينار الديوانى الكامل، ولكن حوادث التاريخ تؤكد أن المراد بالمقصوص هو النصف فضة المنقوص والكامل منه هو الديوانى، إذ لا ذكر لدنانير ديوانية فى المصادر أو الوثائق التاريخية.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٣٤٤.

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة ص٢٨ وهامش (١) للمحقق.

(٤) مثل القطع (١٢ و٣١ بالكتالوج) وهما من ضرب مصر و(١٨، ٣٢) من ضرب تونس، ثم القطعتان (٣٣ و٣٩) من ضرب بغداد وقد أشار سليم عرفات إلى أنه فى عام ٩٥٤هـ عرف سكان فلسطين دراهم الفضة العثمانلى كنقد من النقود السليمانية وتعادل قيمة الدرهم ٢٥، من الأشرفى الذهب - سليم عرفات النقود العربية ص٢٢٥.

(٥) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية - ص٥٤١.

المعاملة بها»[١].

ولسنا نعرف على وجه اليقين ماهية هذه الفضة الصفراء المتداولة بجزيرة كريت وأغلب الظن أنها خليط من نحاس ومعادن أخرى منها الفضة وهو ما أدى إلى ظهور النحاس بها بعد أن تناولتها أيدى الناس بالتداول، ومهما يكن من أمر فإن هذه المعاملة الجديدة التى أعادت دار ضرب مصر لسك نقود فضية بعد طول توقف، ضربت دراهم صار الواحد منها بخمسة أنصاف أو أكثر[٢]، ولا يمكن الجزم بالمقصود من «الدراهم» هنا وهل هى نقد «الدرهم»أم وزن درهم من الفضة الصفراء وإن كان من المرجح أن المعنى بذلك هو وزن درهم من هذا المعدن.

والذى لا شك فيه أنه ينبغى توخى الحذر عند قراءة بعض النصوص التاريخية التى تشير إلى دراهم كاسم عام لأنواع النقود الفضية، كذلك النص الذى جاء ضمن أحداث عام ١٠٧١هـ فى تراجم الصواعق: «وجعلوا لهم دراهم ليتوجهوا بهم إلى ناحية قنطرة اللاهون»[٣]، أو ما أثبته الجبرتى عن أنه فى أوائل شعبان ١٢٠٣هـ«ورد صحبة التجار والمسافرين دراهم وعليها اسم السلطان سليم خان ابن مصطفى الذى ولى العرش فى حادى عشر رجب مكان عبدالحميد المتوفى وعلى الدراهم اسمه وطرته»[٤]، إذ الواقع أن هذه النقود الفضية التى أشار إليها بوصفها دراهم ما هى إلا قروش عثمانية، كما سنلاحظ لاحقًا.

٤- القروش:

كلمة «قروش هى فى الأصل تحريف للصفة اللاتينية grossus التى كانت تنطبق على أنماط مختلفة من الدينار denarius الذى سكه لأول مرة بعض الحكام الأوربيين فى القرن ١٣م وترد كلمة grossus فى اللغات الأوربية المختلفة بأسماء العملات great وgros وgrosso وgroschen[٥].

وقد دخلت هذه الكلمة إلى التركية (gurus) من الألمانية Groschen، ومن التركية انتقلت إلى العربية (قروش) والمفرد منها قرش[٦].

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص١٧١.

(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨.

(٣) ابراهيم بن أبى بكر الصوالحى العونى الحنبلى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق - تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة - ١٩٨٦ - ص٦٦.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص٢٦٢.

(٥) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١٠٥.

(٦) د. فؤاد حسنين: الدخيل - ص١٣.

ويعتقد «جب» أن أقدم إشارة إلى ضرب نقد فضي عثماني باسم قرش ترجع إلى بداية عهد سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢هـ) وأن هذه القروش كانت أخف وزناً من العملات الأوربية التي كانت معروفة في التداول بنفس الاسم[١].

بيد أن وثائق المحاكم الشرعية بمصر تشير الى «القروش» منذ عام ١٠٢٦هـ[٢]، فصاعداً، ولعل هذه القروش قد ضربت منذ هذا التاريخ (أو قبله بقليل) في محاولة لوضع نقد فضي عثماني في التداول بنفس قيمة الريال الأسباني المعروف بالمشط[٣] والريال الهولندي المشهور بأبي كلب[٤]، وكان سعر صرف هذا القرش العثماني هو ذات سعر الصرف للريالين الأسباني والهولندي أي ٣٠ نصف فضة خلال النصف الأول من القرن ١١هـ[٥].

ومما له مغزاه أن هذه القروش كانت تعرف في وثائق المحاكم الشرعية «بالغروش المعاملة»[٦] وأيضاً «بالغروش العددية»[٧] وظلت محافظة على قيمتها التبادلية (٣٠ نصف فضة) منذ أول ظهور لها في وثائق المحكمة عام ١٠٢٦هـ وحتى اختفائها بصورة مفاجئة عند بداية الثلث الأخير من القرن ١٢هـ (١٨م)[٨].

ومن المرجح أن هذه القروش لم تكن سوى احدى مضاعفات البارة، وهي القطع ذات الثلاثين بارة التي عرفها المصريون بالصلدي[٩].

وقد عرفت هذه العملة التي أشير إليها تجاوزاً بالقرش في تركيا باسم زلط[١٠] أو زولته وظولته وذولته وزولوطه أخذاً عن اللغة السلافية isolete, izlot, zolote, zalte[١١] حيث كان هذا الاسم يطلق على عملة سلافية مشابهة من حيث وزن الفضة للقطع العثمانية التي كانت في حقيقتها تمثل ثلاثة أرباع القرش ذي الأربعين بارة[١٢].

---

(١) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١١٢.
(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص١٢٥ حجة (٤٣٥) بتاريخ ١٩ رجب عام ١٠٢٦هـ.
(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص١٢٧ حجة (٤٤٤) بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٢٦هـ.
(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص٢٣٨ حجة (٩٢٢) بتاريخ ١٩ جماد آخر عام ١٠٤١هـ.
(٥) انظر ملحق أسعار صرف العملات.
(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص٢٣٨ حجة (٩٢٢) بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٠٤١هـ.
(٧) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص٥٢ حجة (١١٢) بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ١١٦٧هـ
(٨) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص١٧٨ حجة (٤٠٠) بتاريخ ١١ رجب عام ١١٦٨هـ وهي آخر مرة يرد فيها ذكر القرش.
(٩) محمد رفعت: على بك ص٨٤
(١٠) Dozy: op cit. Tome - I. p. 599.
(١١) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص٩٩.
(١٢) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١١٤.

ورغم تداول الزلتا أو الصلدى المعروف بالقرش ذى الثلاثين بارة أو نصف فضة، منذ الربع الأول من القرن ١١هـ وحتى قبيل نهاية القرن ١٢هـ، كما تثبت ذلك وثائق المحكمة، إلا أن المصادر التاريخية تشير إلى رفض الأمراء المصريين فى عام ١١١٩هـ الانصياع لأوامر سلطانية بتحسين عيار الذهب وضرب الزلاطة الفضية، حيث رفضوا ضرب الزلاطة واضطر السلطان للنزول عند رغبتهم[١].

إن تفسير هذا التناقض بين تداول عملة بمصر ورفض ضربها فى الضربخانة يمكن أن يتم بافتراضين أولهما أن هذه العملة كانت ترد إلى مصر من دور الضرب العثمانية الأخرى ويتم تداولها فى مصر كسائر العملات العثمانية والافتراض الثانى هو أن هذه القروش المعاملة ذات الثلاثين نصف فضة كانت فى حقيقتها عملة حسابية أكثر منها عملة حقيقية، وكان لها دورها الهام فى تسهيل حساب سعر صرف العملات الذهبية والأنصاف الفضية.

والأقرب إلى منطق تاريخ مصر كولاية عثمانية، أن هذه الغروش كانت عملات حقيقية وردت إلى مصر ضمن غيرها من أنواع النقود العثمانية وتعامل بها المصريون عيانًا ولكنها لم تشكل جزءاً كبيراً من النقود الفضية المحلية المتداولة، التى كانت قليلة بطبيعتها، إضافة إلى عدم ضربها بمصر، وأغلب الظن أن معظم الإشارات الواردة للقروش ذات الثلاثين نصف فضة فى وثائق المحكمة إنما تتعلق بعملة حسابية أكثر من الحديث عن عملات حقيقية، وهو ما يفسر حرص وثائق المحكمة على ذكر سعر صرف هذه القروش المعاملة العددية بالأنصاف الفضة.

إن ما سبق لا يخل بحقيقة تداول القروش العددية (الصلدى) فى مصر، إذ لا علاقة تلازمية بين عدم ضربها فى مصر والامتناع عن قبولها فى عمليات البيع والشراء.

القرش الطغرائى:

ضربت القروش ذات الطغراء بدءاً من عهد السلطان أحمد الثالث وكانت تزيد عن وزن القروش التى سكت فى عهد سليمان الثانى[٢] بمقدار الثلث، إلا أنها فقدت هذه الزيادة تدريجيًا حتى أصبحت قريبة من وزن القروش العثمانية الأولى المضروبة فى عهد سليمان الثانى ففى بداية ضرب الطغرائى كان وزنه ٨ دراهم بعيار ٦٠٪، ثم نقص فى عهد مصطفى الثالث (٧١-١١٨٧هـ / ٥٧-١٧٧٣م) إلى ٦٫٢٥ درهمًا وفى عهد عبدالحميد الأول (١١٨٧-١٢٠٣هـ / ٧٣-١٧٨٩م) صار وزن القرش الطغرائى ٥٫٥ بعيار ٤٧٪، أى أقل

---

(١) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٦.. Raymond (A.): op. cit. p. 25. وأحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢١٥.
(٢) جب وبوون: المجمع الاسلامى ج٢ ص١١٣.

من وزن القرش الذى سك فى عهد سليمان الثانى بنحو نصف درهم[١].

ولم يقدر للقروش الطغرائية أن تضرب بمصر ففى عام ١١٢٩هـ (١٧١٦هـ) جاء خط شريف بسك القرش الطغرائى الجديد فى مصر، ولكن الأمراء الذين تجمعوا عند عبدالرحمن أغا بالجمالية رفضوا أن يغيروا شيئًا من العملة الفضية، ويرجع André Raymond هذا الرفض إلى أن الدور الذى كان يلعبه الريال الأوربى فى التجارة المصرية الكبيرة للبن والبهار، لم يترك مبرراً لوجود عملة أخرى مساوية لهذه العملات المرتفعة العيار، لاسيما وأن العملات العثمانية كانت ذات قيمة واستقرار أقل، ولذلك يمكن افتراض أن تجار القاهرة والعامة الذين ارتبطوا مصلحيًا بالريالات الأوربية لم يرغبوا فى تداول قروش مصرية يمكن أن تربك التجارة بسبب تخفيض قيمتها[٢]. وإن كان المرجح لدينا أن معارضة الأمراء كانت بسبب العيار المرتفع لهذه القروش الطغرائية وهو ما كان سيحرمهم من المكاسب التى يجنونها من انخفاض عيار مسكوكات دار الضرب.

بيد إن ذلك الرفض لسك القرش الطغرائى لم يحل دون تداوله بمصر منذ بداية سكه فى عهد أحمد الثالث، فقد جاء فى إحدى حجج المحكمة الشرعية بالإسكندرية المؤرخة بشهر ربيع الأول عام ١١١٦هـ إشارة إلى القرش الأحمدى كعملة متداولة[٣].

وفى إشارة واضحة إلى عدم ضرب هذه القروش بمصر عرفت وثائق المحكمة هذه القروش بالرومية سواء أتم تداولها فى استانبول[٤]، أو جرى التعامل بها فى مصر وفى هذه الحالة كان ينص على سعر صرفها وهو ٤٠ نصف فضة[٥]، وأنه تم تداول أنواع من هذه القروش الرومية قدر سعر صرفها فى عام ١٢١١هـ بمائة نصفة[٦].

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى تداول هذه القروش بمصر، فذكرها الجبرتى باسم «قروش» دون تحديد لمكان ضربها فى حوادث عام ١١٩٠هـ وعام ١٢٠٠هـ[٧]، ونوه فى

---

(١) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص٩٥.

(٢) Raymond (A.): op. cit pp. 25-26.

(٣) د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة - ص١٣٧.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٦١.

(٥) سجل الديوان العالى رقم (٢) - ص٥٣ حجة (٥٧٢) مؤرخة فى ٤ شوال عام ١١٧٩هـ.

(٦) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص٣١١ حجة (٤٢٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

(٧) أشار إلى مرتب بحوالى مصر قدره قرشين باسم الإمام وجيه الدين العيدروس فى عام ١١٩٠هـ (ج٢ ص٣٧) وأيضا إلى تفريق عابدى باشا لقروش على العسكر من طائفة الدلاة فى ٢٠ ذى القعدة عام ١٢٠٠هـ - عجائب الآثار ج٢ ص١٨٠.

حوادث شهر رمضان عام ١٢٠١هـ إلى تداول قرش رومى يصرف بأربعين نصف فضة[١].

وجدير بالتنويه أن وثائق المحكمة الشرعية عرفت هذه القروش أيضًا بالغروش الإسلامبولى[٢] بينما لم تشر هذه الوثائق أو المصادر التاريخية إلى «القرش الصاغ» أى الصحيح وهو يساوى أربعين بارة[٣]، ولا إلى القرش الرائج الذى يساوى ربع الصاغ أى عشر بارات[٤].

نقود على بك الفضية:

وكما رأينا فى نقوده الذهبية، فإن كتابات مسكوكاته الفضية تنفى ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن على بك استقل بحكم مصر، وأمر بذكر اسمه بدلاً من اسم السلطان فى الخطبة بالمساجد، وبسك العملة باسمه أيضًا[٥]. فنقوده الفضية من القروش ذات الأربعين والعشرين بارة حملت على وجهها طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان مما يعنى اعترافه بشرعية السلطان العثمانى[٦].

وقد تفرد على بك بأنه كان أول من ضرب بمصر قطعًا نقدية من ذوات الأربعين والعشرين بارة على غرار تلك التى تضرب بالقسطنطينية، بل يؤكد البعض كذلك أنه قد أمر بضرب قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة بارة ويعتقد «برنار» أن عددًا قليلاً من هذه العملات قد جرى تداوله رغم انه لم يعثر على شىء منها[٧].

إن إقدام على بك الكبير على خطوة إصدار القروش بمصر رغم امتناع أمرائها منذ عام ١١٢٩هـ عن ضربها، يرجع فى الواقع إلى عدة عوامل أهمها ولا شك نجاحه فى فرض سيطرته المباشرة على الضربخانه، فهو قد أبعد أحمد أغا «أغات الجوالى وأغات الضربخانة إلى جهة الروم» فى أوائل عام ١١٨٣هـ[٨]، وعهد بنظارة الضربخانة إلى رجل من لدنه هو

---

(١) الجبرتى: المصدر السابق ج٢ ص٢٠٧.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٢٦٢ حجة بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر عام ١١٩٨هـ ومحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٥٦٩ حجة (١٠٧١) بتاريخ ١٩ شوال عام ١٢٠٦هـ.

(٣) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص١٧٩.

(٤) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص٩٥.

(٥) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر - ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى - القاهرة ١٩٦٨ - ص٢٠.

(٦) حسن الشافعى: العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص٦-١١٧.

(٧) وصف مصر - ج٦ ص٧٤.

(٨) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٣٦

المعلم رزق النصراني[1].

وكفلت له السيطرة المباشرة على نشاط دار الضرب، تحقيق ثلاثة أغراض، أولها الحصول على الأرباح الناتجة من صهر العملات الأوربية الفضية وتحويل سبائكها إلى نقود فضية، وضمان عيار المسكوكات الفضية التي تضرب بمصر، أما الغرض الأخير فهو تمكنه من سك أي مبالغ نقدية قد يحتاج إليها في تنفيذ أغراضه ونفقات مشروعه للاستقلال بمصر[2].

أما فئات النقود الفضية التي ضربت في عهد على بك، فمنها البارة أو النصف فضة وقد ضربت عام ١١٨٣هـ بوزن رسمي قدره ٣٥٤ر جرام[3]، وقطع ذات خمس بارات (بشلك بالتركية وسماها المصريون خمساوية) وأخرى من فئة العشرة بارات (تلك)[4] وهي التي ذكرها الجبرتي بوصفها: «قطع صغار تصرف بعشرة وخمسة أنصاف[5]، فضلاً عن القروش ذات الأربعين والعشرين بارة. وهي قطع نادرة بسبب سحبها من التداول.

وقد تميزت هذه الفئات النقدية المختلفة بوجود حرفي (علـ) بحيث يتحد حرف اللام بحرف الباء من كلمة ضرب بطريقة تجعل منهما لامًا وياء(لي) الأمر الذى تتكون معه لمة (على) بأكملها[6]، وهو ما أشار إليه الجبرتي بأن هذه النقود كانت تحمل علامة على بك[7].

كما ميزت أيضًا بأن أقطار القطع كانت أكثر تماثلاً وأفضل استدارة لأنها قطعت بواسطة الخرطة[8].

ولا مراء في أن أهم التعديلات النقدية التي أدخلها «على بك» منذ سيطرته على دار ضرب مصر هي إنتاج قروش أسماها الجبرتي «قروش مجوز ومفرد»[9].

والقروش المفرد هي ذات العشرين بارة أو ميدى وهي المعروفة في التركية باسم (يارم قرش) أو (نصف قرش) وعرفت عند المصريين بالعشرينية[10]. وقد سكت في عام

---

(١) الجبرى: عجائب الآثار ج١ ص٤٨٨.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك - ص٨٧.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج٢٠ ص١٣٠.

(٤) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص٨٣.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص٤٨٨.

(٦) وصف مصر ج٦ ص١٢٢.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص٤٤٨.

(٨) وصف مصر ج٦ ص٩٥.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص٤٨٨.

(١٠) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص٨٤.

١١٨٣هـ عند بداية سيطرة على بك وتوليه منصب قائمقام الباشا بوزن قدره ٧٫٨٢٣ جرام وبعيار رسمى ٥٠٠ من الألف وجارى ٤٤٤ من الألف[١].

وقد نشر برنار قطعة من فئة العشرين مدينى[٢]، على الوجه منها طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان، أما على الظهر فنجد:

ضرب علي

في

مصر

سنة

١١٨٣

ويسترعي الانتباه هنا إقدام على بك على تسجيل سنة الضرب دون إشارة إلى السنة التى تولى فيها السلطان مصطفى الثالث الحكم، وقد اعتبر بعض المؤرخين هذه الخطوة بأنها تخليد للسنة التى نجح فى أثنائها فى الانفراد بالسلطة[٣]. بينما رأى فيها برنار رغبة خفية من جانب على بك فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله أو هى فقط مجرد تسجيل للسنة التى ضربت فيها هذه العملات[٤].

والأرجح أن «على بك» قد تعامل مع «العشرينيات» باعتبارها قطع نقدية صغيرة لا تسرى عليها تقاليد كتابة التاريخ الذى تولى فيه السلطان العرش، فضلاً عن أن تقليد نقش سنة الضرب وحدها لم ينقطع فى العملات الذهبية لاسيما تلك المضروبة فى نقود تونس والجزائر كما رأينا سابقًا.

ومما يؤيد ذلك أن القروش ذات الأربعين بارة (أو الجوز) التى أصدرها على بك قد سلك فى تأريخ ضربها مسلكاً آخر.

ففى الإصدار الثانى لهذه القروش[٥] الذى تم فى عام ١١٨٥هـ، سجل على بك تاريخ تولى السلطان مصطفى الثالث للعرش وهو عام ١١٧١هـ، ووضع فوق حرف الباء فى كلمة

(١) على مبارك: الخطط ٢٠ ص١٢٨.

(٢) وصف مصر ج٦ - ص٢٧٧ لوحة ٤ شكل (٢٢).

(٣) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص٦٣.

(٤) وصف مصر ج٦ ص١٢٢.

(٥) كان الإصدار الأول فى عام ١١٨٣هـ بوزن ١٥٫٨٣٥ جرام وبعيار ٣١٠ من الألف - على مبارك الخطط ج٢٠ ص١٢٨ ونشر برنار إحدى هذه القطع وهى تمثل نفس نقوش العشرينيات - وصف مصر ج٦ ص٢٧٥ لوحة ٣ شكل (١١٦).

ضرب رقمي الآحاد والعشرات لسنة الضرب الفعلية[١] «٨٥»، وهو تقليد كان مرعيًا في النقود الذهبية من طراز الفندقلي.

ومهما يكن من أمر فإن تداول نقود على بك قد توقف تمامًا بعد استيلاء محمد بك أبي الذهب على مشيخة البلد، في عام ١١٨٦هـ، إذ نادى بإبطالها رأسًا من الإقليم المصرى وخسر الناس بسبب إبطالها حصة من أموالهم واقتصر إنتاج دار ضرب مصر[٢] من الفضة على الأنصاف وحدها وأعقب إبطال قروش على بك إعدام الآلات التي كانت تستخدم في سكها ولم يعثر علماء الحملة الفرنسية على أي أثر لها في دار الضرب[٣] بالقلعة.

ونتيجة لإجراءات محمد أبي الذهب فقدت العملات التي ضربها على بك نحو ٢٠٪ من قيمتها[٤]، ويذكر فولني (Voliney) أنه قد سرى بين الناس زعم بأن قروش على بك كانت محملة بنسبة كبيرة من معادن خليطة غير الفضة، ويذكر كذلك أن واحدًا من التجار قد سرب منها إلى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فعادت عند صهرها بربح كبير، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل أن تحقق هذا الربح عند نقلها للخارج[٥].

٥- الريال[٦]:

تحوى الوثائق والمصادر التاريخية عدة إشارات مربكة تومئ إلى تداول ريالات مصرية، من ذلك ما ذكره أحمد شلبي من قيام الأمير إسماعيل بك في غرة جمادى الآخرة سنة ١١٣٣هـ بإلقاء «الفضة وأرباع الريال» على مستقبليه[٧] من الناس وما جاء في الجبرتي عن إعطاء أبي الذهب لأخي علي بن موسى عند موت الأخير «خمسمائة ريال لتجهيزه ولوازمه»[٨].

وأيضًا ما ذكرته بعض وثائق المحكمة الشرعية عن «الريالات المعاملة المصرية»[٩] ثم أخيرًا

---

(١) محمد رفعت رمضان: على بك ص٦٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الاثار ج٤ ص٤٤٦.

(٣) وصف مصر ج٦ ص٧٥.

(٤) محمد رفعت رمضان: على بك ص٨٦.

(٥) وصف مصر ج٦ ص٧٥.

(٦) الريال من الأسبانية Real بمعنى «ثمن» - جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص ١٠٥ وهي في الكرملي مأخوذة عن الأسبانية بمعنى الملكي - النقود العربية ص١٧٤.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٣١٦.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ص ٤٩٠.

(٩) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٤٠ حجة ٦١ بتاريخ ١١ محرم عام ١٢١١هـ.

النص الذى جاء على لسان حسين أفندى الروزنامجى فى حديثه عن وظيفة قافلة باشا من أوجاق المتفرقة وخدمته «تشهيل القوافل ويطلب منه العربان لحمل الأحمال وله عوائد على البن فى كل فرق ربع ريال مصرى»[١].

ومن خلال استقراء النصوص التاريخية والوثائقية المختلفة نستطيع أن نقرر باطمئنان أن هذه الإشارات تنصب جميعها على وصف النقود الأوربية وبالتحديد الريال النمساوى المعروف بأبى طاقة، الذى عرف لكثرة تداوله بمصر باسم «ريال معاملة مصرى» ويؤيد ذلك هذا النص الذى ورد فى سجلات المحكمة:

«من الريالات المعاملة المصرية إلى عبرة كل ريال منها تسعون نصفًا فضة، خمسة وثمانون ريالاً حجرًا بطاقة»[٢]، وأيضًا ما جاء فى «عجائب الآثار» من حصر لأنواع النقود المتداولة بمصر بعد وفاة على بك الكبير، إذ كان من بينها الريال الفرانسة (اسم آخر للريال النمساوى) ونصفه وربعه[٣].

ولم تعرف مصر نقدًا عثمانيًا باسم «الريال» إلا بدءًا من عهد السلطان عبدالمجيد فى القرن ١٩م وهو الريال المجيدى[٤].

وبقى بعد أن عرضنا لأنواع النقود الفضية العثمانية التى تم تداولها بمصر أن نتناول بالوصف القطع التى يحتويها كتالوج المسكوكات الملحق بهذا البحث، مع تحرى تصنيف هذه المسكوكات ضمن الأنواع التى ذكرناها قدر الإمكان والطاقة، حيث إن أيًا منها لا يحمل مسمى يدل على نوع العملة فضلاً عما أشرنا إليه آنفًا من أن النقود الفضية كانت تضرب، غالبًا، بشكل جزافى، ولما كنا قد عرضنا لقطع الآقجة من عصر سليم الأول عند الحديث عن الآقجة، فإننا سنبدأ بتناول النقود الفضية التى ترجع إلى عصر السلطان سليمان القانونى.

---

(١) شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠٨م) - المقالة الأولى فى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحمد أفنديه الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - مجلد ٤ ج١ مايو ١٩٣٦ - ص١٨.

(٢) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص٤٣ حجة (٦٨) بتاريخ ١٧ محرم عام ١٢١١هـ.

(٣) الجبرتى: عجائب الآثار ج٤ ص٤٤٦.

(٤) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ٤-١٧٥، وإن عرفت إحدى مضاعفات البارة العثمانية المضروبة فى عهد عبدالحميد الأول فى ولاية الموصل باسم الريال الطمشلق أى أنه من فئة الستين بارة ولكن يبدو أن إطلاق اسم الريال قد جاء فى وقت متأخر حيث كان يعرف بالريال العتيق - عماد عبدالسلام - المرجع السابق ص٩٩.

١- النقود الفضية للسلطان سليمان القانونى :

يمكن تصنيف القطع الفضية فى عصر هذا السلطان إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب أوزانها :

أ - القطع الثقيلة :

وهى قطع يصعب الحديث عنها بوصفها دراهم فضية ، إذ هى أكبر وزنًا بشكل ملحوظ من الوزن الشرعى للدرهم وهو ٩٧ر٢ جرام[١] . والقطع الفضية من هذا النوع عددها ثمانى قطع توزعت بين دور ضرب مصر وتونس وبغداد .

ونجد أن قدراً من التشابه فى كتابات قطعتين من هذا النوع ، وهو تشابه فى المضمون أكثر منه فى الشكل ، ففى القطعة الأولى[٢] (قطعة رقم ١٢) ، نجد كتابات الوجه موزعة فى خمسة أسطر :

سليمان
شاه
بن سليم
سلطان
عز نصره

أما الظهر فكتاباته موزعة بين الهامش والمركز ، فى الهامش ضرب سنة (. .) خلد «الله» وبالمركز كلمة «بمصر»

وتتفق القطعة الثانية وهى أيضًا من مجموعة متحف الفن الإسلامى[٣] (قطعة رقم ٣١) مع القطعة السابقة فى مضمون كتابات الوجه وطريقة نقشها فى خمسة أسطر مع بعض الاختلافات اليسيرة كاختفاء لقب شاه وتكرار كلمة «سلطان» قبل اسمى سليمان وسليم ، أما الظهر فقد شهد اختلافًا واحداً عن ظهر القطعة الأولى وهو انتقال كلمة «ضرب» من الهامش لتكون بجوار اسم مصر فى المركز (لوحة٥) .

وفى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة قطعتان فضيتان من ضرب تونس ، إحداهما[٤] (قطعة ١٨) تحمل تاريخ عام ٩٣٩هـ ضمن كتابات الوجه التى جاءت فى أربعة أسطر بالمركز

---

(١) د . محمد باقر الحسينى : النقود العربية الإسلامية - بغداد ١٩٨٥ ص٥١ .

(٢) مجموعة متحف الفن الإسلامى - رقم السجل ١ / ١٧٣٧٩ - الوزن ٧٣ر٣ جرام والقطر ٢١ م .

(٣ رقم السجل ٢ / ١٧٣٧٩ - الوزن ٩٢ر٣ جرام - القطر ١٨ م .

(٤) رقم السجل ٣ / ١٧٣٧٩ - الوزن ٨٧ر٣ جرام - القطر ٥ر١٧م .

مشيرة إلى اسم السلطان سليم مع العبارة الدعائية «عز نصره»، بينما اكتفى فى كتابات مركز الظهر بكلمتى «ضرب تونس» وإن جاءت كلمة تونس فوق كلمة ضرب.

وتختلف القطعة الثانية[1] (قطعة ٣٢) عن سابقتها بأنها ضمت فى كتابات الوجه اسم السلطان ووالده فلم تعد هناك مساحة تكفى لكتابة العبارة الدعائية «عز نصره» فى الوقت الذى حوى هامش الظهر العبارة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» واحتفظ المركز بكلمتى ضرب تونس فى وضع معكوس وإن أحاطت بهما دائرة هندسية.

وآخر القطع الفضية من هذا النوع، قطعتان من ضرب بغداد وهما محفوظتان بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، الأولى[2] منهما (قطعة ٣٣) تضم فى كتابات الوجه اسم السلطان سليمان ووالده السلطان سليم مع العبارة الدعائية عز نصره، أما الظهر فبهامشه العبارة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» التى يبدو واضحًا التزام القطع الفضية من هذا النوع بنقشها سواء ضربت فى مصر أو تونس أو بغداد، وهو ما يوحى بأن هذه القطع قد ضربت وفق أوامر من السلطنة وليس اعتباطًا وإن لم نحصل على أى أدلة تاريخية أو وثائقية تجزم بذلك. وكما فى كل القطع السابقة تقريبًا فمركز الوجه به الإشارة لدار الضرب وهى هنا: ضرب بغداد فى ذات الوضع المعكوس الذى شاهدناه فى القطع المضروبة بتونس، أى أن كلمة «بغداد» تأتى فوق كلمة «ضرب»، وهنا أيضًا ثمة دائرة تحيط بكتابات المركز.

ومن الملفت للنظر أن القطعة الثانية[3] (قطعة ٣٤) تتفق تمامًا فى نقوش الظهر مع القطعة السابقة أما الوجه فبه بقايا كلمات يستفاد منها أنها كانت تضم عبارة «سلطان البرين وخاقان البحرين» التى سبق أن رأيناها على النقود الذهبية للسلطان مراد بن سليم.

وإذا كانت القطعتان المضروبتان فى بغداد، قد أغفل فيهما (أو فقد) تاريخ الضرب، فإنه يمكن حصر تاريخها بين عامى ٩٤١هـ و٩٧٤هـ، ذلك أن بغداد التى خضعت لحكم العثمانيين فى عهد سليم الأول عادت مجدداً لحكم الصفويين فى عام ٩٣٨هـ حتى تمكن سليمان القانونى من دخول بغداد عام ٩٤١هـ (١٥٣٤م)[4]، ولعل هذه النقود الفضية قد ضربت فى نفس هذه السنة أو فى وقت لاحق يسبق وفاة السلطان سليمان القانونى فى عام ٩٧٤هـ.

وتشبه القطع السابقة وخاصة المضروبة فى كل من تونس وبغداد قطعة أخرى من مجموعة

---

(١) رقم السجل ٣ / ١٧٣٧٦ - الوزن ٣ر٧٤ جرام - القطر ٢٠م.
(٢) رقم السجل ٢ / ١٧٣٦٧ - الوزن ٣ر٨٤ جرام والقطر ١٩م.
(٣) رقم السجل ٤ / ١٧٣٦٧ - الوزن ٣ر٦٤ جرام والقطر ١٨م.
(٤) د. عبدالعزيز سليمان نوار: داود باشا والى بغداد. دارالكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨ - ص١٠.

متحف الفن الإسلامي بالقاهرة[١] (قطعة ٢٨) بكتابات الوجه فيها اسم السلطان سليمان ووالده سليم، وفي نقوش الظهر العبارة الدعائية «خلد الله ملكه» ولكنها هذه المرة جاءت في سطور المركز لا الهامش وأسفل الإشارة لدار الضرب التي فقد اسمها.

وتبقى الإشارة إلى قطعة أخيرة[٢] لا تحمل أى شارة لتاريخ أو مكان سكها فضلاً عن خروج كتابات الوجه والظهر فيها عن المألوف، فهي جميعًا تحمل ذات المضمون من حيث إشارتها لاسم السلطان (انظر القطعة ٢٩ بالكتالوج).

ب- أنصاف الفضة:

وهي قطع النقد الفضية التي يزيد وزنها، أو يقل، بقدر يسير عن الجرام الواحد، وخلال حكم هذا السلطان كان ضرب هذا النوع من العملة قصراً على مصر وربما امتد ليشمل بعض الولايات التي كانت خاضعة للحكم المملوكي.

وقد نشر[٣] أحد الأنصاف من مجموعة دار الكتب المصرية وهو من ضرب مصر في عام ٩٢٦هـ ويبلغ وزن هذا النصف ١٠ر١ جرام وقطره ١٦م.

وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة عدة أمثلة من أنصاف الفضة منها نصف من ضرب مصر عام ٩٣٨هـ[٤] (قطعة ١٧)، نقش على وجهه اسم السلطان (سليمان شاه بن سليم) وعلى ظهره العبارة الدعائية «عز نصره» التي سبقت الإشارة إلى أنه «ضرب بمصر ٩٣٨».

وقريب الشبه بهذا النصف، قطعة أخرى محفوظة بمتحف كلية الآثار[٥] - جامعة القاهرة (قطعة ٢١ - لوحة ٣) لا تختلف كتابات الوجه بها عما جاء بالقطعة السابقة سوى في إخفاء لقبه «شاه» أما الظهر فرغم اتفاقه في مضمون النقوش مع النصف المضروب في عام ٩٣٨هـ. عدا التاريخ، إلا أن كلماته رتبت بطريقة غير مألوفة كما نلاحظ هنا:

نصر ب
عزه ضر
مصر
سنة
٤٣(٩)

---

(١) رقم السجل ٢ / ١٧٣٧١ - الوزن ٨٠ر٣ جرام والقطر ١٧م.

(٢) رقم السجل ١ / ١٧٣٧١ - الوزن ٣١ر٤ جرام والقطر ٢١م.

(٣) CIC: No. 3530.

(٤) رقم السجل ٣ / ١٧٣٧١ - الوزن ٨ر١ جرام - القطر ١٤م.

(٥) رقم السجل ٢٥٤ / ع - الوزن ٢١٠ر١ جرام - القطر ١٥م.

وفـى نفـس المجموعة السابقة نصف آخر[1] (قطعة ٢٢ - لوحة ٤) يكـاد يتطابـق فى تـوزيـع الكلمات المنقوشة عـلى الظهـر مع النصف المؤرخ بعام ٩٤٣هـ وإن كـان التـاريـخ هنا هـو عـام ٩٥١هـ وهو مـا يجعلنا نرجح أنـه من ضـرب مصـر رغـم فـقدان اسـم دار الضـرب، وكتابات الوجه فى هذا النصف تشبه تلك الواردة على النصف المضروب بمصر فى عام ٩٣٨هـ.

وبمتحف الفن الإسلامى[2] نصف فضة (قطعة ٢٣) شبيه بالقطة السابقة وإن اختفت من نقوش الوجـه به كلمـة « سلطان »وفقد من كـتابات الظهر تاريخ الضـرب بينمـا بقى اسم دار الضرب (مصر).

ويبدو أن نيابة حلب قد سكت بها أنصاف فضة استمراراً لتقاليد الحكم المملوكى الذى كان يشـمل هذه المدينة قبل الغزو العثمـانى لمصـر والشـام، إذ نجد فى مجموعـة دار الكتب المصرية بالقاهرة قطعة فضية من ضرب حلب عام ٩٢٦هـ باسم سليمان بن سليم، وبناء على وزنها (١٫٠٧ جرام)[3] يمكن اعتبارها من أنصاف الفضة.

ج- الآقجات:

ويدور وزن هذه القطع الفضـية الصغيرة دون ثلاثة أرباع الجرام، ولدينا منها فى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة بعض قطع من إنتاج دور ضرب مختلفة.

وتتفق القطع المضـروبة فى « سدرة قيسـى » فى إفـراد الوجـه لنقش اسم السلطان وقصـر كـتابات الظهر على ذكر تاريخ الضـرب واسم دار السك فيـمـا عدا قطعة واحدة وردت بها صيغة دعائية ففى الآقجة المؤرخة بعام ٩٣٤هـ[4] (قطعة ١٤) نجد على الوجه اسم السلطان كما يرد على نقوده الذهبية :

سلطان
سليمان شاه
بن خان
سليم

أما نقوش الظهر فجاءت بمركز القطعة على هذا النحو :

---

(١) رقم السجل ٢٥٥ / ع - الوزن ١٫١٨٠ جرام والقطر ١٥ مم.

(٢) رقم السجل ٤ / ١٧٣٧١ - الوزن ٠٫٩٣ جرام والقطر ١٦٫٥مم.

(٣) CIC No. 3528.

(٤) رقم السجل ١ / ١٧٣٦٧ - الوزن ٠٫٧٠ جرام والقطر ١٦٫٥مم.

ضرب
سدرة
قيسى
٩٣٤

وهناك آقجة[١] أخرى (قطعة ٢٠) يقرأ فى نقوش الوجه بها «سلطان سليمان (بن) سليم» بينما لا تختلف نقوش الظهر منها عن المثال السابق سوى فى إضافة كلمة «سنة» قبل التاريخ الذى فقد منه رقم الآحاد وبقيت أرقام العشرات والمئات (..)٩٣.

وأهم ما يميز القطعة الثالثة[٢] من هذه الآقجات المضروبة فى سدرة قيسى (قطعة ٢٤) أنها ضمت فى كتابات الظهر صيغة «عز نصره» الدعائية قبل الإشارة إلى اسم دار الضرب (سدرة قيسى) وتاريخ الضرب الذى فقد تماماً فى هذه القطعة.

وقد سكت الآقجات فى تونس بذات التقاليد التى رأيناها فى آقجات سدرة قيسى من حيث ذكر اسم السلطان على الوجه وتسجيل تاريخ ومكان السك على الظهر.

وفى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة[٣] آقجة من ضرب تونس سنة ٩٣٤هـ (قطعة ١٥) جاء اسم السلطان فيها على نحو مختصر (سليمان بن سليم شاه).

ولدينا بذات المجموعة[٤] آقجة أخرى من ضرب دمشق (قطعة ٢٦)، أهم ما يميزها ورود عبارة «عز نصره» الدعائية ضمن نقوش الظهر الذى يشتمل ما يفيد أنها «ضرب دمشق».

وفضلاً عن الأمثلة السابقة نجد بمجموعة متحف الفن الإسلامى عدة آقجات لا تختلف كثيراً فى طرازها عما أسلف بيانه، منها ما هو من ضرب عام ٩٢٨هـ[٥] (قطعة ١٣) وما هو من ضرب عام ٩٣٥هـ (قطعة ١٦)[٦] وتمتاز هذه القطعة بتسجيل صيغة «عز نصره» مع كتابات الظهر مثلها فى ذلك مثل قطعة أخرى[٧] تاريخ ومكان الضرب بها غير واضحين (قطعة ٢٥)، وهناك أيضاً قطعتان فى مجموع المتحف، إحداهما[٨] مكان ضربها غير مقروء

---

(١) رقم السجل ٢٠٩٧٧ - الوزن ٣٢ر. جرام والقطر ٩م.
(٢) رقم السجل ١٧٧٧٩ - الوزن ٧٢ر. جرام والقطر ٧م.
(٣) رقم السجل ٢ / ١٧٦٤٧ - الوزن ٦٨ر. جرام والقطر ٧م.
(٤) رقم السجل ٦ / ١٧٣٧١ - الوزن ٦٥ر. جرام والقطر ٦م.
(٥) رقم السجل ١٧٣٦٤ - الوزن ٧٠ر. جرام والقطر ٥ر٦م.
(٦) رقم السجل ٧ / ١٧٣٧١ - الوزن ٧٢ر. جرام والقطر ٦م.
(٧) رقم السجل ١٧٤٢٨ - الوزن ٦٥ر. جرام والقطر ٥م.
(٨) رقم السجل ١ / ١٧٦٤٧ - الوزن ٦٩ر. جرام والقطر ٦م.

ورقم الآحاد من تاريخ السك مفقود (..) ٩٣ (قطعة رقم ١٩) أما الآقجة الثانية[١] فتاريخ ومكان الضرب غير موجود، ولم يتبق منه ضمن نقوش الظهر سوى كلمة «ضرب» وزخرفة من نجمة سداسية الأضلاع (قطعة ٢٧).

٢- النقود الفضية للسلطان مراد بن سليم:

ولدينا من نقود هذا السلطان قطعتان من النوع الأثقل وزنًا، إحداهما وهى محفوظة[٢] بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ٤٦) تظهر التزامًا واضحًا بطراز هذا النوع من العملات التى ضربت فى عهد سليمان القانونى، فعلى الوجه نقش اسم السلطان فى سطور أفقية مع العبارة الدعائية «عز نصره»، وكتابات الظهر موزعة بين الهامش والمركز، فبينما نقش بالهامش الصيغة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» وسنة الضرب «سنة ٩٨٨» اقتصرت كتابات المركز على «ضرب مصر» ولكن فى وضع صحيح أى أن كلمة ضرب فوق «مصر»، بخلاف ما رأينا فى بعض القطع التى سكت فى عهد سليمان القانونى (لوحة ١٠).

وفى نفس المجموعة[٣] قطعة فضية أخرى (قطعة ٤٧ - لوحة ١١) تشبه كتابات الوجه بها ما رأيناه فى القطعة السابقة، أما الظهر، فقد تبقى من نقوش هامشه «خلد الله..» فيما توسط مركزه اسم دار الضرب «ضرب حلب» داخل دائرة كالتى رأيناها فى نقود بغداد وتونس فى عهد سليمان الأول وقد أشار (Nuri) إلى قطعة من هذا النوع من العملات الفضية الثقيل من ضرب بغداد عام ٩٨٢هـ[٤].

أما أنصاف الفضة المرادية، ففى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة نصف[٥] فضة منها (قطعة ٤٨)، فقدت كتابات ظهره أما الوجه فبمركزه:

مراد خان
بن السلطان سليم
عز نصره

(١) رقم السجل ٥ / ١٧٣٧١ - الوزن ٥٧ر. جرام والقطر ٥م.
(٢) رقم السجل ٤ / ١٧٣٧٩ - الوزن ٨٨ر٣ جرام والقطر ٥ر١٧م.
(٣) رقم السجل ١٧٧٥٣ - الوزن ٧٨ر٣ جرم والقطر ١٩م.
(٤) Nuri (p.): op. cit. No. 286.
(٥) رقم السجل ١٧٣٧٢ - الوزن ٨٦ر١ جرام والقطر ٢٠م.

٣- النقود الفضية للسلطان محمد بن مراد :

تثبت مجموعة النقود الفضية التى يضمها متحف الفن الإسلامى بالقاهرة من العملات الفضية المسكوكة باسم محمد بن مراد، ما ذهبنا إليه من أن البارة العثمانية (النصف فضة) قد ضربت فى وقت سابق على عهد السلطان عثمان الثانى، وتعد هذه القطع، لاسيما المضروبة فى أدرنة أول دليل قاطع على ضرب البارة فى تركيا.

ومن أسف أن أيًا من هذه القطع لا يحمل تاريخ الضرب ولكنها تؤرخ بفترة حكم محمد الثالث (١٠٠٣ - ١٠١٢هـ)، وفى أول هذه القطع[١] (قطعة ٥٥) نجد اسم السلطان مسجلاً على الوجه فى سطرين «محمد بن مرادخان» مع الدعاء «عز نصره»، واقتصرت كتابات الظهر المنقوشة بالهامش على «خلد ملكه ضرب أدرنة»، وفى القطعة الثانية[٢] (قطعة ٥٦) اكتفى فى نقوش الوجه بكتابة اسم السلطان (مراد بن محمد) فى سطر واحد وهو ما نرى قد نقش خطأ بتقديم اسم والد السلطان أما كتابات الظهر التى رأيناها بهامش القطعة الأولى فقد انتقلت إلى مركز هذه القطعة فى سطرين.

وثمة ثلاثة قطع أخرى تتفق جميعها فى ظهور كتابات بهامش الوجه، فى البارة[٣] الأولى، سجل بالهامش «(بن) مرادخان عز نصره» أما المركز فبه اسم السلطان (محمد) داخل دائرة ونقوش الظهر فى هذه البارة كالقطعة السابقة (قطعة ٥٧).

أما البارة الثانية[٤] (قطعة ٥٨) فقد تميزت بوجود الكتابات بهامش كل من الوجه والظهر فعلى الوجه «محمد بن مراد خان عز نصره» وبالظهر «خلد ملكه ضرب أدر (نه)».

وفى البارة الثالثة[٥] التى يبدو أنها من ضرب أدرنة هى الأخرى (قطعة ٥٩ - لوحة ١٤) فقد نقش بهامش الوجه منها «مرادخان عز نصره» بينما نقش بوسط المركز «محمد بن»، ويظهر بهامش الظهر دعاء «خلد ملكه» تاركًا المركز لزخرفة هندسية.

ويبقى أن نشير إلى قطعة أخرى[٦] من هذه البارات قد خلت من أى كتابات بهوامشها (قطعة ٦٠)، ورغم أن نقوش الوجه تشير إلى السلطان «محمد بن مراد خان عز نصره» إلا

---

(١) رقم السجل ٤ / ١٧٣٥٤ - الوزن ٩٩ر. جرام والقطر ٧مم.
(٢) رقم السجل ٥ / ١٧٣٥٤ - الوزن ١١ر١ جرام والقطر ٦مم.
(٣) رقم السجل ٣ / ١٧٣٥٤ - الوزن ١ر١ جرام - القطر ٦مم.
(٤) رقم السجل ١٧٨١١ - الوزن ٨٥ر. جرام - القطر ٩مم.
(٥) رقم السجل ١ / ١٧٣٥٤ - الوزن ٩٣ر. جرام - القطر ٥مم.
(٦) رقم السجل ٢ / ١٧٣٥٤ - الوزن ٩٣ر. جرام - القطر ٥مم.

أن التاريخ المسجل فى كتابات مركز الوجه وهو (٦٧٩) لا علاقة له بسنوات حكم هذا السلطان ولا غيره من أسلافه العثمانيين، ولسوء الحظ فإنه لم يتبق من كتابات مركز الظهر سوى جزء من الصيغة الدعائية التى اشتهرت بها نقود أدرنة الفضية «خلد (ملكه) » وكلمة «ضرب».

٤- النقود الفضية للسلطان أحمد بن محمد (الأول):

النقود الفضية المعروفة للسلطان أحمد الأول جميعها من أنصاف الفضة أو البارات (وربما مضاعفاتها) وهى تمتاز بنقش اسم السلطان «أحمد بن محمد خان» على شكل طغراء بسيطة.

وفى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة قطعتان متشابهتان أولاهما[1] (قطعة ٦٩ لوحة ١٧) تحمل على الظهر كتابات غير مقروءة فى ثلاثة مناطق أفقية وقد شغل مركز الوجه فيها بطغراء السلطان أحمد بن محمد خان، ويشبه الوجه بالقطعة[2] الثانية (قطعة ٧٠) وجه القطعة الأولى فبه طغراء السلطان أيضا، أما الظهر فبه فى المركز «خلد ملكه» و«قره ام» ولعل ذلك بقية اسم دار الضرب الواقعة فيما يبدو بالأناضول.

وقد نشرت قطعة مشابهة لهذه البارات ذات الطغراء وبظهرها الصيغة الدعائية «خلد ملكه»[3] وتضم مجموعة دار الكتب المصرية عدة أنصاف فضية جميعها من ضرب مصر عام ١٠١٢هـ، ويدور متوسط وزنها بين ١٫٠٧ جرام و ٠٫٨٠ جرام[4] وهى من القطع التى ضربها السلطان بمصر وعرفت بالمدينى[5].

٥- النقود الفضية للسلطان عثمان بن أحمد:

ضربت فى عهد هذا السلطان أنصاف فضة بمصر مؤرخة بعام ١٠٢٧هـ ويتردد وزنها بين ٠٫٩٣ جرام و٠٫٨٧ جرام[6]. وفى متحف الفن الإسلامى نصف فضة[7] لعله من ضرب مصر

---

(١) رقم السجل ١ / ١٧٣٨٦ - الوزن ١٫٣٠ جرام - القطر ١٧٫٥م.

(٢) رقم السجل ٢ / ١٧٣٨٦ - الوزن ١٫٢٩ جرام - القطر ١١م.

(٣) Nuri (p.): op. cit No. 373.

(٤) CIC Nos. 3611 - 3623.

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص٢٢٨، وقد أشار إلى ضرب دراهم باسم هذا السلطان بمدينة حلب فى عام ١٠١٢هـ أيضاً وهى ذات طغراء بسيطة وعلى ظهرها كتابات داخل نجمة سداسية اشتهرت بها مدينة حلب.

(٦) CIC Nos 3630 - 3635.

(٧) رقم السجل ١ / ١٧٣٨٥ - الوزن جرام واحد والقطر ١٢م.

(قطعة ٧٢)، لم يتبق من كتابات مركز الوجه به سوى «سلطان عثمان بن..»، ومن نقوش مركز الظهر العبارة الدعائية «عز نصره»و«ضرب سنة».

كما قامت الدولة العثمانية في عهد السلطان عثمان الثاني بسك «البارة» في عام ١٠٢٩هـ[1]، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بإحدى بارات هذا السلطان[2] (قطعة ٧٣) من ضرب قسطنطينية وإن فقد تاريخ ضربها، وبمركز الوجه في هذه القطعة اسم السلطان «عثمان» محصوراً داخل دائرة بينما يقرأ في الهامش «ضرب قسطنطينية خلد»، وتتميز كتابات الظهر بأنها كانت تضم الصيغة التي وجدناها على الدينار النادر من عصر هذا السلطان (سلطان البرين وخاقان إلخ) وقد تبقى منها بعض كلماتها.

٦- النقود الفضية للسلطان مصطفى بن محمد:

وهي نادرة كنقوده الذهبية نظراً لقصر الفترتين اللتين حكم فيهما، وقد نشر له نصفان من ضرب مصر، أولهما مؤرخ بعام ١٠٣١هـ ويزن ٩٥ر. جرام والثاني بدون تاريخ ووزنه ٨٢ر. جرام[3].

٧- النقود الفضية للسلطان مراد بن أحمد:

ضربت أنصاف فضية بمصر في عهد السلطان مراد الرابع، عرف النصف منها «بالمرادى»، وقد نشرت عدة أمثلة منها من ضرب مصر في عام ١٠٣٢هـ ومتوسط وزنها بين ٨٨ر. جرام و٧١ر. جرام[4].

٨- النقود الفضية للسلطان إبراهيم بن أحمد:

ضرب السلطان إبراهيم الأول في عام ١٠٤٩هـ نقداً فضياً كان يصرف بخمسة آقجات، ونسبة الفضة فيه منخفضة لكي يتفادى بل ويخفف من نزيف الخزينة العثمانية، وكان على وجهه طغراء السلطان إبراهيم[5].

وفي متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة قطعة فضية[6] من هذا النوع (قطعة ٧٦ - لوحة

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - ص٢٢٨.

(٢) رقم السجل ٢ / ١٧٣٨٥ - الوزن ٩ر١ جرام - القطر ١٦مم.

(٣) CIC Nos 3627 - 3628.

(٤) CIC. Nos3646-3649. وانظر أيضا: Lan- Pool: Catalogu of Oriental Coins vol. VIII No. 360.

(٥) سليم عرفات المبيض: المرجع السابق ص ٢٢٨، ٢٣٠.

(٦) رقم السجل ٢٥٣ / ع - الوزن ٨٨ر. جرام - القطر ١٣مم.

٢٠) نجد على وجهها طغراء السلطان «إبراهيم بن أحمد عز نصره»، أما الظهر فبمركزه أربعة أسطر أفقية بها :

خلد الله (ملكه)

ضرب

قسطنطينية

٩(١٠٤).

كما ضربت بدمشق قطع فضية أثقل وزناً وبطراز مختلف، منها قطعة محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[١] (قطعة ٧٧ - لوحة ٢١)، وقد نقش اسم السلطان في ثلاثة أسطر بمركز الوجه، وضمت كتابات الظهر المحصورة في مناطق هندسية العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب دمشق».

وإلى جانب الأنواع الثلاثة السابقة سكت الآقجات في عهد السلطان إبراهيم الأول، وتظهر آقجة[٢] محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة مدى التدهور الذى طرأ على وزن الآقجات (قطعة ٧٨)، وهي تحتوى ببساطة على اسم السلطان إبراهيم بن أحمد خان في ثلاثة أسطر بمركز الوجه، وبكلمتي ضرب قسطنطينية في سطرين بمركز الظهر.

٩- النقود الفضية للسلطان محمد بن إبراهيم:

في عهد السلطان محمد الرابع ضربت أنصاف الفضة بمصر في عام ١٠٥٨هـ وهو العام الذى جلس فيه السلطان على كرسي العرش ومتوسط وزن القطع التى نشرت من هذه الأنصاف يتراوح بين ٨٦ر. جرام و٧٤ر. جرام[٣]. وقد أمر الوزير حمزة باشا والى مصر في سنة ١٠٩٨ بأن يكون وزن الألف نصف فضة ٢٣٠ درهماً وكل مائة درهم فضة يدخلها ٣٠ درهماً من النحاس وكان وزن الألف نصف قبل ذلك ٢٥٠ درهماً بها ٢٥ درهماً[٤] فحسب كما سكت الآقجات بمصر في عهد هذا السلطان، وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، قطعتان من هذه الآقجات المؤرخة بعام ١٠٧١هـ، القطعة[٥] الأولى (قطعة ٨٢) تحمل بالوجه طغراء السلطان وهي غير مقروءة أما الظهر فبمركزه:

---

(١) رقم السجل ٩ / ١٧٣٨٤ - الوزن ٣٩ر١ جرام القطر ١٨م.

(٢) رقم السجل ٢ / ١٧٣٨٤ - الوزن ٢١ر. جرام والقطر ١٠م.

(٣) CIC. Nos. 3654 - 3657.

(٤) على مبارك - الخطط ج٢٠ ص١٤٨.

(٥) رقم السجل ١ / ٢٥٤٠١ - الوزن ٢٩ر. جرام - القطر ١٤م.

(ضـ) ربـــ

فـى

مصر

سـنة

١٠٧١

وتتفق القطعة الثانية[1] (قطعة ٨٣) مع الأولى فى وجود الطغراء بالوجه أما مركز الظهر فيه:

ضرب فى مصر

١٠٧١(١)

وقد استمرت دار ضرب حلب فى إنتاج قطع فضية يقترب وزنها من وزن الدرهم الإسلامى من هذه القطع واحدة[2] بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ٨٤ لوحة ٢٤) وهى شأن النقود الفضية للسلطان محمد الرابع تحمل فى الوجه طغراء السلطان، أما الظهر فبه الصيغة الدعائية «خلد الله (ملكه)» وضرب حلب.

وبنفس المجموعة قطعة فضية[3] بوزن نصف الدرهم القديم (قطعة ٨٥) وهى تختلف عن القطع السابقة فى أن اسم السلطان نقش بدون طغراء على وجه القطعة أما الظهر فبه الصيغة الدعائية التى يكثر ورودها على النقود الفضية العثمانية «خلد الله ملكه» وكلمة «ضرب» بينما فقد تاريخ ومكان الضرب.

١٠- النقود الفضية للسلطان سليمان بن إبراهيم:

استمر فى عهده ضرب أنصاف الفضة بمصر، كما يتضح من نصف فضة بمجموعة دار الكتب المصرية، تحمل كتابات الوجه فيه اسم السلطان «سليمان بن إبراهيم خان»، فيما يحوى الظهر العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب فى مصر سنة ١٠٩٩»[4].

أما القسطنطينية، فقد ضربت بها مضاعفات الآقجة، ومن أمثلتها قطعة محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة[5] (قطعة ٨٧) وقد نقشت بوجهها طغراء السلطان سليمان بن إبراهيم خان وبالظهر ما يفيد ضرب القطعة فى قسطنطينية عام ١٠٩٩هـ.

بيد أن أهم النقود الفضية التى ضربت فى عهد سليمان الثانى هى القروش الثابت ضربها

---

(١) رقم السجل ٢ / ٢٥٤٠١ - الوزن ٣١ر. جرام القطر ١٤م.

(٢) رقم السجل ٥ / ٧٣٧٩ - الوزن ٥٥ر٢ جرام - القطر ٢١م.

(٣) رقم السجل ١٣٥٠ - الوزن ١٢ر١ جرام - القطر ٧م.

(٤) CIC. No. 3665.

(٥) رقم السجل ١٧٨٠٢ - الوزن ٥٠ر١ جرام - القطر ١٨م.

فى أيامه[1]، وعلى الرغم مما ذكره «جب» من أن هذه القروش قد سكت بوزن ٦ دراهم[2] أى (٨ر١٣ جرام) إلا أنه فى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة أحد هذه القروش[3] (قطعة ٨٦ - لوحة ٢٥) ويزيد وزنه عن ١٩ جراماً.

ونقوش وجه هذا القرش تتفق مع ما ألفناه من نقوش النقود الفضية العثمانية باستثناء ورود تاريخ ومكان الضرب على الوجه:

السلطان سليمان
بن إبراهيم خان
دام ملكه ضرب فى
قسطنطينية
١٠٩٩

أما كتابات ظهر هذا القرش فهى تتفق تماماً مع ما يرد غالباً فى طراز «الزر محبوب» الذهب، من صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين..».

١١- النقود الفضية للسلطان مصطفى بن محمد:

يحتفظ متحف الفن الإسلامى بالقاهرة بثلاثة قطع فضية من مسكوكات هذا السلطان، منها قطعتان من القروش التى كان وزنها آخذاً فى الهبوط حتى أضحت تمثل ثلثى وزن الريال الهولندى (الأسدى) بالكاد[4].

والقطعة الأولى[5] (قطعة ٨٩ - لوحة ٢٧) تشبه فى كتاباتها طراز الزر محبوب الذهبى باستثناء إحلال الصيغة الدعائية دام ملكه. عوضاً عن «عز نصره»، وفيما ضمت نقوش ظهر هذه القطعة صيغة «سلطان البرين وخاقان والبحرين..» نجد كتابات الوجه على هذا النحو:

سلطان
محمد ن
مصطفى بن خا
دام ملكه ضرب فى
قسطنطينية
١١٠٦

---

(١) سليم عرفات المبيض: المرجع السابق ص٢٣١.
(٢) جب وبوون: المجتمع الإسلامى ج٢ ص١١٣، والدرهم يوازى ٣ر٢ جرام - المرجع نفسه ص١٠٧.
(٣) رقم السجل ١٧٩٨٨ - الوزن ٩ر١٩ جرام - القطر ٤٠مم.
(٤) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١١٢.
(٥) رقم السجل ٥٧٧١ - الوزن ٣٠ر٩ جرام - القطر ٥ر٢٧مم.

ويشبه القرش الثانى[1] (قطعة ٩٠) سابقه وهو ما يرجح أنه يحمل ذات التاريخ وهو عام ١١٠٦هـ الذى تولى فيه مصطفى الثانى العرش، رغم أن رقمى الآحاد والعشرات قد فقدا، وإن كان قد ضرب بسكة أخرى حسبما يظهر من تفرد نقوش الظهر برسم العنصر الزخرفى الشبيه بالقلب الذى كان شائعًا فى زخارف النقود الذهبية العثمانية والمملوكية من قبلها.

أما القطعة الثالثة[2] (قطعة ٩١) فتظهر تباينًا واضحًا عن القرشين السابقين ليس فقط فيما يتصل بالوزن، وهو هنا أقل بأكثر من النصف، ولكن أيضًا فى كتابات وجهى القطعة، إذ نقشت على الوجه طغراء السلطان، وسجل على الظهر «ضرب فى إسلامبول» والملفت للانتباه هنا ذكر إسلامبول بدلاً من قسطنطينية المسجلة على القروش.

١٢- النقود الفضية للسلطان أحمد بن محمد:

قام السلطان أحمد الثالث بإصدار قروش تقترب فى وزنها من الريال الأسدى الهولندى، وقد عرفت بالطغرلى لأن وجهها كان مشغولاً بطغراء السلطان فى نصفه الأعلى وباسم دار السك وتاريخه فى النصف الأسفل[3].

وفى بداية عهده ضرب بإسلامبول نصف بارة بوزن جارى ٣٦٥ر جرام وعيار جارى ٩٤٤ من الألف[4]، ولكن القطعة المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى[5] بالقاهرة من هذه المسكوكات (قطعة ٩٨ - لوحة ٣٠) تقل فى الوزن عن ذلك المقدار وهى تشبه فى طرازها (القطعة رقم ٩١) المضروبة فى عهد مصطفى الثانى فيضم الوجه طغراء السلطان أحمد الثالث، وبالظهر تاريخ الضرب وهو عام ١١١٥هـ ومكان الضرب الذى سجل هنا باسم قسطنطينية وليس إسلامبول.

وقد حدث فى سلطنته أن ورد إلى مصر فى أوائل جمادى الأولى سنة ١١٢٢هـ، مرسوم قرئ بالديوان العالى مضمونه «إن وزن الفضة المصرية زائد فى الوزن عن وزن إسلامبول والأمر بقطع الزائد»[6] والمعنى هنا ولاشك أنصاف الفضة (أو الميدى) التى كانت تضرب بالضربخانة المصرية.

---

(١) رقم السجل ١٧٣٩٨ - الوزن ٢٩ر٩ جرام - القطر ٢٩م.

(٢) رقم السجل ١٧٣٩٩ - الوزن ٢٤ر٤ جرام - القطر ٢٤م.

(٣) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١١٣.

(٤) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٢٩.

(٥) رقم السجل ١٧٨٢٣ - الوزن ٢٤ر. جرام - القطر ٢١م.

(٦) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٥١.

١٣- النقود الفضية للسلطان محمود بن مصطفى:

استمرت دار ضرب مصر فى عهد هذا السلطان فى إصدار أنصاف الفضة التى سكت فى أول سلطنته بوزن يقترب من نصف الجرام[١] وبعيار يتراوح بين ٤٩٤ و٤٥٨ من الألف[٢].

ومن هذه القطع الفضية الصغيرة نصف فضة[٣] فى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٠٤ - لوحة ٣٥)، يشبه فى نقوشه طراز الفندقليات العثمانية. فعلى الوجه طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان أما الظهر فبه:

ضربٍ٤ فى
مصر
سنة
١١٤٣

أى أن هذا النصف قد ضرب فى العام الرابع من حكم السلطان محمود الأول الذى جلس على تخت الملك فى عام ١١٤٣هـ.

وكما استمرت مصر فى ضرب النصف (الميدى) بقيت ولاية تونس محافظة على عادتها فى إخراج قطع فضية من أوزان متوسطة لا نعرف مدى علاقتها بوحدات النقود الفضية العثمانية.

وفى نفس المجموعة السابقة قطعة فضية[٤] (قطعة ١٠٥ - لوحة ٣٦) يبدو فى كتابات وجهها جمعاً بين نقوش الوجه والظهر المألوفة فى طراز الزر محبوب الذهبى فبالإضافة إلى صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين» أكملت هذه الصيغة التى كانت ترد تقليدياً على ظهر الزرمحبوب باسم «السلطان محمود بن مصطفى» بدلاً من «السلطان بن السلطان». وكما فى نقود تونس الذهبية سجل تاريخ الضرب على الظهر دون ذكر لسنة التنصيب الخاصة بمحمود الأول.

١٤- النقود الفضية للسلطان عثمان بن مصطفى:

فى عهده ضرب بمصر ميدى (نصف فضة) وزنه يقرب من عشر درهم وعياره النصف فضة تقريباً[٥].

---

(١) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية - ص٥٧٢.
(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٢٩.
(٣) رقم السجل ١٧٤٢٢ - الوزن ٥٩ر. جرام والقطر ١٥م.
(٤) رقم السجل ١٧٤٠٩ - الوزن ٩٤ر٣ جرام - القطر ٢٢م.
(٥) محمد مختار: التوفيقات ص ٥٨٦.

وقد ذكر سليم عرفات أن جميع فئات النقد الفضي المصدرة في عهد عثمان الثالث، كانت نقوشها تتألف من الطغراء وتاريخ ومكان الضرب على الوجه وصيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين» على الظهر[1]، إلا أنه لدينا قطعة فضية (بارة فيما يبدو) محفوظة بمتحف الفن الإسلامي[2] بالقاهرة، قطعة (١١١) تخالف نقوشها ما ذهب إليه سليم عرفات.

فوجه هذه القطعة عليه نقش طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان أما الظهر فبه:

ضرب في
قسطنطينية
١١٦٨

١٥- النقود الفضية للسلطان مصطفى بن أحمد:

لم تتوقف دار ضرب مصر عن سك أنصاف الفضة ولكن تدهور وزنها ومستوى عيارها بصورة ملحوظة، الأمر الذى دفع استانبول إلى إرسال مندوب للتفتيش على العملة فى عام ١١٧٦هـ، فأعيد تقويم البارة (أو المدين) بحيث أصبحت قطعة صغيرة تزيد على ثلث وزنها الأصلي من المعدن الذى انخفضت قيمته[3].

وقد بلغ وزن نصف الفضة الذى ضرب وفق هذه التعديلات فى ولاية إبراهيم بك عام ١١٧٦هـ ٣٨ر٠ جرام[4]. أما كتابات هذه الأنصاف فهى طغراء على الوجه وعبارة ضرب فى مصر مع ذكر سنة جلوس السلطان على العرش وهى ١١٧١هـ[5] على الظهر.

ويبدو أن هذا الإجراء كان يهدف إلى توحيد وزن وطراز القطع الفضية الصغيرة، التى سكت فى سلطنة مصطفى الثالث، كما يظهر ذلك جليًا فى «بارة» من ضرب قسطنطينية وهى محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة[6] (قطعة ١١٨)، فهى تحمل نقش الطغراء على الوجه أما الظهر فبه:

١١
ضرب في
قسطنطينية
١١٧١

---

(١) سليم عرفات المبيض: المرجع السابق ص٢٣٥.

(٢) رقم السجل ١٧٤٢٠ - الوزن ٥٢ر. جرام والقطر ٥ر١٤م.

(٣) جب وبوون: المرجع السابق ج٢ ص١١٨.

(٤) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٣٠.

(٥) سليم عرفات: النقود العربية الفلسطينية - ص٢٣٦.

(٦) رقم السجل ١٧٨٥٩ - الوزن ٣٨ر. جرام والقطر ٥ر١٤م.

ونلاحظ هنا ذات التقليد الذى كان مرعيًا فى تأريخ الذهب الفندقلى، من حيث ذكر سنة التنصيب وإضافة رقم يعبر عن ترتيب السنة التى ضربت فيها القطعة فى سنوات حكم السلطان، بما يعنى أن هذه البارة قد سكت فى العام الحادى عشر من سلطنة مصطفى الثالث أى عام ١١٨١هـ.

وتشبه هذه البارة قطعة فضية من نفس[١] المجموعة (قطعة ١١٧ - لوحة ٤١) وهى إحدى مضاعفات البارة ولعلها من ذوات الخمس بارات (نبشلك) وهى تماثل البارة فى كل نقوشها فيما عدا أن القطعة الأولى حملت اسم دار الضرب «قسطنطينية» بينما نقش على الأخيرة اسم «إسلامبول» وقد سكت فى نفس العام أيضًا.

أما قروش هذا السلطان فقد سكت بأربعة أوزان مختلفة أدناها دون العشر جرامات وأكبرها يزن أكثر من ٢٦ جرامًا، وذلك تبعًا لسعر صرف هذه القروش بالبارات أو الأنصاف.

ومن أصغر هذه القروش، قطعة فضية[٢] محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٢٠)، لعلها من القروش التى تصرف بأربعين بارة (القرش الصاغ) ولا تختلف نقوشها عن طراز النقود الفضية السابقة من حيث ورود الطغراء على الوجه وكتابة دار الضرب وهى هنا إسلامبول، وسنة التنصيب الخاصة بمصطفى الثالث ثم الإشارة إلى السنة الحقيقية التى ضربت فيها العملة، وقد اتبع فى هذه القطعة نظام آخر غير ذكر ترتيب السنة فى مدة حكم السلطان، وقد رأيناه أيضًا فى النقود الذهبية العمانية، ألا وهو كتابة رقمى الآحاد والعشرات من سنة السك فوق حرف الباء من كلمة «ضرب» والتاريخ المسجل هنا هو «٨٧» أى عام ١١٨٧هـ وهو العام الأخير من حكم مصطفى الثالث.

وبنفس المجموعة قطعة فضية[٣] أخرى (قطعة ١١٩ - لوحة ٤٣) أثقل وزنًا من السابقة بمقدار النصف تقريبًا وهو ما يرجح أن تكون قرشًا من فئة ٦٠ بارة وهو المعروف بالطمشلق[٤].

وهذا القرش ضرب فى تونس عام ١١٨٣هـ وهو شديد الصلة بطرز النقود الفضية التى أخرجتها دار ضرب تونس فى القرن ١٢هـ (١٨م) من حيث الجمع بين صيغة سلطان البرين وخاقان البحرين وبين اسم السلطان فى نقوش الوجه وكتابة السنة الفعلية للضرب مع إغفال سنة التنصيب (ما فى القطعة ١٠٥ من عهد محمود الأول).

---

(١) رقم السجل ١٧٤٠٧ - الوزن ٦٨ر١ جرام - القطر ٥ر١٨م.

(٢) رقم السجل ١٧٤٢١ - الوزن ٤٩ر٩ جرام - القطر ٣٠م.

(٣) رقم السجل ١٧٤٢٥ - الوزن ٩٠ر١٤ جرام - القطر ٣٤م.

(٤) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص٩٩.

وقد نشرت قطع أخرى أقل وزنًا جميعها من ضرب إسلامبول، منها اثنتان من المرجح أنهما من القروش ذات الثمانين بارة، (يزيد وزن الواحدة عن ١٨ جرامًا) واحدة منهما تحمل الرقم (٨٥) أى أنها سكت في عام ١١٨٥هـ[١] والأخرى الرقم «٨٦» فتكون قد ضربت في عام ١١٨٦هـ[٢].

وفى مجموعة دار الكتب المصرية قطعة فضية أثقل وزنًا (٢٦ر٥٢ جرام) لعلها تكون من القطع ذات المائة بارة، وهى لا تختلف فى شىء عن طراز قروش إسلامبول التى ضربت فى عهد هذا السلطان وهى تحمل على الظهر رقمى الآحاد والعشرات (٨٤) من عام ١١٨٤هـ الذى سكت فيه[٣].

١٦- النقود الفضية للسلطان عبدالحميد بن أحمد:

ضربت النقود الفضية بفئات مختلفة وطرز متعددة فى زمن عبدالحميد الأول.

ففى مصر ضرب ميدى أو نصف فضة فى عام ١١٨٧هـ بوزن رسمى ٣٥٤ر. جرام وجارى ٣٣٧ر. جرام وبعيار جارى ٣١٠ من الألف[٤]، وكانت هذه الأنصاف تحمل طغراء السلطان على وجه القطعة وضرب فى مصر وتاريخ ١١٨٧هـ على ظهرها[٥].

كما سكت الأنصاف الفضية بمصر عام ١١٩٤هـ بعيار ٥٠٠ من الألف[٦]. وضربت فى سنة ١٢٠١هـ بوزن يتراوح بين ٢٩٩ر جرام و٢٨٧ر جرام وبعيار يتأرجح بين ٤٥٥ و٤٢٨ من الألف[٧].

أما فى إسلامبول، فقد ضربت البارة فى عهد عبدالحميد الأول مرتين الأولى فى عام ١١٨٧هـ بوزون ٣٢١، جرام وعيار ٥٢٠ من الألف والثانية فى عام ١٢٠٠هـ بوزن ٤٨٧ر جرام وعيار ٤٨٠ من الألف[٨].

وفيما يتصل بالقروش العثمانية التى سكت فى عهده، فقد تعددت أوزانها حسب مضاعفات البارة التى كانت تضرب فى العاصمة. وأصغر هذه القطع يزن أكثر من ٤ جرام

(١) Lane - Pool. Catalogu of Oriental Coins vol. VIII No. 615. L.
(٢) CIC. No. 3749.
(٣) CIC No. 3746.
(٤) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٢٩.
(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص٢٣٧. ولعلها هى الأنصاف التى أشارت إليها وثيقة وقف محمد بك أبى الذهب المؤرخة فى ٨ شوال عام ١١٨٨هـ انظر: ناهد حمدى - وثائق التكايا ج٢ ص١٤٤.
(٦) محمد مختار: التوفيقات ص٥٩٧.
(٧) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٣٠.
(٨) المرجع السابق ج٢٠ ص١٢٩ - ١٣٠.

(٢٢ر٤ جرام) وربما كان هو القرش الرائج من فئة العشرين بارة، وهو من ضرب قسطنطينية فى العام الثامن من حكم السلطان عبدالحميد الذى تولى العرش فى عام ١١٨٧هـ[١]. كما ضرب القرش الصاغ فى عهده بنفس الطراز ذى الطغراءونشرت منه قطعة تزن ٣٢ر٩ جرام ومؤرخة بالعام الثانى من حكمه وهى من ضرب قسطنطينية[٢] وكذلك الطمشلق أى ذو الستين بارة بنفس الطراز ومن ضرب قسطنطينية فى العام السادس عشر من حكم عبدالحميد الأول[٣].

وقد ضربت قطع فضية أثقل وزنًا (٣٠٠ر١٤ جرام) وبطراز مختلف يعيد إلى الذاكرة تقاليد النقود الفضية العثمانية منذ أواسط القرن ١١هـ (١٧م) وصيغ الزر محبوب الذهبى فى آن واحد:

الوجه	الظهر
عبدالحميد بن أحمد خان	سلطان البرين
دام ملكه ضرب فى	وخاقان البحرين
قسطنطينية	السلطان ابن١
١١٨٧	السلطان

وهذه القطعة[٤] كما نرى تستعيد الصيغة الدعائية «دام ملكه» التى اقتصر نقشها على النقود الفضية دون الذهبية وتستعير نقوش الظهر من النقود الذهبية العثمانية المعاصرة لها بما فى ذلك كتابة سنة الضرب حسب ترتيبها بين سنوات حكم السلطان فوق حرف النون من كلمة ابن.

وبمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة قطعة فضية أثقل وزنًا من السابقة[٥] (قطعة ١٢٥ - لوحة ٤٤) وكتابات الظهر بها تماثل تمامًا ظهر القطعة السابقة أما الوجه فقد سجل به اسم السلطان على هيئة طغراء مع ذكر دار الضرب «قسطنطينية»وسنة تنصيب السلطان ١١٨٧هـ. وهى شبيهة فى طرازها بقطعة من الفضة وزنت ١٩ جراماً[٦].

---

(١) CIC. No. 3792.

(٢) CIC. No. 3790.

(٣) Artuk: op. cit. No. 1872.

(٤) غالب جاسم الدجيلى: نقود السلطان عبدالحميد - ص٨١.

(٥) رقم السجل ١٨٠٠١ - الوزن ٤٧ر١٦ جرام - القطر ٣٩م.

(٦) غالب جاسم الدجيلى: المرجع السابق ص٨١.

وقد نشرت قطعة فضية وزنها ٢٤٫٨٩ جرام من ضرب قسطنطينية فى العام الثامن من حكم عبدالحميد الأول[١] وأشار أرتق (Artuk) إلى قطعة أخرى تزن ٢٣٫٠٧ جرام سكت فى العام السادس عشر من سلطنة عبدالحميد بن أحمد[٢].

١٧- النقود الفضية للسلطان سليم بن مصطفى:

تواتر فى عهد سليم الثالث ضرب الأنصاف الفضية بمصر، فضرب نصف فضة (ميدى) وفى ولاية إسماعيل باشا سنة ١٢٠٣هـ بوزن تراوح بين ٠٫٣١٢ جرام و٠٫٢٦٣ جرام وبعيار تردد بين ٣٩٧ و٣٩٦ من الألف[٣]. وكان وجه هذه القطع الخفيفة الوزن مشغولاً بطغراء السلطان أما الوجه فبه تاريخ جلوس السلطان على العرش والتاريخ الفعلى للضرب فوق حرف الباء من كلمة «ضرب» حسب ترتيب السنة بين سنوات حكم السلطان[٤].

وضرب ميدى زمن عزت محمد باشا سنة ١٢٠٥هـ كان وزنه ١ / ١٠ من الدرهم وعياره ٤٤٠ من الألف وآخر بمثل وزنه فيما بين عامى ١٢٠٥ و١٢٠٨هـ وبعيار ٤١٨ من الألف ثم ميدى فى زمن صالح باشا عام ١٢٠٨هـ وكان وزنه ٠٫٣٠٢ جرام وعياره ٣٩٦ من الألف[٥].

وفى نهاية عام ١٢١١هـ كان وزن نصف الفضة بمصر قد بلغ ربع جرام وثلثه فضة والباقى نحاس[٦].

أما البارة الإسلامبولى فقد ضربت سنة ١٢٠٨هـ بوزن تأرجح بين ٠٫٢٧٧ جرام، و٠٫٢٤٥ جرام وبعيار أقصاه ٤٧٩ وأدناه ٤٧٠ من الألف، ثم انخفض الوزن والعيار أيضاً فى عام ١٢٠٩هـ فبلغ الأول ٠٫٢٥٠ جرام والثانى ٤٧٢ من الألف، وفى سنة ١٢١٠هـ ارتفع الوزن إلى ٠٫٢٦٠ جرام ولكن على حساب العيار الذى انحدر إلى ٤٦٨ من الألف[٧].

كما ضربت بمصر فى عهده قروش فضية من ذات الأربعين مدينى أطلق عليها أحياناً «يزلك»وهى بنفس طراز الأنصاف المصرية ذات الطغراء[٨].

ولدينا بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة قطعة فضية[٩] (قطعة ١٢٦ - لوحة ٤٥) هى

(١) CIC.No. 3971.

(٢) Artuk: op. cit No. 1871.

(٣) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٣٠.

(٤) سليم عرفات: النقود العربية - ص ٢٣٨.

(٥) على مبارك: المرجع السابق ج٢٠ ص١٣١.

(٦) محمد مختار: التوفيقات - ص٦٠٦.

(٧) على مبارك: المرجع السابق ج٢٠ ص١٣٠.

(٨) سليم عرفات: المرجع السابق ص٢٣٨.

(٩) رقم السجل ١٧٨٨١ - الوزن ٣٫٤٥ جرام - القطر ٢٣م.

ولاشك إحدى مضاعفات البارة التي كانت تضرب في إسلامبول، في الوجه منها طغراء السلطان سليم بن مصطفى خان، أما الظهر فبه:

ضرب ١١ في

إسلامبول

١٢٠٣

وهو ما يعني تخلي مسكوكات هذا السلطان الفضية عن محاكاة كتابات النقود الذهبية التي رأيناها في عهد سلفه وقد اتبع ذات الطراز في القطع الأثقل وزنًا من حيث إثبات اسم «اسلامبول» الذي قهر تسمية قسطنطينية في نقود مصطفى الثالث وتسجيل تاريخ جلوس السلطان على العرش وهو عام ١٢٠٣هـ على ظهر القطعة وتاريخ سكها فوق حرف الباء من كلمة ضرب حسب ترتيب سنوات حكم السلطان[١].

وكما هو الأمر دائمًا فإن دور الضرب المغربية لم تبد أي التزام بهذا الطراز، كما يظهر ذلك واضحًا في قطعة فضية محفوظة بمتحف الفن الإسلامي[٢] بالقاهرة (قطعة ١٢٧ - لوحة ٤٦) وهي من ضرب طرابلس غرب.

وأهم ما يميز طرازها الذي رأيناه سابقًا في إنتاج دار ضرب تونس هو كتابة اسم السلطان دون طغراء مع العبارة الدعائية التقليدية «دام ملكه» وتسجيل تاريخ الضرب دون ذكر سنة تولي السلطان للعرش:

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب في
سليم ابن	طرابلس
مصطفى خان	غرب
دام ملكه	١٣١٠

ويلاحظ هنا استخدام خطوط تفصل بين أسطر نقوش الوجه وزخرفة السهم « » التي تميزت بها قروش إسلامبول ذات الطغراء.

وجدير بالذكر أن تداول النقود الفضية للسلطان مصطفى خان لم ينقطع في مصر إبان الاحتلال الفرنسي[٣]، وإن كان قد انقطع ورود أي سكان جديدة من إسلامبول التي ظلت تضرب مضاعفات البارة على نفس نسقها المعتاد[٤].

(١) Artuk: op. cit No. 1004.وأيضا CIC. Nos 3812, 3813, 3817 - 3822.

(٢) رقم السجل ١٧٨١٧ - الوزن ٣١ر٣ جرام - القطر ٢٧م.

(٣) انظر وصف مصر، الجزء السادس.

(٤) Lane - Pool (S.): Catalogu of the Arabic Coins. - p. 306.

ثالثا: النقود النحاسية العثمانية

عندما حل العثمانيون بمصر كانت البلاد قد استقرت في معاملتها على استخدام العملات النحاسية كعملات مقبولة في الدفع وقد سجل المقريزى في إغاثة الأمة أنه منذ عصر السلطان الظاهر برقوق، وللناس بمصر ثلاثة نقود أكثرها الفلوس وهو النقد الرائج الغالب، وقد راجت هذه الفلوس وكثرت حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى هذه القطع النحاسية[1].

وقد وجدت الفلوس النحاسية طريقها إلى وثائق الأوقاف في الفترة الأخيرة من عصر الدولة المملوكية حيث قدرت بالفلوس الجدد رواتب الطلاب والمدرسين في بعض الوقفيات كما هو الحال في وقفيات قراقجا الحسنى والسيفى قرقماس ويشبك من مهدى[2].

ولما كان الغرض من ضرب الفلوس[3] الجدد هو في الأصل توفير عملة نقدية «لشراء الأمور الحقيرة فقط» أو هي «لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها»[4] فإن هذه الجدد سرعان ما قلت أهميتها وتوقفت دار الضرب عن سكها في نهايات العصر العثماني نتيجة لارتفاع قيمة السلع الغذائية وانخفاض قيمة المدينى (النصف فضة) لدرجة لم يعد الأمر يستوجب معها اللجوء إلى النقد الأدنى قيمة، وإن لم يمنع ذلك فقراء الناس من استخدام هذه الأجداد بأنواعها المختلفة لشراء بعض احتياجاتهم[5].

ونظراً لتضاؤل قيمة هذه الأفلس فإن السلطان سليم الأول أقدم عند دخوله إلى مصر والشام على الغاء التعامل بالجدد المملوكية، بعكس ما كان مرعياً مع النقود المملوكية من معدنى الذهب والفضة التى سمح بتداولها جنباً إلى جنب مع النقود العثمانية، ولعل ذلك عائد إلى أن إبطال الأفلس المملوكية لم يكن ليؤثر بشدة على التداول النقدى.

---

(١) المقريزى: إغاثة الأمة ص٧١ - ٧٢.

(٢) د.محمد أمين: الأوقاف - ص٢٩٧.

(٣) اكتسبت هذه الفلوس النحاسية صفة الجدد عند ضربها لأول مرة ثم صار ذلك علماً عليها، ويقال لهذا القطع النحاسية جدد أو أجداد ومفردها جديد - انظر: Dozy op. cit. Tome I p. 175.

(٤) تحدث المقريزى مطولاً عن دور هذه الفلوس النحاسية التى كان تتداول لشراء احتياجات المنازل التى تقل أسعارها عن الدرهم الفضى وأجزائه - المقريزى: إغاثة الأمة: ص٧٠.

(٥) وصف مصر ج٦ ص٨١.

ففى ١٠ ربيع الأول عام ٩٢٣هـ نودى بدمشق أن الفلوس المملوكية ستلغى من التعامل بعد خمسة أيام وبعد يومين أظهر القاضى العثمانى الفلوس العثمانية الجدد[١].

وفى ١٧ ربيع الأول من نفس العام نودى فى القاهرة بإبطال الفلوس العتق وضربت فلوس جدد عليها اسم سليم شاه كانت خفيفة الوزن فتضرر الناس منها[٢]. ولما كانت هذه الأفلس الجديدة تؤدى إلى خسارة مقدارها الثلث لحائزى الفلوس القديمة، فإن الناس استمرت فى التعامل بالجدد المملوكية وصارت البضائع تباع بسعرين سعر بالفلوس العتق وسعر بالفلوس الجديدة[٣].

ويبدو أن فرض العثمانيين لنقودهم النحاسية بسعر أعلى من قيمتها الحقيقية قد أدى إلى تذمر في الأسواق، مما أدى إلى تخفيض قيمتها سواء بالشام أو بمصر.

حدث ذلك التخفيض بدمشق في أول شعبان من عام ٩٢٣هـ حيث «نودى على الفلوس الجدد التى ضربت باسم سليم خان كل ستة عشر فلسًا بدرهم بعد أن كانت ثمانية بدرهم فذهب للناس مال كثير فى ذلك»[٤].

أما فى مصر فقد تضرر الناس من صرف كل ١٦ جديدًا عثمانيًا بنصف فضة، فنادى الزينى بركات المحتسب «بأن النصف فضة يصرف بأربعة وعشرين جديدًا فثارت العثمانية على الزينى بركات فنادى فى يومه بأن كل شيء يبقى على حاله كل ستة عشر جديدًا بنصف فغلقت الدكاكين واضطربت الأحوال»[٥].

ورغم أننا لم نصادف قطعًا من هذه الجدد الخفيفة الوزن، إلا أن قطعة من النحاس السميك نشرها كل Edhems وJungfleisch، كانت مشابهة فى وزنها وشكلها للأفلس المملوكية وهو ما رجح نسبتها في رأى د. سهام المهدى إلى عصر السلطان سليم الأول حيث لم تحمل هذه القطع أسماء للسلاطين[٦].

وقد صوبت د. سهام المهدى قراءة وجه هذه القطعة لتكون: «بلغ الله نصره بمصر

(١) محمد بن طولون: مفاكهة الخلان - قسم ٢ ص٥٩.
(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص١٧٤.
(٣) أمين سامى: تقويم النيل - ج٢ ص٦.
(٤) محمد بن طولون: المصدر السابق قسم ٢ ص٦٥.
(٥) على مبارك: الخطط - ج٢٠ ص١٤٤.
(٦) Sham El Mahdei: op. cit. p. 194.
وقد أشارت وثائق المحكمة إلى تداول فلوس جدد نحاس كبار وصغار. محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١١٣) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

المحروسة» أما الظهر الذى قرأه Edhems (رابح الوقت سنة ٢٦«٩»)[١] فإن الأقرب للصحة هو قراءتها على هذا النحو (رائج الوقت سنة ٢٦«٩») ذلك أن صفة «رائج» كانت لصيقة دائماً بالفلوس الجدد فى وثائق المحكمة الشرعية، فيقال «الفلوس الجدد النحاس الرائجة معاملة تاريخه»[٢] بما يعنى قبولها فى التداول مع اختلاف تواريخ سكها وقد يضاف أيضاً «الرايجة معاملة تاريخه بمصر المحروسة»[٣] وفى أحد وثائق المحكمة جاء ذكر «الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر رائج الوقت معاملة تاريخه»[٤].

وكما كان الأمر فى العصر المملوكى، نظر إلى الفلوس النحاسية بوصفها نقوداً غير شرعية فكانت لا تذكر فى بعض الأحيان فى عقود البيع والشراء ويكتفى بالقول بأن المبلغ من الفلوس الجدد يساويه مقدار كذا من أنصاف الفضة[٥].

وإذا كانت مصر قد عرفت تداول الفلوس النحاسية بالوزن لأول مرة فى سلطنة العادل كتبغا عام ٦٩٥هـ[٦]، فإن هذا التقليد ظل معمولاً به فى العصر العثمانى، ونجد ما يثبت ذلك فى وثائق المحاكم الشرعية، إذ ورد فى بعضها «ومن الفلوس ستة وثلاثون درهما»[٧] أى مقدار من الفلوس يزن ٣٦ من وحدة الوزن المعروفة «بالدرهم»، وجاء فى إحدى الوثائق أيضاً «صرة فلوس جدد نحاس مجهولة العدد»[٨].

وفضلاً عن ذلك فقد تم تداول الجدد النحاسية بالعدد، فيقال «من الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر عشرين نصفاً»[٩].

وبصفة عامة فقد كانت النقود النحاسية العثمانية تبدى أكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى أشكالها وعدم الدقة فى صنعها، إما لأن العاملين فى دار الضرب كانوا يتوقعون ولابد أن يحصلوا على أدنى أجر حتى ولو أجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا أو لأن هولاء العمال قد أبدوا الكثير من التعجل والقصور فى صنعها[١٠].

---

(١) Seham El Mahdei: op. cit. p. 193.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) حجة (١٩٢٥) بتاريخ ١٠٣٢هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٦ حجة (٢٧) بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٠٤٠هـ.

(٤) محكمة قناطر السباع سجل (١١٩) ص٤٣٥ حجة (٢٣٤٤) بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ٩٧٢هـ.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص٢٥٧.

(٦) المقريزى: إغاثة الأمة - ص٧١.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص٢٢ حجة ١١٠ بتاريخ ٢٢ جماد الأولى سنة ٩٤٣هـ.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٥٥ حجة ١٤٨ بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٠٨هـ

(٩) محكمة بولاق سجل (٧) حجة (١٢٦٦) بتاريخ مستهل جمادى الأولى سنة ٩٦٨هـ.

(١٠) وصف مصر - ج٦ ص٩٥.

وتظهر الأمثلة التي وصلتنا من الفلوس النحاسية المضروبة في العصر العماني أنها قد ضربت دون تقيد بطراز محدد، وإن أبدت الجدد المضروبة بمصر في بعض الأحيان التزاما بتقاليد الجدد المملوكية من حيث عدم ذكر اسم السلطان عليها ولاسيما في بداية الحكم العثماني.

ففي عهد سليمان القانوني ضربت جدد نحاسية على وجهها العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب مصر ٩٢٩» أما ظهر القطعة فكان منقوشًا بزخرفة[١]. وبمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي[٢] (قطعة ٣٤) نقش على وجهه:

ضرب بمصر

سنة

٩٣٠

بينما نقش على الظهر نجمة سداسية الأطراف وهذه القطعة تخلو أيضًا من ذكر اسم السلطان سليمان الأول.

وقد نشر في كتالوج دار الكتب المصرية فلس من ضرب مصر عام ٩٥٢هـ دون توضيح لطبيعة كتاباته[٣] ولدينا أيضًا فلس من ضرب مصر عام ٩٧٠هـ بمجموعة متحف الفن الإسلامي[٤] بالقاهرة (قطعة ٣٨) وهو وإن شذ في كتاباته عن مألوف نقوش الأفلس المملوكية من حيث تسجيل اسم السلطان إلا أنه فعل النقيض كتابات الظهر التي احتوت شهادة التوحيد بالخط الكوفي، وفي ذلك خروج واضح عن طراز النقود العثمانية ليس فقط من ناحية الشكل في استخدام الخط الكوفي بل وأيضًا من حيث المضمون، إذ سجلت شهادة التوحيد التي كان نقشها على نقود المماليك أحد مبررات الغزو العثماني لمصر. وهذا «الجديد» من القطع النادرة في مجموعات السكة العثمانية بمصر أو خارجها.

وبنفس المجموعة عدة قطع نحاسية منها واحدة[٥] (قطعة ٣٥) من ضرب دمشق عام ٩٣٤هـ وقد نقش على وجهها اسم السلطان «سلطان سليمان بن سليم» بينما كتب على الظهر اسم دار الضرب (دمشق) وتاريخه (٩٣٤هـ).

---

(١) سليم عرفات: النقود العربية - ص٢٢٤.

(٢) رقم السجل ٢٧٩٣٣ - القطر ١٥م.

(٣) CIC. No. 3533.

(٤) رقم السجل ١٩٧٢٣ - القطر ١٦م.

(٥) رقم السجل ١٧٤٥٩ - القطر ٢٧م.

وهناك أيضًا قطعة ثانية[١] (قطعة ٣٦) من ضرب عام ٩٥٧هـ وقد فقد من كتاباتها اسم دار الضرب، وهي تتميز بتسجيل اسم السلطان ودار الضرب (بقيت منها كلمة ضرب) والعبارة الدعائية «عز نصره» جميعًا على وجه القطعة في الوقت الذى اكتفى فيه بنقش زخرفة التوريق العربية (الأرابيسك) وتاريخ الضرب محصوراً داخل دائرة بالظهر.

وثمة فلس بنفس المجموعة من ضرب قسطنطينية عام ٩٦٦هـ[٢] (قطعة ٣٧)، ومن الملفت للنظر أن نقوشه لا تضم اسم السلطان العثمانى، فالوجه يحتوى اسم دار الضرب قسطنطينية وتاريخ (٩٦٦) والظهر به زخارف من خطوط متقاطعة فى مركز واحد، وهو ما يذكرنا بطرازالجدد المملوكية.

وفى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة فلس نحاسى ضرب فى عهد السلطان سليم ابن سليمان[٣] (قطعة ٤٢ - لوحة٦)، ولولا تاريخ الضرب المسجل على وجه القطعة لنسب هذا الجديد لعصر المماليك دون أدنى تردد من أى باحث متخصص.

فهذا الجديد يحمل على الوجه اسم دار الضرب (مصر) وعبارة «ضرب ٩٧٧» محصورة فى منطقة بيضاوية تنتهى فى أحد طرفيها برسم يشبه ورقتين نباتيتين، مع إغفال اسم السلطان أما الظهر فسطحه مشغول بالكامل بزخرفة من خطوط متقاطعة تشبه شبابيك الأسبلة المغشاة بمصبعات حديدية. ويحمل طراز هذا الفلس التزامًا واضحًا بطرز أشباهه من نقود السلطان الغورى النحاسية، والتى يذكر عنها ابن إياس أنها قد ضربت فى رجب عام ٩٠٧هـ، وقد نقش عليها «هيئة شباك» فوقف أمر الفلوس التى كانت قبل ذلك وصارت السوق لا تأخذ إلا الفلوس التى منقوش عليها الشباك»[٤]، ولعله فى إعادة نقش رسم الشباك استجابة لما ألفه الناس من تداول هذا الطراز من الجدد النحاس.

وفى مجموعة دار الكتب المصرية جديد نحاسى[٥] نادر من عصر السلطان مراد الثالث وهو من ضرب مصر فى عام ٩٨٣هـ، وأبرز ما فى نقوش هذا الفلس أن ظهر القطعة يحمل اسم دار الضرب «مصر» وتاريخ السك«٩٨٣»، بينما نقش على الوجه تاريخ الضرب مرة أخرى «٩٨٣» واسم «حسن».

---

(١) رقم السجل ٢١٤٠٦ - القطر ١٤م.

(٢) رقم السجل ٢١٣٩٨ - القطر ١٤م.

(٣) رقم السجل ١٧٧٩٠ - القطر ١٢م.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور - ج٤ ص٢٤.

(٥) CIC: No. 3584.

ويثير ظهور اسم «حسن» على هذه القطعة العديد من التكهنات، لعل أسبقها فى التبادر إلى الذاكرة احتمال أن يكون حسن هذا أحد ولاة مصر الذين درجوا فى بعض الأحيان على تسجيل أسمائهم أو الأحرف الأولى منها على المسكوكات الذهبية والفضية كما رأينا سابقًا، ولكن هذا الاحتمال يستبعد على الفور إذا ما علمنا أن أول باشا تولى مصر باسم «حسن» كان هو «حسن باشا الخادم» الذى ولى مصر فى جمادى الآخرة عام ٩٨٨هـ[١]. ويبقى أنه من المرجح أن حسن هذا كان منوطًا به الإشراف على سك النقود النحاسية بالضربخانة المصرية بل ربما كان هو أمين دار الضرب نفسها.

وترجع إلى عهد هذا السلطان ثلاثة أفلس نحاسية محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة أولها (قطعة ٤٩)[٢] تحمل اسم السلطان كاملاً على الوجه «السلطان مراد بن السلطان سليم» والقطعتان الأخريان متماثلتان (قطعة ٥٠ وقطعة ٥١) وبنقوشهما ما يفيد أن اسم السلطان كان مسجلاً عليهما كاملاً إضافة إلى العبارة الدعائية «خلد الله ملكه» التى ألفناها على النقود الفضية.

ويحتفظ متحف الفن الإسلامى بالقاهرة أيضًا بمجموعة متنوعة من النقود النحاسية التى ضربت فى عهد السلطان محمد بن مراد تتفق جميعها فى أنها تحمل اسم السلطان.

من هذه القطع واحدة من ضرب قسطنطينية (قطعة ٦١)[٣] بالوجه منها اسم السلطان وبالظهر اسم دار الضرب قسطنطينية.

وثمة قطعتان من طراز واحد، إحداهما من ضرب برسة (قطعة ٦٢)[٤] والثانية من ضرب أدرنة (قطعة ٦٣)[٥] يحمل كل منهما اسم السلطان «محمد بن مراد خان» فى هامش الوجه مع الصيغة الدعائية «عز نصره» وقد نقش على ظهر كل قطعة اسم دار الضرب مصحوبًا فى القطعة المضروبة فى بروسه بصيغة «خلد ملكه». وقد زخرفت هذه القطع بزخرفة واحدة عبارة عن خطوط متقاطعة فى مركز واحد.

وبالمتحف أيضًا قطعة نحاسية (قطعة ٦٥ - لوحة ١٥)[٦] تحمل بهامش الوجه اسم

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١١٩.
(٢) رقم السجل ١ / ١٧٤٥١ - القطر ١٩ مم، ورقم السجل ٢ / ١٧٤٥١ - القطر ٢٠مم.
(٣) رقم السجل ١٧٨٧٥ - القطر ١٣مم.
(٤) رقم السجل ١٧٨٣٦ - القطر ١٣مم.
(٥) رقم السجل ٤ / ١٧٤٥٤ - القطر ١٤مم.
(٦) رقم السجل ١ / ١٧٤٥٤ - القطر ١٤مم.

السلطان والعبارة الدعائية «عز نصره». وفلس خامس (قطعة ٦٦)[١] بمركز الوجه فيه اسم السلطان أما الظهر فبه زخرفة هندسية بسيطة.

وبالإضافة إلى ما سبق فهناك قطعتان من النحاس متشابهتان في نفس المجموعة السابقة (القطعتان ٦٤و٦٧)[٢]، وكلاهما يحمل اسم السلطان «محمد بن مراد» بمركز الوجه، وزخرفة هندسية بظهر القطعة، وهي مؤلفة من مستطيل يقطعه قضيبان بشكل متقاطع.

أما النقود النحاسية للسلطان أحمد الأول فقد نشر منها قطعة سميكة نقش على وجهها اسم دار الضرب «مصر المحروسة» وتاريخ الضرب «سنة ١٠١٣» وزخرف ظهر هذا الجديد بزخارف هندسية متقاطعة[٣].

النقود النحاسية في عصر مراد الرابع:

في عهد هذا السلطان شهدت مصر حادثة تاريخية عرفت في مصادر هذه الفترة برمي النحاس، وقد وقعت لي ولاية أحمد باشا أمير (آخور الشهير بالكرجي) (١٣ رمضان ١٠٤٢ - ٢٥ جمادى الأولى ١٠٤٥هـ) الذى عرف بسببها باسم أحمد باشا رامي النحاس.

وحسب ما ذكره أحمد شلبي فإنه ورد لمصر من الديار الرومية في عام ١٠٤٣هـ أقراص من النحاس لتباع في مصر «فجمع الباشا العسكر واستشارهم في أمر النحاس فأشار بعضهم برميه على التجار وبعضهم أشار برميه على الأوقاف وكان مراد الوزير أن يرسله إلى بلاد السودان والتكرور ويدفع الثمن من عنده إلى السلطنة فما أراد الله وحصل للناس ضرر عظيم بسببه»[٤].

وقد قدرت كميات هذا النحاس بحوالي ١٢ ألف قنطار من النحاس طلب السلطان من الباشا سبكها نقوداً على أن يبعث عوضاً عنها إلى الآستانة ثلاثمائة ألف زر محبوب[٥].

بينما يروى أبو السرور البكري رواية مختلفة بعض الشيء، فيذكر أن أحد رجال والي مصر السابق وهو الأمير «حسن بك» قد نصح أحمد باشا بأن يرسل إلى السلطان في طلب النحاس لضربه فلوساً بعد أن ندر النحاس بمصر، ففعل الوالي وأرسل عرضاً مع محمد أغا يطلب فيه ألف قنطار من النحاس، فما كان من السلطان إلا أن أرسل ١٢ ألف قنطار من

---

(١) رقم السجل ٥ / ١٧٤٥٤ - القطر ١٥م.

(٢) رقم السجل ٣ / ١٧٤٥٤ - القطر ١٥ م - ورقم السجل ٢٠٩٨٤ - القطر ١٣م.

(٣) Artuk: op. cit No. 1672.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٤٥.

(٥) جرجي زيدان: تاريخ مصر ج ٢ ص٣٦.

النحاس طالبًا ثلاثمائة ألف دينار ثمنًا لها وكان دخول النحاس إلى مصر فى آخر شوال عام ١٠٤٣هـ[١].

ويبدو أن إقدام الباشا على تعيين «مصطفى بك» لرمى النحاس على أرباب الحرف وأهل الأوقاف فى سادس ذى الحجة عام ١٠٤٣هـ ولمدة عام بسعر ٢٤٠٠ نصف فضة للقنطار[٢]، يبدو إن هذا الإجراء قد جاء بعد فشل الوالى فى ضرب هذه الكميات الهائلة من النحاس فلوسا. إذ نعرف أن أحمد باشا جمع الصناجق واستشارهم فأجمع رأيهم على ضرب النحاس فلوسا، «فأرسل جمع أرباب الصنايع ممن يضرب بالمطرقة من حداد وصايغ وغير ذلك» فحضروا وجعلت لهم أفران فى أحد بيوت القاهرة وشرعوا فى ضرب النحاس، كل درهم نحاس بجديد[٣]. ولما كانت الجدد قبل ذلك تضرب بوزن درهمين للجديد الواحد فقد أدى ظهور الجدد الخفيفة إلى خوف الناس وارتفاع الأسعار وتعطل حركة البيع والشراء فى الأسواق[٤]. وفضلاً عن عدم إقبال الناس على التعامل بالفلوس الجديدة، فقد اضطر أحمد باشا إلى التوقف عن ضرب الفلوس بسبب موت جماعة من الصناع لشدة الحر، وقبض على أثر ذلك على حسن بك وحبسه لأنه أشار عليه باستقدام النحاس[٥]. وعلى أية حال فقد أدى رمى النحاس بعد التوقف عن سكه فلوسا إلى ارتفاع الأسعار بسبب رميه على الصناع وزاد الطين بلة انخفاض النيل فى هذا الوقت[٦].

وقد نشر فلس نحاسى من ضرب تونس عام ١٠٤١هـ وهو محفوظ بدار الكتب المصرية[٧]، ومن المعروف أن نقوداً نحاسية من المغرب كان يتم تداولها بمصر فضلاً عن قطع نحاس غير مضروبة، عرفت فى مصر بالسحاتة، «وكان يجلب منها الكثير مع الحجاج المغاربة فى الخالى ويبيعونها على أهل الأسواق بوزن الأرطال ويربحون فيها»[٨].

ومن عصر السلطان محمد الرابع نشرت قطعتان نحاسيتان إحداهما من ضرب طرابلس

---

(١) أبو السرور البكرى: الروضة المأنوسة الورقات ٣٢ب - ٣٣ب.
(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٤٥ - ١٤٦ - ويذكر المؤرخ أن رمى النحاس انتهى فى ربيع الآخر عام ١٠٤٤هـ وحصل ثمنه فى غاية شهر شعبان.
(٣) أبو السرور البكرى: المصدر السابق ورقة ٣٣ب.
(٤) محمد مختار: التوفيقات - ص٥٢١.
(٥) أبو السرور البكرى: الروضة المأنوسة ورقة ٣٣ب.
(٦) أمين سامى: تقويم النيل ج٢ ص٤٩.
(٧) الجبرتى: عجائب الآثار ج٤ ص٤٤٦.
(٨) Olcer: op. cit. No. 79.

غرب في عام ١٠٧٨هـ[١]، والأخرى من ضرب تونس في عام ١٠٨٠هـ[٢].

ولدينا بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي من ضرب تونس (قطعة ٩٢) في عهد السلطان مصطفى الثاني ويبدو أنها سكت في عام ١١٠٧هـ وعلى وجهها اسم السلطان «سلطان مصطفى خان» وكان الجدد النحاس من بين العملات التي أمر بسكها في مصر عند توليه العرش»[٣].

وقد حدثت بعهد هذا السلطان أزمة نقدية بمصر في عام ١١١٤هـ بسبب ندرة الوحدات النقدية الصغيرة من أنصاف الفضة الديوانية وشيوع المقصوص منها، وكان أحد مظاهر هذه الأزمة النقدية اختفاء الجدد النحاس في كامل البلد «ودخل شهر رمضان سنة أربعة عشر ومائة وألف والناس في كرب من قبل المعاملة وعدم الجدد النحاس»[٤].

وقد فوض الباشا أغاة مستحفظان الشهير «علي أغا» بعد عقد جمعية في بيت حسن أغا بالنظر في ضرب جد نحاس[٥]، فما كان من الأغا إلا أن قام بتسمير مغلق النحاس، وشدد على النحاسين لتوريد قراضة النحاس إلى دار الضرب لتسك فلوساً جدداً[٦].

أما النقود النحاسية في عهد السلطان أحمد الثالث فقد شهد تداولها عدة حوادث تاريخية هامة فإبان أحد نزاعات طوائف الجند والمعروفة بفتنة «إفرنج أحمد»، كان المتنازعون يملأون مدافعهم بالرش والفلوس الجدد ليستخدموها في القتال، وكان ذلك في عام ١١٢٣هـ[٧].

وقد أدى نزاع عسكري آخر وهو المشهور بفتنة محمد بك جركس إلى ظهور جدد نحاس غير شرعية قام بضربها أحد أتباع جركس الفارين إلى مدينة أخميم بصعيد مصر وهو الأمير حسن. وكان المذكور قد شرع في تعمير البلدة فأقدم عليه «ناس مبيضو نحاس من درجة (جرجا) دقوا له جدد نحاس يصرفها على العمارة وأتت الجدد بمصر دارت بين أيدي الناس يقولوا جدد أخميمي»[٨].

ورداً على تداول هذه الجدد غير الشرعية أصدر الباشا فرماناً في ٢ محرم عام ١١٢٨هـ

---

(١) CIC: No. 3658.

(٢) رقم السجل ٢١٣٩٣ - القطر ٢٠م.

(٣) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة - ص١٤٢.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٤-٦٥.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص١٣٦.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق ص٦٧.

(٧) الجبرتي: المصدر السابق ج ١ ص٦٠.

(٨) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص١٠٢ - ١٠٣.

بضرب جدد ذات طغراء (جدد بطرة) وزن كل جديد منها درهم واحد وأمر الناس بالتعامل بها[١] . ونودى فى القاهرة بإبطال الجدد الأخميمى وضرورة التعامل بالجدد التى ضربها المعلم داود صاحب عيار دار الضرب فعرفت لذلك بالجدد الداودى[٢] .

ويبدو أن سك الجدد كان قد توقف بعد ذلك التاريخ ، فعند مقدم الباشا الجديد فى ربيع الثانى من عام ١١٣٠هـ سأل عن دار الضرب وعدم شغلها «فأخبروه بقلة الوارد إليها فألبس داود قفطاناً وأشرك بينه وبين ابنه وقطعوا فلوساً نقرة وزن كل رطل (منها) ثمانى عشر فضة وسموها الجدد الداودى ونزلت إلى البلد فى غرة ربيع الثانى[٣] .

ونتيجة لأزمة نقدية حلت بالبلاد فى عام ١١٣٧هـ توقف الناس عن التعامل بالفلوس الجدد وكان يتعامل بها عدداً لأن وزن الجديد منها كان درهماً واحداً رغماً عن مناداة الأغا بإقرار الناس على التعامل بها[٤] . وأعيد النداء فى جمادى الأولى من عام ١١٣٩هـ على جواز التعامل بالفلوس الجدد النحاس القديمة والجديدة[٥] .

وقرب نهاية سلطنة أحمد الثالث ضربت بمصر فلوس جدد كل جديد منها بوزن درهم ، نزل الأغا فى ١٥ ذى القعدة عام ١١٤٠ هـ ونادى بالتعامل بها عدداً وإبطال التعامل بالجدد عن طريق الوزن[٦] .

وفى مجموعة دار الكتب المصرية فلسان نحاسيان من ضرب مصر فى عهد أحمد الثالث وهما يحملان تاريخ جلوس السلطان على العرش وهو عام ١١١٥هـ[٧] .

أما فى عهد السلطان محمود الأول فقد سكت بمصر جدد نحاسية على الوجه الأول من كل جديد اسم السلطان ودار الضرب وتاريخه أما الثانى فيوجد عليه نقش زخرفى[٨] .

من هذه الجدد قطعة نشرها عرفات ، بوجهها اسم «محمود» ودار الضرب «مصر» وتاريخ جلوس السلطان على العرش عام ١١٤٣هـ ، وبظهرها زخرفة على هيئة خطوط متداخلة[٩] .

---

(١) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص٢٨٦ .
(٢) أحمد كتخدا عزبان : المصدر السابق ص ١٠٣ .
(٣) أحمد شلبى : المصدر السابق ص٢٩٢ .
(٤) المصدر السابق ص٤٤٠ .
(٥) وثيقة تسعير المواد الغذائية - ملحق (١) سطر ٣٦-٣٧ .
(٦) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص٥٣١ .
(٧) CIC: Nos 3725 - 3726.
(٨) حسن الشافعى : المرجع السابق ص١١٥ .
(٩) سليم عرفات المبيض : النقود العربية ص٢٣٤-٢٣٥ .

وهناك أيضاً فلس آخر من ضرب مصر ضم في كتابات الوجه العبارة الدعائية «عز نصره» إلى جانب اسم السلطان (محمود) والإشارة إلى أنه ضرب في مصر سنة ١١٤٣هـ[١].

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ١٠٦)[٢] جديد نحاسي بهامش الوجه منه اسم السلطان محمود خان والصيغة الدعائية عز نصره وبوجه هذا الجديد وظهره أيضاً زخرفه من خطوط متقاطعة متحدة المركز.

وقد تميزت الجدد المضروبة في عهد السلطان مصطفى الثالث بنقش طغراء السلطان على الوجه وبتسجيل تاريخ تولي السلطان للعرش واسم دار الضرب مصر على ظهر القطعة[٣].

وتظهر القطع النحاسية المضروبة في تونس ذات التقاليد التي التزمت بها دور الضرب في شمال إفريقيا في سك العملات الذهبية والفضية من ناحية تسجيل السنة الفعلية لضرب القطعة عوضاً عن تاريخ تولي السلطان للحكم، وفي مجموعة دار الكتب المصرية عدة أفلس من ضرب تونس في السنوات الواقعة بين عامي ١١٧٢ و١١٨٦هـ[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن ضرب الجدد لم يتوقف بمصر أثناء سيطرة علي بك الكبير على مقاليد الأمور ومشيخة البلد في مصر[٥]. كما استمر ضربها في عهد محمد بيك أبي الذهب عند بداية حكم السلطان عبدالحميد الأول كما يستفاد من كتابات الجبرتي[٦].

ولم تتوقف دار ضرب تونس في عهد عبدالحميد الأول عن إنتاج أفلس نحاسية تحمل التاريخ الفعلي لضربها دون اعتداد بسنة تولي السلطان للعرش[٧].

أما النقود النحاسية التي سكت في القسطنطينية فقد تميزت باستخدام طريقة تأريخ الفندقليات الذهبية والقروش الطغرائية، فهي تحمل سنة جلوس السلطان عبدالحميد على كرسي العرش مع تسجيل ترتيب السنة التي ضربت فيها الأفلس بين سنوات حكم السلطان[٨]

ويظهر مما ذكره «برنار» أن ضرب الجدد النحاس بمصر قد توقف منذ بداية عهد السلطان

---

(١) CIC: No. 3733.

(٢) رقم السجل ٢٠٥٣٦ - القطر ٥ر١٥م.

(٣) سليم عرفات: النقود العربية ص٢٣٦.

(٤) CIC: Nos. 3753 - 3760.

(٥) محمد رفعت رمضان: علي بك - ص٨٤.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار - ج٤ ص٤٤٦.

(٧) Nuri (p.) op. cit No. 688.

(٨) Lane Pool: The Oriental Coines vol VIII Nos 726-727.

سليم الثالث على أقل تقدير، وذلك بسبب انخفاض قيمة أنصاف الفضة، وإن لم يمنع ذلك تداول الجدد المضروبة فى أوقات سابقة إلى جانب قطع من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن يتم الحصول عليها من تجار النحاس لشراء السلع ضئيلة القيمة مثل علف الحيوانات من الحشائش الخضراء[١].

والأرجح أن احتياجات التداول النقدى لمثل هذه القطع النحاسية الضئيلة القيمة كان يتم توفيرها من القطع غير المسكوكة أو من السكات النحاسية التى كانت دور الضرب فى شمال إفريقيا مستمرة فى ضربها، إذ لدينا قطع من هذه الأفلس أنتجت فى السنوات الأولى من حكم السلطان سليم الثالث[٢].

وتبقى الإشارة إلى جديد نحاسى محفوظ بمتحف كلية الآثار - جامعة القاهرة[٣] (قطعة ١٢٨ - لوحة ٤٧) يحمل على الوجه منه اسم «مصر المحروسة» بينما شغل الظهر بعنصر زخرفى يتألف من خطوط متقاطعة بأركانها رسوم لأوراق نباتية ثلاثية.

ويمكن القول بأن الأزمات النقدية والاضطرابات التى شجعت على إنتاج المزيد من العملات النحاسية، التى كانت العملة الوحيدة المتداولة أثنائها،[٤] قد أدت فى نهاية العصر العثمانى إلى انخفاض قيمة الأنصاف الفضية بحيث أصبحت هذه النقود الفضية الرقيقة هى أدنى وحدات الانقد مما دفع الدولة إلى التخلى عن سك الجدد النحاس.

<<<<●■

---

(١) وصف مصر - ج٦ ص٨١-٨٢.

(٢) CIC: No. 3857.

(٣) رقم السجل ٢٥٩ / ٤ - القطر ١٩م.

(٤) وصف مصر ج٦ ص١٠٤.

الفصل الثانى

النقود غير العثمانية المتداولة بمصر

لم يقتصر نطاق التداول النقدى بمصر فى العصر العثمانى على النقود العثمانية المختلفة سواء أضربت فى مصر أو فى أى من الولايات العثمانية الأخرى، بل شمل التعامل النقدى بالبلاد نقوداً أخرى منها ما ضرب فى مصر قبل استيلاء العثمانيين عليها، ومنها أيضًا عدة عملات ذهبية وفضية من إصدار دول أوربية وآسيوية بل وبعض العملات التى ضربت فى أجزاء من العالم الجديد فى الأمريكتين.

إن هذه الظاهرة التى شاركت مصر فيها العديد من بلدان الشرق بما فى ذلك استانبول ذاتها[1]، كان لها فى ولاية مصر أبعاداً أكبر، من كونها مجرد تداول لنقود أجنبية إلى جوار العملات العثمانية، إذ أن بعض النقود الأجنبية، كان يحتل المكانة الأولى بين أنواع النقد المتداولة فى الاسواق المصرية، لاسيما فى مجال التجارة.

ولاشك أن ثمة عوامل مختلفة قد ساعدت على التضخم الزاحف لأعداد وأنواع العملات الأجنبية المتداولة بمصر، على رأسها، حقيقة أن النقد المتداول كان يستمد قيمته، أو بالأدق قوته الشرائية، من مقدار ما يحتويه من نسبة المعدن الثمين، ذهبًا كان أو فضة، فى سبيكته وهو ما يعرف بالقيمة الجوهرية.

وقد أعطى هذا العالم أرجحية واضحة للنقود الأجنبية، بل والمملوكية، على سائر العملات العثمانية التى كانت عرضة للتغير المستمر، وزنًا وعياراً، من فترة حكم لأخرى، فضلاً عن تدهورها المستمر.

وإلى جانب هذا العامل الجوهرى، فإن وقوع مصر على طريق التبادل التجارى بين الشرق والغرب كان من شأنه أن تصب فى مصر مقادير معتبرة من النقود الأجنبية التى وجدت فيها الحركة التجارية ضالتها المنشودة فى بحثها عن عملة مستقرة تصلح معياراً للتبادل ومخزنًا للقيمة فى نفس الوقت، بعد أن فشلت العملة العثمانية فى تحقيق هذه الأغراض نتيجة لعوامل مختلفة، أشرنا إليها فى المقدمة.

ولا يخلو الأمر، قبل ذلك وبعده، من أن التزايد المضطرد للعملات الأوربية المتداولة بمصر خاصة والشرق الإسلامى عامة، كان تعبيراً صادقاً عن ميزان القوى بين أوربا والغرب من

---

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامى والغرب ج٢ ص ١٠٥ - ١٠٦.

ناحية وبين الشرق والمسلمين من ناحية أخرى، حتى لتعد السيادة النقدية لأوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الوجه الآخر لصعود دورها السياسى والاقتصادى والعسكرى فى السياسة الدولية بوجه عام خلال هذين القرنين[1].

(١) حدث نفس الشيء إبان ازدهار الحضارة الإسلامية والحكم العربي، إذ انتشر الدينار العربى فى الغرب كله حتى إن بعض الممالك المسيحية فى أوربا كانت تدفع الأموال المقررة عليها لبابا روما بالدنانير العربية التى عرفت بالدنانير المنقوشة. انظر: مارك بلوك: مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ترجمة توفيق إسكندر ضمن كتاب - بحوث فى التاريخ الاقتصادى - القاهرة ١٩٦١ - ص١٩-٢٠.

أولاً: النقود المملوكية

على الرغم من أن الدولة العثمانية بررت من الناحية الشرعية، غزوها لدولة المماليك بمصر والشام بعدة مبررات كان آخرها قيام هذه الدولة بنقش آيات من القرآن الكريم على الدنانير والدراهم، مع علمها بأن النصارى واليهود يتداولونها هم وبقية الملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها ويرتكبون أفظع الخطايا بحملها معهم إذا ذهبوا إلى محل الخلاء لقضاء حاجتهم[1]، على الرغم من ذلك فإن هذه العملات المملوكية «المنكرة» قد تم تداولها تحت بصر وسمع السلطات العثمانية.

ولا ينبغي النظر إلى هذه المفارقة بوصفها تعبيراً عن شكلية التبرير العثماني لغزو دولة مسلمة فحسب، بل وبنفس الدرجة، باعتبارها من المحظورات التي أباحتها ضرورات في مقدمتها أن إلغاء النقود المملوكية دفعة واحدة من شأنه إحداث فوضى شاملة في أسواق التداول النقدي وخلق فراغ نقدي لم يكن بمقدور الدولة العثمانية مواجهته أو سده، لاسيما وأن المسكوكات العثمانية من الذهب والفضة على حد سواء أثارت سخط العامة وأهل الأسواق نظراً لخفة وزنها وانخفاض عيارها.

والواقع أن إجراء من قبيل إلغاء التعامل بالنقود الذهبية المملوكية على وجه الخصوص كان كفيلاً بالتأثير على الحياة الاقتصادية للقاهرة التي كانت مدينة تجارية بالدرجة الأولى، إذ أن هذه الخطوة كانت كفيلة بحرمان المتعاملين من عملة دفع رئيسية في العمليات التجارية الكبيرة وتهديد ثرواتهم بالانكماش والزوال. ولذا فإننا لم نعثر على أي إشارة تاريخية تفيد إقدام سليم الأول على إبطال التعامل بالنقود الذهبية المملوكية[2].

وعلى العكس من ذلك، قام السلطان سليمان القانوني في ذي القعدة من عام ٩٢٨هـ بإبطال الفضة العتيقة (المملوكية) من المعاملة قاطبة[3]. ولم يعتد بهذا الأمر الذي يعكس رغبة العثمانيين في تحقيق الاستقرار النقدي بتوحيد العملة الأكثر تداولاً في عمليات البيع

---

(١) عرضت هذه الفتوى على المفتي الجمالي أفندي الذي أفتى بأن الدولة المملوكية إذا رفضت الإقلاع عن هذا العار جاز إبادتها - وقد نقلها المستشرق Van Hammer وعنه نقلتها المراجع الحديثة - انظر على سبيل المثال: أمين سامي: تقويم النيل - ج٢ ص٢-٣.

(٢) ذكر سليم عرفات، دونما إسناد تاريخي محدد، أن السلطان سليم الأول أبطل العملة المملوكية وأصدر نقوداً عثمانية جديدة في مصر، أما في الشام فقد أمر بتخفيض سعر العملة المملوكية بمقدار النصف مما أوقع بالناس الضرر الفادح - سليم عرفات: النقود العربية ص٢٢١.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور ج٥ ص٤٧٧.

والشراء اليومية بعدما ساد الأسواق الاضطراب بسبب تعدد أنواع وأوزان وعيارات النقود الفضية المتداولة إذ بقيت بعض العملات الفضية المملوكية متداولة بين الناس كما يستفاد من وثائق المحكمة الشرعية التى تحدثت عن فضة قديمة غورية تم تداولها أثناء حكم سليمان الأول[١]، وأيضاً عن الفضة العتيقة[٢] بصفة عامة وقد أشار ابن إياس إلى تداول أنصاف فضة عتيقة فى عام ٩٢٨هـ[٣].

وبديهى أن أكثر العملات المملوكية التى تم التعامل بها فى بداية العصر العثمانى، كانت من الذهب حسبما يتضح من المصادر التاريخية والوثائق، وهى تنحصر فى نقود أربعة من سلاطين المماليك:

أ - نقود الأشرف بارسباى الذهبية:

يعزى إلى السلطان الملك الأشرف بارسباى، الذى تولى الحكم فيما بين عامى ٨٢٥ و ٨٤١هـ[٤]، القيام بواحدة من أهم محاولات الإصلاح النقدى فى عصر المماليك الجراكسة، إذ حاول هذا السلطان مواجهة انهيار النقود الذهبية للمماليك أمام نقود البندقية المعروفة «بالدوكات»، فقام بجمعها وأعاد سكها ذهباً[٥]، ورغم أنه توخى من هذه الخطوة أن تجىء النقود المملوكية بوزن مثيلاتها من دنانير البندقية ذات الوزن الثابت[٦] إلا أن هذه النقود جاءت أنقص وزناً مما ألحق الخسائر المادية بالتجار الأجانب والمصريين على حد سواء[٧].

وقد عرفت نقود الأشرف بارسباى التى حاول بها محاكاة دوكات البندقية «بالأشرفى» وهو الاسم الذى صار علماً فيما بعد على الدنانير الذهبية بقية العصر المملوكى وفى العصر العثمانى أيضا[٨].

وكان البدء فى ضرب هذه الدنانير فى صفر من عام ٨٢٩هـ، بعد أن أصدر السلطان أوامره بإبطال التعامل بالنقود الذهبية البندقية ليجمعها ويصهرها ويعيد ضربها دنانير أشرفية[٩].

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص٩ حجة (٤٩) بتاريخ مستهل صفر عام ٩٣٤هـ.
(٢) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٧٣ حجة (٧٤٣) بتاريخ ١٧ ذى الحجة سنة ٩٣٤هـ.
(٣) ابن إياس: المصدر السابق ج٥ ص٤٤٣ وأيضا على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٥.
(٤) المقريزى: الخطط ج٢ ص٢٤٤.
(٥) د. نعيم زكى فهمى: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب - القاهرة ١٩٧٣ - ص٣٥٦.
(٦) Seham El Mahdi: op. cit. p. 191.
(٧) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق ص٣٥٧.
(٨) Sham El Mahdi: op. cit. p. 191.
(٩) رأفت محمد النبرواى: مسكوكات المماليك الجراكسة فى مصر - ج١ ص٦٠-٦١.

وقد ضرب «الأشرفى» فى عهد بارسباى وفق طرازين مختلفين، الأول يمتاز بإطار يحيط بحقل الكتابة، عبارة عن معينات صغيرة محفورة بالتبادل مع حبيبات أما كتاباته فهى كما يلى(١):

الظهر	الوجه
أرسله	بالقاهرة
لا اله إلا الله	السلطان الملك الأشرف
محمد رسول الله	أبو النصر برسباى عز نصره
بالهدى	عام تسع وعشرين وثمانمائة

ويتفق الطراز الثانى مع الأول فى كتابات الوجه وإن اختفى فيه الإطار الزخرفى واختلفت كتابات الظهر بعض الشيء فجاءت على هذا النحو(٢):

وما النصر إلا من عند
لا اله إلا الله محمد
رسول الله أرسله
بالهدى ودين الحق

أما أوزان دنانير الأشرف بارسباى التى ضربت فى عام ٨٢٩هـ فقد تراوحت بين ١٧ر٣ جرام و٣٩ر٣ جرام(٣)، وليس بين القطع المنشورة ما يؤيد أن وزن الأشرفيات قد ثبت عند ٤٧ر٣ جرام(٤)، ولم يختلف الأمر عن ذلك كثيراً فى الدنانير التى ضربت بعد ذلك فى القاهرة فيما بين عامى ٨٣٠هـ و٨٤٠هـ إذ لم يتعد وزن أكبر الدنانير المنشورة باسمه ٤٢ر٣ جرام(٥).

وكان «الأشرفى البارسبيهى» حسبما يذكر ابن إياس ضمن النقود الذهبية المتداولة بمصر فى عام ٩٢٦هـ(٦)، وقد ظل متداولاً بالأسواق حتى عام ٩٤٥هـ على أقل تقدير، إذ تشير وثائق المحكمة الشرعية إلى عملية بيع تمت بنقود مختلفة كان من بينها الذهب البارسبيهى(٧).

---

(١) المرجع السابق - ج١ ص٦٠.
(٢) رأفت محمد النبراوى: مسكوكات المماليك الجراكسة - ج١ ص٦٩.
(٣) CIC Nos. 2895 - 2899.
(٤) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق ص ٣٥٧.
(٥) CIC Nos. 2901 - 2930.
(٦) ابن إياس: بدائع الزهور: ج٥ ص٣٣٢.
(٧) محكمة الصالحية النجمة سجل (٤٤٠) ص٢٢ حجة (١١٠) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ ومحكمة بجامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان عام ٩٤٥هـ.

ب- النقود الذهبية للسلطان الظاهر أبى سعيد جقمق:

ضربت نقود هذا السلطان الذى حكم دولة المماليك بين عامى ٨٤٢ و٨٥٧هـ، وفق ثلاثة طرز وبوزن يتراوح بين ٣٩ر٣ و ٤١ر٣ جراماً[١]. وقد أصدرت دنانير جقمق فى عدة إصدارات خلال السنوات ٨٤٢ و٨٤٣ و ٨٤٤ و٨٥٣هـ[٢].

ورغم أن السلطان الأشرف إينال قد قام فى عام ١٤٥٣م بجمع النقود الذهبية التى كانت مصدر شكوى من التجار بدءاً من نقود المؤيد شيخ وحتى دنانير جقمق وقام بسكها دنانير فى عام ١٤٥٨م[٣] إلا أن ذلك لم يحل دون وصول بعض دنانير الظاهر جقمق التى عرفت فى التداول بالذهب الجقمقى حسبما ذكرت إحدى حجج المحكمة الشرعية المؤرخة بعام ٩٣٩هـ[٤].

جـ- النقود الذهبية للسلطان الأشرف أبى النصر قايتباى:

سكت نقود هذا السلطان (٨٧٢ - ٩٠١هـ) وفق ستة طرز تحمل اسم «القاهرة» وستة أخرى لا تحمل هذا الاسم ويرجح أنها من ضرب القاهرة أيضاً[٥]. ويتراوح متوسط وزن دنانير الأشرف قايتباى التى ضربت فى القاهرة بين ٣٧ر٣ جرام و ٤١ر٣ جرام[٦].

وتشير المصادر التاريخية إلى تداول دنانير الأشرف قايتباى بمصر فى حوادث عام ٩٢٥هـ[٧]، وعام ٩٢٦هـ[٨].

أما وثائق المحكمة الشرعية فقد ذكرت هذه الدنانير التى تم تداولها فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى بعدة مسميات، فهى «الذهب القايتبيهى» فى بعض هذه الوثائق[٩]، أو دنانير قايتبيهى فى وثائق أخرى[١٠]، وأيضاً أشير إلى دينار من هذا النوع على أنه «دينار ذهب أى قايتباى»[١١].

---

(١) رأفت محمد النبراوى: المرجع السابق ج١ ص٧٦-٧٧.
(٢) CIC Nos. 2941 - 2970.
(٣) د. نعيم زكى فهمى: طرق التجارة الدولية - ص ٣٥٧.
(٤) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) حجة ٢١٥٦ بتاريخ ٦ ذى القعدة ٩٣٩هـ.
(٥) رأفت محمد النبراوى: مسكوكات المماليك الجراكسة ج١ ص١١٣-١١٥.
(٦) CIC. Nos. 3049 - 3063.
(٧) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٥.
(٨) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٣٣٢.
(٩) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص١٦٩ حجة (٧٢٨) بتاريخ ١٢ ذى الحجة عام ٩٣٤هـ وأيضاً: محكمة بولاق سجل (١) ص٤٦ حجة (٢٠١) بتاريخ ١٥ رمضان عام ٩٤٣هـ.
(١٠) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) ص٤ حجة (١٨) بتاريخ ٤ محرم عام ٩٣٩هـ.
(١١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص٦ حجة (٢٨) بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ.

د- النقود الذهبية والفضية للسلطان الأشرف قانصوه الغورى:

سكت دنانير الغورى بالقاهرة حسب أربعة طرز خلال ستة عشر عامًا حكم فيها الغورى دولة المماليك فيما بين عامى ٩٠٦ و٩٢٢هـ[١]. ويدور متوسط أوزان الدنانير المنشورة باسم هذا السلطان بين ٣٫٢٩ جرامًا و٣٫٤٢ جرامًا[٢].

وقد تداولت دنانير الغورى فى أوائل العصر العثمانى بحكم أنها ضربت قبيل الغزو العثمانى بسنوات قليلة، ودخل العثمانيون مصر وهى العملة الأكثر انتشاراً بها، وظلت محافظة على موقعها فى التداول النقدى بمصر رغم ما اشتهر عنها من فساد العيار وانخفاضه كشأن سائر عملات الغورى.

وإضافة إلى كثرة «الأشرفى الغورى» فى أيدى الناس لكونه عملة السلطان الذى أقصاه سليم الأول عن حكم مصر، فإن ثمة حقيقة هامة حفظت لهذا الدينار مكانه فى أسواق التداول. ألا وهى أن دنانير سليم الأول، التى عرف واحدها «بالسليمى شاهى»، لم تكن بأفضل منها وزنًا أو عياراً، وآية ذلك أن الدينار الغورى والدينار السليمى، نودى عليهما بسعر واحد فى التداول مثلما حدث فى عام ٩٢٦هـ[٣] وتكرر مرة أخرى فى ١٧ رجب عام ٩٢٨[٤]هـ.

ولم يختلف الأمر كثيراً عن ذلك فى وثائق المحكمة الشرعية، ففى عدة مرات اقترن ذكر الدنانير السليمية بدنانير الغورى، كما جاء فى تفصيل تعرض أحد الأشخاص لحادث سرقة داخل حمام، حيث سرق منه «عشرة دنانير ذهب، سليمى خمسة، وغورى ثلاثة[٥]...».

وقد تردد ذكر «الذهب الغورى» غير مرة فى سجلات المحاكم الشرعية فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى[٦].

وكما كان الأمر فى أيام دولة المماليك، عرفت مصر فى العصر العثمانى تداول النقود المملوكية التى ضربت فى بلاد الشام، فكانت هى الأخرى عملات مقبولة الدفع فى البلاد، وكان يشار إلى دنانير الغورى المضروبة فى ولايات الشام «بالذهب الغورى الشامى»[٧].

---

(١) رأفت محمد النبراوى: المرجع السابق ج١ ص١٣٧-١٣٨.

(٢) CIC. Nos. 3100 - 3113.

(٣) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٤٦٢.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم عام ٩٣٤هـ.

(٦) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٦٩ حجة (٧٢٨) بتاريخ ١٢ ذى الحجة ٩٣٤هـ محكمة بولاق سجل (١) ص٤٥ حجة (١٩٥) بتاريخ ١٤ رمضان عام ٩٤٣هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص٢٢ حجة (١١٠) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ٩٤٣هـ.

وإلى جانب النقود الذهبية التي سكت في عهد الغوري، راجت في أسواق مصر العملات الفضية لهذا السلطان ولكن يبدو أن ذلك كان لفترة محدودة إذ إن السلطان سليمان القانوني أمر بإلغاء التعامل بالنقد الفضي العتيق في ذي القعدة عام ٩٢٨هـ[١].

ورغم هذا الأمر فإننا نجد إشارات في وثائق المحكمة إلى تداول «فضة قديمة غورية» بعد قرار إلغائها بنحو أحد عشر عاماً[٢]. ولم نعثر بين العملات الفضية التي نشرت باسم السلطان الغوري على قطع عليها اسم دار ضرب القاهرة[٣].

وعلى أية حال فإن الدور الذي لعبته نقود المماليك في التداول النقدي سرعان ما تضاءلت أهميته حتى اختفت هذه النقود من التداول تماماً بعد النصف الأول من القرن العاشر الهجري، ومن العوامل الهامة التي ساعدت على اختفائها، ولاشك، عامل الاكتناز لأرجحيتها على النقود العثمانية التي عُدت سيئة بالقياس لنقود الغوري الأسوأ سمعة بين نقود المماليك قاطبة[٤].

إن هذا الاكتناز[٥] هو التعبير الدقيق عن عمل قانون جريشام الذي يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق، فضلاً عن أن الاكتناز هو في حد ذاته نوع من أنواع الطلب على النقود[٦].

وظلت وثائق المحكمة الشرعية تشير إلى تداول النقود المملوكية حتى عام ٩٦١هـ على أقل تقدير، إذ وردت في إحدى الحجج إشارة لدنانير قايتباي ودنانير الغوري أيضا[٧].

---

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٤٧٧.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص٩ حجة (٤٦) بتاريخ ٦ صفر عام ٩٣٤هـ.

(٣) رأفت محمد النبراوي: المرجع السابق ج١ ص١٩٠، وأيضاً CIC. P. 98.

(٤) د. نعيم زكي فهمي: المرجع السابق ص٣٨٥.

(٥) كان هذا الاكتناز سبباً في اختفاء النقد المملوكي من التداول نتيجة لقيمته الجوهرية الأكثر ارتفاعاً عن مثيلاتها في نقود العثمانيين، حيث إن فائدة النقود تتجلى في هذه الحالة باعتبارها أداة لاختزان القيمة أو مخزناً للقيمة أي أداة لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل - انظر عن ذلك: د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك - ص١٥.

(٦) د. رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص٥٠.

(٧) سجل مبايعات الباب العالي رقم (١٤) ص١١٢ حجة (٣١٦) مؤرخة في ٦ ذي القعدة عام ٩٦١هـ.

ثانيا: النقود الأجنبية

مصر كسائر بلاد الدولة العثمانية، كان لها فى القرنين ١١ و١٢هـ (١٧ و١٨م) نظام نقدى ثنائى لنقود أوربية وعثمانية محلية، وكانت أغلب الأنشطة التجارية تقوم على التعامل بالنقد الأوربى بينما كانت المعاملات الداخلية تتم بالعملات المحلية[١].

هذه الظاهرة الهامة التى ميزت التداول النقدى بمصر العثمانية، لم تبرز فجأة فى العصر العثمانى بل شهد عصر المماليك الجراكسة بداية صعودها فى الثلث الأول من القرن التاسع الهجرى.

وقد ارتبط تداول النقود الأوربية فى مصر بحركة التجارة بين الشرق والغرب التى كانت مصر أحد معابرها الرئيسية فى العصور الوسطى. وكان من أثر تدهور وزن وعيار النقود المملوكية المضروبة من الذهب والفضة فى عهد الجراكسة أن غزت أسواق التداول النقدى بمصر دوكات البندقية الذهبية وعملة فلورنسا المعروفة بالإفرنتي والتى تميزت جميعها بوزن ثابت وعيار واحد وسمك محدد مما جعلها تحوز ثقة المتعاملين حتى أن المعاهدات بين المماليك والإفرنج فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر بعد الميلاد أقرت الدوكات البندقى كنقود رسمية[٢].

وكما رأينا من قبل فقد حاول الأشرف بارسباى مقاومة إمكانية تداول النقود الأوربية بمصر عن طريق جمعها وسبكها وإعادة ضربها دنانير أشرفية، إلا أن ذلك لم يؤت ثماره المرجوة لانخفاض وزن عيار الأشرفيات عن الدوكات والإفرنتي التى كان بالإمكان تداولها بالعدد دون اللجوء إلى وزنها[٣].

وإذا كان تداول النقد الأوربى بمصر العثمانية يعد فى جانب منه محض استمرار لظاهرة فرضت نفسها على التداول النقدى فى عصر المماليك، إلا أن ذلك وحده لا يكفى لتفسير التزايد المستمر لأعداد وأنواع النقود الأجنبية التى أغرقت أسواق مصر منذ منتصف القرن ١٠هـ (١٦م) كما يتضح من وثائق المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية.

ويمكن إيجاز العوامل التى أفضت إلى انتشار النقد الأجنبى فى العصر العثمانى فيما يلى:

---

(١) Daymond (A): Artsisans Et Commercnts - Tome I p. 17.

(٢) سبقت الإفرنتى دوكات البندقية فى الظهور حتى قامت البندقية بسك عملتها الذهبية فى عام ١٢٨٤م
Ivs and grierson op. cit p. 1.

(٣) Bacharach (.) the Dinar versus the Ducat - Int. F. Midde. East. Stud. 4 (1973) p. 78.

١- أن الدولة العثمانية ذاتها ومنذ نشأتها كانت تقبل تداول العملات الأجنبية فى أراضيها باعتبارها عملة قانونية، وكان الناس يتأكدون من أنها عملة قانونية بعد دمغها بكلمة «صح»[١].

٢- أن ميزان التبادل التجارى بين مصر وأوربا كان يميل بشدة لصالح مصر، فكانت تصب بأسواق مصر عملات أوربية متعددة لتمويل تجارة الشرق[٢]. وكانت البلاد فى حاجة ماسة لهذه العملات الموثوق بها لتتمكن من تمويل مشترياتها مع بلاد العرب والهند حيث كان ميزان المدفوعات فى غير صالح مصر بسبب قلة الصادرات مما يستتبع إرسال مقادير من العملة لدفع أثمان المشتريات[٣].

والواقع أن التبادل التجارى بين الشرق والغرب الذى قامت مصر فيه بدور الوسيط فى حوض البحر المتوسط كان مهدداً فى نهاية القرن ٩هـ (١٥م) نتيجة لقلة العملات الأوربية المضروبة بعد ما نجح البرتغاليون فى الاستيلاء على خليج غينيا والوصول إلى تبر السودان الغربى، ولكن نجاح الأسبان فى اكتشاف أمريكا أنعش تجارة المتوسط بفضل شحنات المعادن الثمينة من الذهب والفضة التى تدفقت من أمريكا إلى أسبانيا منذ بداية القرن ١٦م وبلغت أوجها فيما بين ١٥٥٠م و١٦٤٠م، حيث استخدمت فى ضرب النقود الضرورية للدفع فى عمليات التجارة[٤].

وإلى جانب ميزان المدفوعات التجارى بين مصر وأوربا، ساعد ميزان التبادل التجارى بين الاستانة ومصر وهو الآخر كان يميل لصالح مصر على أن ترد لمصر المزيد من العملات الأجنبية التى كانت متداولة بالقسطنطينية[٥].

٣- انهيار العملة العثمانية منذ أواخر القرن ١١هـ (١٦م) وأوائل القرن ١٢هـ، (١٧م) نتيجة عوامل عديدة منها اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح مما أدى إلى نقص واردات الضرائب على تجارة العابر (الترانزيت) وتوقف المد العثمانى عن الفتوحات زيادة نفقات الدولة لاسيما بعد زيادة أعداد المرتزقة العسكريين وانهيار نظام الالتزام، وما أحدثه أيضاً تدفق فضة الأسبان الأمريكية على اسواق الشرق من إرباك للنقد العثمانى فانخفضت قيمة

---

(١) جب وبوون: المجمع الإسلامى والغرب - ج٢ ص١٠٤، ١٠٧.

(٢) Raymond : op. cit. p. 18.

(٣) د. راشد البراوى (وآخرون): التطور الاقتصادى فى مصر - ص٣٤.

(٤) فرنان برودل: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ضمن «بحوث فى التاريخ الاقتصادى» ترجمة توفيق إسكندر القاهرة ١٩٦١ - ص٨٩.

(٥) Raymond (A): op. cit p. 18.

وحدة الفضة الرئيسية وهى الآقجة وارتفع سعر الذهب[١].

وقد أدى التدهور المستمر فى قيمة العملة العثمانية إلى نشوء فراغ نقدى فى أسواق مصر فضلاً عن تزعزع ثقة المتعاملين بهذه العملة التى كانت عرضة للتخفيض المستمر وزناً وعياراً.

٤- أن العملات الأجنبية التى نجحت فى سد الفراغ الناتج عن تدهور العملة العثمانية، توفرت بها ما افتقدته عملات العثمانيين المتداولة من مميزات.

فمن الناحية الجوهرية تميزت العملات الأجنبية بثبات قيمتها لمحافظتها على وزن وعيار محددين لم يتغيرا باختلاف الإصدارات[٢].

أما من ناحية الشكل فقد اتسمت النقود الأوربية باكتمال الاستدارة واستواء حواف القطع المعدنية، مفيدة بذلك من تحسن صناعة المعادن التى دخلتها آلة «سحب» ثقيلة كان تسحب قضبان المعدن خلال سلسلة من الملفات وهو ما كان ينتج صفائح معدنية رقيقة وعريضة قطعت منها قطع النقد[٣].

بيد أن الطفرة الهائلة التى حققتها صناعة النقود فى أوربا، إنما جاءت بعد ابتكار الإيطالى Donata Bramante، صانع الميداليات فى مطلع القرن ١٦م لآلة سك النقود Screw Press التى تستخدم قوة ضغط هائلة على النقود. وقد انتشر هذا الابتكار سريعاً فدخل فرنسا عام ١٥٥٠م وإنجلترا عام ١٥٦٠م،وعرفت ألمانيا والنمسا ووسط أوربا نوعاً آخر من هذه الآلة[٤].

ولامراء فى أن هذا الابتكار الصناعى قد ساعد على وضوح كتابات ونقوش العملات الأوربية فضلاً عن استواء حافاتها مما رفع مصداقيتها لدى المتعاملين بها..

٥- وكان من شأن العوامل السابقة مجتمعة أن أصبحت العملات الأجنبية تتداول فى مصر بسعر أعلى من قيمتها الاسمية[٥]. فكانت دوكات البندقية وريالات هولندا على سبيل المثال تشترى فى مصر بأزيد خمس بارات عن قيمتها الحقيقية[٦].

وعلى الرغم من قيام السلطات بإعادة تقويم العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية من

---

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية - ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) Raymond (A.): op. cit p. 17.

(٣) Dctey (Richard): Money of the world - New yourk - 1978 - p. 157.

(٤) Ibid: p. 158.

(٥) Raymond (A.): op. cit. p. 19.

(٦) محمد رفعت رمضان: على بك [illegible]

آن لآخر وما كان يسببه ذلك من اضطراب نقدى[١]، إلا أن هذه النقود الأجنبية ظلت تلقى رواجًا كبيرًا فى المعاملات التجارية بفضل ارتفاع عيارها وجودتها من حيث الصناعة والشكل مقارنة بالعملات العثمانية[٢].

وقد شمل تداول النقود الأجنبية بمصر نقودًا أوربية وأخرى من ضرب بلاد العالم الجديد (وخاصة المكسيك)، وكانت هذه النقود دومًا من الذهب والفضة، وهى ذاتها التى استخدمت فى التداول النقدى باستانبول مع اختلافات طفيفة[٣].

أ - النقود الذهبية الأجنبية:

وتضم دوكات البندقية التى عرفت «بالبندقى» ونقود أسبانيا الذهبية المعروفة بالكرونة أو الأكرونة ودوكات النمسا التى عرفت باسم مجر آلتينى.

١- دوكات البندقية[٤]:

وهى الأقدم فى التداول بمصر، إذ بدأ تداولها فى العصر المملوكى منذ عام ٨٣٠هـ (١٣٠٢م) عندما أصر جمرك الإسكندرية على أن يدفع تجار أوربا قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية أو الدوكات[٥].

ونظرًا لأن هذه الدوكات قد حملت ضمن نقوشها صورة القديس سان مارك St. Mark وصورة دوق البندقية[٦] فقد وصفها القلقشندى بأنها مشخصة وعلى أحد وجهيها صورة الملك الذى تضرب فى زمنه، ولا يعنى ذلك، كما ذهب بعض الباحثين أن دوكات البندقية قد عرفت فى مصر المملوكية بالمشخصة[٧].

ولم يغير استيلاء العثمانيين على مصر من وضع هذه الدوكات فى أسواق مصر ليس لأن

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا البحث والملحق الوثائقى رقم (١)

(٢) د. راشد النبراوى (ومحمد حمزة عليش): التطور الاقتصادى - ص٤١.

(٣) Raymond (A.): op cit p. 19.

(٤) أصل تسمية الدوكات جاء من الكلمة اللاتينية Ducaties أو ducatus المشتقة من كلمة Sucatus Apaliu التى أطلقت على النقود الفضية التى سكت بصقلية فى عهد روجر الثانى Rayer II بدءاً من عام ١١٤٠م - انظر Ives (H.) and Grierson: op cit. p. 6.

(٥) د. عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى - دمشق ١٩٨٠ - ص٥٢.

(٦) Ives (H). and Grierson: op. cit - p. 5.

(٧) وقد اعتبر د. حسن الباشا هذا التفسير تحميلا لنص القلقشندى بأكثر مما يحتمل - انظر: د. حسن الباشا: قاعة بحث فى العمارة والفنون الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ - ص٢١٤.

البندقية وجنوة حافظتا على علاقاتهما التجارية الهامة مع مصر فحسب[١]، بل ولان دوكات البندقية كانت متداولة فى القسطنطينية حيث أطلق عليها الأتراك اسم «فلورى» أو يلدز آلتينى[٢].

وقد اشتهرت هذه العملة فى مصر العثمانية باسم البندقى[٣]، وتجمع على بنادقة[٤]. أما بالنسبة للأوربيين من التجار وتراجمة البلاد الذين كانوا يستخدمون لهجة محرفة مأخوذة عن الإيطالية والفرنسية، فقد عرفت الدوكات باسم «سكين» Sequin وهى بالإيطالية زتشينو Zechino، والكلمتان منحوتتان من الكلمتين العربيتين «سَكّة» و«سكَّة» من الأصل سَكَّ أى ضرب النقود[٥].

ولاشك أن دوكات البندقية نجحت فى الاحتفاظ بموقع مميز بين النقود الذهبية المتداولة بمصر بفضل وزنها الثابت (٣٫٤٩٤ جرام) الذى لم يتغير منذ عام ١٥٢٦م[٦] وأيضاً بفضل دور البندقية المتميز فى التجارة العالمية[٧].

ولم ينقطع ذكر الدينار البندقى من سجلات المحكمة الشرعية حتى مقدم الحملة الفرنسية على الرغم مما ذكره Raymond من أن دور دوكات البندقية فى التداول النقدى قد تراجع بعض الشيء بدءاً من عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠م) لصالح العملات العثمانية الذهبية الجديدة مثل الفندقلى والزر محبوب[٨].

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دوكات البندقية بالذهب البندقى[٩] والمشخص

---

(١) وصف مصر ج٦ ص٦٣.

(٢) جب وبوون: المرجع السابق ص١٠٦، والفولرين هو عملة فلورنسا ذات الزهرة التى ضربت منذ عام ١٢٥٢م لدواعى التجارة وضربت دوكات البندقية بدءاً من عام ١٢٨٤م تقليد الوزن وعيار الفلورى. انظر: Doty (R.): op. cit p. 138.

(٣) Dozey, op. cit Tome I - p. 118 وحسبما يذكر Ives فإنه منذ القرن ١٥م أصبحت تسمية الدوكات هى السائدة فى بوهيميا والمجر وهولندا وألمانيا حتى فى فلورنسا ذاتها حيث عرف الفولرين باسم Florance ويبدو أن هذا الخلط قد امتد إلى القسطنطينية ذاتها انظر: Ives: op. cit. p. 4

(٤) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى الجبرتى - ص٤٥.

(٥) وصف مصر - ج٦ ص٦٧.

(٦) Raymond (A.) op. cit p. 19.

(٧) Bacharch: the Dinar - p. 77.

(٨) Raymond (A.): op. cit p. 20.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص١٣ حجة (٥٧) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ
محكمة بولاق سجل (١) ص٢٨ حجة (٤٧) بتاريخ ١٦ رمضان ٩٤٣هـ.
محكمة جامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص٥ حجة (٢٥) بتاريخ ٨ ربيع ثان ٩٤٥هـ.
محكمة بولاق سجل (٩) حجة (١٣) بتاريخ ١٩ صفر سنة ٩٧٠هـ.
محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص٣٧ حجة (١٠٣) بتاريخ ١٠ ربيع الأول عام ١١٣٢هـ.
محكمة باب سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر ١١٨٦هـ.

البندقى[1] وعرف الدينار البندقى فى بعض هذه الوثائق البرشيفى البندقى[2].

وورد فى هذه الوثائق أيضًا ذكر «دنانير ذهب بندقى قديم[3]» وكذلك فى دفاتر السادات الوفائية[4] ويبدو أن ذلك كان تمييزاً للإصدارات الجديدة من هذه الدوكات فى القرن الثامن عشر الميلادى عن الإصدارات القديمة ومن الجدير بالملاحظة أن دوكات البندقية كانت عرضة لعمليات الاكتناز منذ العصر المملوكى[5] ولعل ذلك هو الذى أدى إلى تقلص الكميات المتداولة منها بالأسواق فى بدايات القرن ١٣هـ إذ ظل البندقى عملة جيدة أمام الفندقليات والزر محبوب حتى إن السلطات المحلية قررت له سعر صرف يزيد عن سعر الذهب المصرى والإسلامبولى بما يتراوح بين سبعين وتسعين نصف فضة[6].

وقد بلغت شهرة البندقى بجودة العيار حداً أصبح فيه الذهب البالغ النقاء يعرف بالذهب البندقى وهو ما نجد صداه فى وثائق المحكمة الشرعية التى أشار بعضها إلى بيع ذهب لأحد الصاغة «من الذهب البندقى المثاقيل»[7] إلى شراء يهودى صائغ لعشرين «مثقالاً ذهبًا بندقيًا»[8].

ومما لا دلالته كثرة الإشارات التاريخية إلى اكتناز الذهب البندقى منذ أواخر القرن الثانى عشر الهجرى(١٨م)، من ذلك ما ذكره الجبرتى فى تأريخه لحوادث عام ١١٨٣هـ عن قيام درويش بن همام شيخ العرب بمصادرة أحد رجال أبيه الذى عثر معه على «أربعين ألفًا من جنس الذهب البندقى»[9]، وكذلك إقدام الشطار على نهب حاصل فى الوكالات بباب

---

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ١٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٠٩١هـ.

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص١٩٨ حجة (٨٧٥) بتاريخ ١٣ شوال ١٩٠٣هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى (٢٢) ص٩٤ حجة بتاريخ ٤ ذى الحجة ١١٩٩هـ.

(٤) على مبارك: الخطط ج٢ ص١٥٥، بتاريخ عام ١٢١٢هـ.

(٥) أشارت د. سهام المهدى إلى عدد من الدوكات التى عثر عليها مخبأة فى منزل «زينب خاتون» فى بحثها المقدم لندوة طريق الحرير التى عقدت بالقاهرة فى خريف عام ١٩٩٠م - (تحت النشر).

(٦) الجبرتى: عجائب الآثار - ج٢ ص٢٦٣.

(٧) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص٣٠٣ حجة (١٠٥٤) بتاريخ ٢٢ ذى القعدة عام ٩٨٤هـ، والمثاقيل هنا هى جمع لوحدة الوزن (مثقال) التى كانت مستخدمة فى وزن الذهب. ومعلوم أن عبدالملك بن مروان عند تعريبه للدينار اختار وزن المثقال (٢٥ر٤ جرام) ليكون الوزن الرسمى للدينار الإسلامى - انظر: هنتس (فالتر) المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى - ترجم د. كامل العسلى - عمان (١٩٧٠) - ص١٢١.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص٩٠ حجة (٣٤٦) بتاريخ ١٣ صفر عام ١٠٤١هـ.

(٩) الجبرتى: عجائب الآثار - ج١ ص٤٤٨. ودرويش هذا هو ابن شيخ العرب همام الذى نجح في الاستقلال بحكم الصعيد لفترة طويلة من القرن الثانى عشر الهجرى قبل موته فى هذه السنة ولمزيد من المعلومات عنه انظر: د. ليلى عبداللطيف: شيخ العرب همام. الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٢.

الشعرية في عام ١٢٠٠هـ، حيث أخذوا منه صندوقًا في داخله اثنا عشر ألف بندقي[١].

إن هذا الاكتناز قد حدث تحت ضغط الميل الإنساني العام للاحتفاظ بكل ما هو ثمين طيب وادخاره وهو ما يعبر عنه حديثًا بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق، وقد سبق إلى اكتشاف فحوى هذا التعبير الذى أطلقه جريشام، المؤرخ تقى الدين أحمد بن على المقريزى فى كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة، حيث تحدث عن أن رواج الفلوس النحاسية فى العصر المملوكي قد أدى إلى خروج الدراهم الفضة من التعامل وإقبال الناس على سبكها واتخاذها حليًا[٢].

وقد لفت أستاذى الدكتور حسن الباشا، نظرى إلى آيتين من آيات القرآن الكريم تفسران ميل البشر إلى ادخار كل ما هو طيب وإنفاق ما عداه وهو ما نهى الله عنه فى الموضعين، فقال عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غنى حميد»[٣].

وقال تعالى «وآتو اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوبًا كبيرًا»[٤].

أما فيما يتعلق بالدوكات النمساوية التى عرفتها القسطنطينية فى التداول باسم مجر ألتينى أو الذهب المجرى[٥]، فإننا لم نعثر فى أى من الوثائق أو المصادر التاريخية المستخدمة فى هذا البحث على أى ذكر لها حتى عام ١٢١٣هـ، فى حين أشار «الكرملى» إلى نقد ذهبى عرف باسم «بربنجيس» وهى كلمة تركية منحوتة من «برْ» أى (واحد) و(بنجس) وهى كلمة مجرية لنقود مجرية استعملها الترك فى القرن الحادى عشر الهجرى «١٧م»، وعلى أيديهم دخلت إلى بلاد وادى النيل حسب ما ذكره الكرملى[٦].

وربما تم تداول هذه الذهبيات المجرية بعد الحملة الفرنسية، وهى على وجه اليقين أقل قيمة من الذهب البندقى، كما يستفاد من المثل العامى السائر «إلعب بالمجر لما يجيك البندقى»[٧].

---

(١) الجبرتى: المصدر السابق ج٢ ص ١٥٣.
(٢) المقريزى: إغاثة الأمة - ص ٧١.
(٣) سورة البقرة آية (٢١٧).
(٤) سورة النساء آية (٢).
(٥) جب وبوون: المجتمع الإسلامى والغرب - ج٢ ص١٠٦.
(٦) أنستاس الكرملى: النقود العربية - ص١٦٧.
(٧) أحمد تيمور: الأمثال - ص٣٩.

٢- الأسكودو الأسبانى

بعد سقوط غرناطة آخر معقل للإسلام بشبه جزيرة أيبيريًا فى يد الملك فرناندو وزوجته إزابيل فى الثانى من شهر يناير عام ١٤٩٢م(١)، ضرب بغرناطة نقد ذهبى جيد يحمل صورة الملكة والملك Ferdinnd and Isabella وعلى رأسيهما «التيجان» فى سنة ١٤٩٧م وهذا النقد الذى عرف بالأسكودو Escudos كان بوزن ٣,٥٨ جرام وبعيار مرتفع يبلغ ٢٣,٧٥ قيراطًا(٢).

وقد أفادت أسبانيا وهى تصدر هذه العملة الجيدة من مخزون الذهب الأفريقى الذى انساب عبر المغرب إلى الدويلات الإسلامية فى الأندلس لاسيما منذ القرن العاشر الميلادى وحتى القرن الثالث عشر، حيث فضلت بعض هذه الدويلات أن تدفع الإتاوات المفروضة عليها من الذهب لجاراتها من الدويلات المسيحية(٣). وكان من الطبيعى أن تصل العملة الذهبية الأسبانية الجديدة إلى الشاطئ الأفريقى الذى ارتبط تقليديًا بعلاقات حميمة مع بلاد الأندلس(٤)، إضافة إلى استمرار تدفق المسلمين الأندلسيين إلى بلاد المغرب هربًا من اضطهاد محاكم التفتيش والذى لم ينقطع إلى بدايات القرن السابع عشر الميلادى(٥).

وإذا كان المغاربة قد حملوا معهم إلى مصر النقود الذهبية الأسبانية، فإن المعين الأكبر الذى تدفقت منه هذه النقود على مصر، كان تجارة الشرق التى يميل فيها الميزان التجارى لصالح الشرق منذ القرن العاشر الهجرى، وقد استخدم التجار الفرنسيون مثلاً نقودًا أسبانية وإيطالية لشراء منتجات الشرق(٦).

وقد تنبهت الحكومة الأسبانية فى عام ١٥٣٦م (٩٤٣ - ٩٤٤هـ) إلى مخاطر استنزاف نقودها الذهبية لخدمة تجارة أوربا مع الشرق، فلاحظت أن العملات الذهبية تخرج من أسبانيا ولا تعود إليها مما أثر على عيار الذهب ولذا فقد أوقف كارلوس الخامس Charles V ضرب العملات الذهبية القديمة، وضرب عوضًا عنها عملة أخرى عيارها ٢٢ قيراطًا فقط، ذات

---

(١) د. لطفى عبدالبديع: الإسلام فى أسبانيا - القاهرة ط٢ - ١٩٦٩ - ص١٢.

(٢) Suhle (Arher): Die Nunze - fipzig - p. 171.

(٣) فرنان بودل: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ص٨٢.

(٤) انظر عن هذه العلاقات: د. خليل ابراهيم السامرائى: علاقات المرابطين بالممالك الاسبانية بالأندلس وبالدول الإسلامية - بغداد - ١٩٨٥.

(٥) لم تتوقف محاكم التفتيش عن عملها حتى بداية القرن السابع عشر الميلادى حيث قامت باضطهاد المسلمين وإجبارهم على التنصر أو مغادرة الأندلس - انظر: د.محمود على مكى: مدريد العربية - القاهرة (د.ت) ص١٠٧.

(٦) فرنان برودل: المرجع السابق ص٨٠.

طراز جديد، وعرف هذا الإصدار الجديد بالأسكودو أيضًا وأصبح ينقش على هذه العملة تاج يشبه المنقوش على نقود الملك الإنجليزى هنرى الثامن الذهبى وبعد ثلاثين عامًا من صدور الأسكودو الجديد أصدر فيليب الثانى منه مضاعفًا مثل الضعف المعروف باسم بريستول Pristol وأيضًا ربع الأسكودو[١].

وكان وجه البريستول الذى أصدره فيليب الثانى من أشبيليه يحمل نقش الصليب أما الظهر فكان ينقش عليه درع فوقه تاج[٢].

وعندما جاء الملك كارل الثالث Karl III إلى الحكم ضرب فى مدريد قطعًا ذهبية من فئة ضعف الأسكودو فى عام ١٧٧٦م، وعلى أحد وجهى القطعة الذهبية صورة جانبية للملك وعلى الوجه الآخر درع فوقه تاج أيضا[٣].

ومنذ عام ١٧٨٦م أصبح وزن البريستول (دوبل أسكودو) لا يتعدى ٥٫٩٢ جراماً[٤].

وكما لاحظنا، فإن إصدارات النقود الذهبية الأسبانية منذ بداية ضربها فى عهد فرديناندو إيزابيل عام ١٤٩٧م لم تتخل فى نقوشها عن رسم التاج Crown، ولعل ذلك هو الذى منحها الاسم الذى اشتهرت به فى أسواق التداول النقدى بمصر وهو الأكرونة أو الكرونة، إضافة إلى صفة «المغربى» التى التصقت بها نتيجة لورود هذه النقود، فيما يبدو، صحبة الحجاج والتجار المغاربة.

ومن أقدم الإشارات لهذه العملات الذهبية المضروبة فى أسبانية ما نجده فى سجل محكمة مصر القديمة الذى أشارت إحدى حججه إلى « دينارين ذهبًا مغربيًا»[٥]، ثم تتابع ذكر هذه النقود على أنها من «الذهب المغربى»[٦] وأردفت بعد ذلك نسبته إلى رسم التاج منذ عام ٩٦١هـ، فعرفت هذه الدنانير «بالذهب المغربى القرونى»[٧] وإن ظلت الإشارة إلى هذه الدنانير بالذهب المغربى فقط متداولة فى سجلات المحكمة الشرعية حتى عام ٩٨٤هـ[٨].

---

(١) Porteous (Jahn): coins in History - London 1969 - p. 169.

(٢) Ibid p. 192.

(٣) Suhle (A.), op. cit. - p. 171, Fig 280.

(٤) Suhle (A.), op. cit. p. 171.

(٥) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ٢١٤ حجة (٩٢٠) بتاريخ ٧ محرم عام ٩٣٥هـ.

(٦) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) ص٤ حجة (١٨) بتاريخ ٤ محرم عام ٩٣٩هـ.

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (١٤) ص١١٧ حجة (٣٣٠) بتاريخ ٧ ذى القعدة عام ٩٦١هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (٦) حجة (١٢٥٢) بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٦٨هـ.

محكمة بولاق سجل (٧) حجة (٧٩٧) بتاريخ ٨ ربيع ثان عام ٩٦٨هـ.

محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص٣٤ حجة (١٠٩) بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة عام ٩٨٤هـ.

وقد عرفت هذه الدنانير الأسبانية تارة بالذهب الأكرونة[1]، وتارة ثانية بالذهب المغربى الأكرونة[2]، أو كرونة وحسب[3] وقد يقال أيضًا «الذهب الكرونيا المغربى»[4]، وتجمع عادة على «أكارنة»[5].

ويبدو من سجلات المحكمة الشرعية أن هذه الذهبيات الأسبانية كانت متداولة على نطاق واسع خاصة فى القرن العاشر الهجرى (١٦م) حتى إننا نجد فى بعضها إشارة إلى صداق «قدره من الذهب الأكرونى معاملة تاريخه بالديار المصرية عشرون دينارًا أكرونيًا»[6]، ووصف هذه الدنانير بأنها من معاملة الديار المصرية يعنى أنها كانت متداولة بكميات كبيرة فى الأسواق.

وقد اختفى الذهب الأسبانى من التداول فى حدود الثلث الأول من القرن الثانى عشر الهجرى، ومن أواخر الإشارات لتداوله فى سجلات المحكمة ما جاء فى عام ١٠١٠هـ فى وثيقة بيع وكان المبلغ المنصوص كلية فيها عشرة دنانير «من الذهب الأندلسى الطيب المتعامل به بديار مصر المحروسة»[7].

ثم فى وثيقة بيع أخرى تحدثت «عن ذهب واحد مغربى» فى عام ١١٣٣هـ[8].

وخارجًا عن الدوكات البندقية ودنانير أسبانيا الذهبية، لم تشر وثائق المحكمة إلى نقود ذهبية أجنبية تم تداولها بمصر اللهم إلا إشارتين غامضتين إلى نقود ذهبية من ضرب جزيرة قبرص، الأولى فى عام ٩٣٤هـ وتحدثت عن مبلغ قدرة دينارين «من الذهب القبرصى»[9] والثانية وردت فى وثيقة مؤرخة بعام ٩٤٥هـ (١٥٣٨م)، وكان بها تعداد لعدة أنواع من الدنانير الذهبية المملوكية والعثمانية ودوكات البندقية، بالإضافة إلى «دنانير

---

(١) محكمة بولاق سجل (٧) حجة (١٢٧٥) بتاريخ أول جمادى الأولى عام ٩٦٨هـ.
محكمة جامع الحاكم سجل (٥٥٠) ص ١ حجة (١) بتاريخ ١٣ محرم عام ٩٩٤هـ.

(٢) محكمة بولاق سجل (٩) حجة (١٣) بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٧٠هـ.

(٣) محكمة قناطر السباع سجل (١٢٢) ص٦٣ حجة (٢٥٢) بتاريخ ٢٥ شوال عام ٩٩٧هـ.

(٤) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٧ حجة (٢٥) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٩٨٢هـ.
محكمة جامع الزاهد سجل (٦٥٩) ص١٠ حجة (٤١) بتاريخ ٢٨ شوال عام ٩٩١هـ.

(٥) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة - ص ١٣٠ نقلاً عن سجلات محكمة الإسكندرية فى وثيقة مؤرخة فى ٨ جمادى الأولى سنة ٩٩٤هـ.

(٦) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٠٤ حجة (١٠٥٦) بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ٩٨٤هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص١٧٧ حجة (٤٩٠) بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١٠١٠هـ.

(٨) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص١٩٠ حجة (٤٤٩) بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١٣٣هـ.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص١٠ حجة (٤٩) بتاريخ مستهل صفر عام ٩٣٤هـ.

سانكمرسى»[1] أى قبرصى.

ورغم هذه الإشارات الوثائقية التى تدل يقينًا على تداول نقود ذهبية من ضرب جزيرة قبرص، إلا أنه لا يوجد فى المصادر التاريخية أو المراجع الحديثة ما يشير من قريب أو بعيد لتداول نقود قبرص الذهبية فى مصر.

ويمكن تفسير هذا التناقض بأن كميات الذهب القبرصى المتداولة كانت ضئيلة إلى حد كبير، حتى إنها اختفت من وثائق المحكمة بعد النصف الأول من القرن العاشر الهجرى (١٦م)، ومن المرجح أن دنانير قبرص قد عرفت طريقها إلى التداول النقدى بمصر فى عصر المماليك، وذلك بسبب العلاقات بين أسرة لوزجنان Lusiĝnan حكام قبرص والدولة المملوكية التى أجبرت حكام الجزيرة على دفع الجزية للسلطان المملوكى فى منتصف القرن التاسع الهجرى«١٥م»[2].

ومعلوم أن آل لوزجنان كانوا قد بدأوا فى ضرب نقود ذهبية على غرار نقود الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ استيلائهم على الجزيرة فى عام ١١٩٢م، إضافة إلى نقود فضية كان لها اعتبار فى تجارة البحر المتوسط[3].

ويبدو أن نقد قبرص الذهبى قد تسرب إلى الأسواق، إما عبر الجزية أو التجارة أو هما معاً، وعلى أية حال فإن الملفت للنظر هو اختفاء هذا النقد من وثائق المحكمة مع نقود المماليك منذ منتصف القرن العاشر الهجرى وهو ما قد يرجح أن تداول الذهب القبرصى كان من بقايا التأثيرات النقدية للعصر المملوكى.

ب- النقود الفضية الأجنبية:

لعبت النقود الفضية الأجنبية دوراً هامًا فى التداول النقدى بمصر خلال العصر العثمانى إذ كانت هى النقد الرئيسى فى المعاملات اليومية وكذلك فى التجارة الدولية، ويعزى أندريه ريمون Raymond ذلك إلى قلة ما يضربه الأتراك عامة ومصر العثمانية خاصة من العملات الفضية[4] والواقع أن هذا القول على إطلاقه لا يعبر بدقة عن حالة التداول النقدى بمصر، إذ كانت دار ضرب مصر تقوم بضرب الأنصاف الفضة بكميات معقولة، ولكن هذه الأنصاف

---

(١) محكمة جامع الحاكم - سجل (٥٣٨) ص٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان عام ٩٤٥هـ.

(٢) د.نعيم زكى فهمى: المرجع السابق - ص٢٠.

(٣) Porteous (J.): op. cit p. 110.

(٤) Raymond (A.): op. cit. p. 20.

لم تستطع أن تعوض إحجام الضربخانة عن سك العملات الفضية الكبيرة، وهو ما أكسب النقود الفضية الأوربية الثقيلة أهميتها الخاصة في التداول النقدى، لاسيما بعد تفشى عادة «قص» الأنصاف التى أشرنا إليها من قبل.

وباستقراء ما ورد في سجلات المحاكم الشرعية والمصادر والمراجع التاريخية العربية والأجنبية، نجد أن النقود الفضية الأجنبية التى دخلت سوق التداول النقدى بمصر كانت من أربعة أنواع هى: النقود الفضية التى ضربت فى البندقية، والقرش الهولندى، والقرش الأسبانى، ثم التالير النمساوى. وقد أطلق على هذه النقود باستثناء «البندقى» منها أسماء محلية ذات طابع وصفى، وكلها جاءت من تسمية نقش على أحد وجهى العملة باسم يقترب من المعارف العامة للمتعاملين بهذه النقود، دونما اعتداد بالاسم الأصلى للعملة أو المصدر (الدولة) التى جاءت منه.

ورغم أن هذا الميل نحو تسمية العملة بنقش وارد عليها، قد ساعدنا فى كثير من الأحوال على التعرف على نوع العملة المقصودة، إلا أنه حدث خلط واضح فى وثائق المحكمة بين هذه المسميات كما سنلاحظ لاحقا، ولعل ذلك الخلط عائد إلى تقارب، أو تطابق، أسعار صرف بعض النقود الفضية الأوربية خاصة فى القرن الثانى عشر الهجرى «١٨م»، بحيث لم يوجب ذلك التمييز بصرامة بين أنواع هذه النقود.

وباستثناء «قروش البندقية» فإن سائر العملات الفضية الأجنبية التى تم تداولها بمصر قد حازت، غالبا، صفات ظلت لصيقة بها إلى نهاية فترة البحث، فجميعها حسب ما جاء فى وثائق المحكمة من «القروش الفضة الحجر».

والحجر فى اللغة تشير إلى خام الفضة أو الفضة الخالصة[١]، واستخدمت هذه الكلمة فى وثائق المحكمة بذات المعنى فذكر فى بعضها «من الفضة الحجر ماية درهم واحدة»[٢] أى ما وزنه مائة درهم، وأيضاً «الفضة الحجر الطيبة»[٣]، أو الفضة الحجر فحسب[٤].

ولا مراء فى أن إلصاق صفة «الحجر» بهذه القطع الفضية من النقود الأجنبية يظهر مدى

(١) تقول العرب: «أرض حجرة وحجيرة ومتحجرة كثيرته والفضة والذهب» - الفيروزأبادى (مجد الدين): القاموس المحيط - القاهرة (د.ت) ج٢ ص٤ - والحجران هما الذهب والفضة أيضاً - ابن منظور: لسان العرب ج٤ ص١٧١.

(٢) محكمة قناطر السباع - سجل (١٢٢) ص ٥ حجة (١٧) بتاريخ ٧ ربع عام ٩٩٧هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٢٣٠ حجة (٦٢٥) بتاريخ ٢٣ جمادي الآخرة عام ١٠١٣هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص٤ حجة (١٤) بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١٠٤٠هـ.

مصداقيتها في التعامل حتى إنها عدت من الفضة الخالصة أو الحجر وهو ما لم يطلق على أى من النقود العثمانية الفضية، ولولا جودة عيارها لما تم تداولها بمصر.

١- قروش البندقية:

خلافًا لما يراه كل من جب وبوون[١] وأندريه ريمون[٢] من أن أقدم النقود الفضية الأجنبية التي تم تداولها في الدولة العثمانية هي قروش هولندا التي سكت في القرن ١٣م، فإن وثائق المحكمة الشرعية تشير إلى نقد فضي من إصدار البندقية وهو المعروف بقروش بندقي أو قروش بنادقة، ولعل هذا النقد قد تم تداوله بمصر دون سائر الولايات العثمانية بحكم العلاقات التجارية الوثيقة بينها وبين بيوت التجارة في الجمهوريات الإيطالية.

ومعلوم أن أول نقد فضي أصدرته البندقية كان قد ضرب في عام ١٢٠٢م (٥٩٩ - ٦٠٠هـ) وقد عرف باسم Ducat وGrossi أيضا[٣].

وقد ضرب هذا النقد في عهد الدوج أنريكو داندولو Enric Dondol (١١٩٢ - ١٢٠٥م) لتمويل الحملة الصليبية الرابعة وعرف حينئذ أيضًا باسم Groots أو Grosso، واستمرت البندقية في ضربه بعد ذلك لوعيها بضرورة إيجاد عملة فضية أكثر أهمية من العملات الفضية التي ورثتها من الإمبراطورية الكارولنجية وذلك لمواجهة متطلبات نشاطها التجارى والمالى[٤].

ويعد الاستمرار في ضرب هذا النقد الفضي من بين الوسائل التي لجأت إليها البندقية من أجل سد النقص في العملات الذهبية اللازمة للدفع في تجارة الشرق، ورغم أن تجار الشام على وجه الخصوص قد رفضوا التعامل به مفضلين الذهب عند الدفع، إلا أن هذا النقد عرف طريقه إلى أسواق التداول النقدى بمصر، ويبدو أن ذلك قد حدث منذ أيام الغورى الذى اضطرته الضائقة المالية إلى قبول حتى معدن النحاس ثمنًا للتوابل من تجار البندقية بعد اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح[٥].

ومن المرجح أن الكميات المتداولة من عملة البندقية الفضية لم تكن كبيرة، لأن ذكرها

---

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامي والغرب ج٢ ص١٠٥.

(٢) Raymond. op. cit p. 20.

(٣) Ives and Grierson: op. cit. p. 6.

(٤) د. عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب - ص٤٧. وعن الإمبراطورية الكارولنجية انظر: د. سعيد عبدالفتاح عاشور - أوربا العصور الوسطى (ط٣) القاهرة ١٩٦٤ ج١ ص١٩٠ - ١٩٢.

(٥) د. نعيم زكى فهمى: طرق التجارة الدولية ص ٣٦٢.

انقطع من وثائق المحكمة بعيد منتصف القرن ١١هـ فضلاً عن أن المصادر التاريخية لم تشر إلى وجودها في التداول، حتى أنه لم يأبه لذكرها في المرات العديدة التي لجأت فيها السلطات المحلية إلى إعادة تقويم أسعار صرف العملات المتداولة قاطبة بما في ذلك الجدد النحاس.

وثمة عامل هام أدى إلى اختفائها من التداول ألا وهو ارتفاع سعر صرفها بالقياس لغيرها من العملات الفضية الأوربية المتداولة حسبما يستفاد من وثائق[1] المحكمة ما يؤدي إلى إقبال المتعاملين المتزايد على اكتنازها.

وبديهي أن دور قروش البندقية في التجارة في البحر المتوسط قد تأثر إلى حد بعيد بتدفق الفضة الأسبانية من العالم الجديد حيث قلت كميات الفضة في الجمهوريات الإيطالية بالقياس لما كان في حوزة وسط أوربا وأسبانيا[2].

وتعود أقدم إشارة إلى «قروش بنادقة» في وثائق المحكمة إلى عام ١٠٢٦هـ حيث تحدثت وثيقتا بيع عن «غروش بنادقة»[3] و«القروش البنادقة الكبار»[4]، وكان يطلق على الواحد منها «قرش بندقي»[5]، وفي بعض الوثائق قدر مبلغ «بقرشين وربع قرش من البنادقة»[6] ولا يعني ذلك وجود أرباع قروش بندقية، إذ المرجح أن ذلك يتصل بحساب الأنصاف الفضية ولكن بقياس سعر صرف القرش البندقي، أي أن أرباع القروش ما هي إلا عملة حسابية في مثل تلك الحالة.

وطفق ذكر القروش البنادقة يتواتر في سجلات المحكمة الشرعية خلال أربعينات القرن الحادي عشر الهجري[7]، وكذلك في الأعوام ١٠٤٢هـ و١٠٤٥ و١٠٤٨هـ في دفاتر السادات حسبما يذكر علي باشا مبارك[8]، وآخر ما حفظته لنا سجلات المحكمة الشرعية من ذكر للقروش البنادقة في التداول النقدي يرجع إلى عام ١٠٥٨هـ[9].

وخلاصة القول أن النقود الفضية البندقية قد عرفت طريقها إلى التداول النقدي بمصر منذ

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص١٢٥ حجة (٤٥٣) بتاريخ ١٩ رجب عام ١٠٢٦هـ.
(٢) فرنان برودل: المرجع السابق - ص٨٨ - ٩٠.
(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص٩ حجة (٢٤) بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.
(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٤٥ حجة (١٣٨) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١٠٢٦هـ.
(٥) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص٨٠ حجة (٢٩٠) بتاريخ ٢٨ رجب عام ١٠٣٤هـ.
(٦) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٧١ حجة (٩٣٨) بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.
(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص٨٧ حجة ٣٣٣ بتاريخ ١٦ صفر عام ١٠٤١هـ.
(٨) علي مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧-١٤٨.
(٩) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص١٧٦ حجة (٤٨١) بتاريخ ١٦ شعبان ١٠٥٨هـ.

بدايات العصر العثماني وحتى منتصف القرن الحادى عشر تقريباً ولكن بكميات غير مؤثرة أو كبيرة، ويؤيد ذلك أن ذكر هذا النوع من النقود الفضية قد اقتصر على وثائق المحكمة ودفاتر السادات في حين لم تعبأ به المصادر التاريخية المعاصرة ولا حتى الجهات الحكومية المعنية بتحديد أسعار الصرف ومراقبتها والواقع أنه لولا هذه الوثائق لكن جهلنا بوجود القروش البنادقة فى التداول بمصر.

٢- الريال الهولندى:

فى أوائل العصر العثمانى كان النوع المفضل من القروش الفضية عملة من أصل فلمنكى أو هولندى ولما كانت تحمل صورة أسد فقد عرفت هذه القطع الفضية باسم الأسدى أو أرسلانى[١].

وكان الفلمنك (أى الهولنديين والزيلنديين) قد دأبوا منذ الثلث الأخير للقرن ١٦م على دفع ثمن مشترياتهم نقداً بهذه العملات دون اللجوء إلى نظام المقايضة الذى لجأ إليه البنادقة لندرة نقود الذهب والفضة[٢]، وعبر تجارة الشرق تسربت كميات هائلة من هذه النقود الهولندية إلى الأسواق.

وقد كان للعملة الهولندية أهمية خاصة فى التداول النقدى لقرابة المائة عام منذ بدايات القرن الحادى عشر الهجرى «١٧م» إلى ما بعد الثلث الأول من القرن الثانى عشر الهجرى «١٨م» وظل متمتعا بمركزه القوى حتى عام ١٦٨٠م حيث أشارت المراسلات القنصلية الأوربية إلى دخول نقود خفيفة أو مزيفة قادمة من مرسيليا وليفرن وهو ما أدى إلى إثارة شكاوى السلطات المصرية واهتزاز الثقة فى العملة الهولندية حتى اختفت تماماً من الأسواق بعد عام ١٧٣٠[٣].

وكانت هذه القروش الهولندية تحمل على أحد وجهيها صورة حامي المدينة التى ضربت بها وتاريخ الضرب وعلى الوجه الآخر رسم لأسد[٤]، وقد اعتبر هذا الأسد فى مصر وغيرها

---

(١) جب وبوون: المجمع الإسلامي والغرب ج٢ ص١٠٥، وقد استعمل الترك (والمغول أيضاً) كلمة أرسلان للأسد ومازالت مستخدمة فى بلاد منغوليا - د. سعد زغلول عبدالحميد: الإسلام والترك - ص١٩٢.
وقد ذكر سليم عرفات، دونما سند، أن القرش الأسدى هو ذاته القرش العثمانى من فئة الأربعين بارة وأنه ساد منذ عهد سليمان القانونى إلى أواخر القرن ١٩م وذكر أيضاً أنه سمى كذلك لأن الفرس استعملوا صورة الأسد مع الشمس كشعار منذ القدم وأن العثمانيين أخذوا التسمية على الرغم من عدم وجود الأسد - انظر سليم عرفات: النقود العربية ص٢٢٦.

(٢) فرنان برادول: المرجع السابق ص٨٠

(٣) Raymond (A.): op. cit pp. 20-21.

(٤) Porteous (J.): op. cit p. 179. Fig 212.

من بلاد الشرق على أنه «كلب»[1]، ولذا فقد سمى الريال الهولندى بالريال الكلبى، أو الأبى كلب[2]، وقد يقال له أيضًا فى بعض الوثائق «غرش كلب»[3] وصيغة الجمع منها «غروش فضة كلاب»[4]، ويقال له أيضًا «من الغروش الفضة التى بكلب»[5].

وقد يضاف إلى صفة الكلب نعت حجر، فيقال «غرش كلب حجر»[6] وقد وردت هذه التسمية أيضًا فى تقارير القنصليات الأوربية[7].

كما عرف الريال الهولندى بأنه «من الفضة القروش الأسدية»[8] أو بالقرش الأسدى[9] وقد يجمع بين الكلب والأسد فى تسمية واحدة فيقال «قرش أبى كلب أسدى»[10] أو «كلب أسدى»[11] وربما أضيفت إليها صفة «الحجر» فيكون «كلب حجر أسدى»[12].

ولما كانت العملة الهولندية الفضية تعرف فى تركيا باسم قروش أسدية أو «أرسلانى قروش»، فقد عرفت هذه العملة أيضًا «بالقرش الأصلانى» تحريفًا لأرسلانى، وقد وردت هذه التسمية فى دفاتر السادات[13] وفى وثائق المحكمة الشرعية (محكمة الإسكندرية سجل

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ج١ ص٣٩٣ مادة (أبو كلب).

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص١٢٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٢٦هـ.
محكمة طولون سجل (١٩٥) ص٣٢ حجة (١٢٠) بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠٣٤هـ.
سجل القسم العسكرية رقم (٥٠) ص٤٧ حجة (٥٦) بتاريخ أول جمادى الأولى عام ١٠٥٢هـ.
محكمة طولون سجل (٢٠٢) ص٣ حجة (٨) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة عام ١٠٦٤هـ.
محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص١٦٢ حجة (٦٧٢) بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٠٧٢هـ.

(٣) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص١٥٦ حجة (٤٢٤) بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٥٨هـ.
محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص١٥ حجة (٧٢) بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٠٩١هـ.

(٤) محكمة جامع طولون سجل (١٩٥) ص ٨٤ حجة (٣٠٠) بتاريخ ٣ شعبان ١٠٣٤هـ.
» » » ص٢٧٠ حجة (٩٣٦) » ١٦ ربيع الأول ١٠٣٥هـ.

(٥) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٢) ص٩ حجة (٢٥) » مستهل رجب عام ١٠٦٤هـ.
محكمة بولاق سجل (٥) ص١١٧ حجة (٢٤١) » ١٢ ذى القعدة عام ١٠٧١هـ.

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٨٣ حجة (٣٩٣) » ٤ شعبان عام ١٠٩٢هـ.
» » » ص ٢٥٤ حجة (١١٦) » ٧ شعبان » ١٠٩٤هـ.

(٧) Raymond (A.): op. cit. p. 20.

(٨) محكمة القسمة العسكرية سجل (٥٠) ص١٧ حجة (١٣) بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٠٥٢هـ.

(٩) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٤) ص١١٥ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ محرم عام ١٠٧٢هـ.

(١٠) سجل مبايعات الباب العالى رقم (١٧٣) ص١٨ حجة (٣٨) بتاريخ غرة صفر عام ١٠٧٩هـ.

(١١) لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٨.
محكمة بولاق سجل (٦٦) ص٢٥ حجة (٦٧) بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.

(١٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص١١٤ حجة (٣٨٧) بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١١٣٣هـ.

(١٣) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧ عن وثيقة مؤرخة بعام ١٠٤٢هـ.

«٦٠» ص١٥٧ حجة «٢٨٢» فى ٨ رمضان ١١١٤هـ)[١].

ومن أقدم الإشارات التاريخية لتداول «الكلب» بمصر ما ورد فى «أوضح الإشارات» عند الحديث عن حوادث عام ٩٤١هـ[٢] (٣٤ - ١٥٣٥م)، بينما ذكرت هذه العملات الهولندية فى وثائق المحكمة فى عام ١٠٢٦هـ (١٦١٧م) تقريباً[٣]، وكانت فى أسواق التداول النقدى بمصر كميات معتبرة من هذه العملات الفضية حسبما يتضح من عناية المصادر التاريخية بذكرها وورودها فى إجراءات التسعير الحكومية ففى عام ١٠٨٤هـ، كان الكلب ضمن العملات التى نودى بتحديد أسعار صرفها[٤] وتكرر نفس الأمر فى عام ١١٠٤هـ، بل ووصل الأمر فى عام ١١٠٩هـ (١٦٩٧م) إلى أن الدول العثمانية قررت جمع الخزينة بعملات كان من بينها «الكلاب» التى حدد تحصيلها لصالح الخزينة بسعر رسمى محدد[٥].

وفى عام ١١١٤هـ (١٧٠٢م) قام على أغا مستحفظان بتحديد سعر صرف القروش الكلاب الحجر[٦]، كما كان «الكلب الأسدى» من بين العملات التى حدد سعرها فى عام ١١٣٩هـ[٧] (١٧٢٧م) مما يشير إلى أهميتها فى التداول آنذاك، إلا أن هذه العملة اختفت بصورة مفاجئة من وثائق المحكمة الشرعية بعد عام ١١٤٠هـ[٨] ثم من المصادر التاريخية بعد عام١١٤٣هـ[٩].

أما الاختفاء المفاجئ للعملات الفضية الهولندية فيمكن تفسيره بإحجام التجار عن قبولها كعملة دفع فى التجارة الدولية بعد ورود عملات مزيفة من مرسيليا وليفرون منذ عام ١٦٨٠م وأيضاً بإصرار الدولة على تحصيل الخزينة من الغروش الكلاب فى عام ١١٠٩هـ وهو ما أدى بالفعل إلى ارتفاع سعر صرف هذه النقود الفضية مقارنة بالأنصاف الفضة، وكانت النتيجة الحتمية لكل ما سبق هى خروج ما تبقى من القروش الأسدية الجيدة من التداول لتزايد إقبال المكتنزين على اقتنائها.

---

(١) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة ص١٤٨.
(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٠٩.
(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص١٢٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٢٦هـ.
(٤) أحمد شلبى: المصدر السابق ص١٧٣.
(٥) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.
(٦) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٣٦.
(٧) لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٨.
(٨) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص٢٥ حجة (٦٧) بتاريخ ٤ ربيع أول عام ١١٤٠هـ.
(٩) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص١٩٤.

٣- الريال الأسبانى:

يرى «جب» أن كلمة «ريال» مشتقة من الكلمة الأسبانية Real بمعنى ثمن[١]. وبغض النظر عن الجذر اللغوى لهذه الكلمة، فإنه من المسلم به أن الريال الأسبانى كان بين العملات الأجنبية المتداولة بمصر، الأكثر شيوعًا واستخدامًا حتى مجيء الجيش الفرنسي إلى مصر[٢].

وقد بدأت عملة أسبانيا الفضية فى غزو الأسواق التجارية العالمية نتيجة لنقل ثروات أمريكا من الذهب والفضة إلى أسبانيا وهو ما جعلها أغنى بلد فى أوربا وخاصة بعد اكتشاف جبل على شكل مخروطي يدعى Patos والذى كان أساسًا من الفضة الصلبة فى حوالى عام ١٤٥٠م، وخلال ثلاثة قرون زود هذا الجبل وحده أسبانيا بنحو بليون بزيتو Pesos[٣].

وفى البداية حاولت أسبانيا استغلال المعدن الأبيض فى السيطرة على التجارة مع الشمال الأوربى عبر المحيط الأطلسى حيث كانت تنقل السفن صوب الشمال الأصواف الأسبانية والفضة الأمريكية على هيئة كتل يتراوح ثمنها بين ٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف دوقات أو يزيد، ولكن النزاع بين فيليب الثانى ملك أسبانيا وبين إنجلترا أدى إلى توسيع عمليات القرصنة ضد هذه السفن حتى توقفت تجارة أسبانيا مع الشمال فى الثلث الأخير من القرن ١٦[٤].

ولكن المعدن الأمريكى الثمين لم يبق حبيسًا فى أسبانيا لمدة طويلة، ففى عام ١٥٧٤م انتهى الصراع الذى نشب بين الدولة العثمانية والأسبان فى ذات الوقت الذى عمت فيه الحروب الدينية المحيط الأطلسى تدريجيًا وساعد ذلك على استقرار التجارة فى حوض البحر المتوسط، وكانت عملتها الرئيسية من نقود أسبانيا خاصة السكودو الذهبى والعملة الفضية ذات الثمانية ريالات وقد نص على العملة الأسبانية فى تونس والجزائر وتركيا وذلك فى المبالغ المدفوعة لافتداء الأسرى[٥].

ورغم أن عملات أسبانيا قد وجدت طريقها إلى التداول النقدى بمصر قبل منتصف القرن ١٦م، حيث وردت أقدم إشارة للريال الأسبانى تحت اسم «ريال حجر» ضمن حوادث عام ٩٤١هـ[٦] (١٥٣٤م) إلا أن الريالات الأسبانية لم تحصل على منزلتها الخاصة فى أسواق

---

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامى والغرب ج٢ ص١٠٥.

(٢) وصف مصر ج٦ ص٧٢.

(٣) Dotey (R.): op. cit p. 160.

(٤) فرنان برادول: المرجع السابق ص٩١-٩٢.

(٥) المرجع السابق ص٩٥-٩٦.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص١٠٨.

التداول النقدى بمصر والشرق إلا فى أثناء القرن السابع عشر الميلادى[1]، وهو تقريبًا نفس تاريخ ظهورها فى سجلات المحكمة الشرعية.

ونظراً للدور المؤثر الذى لعبته قروش أسبانيا فى التجارة العالمية فقد أقدم الأسبان على سبك معظم الفضة الأمريكية وتحويلها إلى قروش وكان ذلك العمل يعود بربح كبير يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية العملات، ولذا فقد انتشرت هذه القروش فى العالم حتى أصبحت «عملة تعاقد» أى تتم العقود على أساسها، فتستخدم من جهة كوسيلة للتبادل مع بعض الدول، وتغذى أيضًا عملات دول أخرى بل وحليها أيضا، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة قاصراً على تسديد أثمان السلع بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة تشكل فى أغلب الأحيان جزءاً من حمولات السفن والقوافل[2].

أما فيما يتعلق بوضع القروش الأسبانية فى مصر، فقد ذكر تقرير إنجليزى مؤرخ فى عام ١٥٨٤م (٩٩٢هـ) أن الريالات الأسبانية هى العملة الجارية فى الإسكندرية بمصر وأنها أحسن العملات التى يمكن نقلها إليها[3].

وقد دفع ذلك الرواج الكبير للقروش الأسبانية، التجار الأوربيين وبخاصة تجار مارسيليا إلى تكوين طريق تجارى معقد للحصول على كميات كبيرة من هذه العملة اللازمة لهم فيما بين عامى ١٦٩٠م و١٧٢٠م، وكانت مرسيليا وحدها تصب فى مصر سنويًا حوالى ٣٠٠ ألف قرش أسبانى، وكان يأتى غيرها من أماكن أخرى من أوربا وتركيا نفسها[4].

والواقع أن هذه الكميات الهائلة من القروش الأسبانية التى كانت ترد إلى مصر، لم تستخدم جميعها فى التداول داخل مصر، إذ كان جزء كبير منها يذهب لتمويل تجارة التوابل والبن اليمنى على وجه الخصوص، حيث كان لا يستغنى عن هذه القروش لتسديد أثمان البن وتجارة الشرق، وكان التجار الأوربيون يستغلون هذا الوضع لصالحهم فيكسبون كثيراً من مضاربتهم على اختلاف قيمة القرش الأسبانى، الذى كان يرتفع سعره بمقدار ٥٪ عند سفر المحمل فى موسم الحج لأن الحجاج والسفن التجارية فى البحر الأحمر كانت تشترى الريالات الأسبانية لتسدد بها أثمان البن اليمنى والبهارات المختلفة ونسيج الهند الذى يباع فى بلاد الحجاز[5].

---

(١) Raymond (A.): op. cit p. 21.

(٢) وصف مصر ج٦ ص٧٢.

(٣) فرنان برادول: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ص٩٦.

(٤) Raymond (A.) op. cit p. 22.

(٥) Ibid: p. 22.

بيد أنه منذ منتصف القرن ١٧م، أخذت أهمية الفضة الأسبانية في التضاؤل نتيجة لقلة الوارد من أمريكا بسبب زيادة السكان وامتصاصهم لكميات متزايدة من العملة وزيادة تكلفة استخراج المعادن ونقلها ونضوب المناجم أيضا. وتضاءلت هذه الأهمية أكثر بعد قيام ثورة قطالونية في سنة ١٦٤٠م ومعها أيضًا ثورة البرتغال وهو ما أدى إلى تدهور أسبانيا ذاتها[١].

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ضعف مركز القرش الأسباني في أسواق مصر والشرق بصفة عامة قلة الكميات الواردة منه بعد تناقص كميات البن اليمني المصدرة إلى أوربا منذ عام ١٧٣٠م نتيجة لانتشار بن الجزائر في أوربا، وزيادة بيع المنسوجات الفرنسية التي عدت في تجارة مارسيليا بديلاً عينيًا عن القروش الأسبانية، فضلاً عن ظهور التالير النمساوي كمنافس نقدي، إلا أن ذلك كله لم يحل دون القرش الأسباني وتمتعه بدور مميز ليس فقط في التداول النقدي بمصر بل وأيضًا في التجارة مع الحجاز حتى نهاية القرن ١٨م[٢].

وكانت القروش الأسبانية المتداولة بمصر إما من إصدار مدينة أشبيلية بأسبانيا أو من ضرب المكسيك[٣] التي ضرب بها فيليب الثاني عملة فضية جديدة من فئة الأربع ريالات في عام ١٥٧٠م باسم الإمبراطور شارل الخامس والملكة جوانا، وعلى ظهرها نقش أعمدة هرقل[٤].

وقد اعتبر العرب أعمدة هرقل بمثابة مدافع[٥] ولذا فقد عرفت هذه العملة الفضية الأسبانية بأبي مدفع[٦] أو الريال أبو مدفع[٧]. وقد ذكر الجبرتي في حوادث عام ١٢٠٣هـ أن خطًا شريفًا جاء في هذه السنة بتحديد سعر صرف الريال المغربي أبي مدفع[٨].

إلا أن وثائق المحكمة الشرعية لم تشر إلى القرش الأسباني بتسمية أبي مدفع وإنما عرف فيها بأسماء أخرى متعددة، وكذلك الأمر في المصادر التاريخية أيضًا، وأشهر هذه التسميات هي «الريال أو القرش أو قرش ريال وأيضًا ريال حجر أو ريال مشط حجر وريال مشط»[٩].

فقد ذكرت القروش الأسبانية منذ بداية ظهورها في وثائق المحكمة بأنها من «الفضة

---

(١) فرنان برادول: المرجع السابق ص٩٨.

(٢) Raymond (A.): op. cit p. 23.

(٣) Ibid: p. 21.

(٤) Porteous (J.): op. cit. p. 170 Fig143

(٥) Dozy: op. cit - Tome I - p. 4.

(٦) دائرة المعارف الإسلامية ج١ ص٣٩٩ مادة (أبو مدفع) وإن ذكرت هيلين ريفلين أن هذا الاسم أطلق عليه في مصر فقط انظر: الاقتصاد والإدارة ص٤٢٥.

(٧) وصف مصر ج٦ ص٧٣.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار: ج٢ ص٢٦٣.

(٩) Raymond (A.): op. it p. 21.

القروش الطيبة الأبى مشط الكبار المتعامل بها»[1] أو «من القروش الكبار الفضة الأبى مشط المتعامل بها بمصر وغيرها»[2] وفى ذلك إشارة ضمنية إلى مدى مصداقية القروش الأسبانية فى التعامل التجارى وخاصة مع تجارة آسيا. وعرفت أيضًا «بالقروش الأبى مشط الكبار»[3].

ولما كانت العملات الأسبانية الفضية تصدر من فئات مختلفة كالقطع ذات الثمان ريالات وذات الأربع ريالات فإننا نجد فى بعض حجج المحكمة الشرعية صدى لاختلاف فئات هذا النقد، فأشارت إحداها إلى «غروش أبى مشط منوعة يعدل ذلك من الكبار..»[4] وتحدثت حجة أخرى عن غروش كبار وأنصاف وأرباع قروش[5] وفيما يبدو أن وصف «الكبار» كان يقصد به القطع من فئة ٨ ريالات والأنصاف هى القطع ذات الريالات الأربع من ضرب المكسيك أما الأرباع فهى ولاشك القروش من فئة الريالين.

وبنفس هذه التسمية «قرش مشط» عرف القرش الأسبانى فى دفاتر السادات عام ١٠٣٤هـ[6].

وكان القرش الأسبانى من أكثر أنواع النقود الفضية الأجنبية ارتباطًا بتسمية «الريال» حتى عدت هذه التسمية علمًا عليه ووقفًا عليه دون سواه من النقود الفضية، فإن ذكرت وحدها كان المقصود والمعنى بها هو القرش الأسبانى، وعندما ظهر التالير النمساوى كمنافس له حاز هو الآخر تسمية الريال ولكن بالإضافة إلى صفة «أبى طاقة» كما سيجيء ذكر ذلك لاحقا.

ففى وثائق المحكمة وردت القروش الأسبانية باسم «الغروش الفضة الأريلية»[7]، والغروش الريال[8] أو الغرش الريال[9] وأيضًا الفضة الغروش البار الريالية معاملة تاريخه بالديار المصرية»[10].

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٣٠٦ حجة (٧٤٧) بتاريخ ١٢ شوال عام ١٠١٦هـ.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٣٩٣ حجة (٩٠٥) بتاريخ ١١ محرم عام ١٠١٧هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) ص٤١ حجة (١٦٢) بتاريخ ١٢ رجب عام ١٠٣٠هـ.
محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص٢ حجة (٨) بتاريخ ٨ ذى القعدة عام ١٠٤٠هـ.

(٤) مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) ص٣٨٢ حجة (١٩٨٦) بتاريخ ٢٧ شوال عام ١٠١٧هـ.

(٥) مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) ص٣٧٩ حجة (١٩٦٢) بتاريخ ٢٣ شوال عام ١٠١٧هـ.

(٦) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.

(٧) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص٢٨ حجة (١٠٤) بتاريخ ٢ جمادى الأولى عام ١٠٣٤هـ.

(٨) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص٢٧٠ حجة (٩٣٦) بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.

(٩) محكمة قوصون سجل (٢٦٧) ص٣٠ حجة (١٢٦) بتاريخ ٢٤ رجب عام ١٠٤٨هـ.
محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص١٧٦ حجة (٤٨١) بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.
وأنظر أيضًا لوحة التسعير (ملحق١) سطر ٣٧ وهى مؤرخة فى جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ
ومحكمة بولاق سجل (٦٦) ص١٥ حجة (٣٨) بتاريخ ٢ محرم عام ١١٤٠هـ.

(١٠) محكمة جامع طولون سجل (٧٦٠) ص٤١ حجة (٨٨) بتاريخ ٨ رزمضان عام ١٠٣٩هـ.

ونجد أن تسمية الريال كانت شائعة في المصادر التاريخية، ففي أوامر التسعير عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكر القرش الأسباني باسم «الريال»[١] وكذلك في عام ١١٠٤هـ[٢] (٢-١٦٩٣م).

وفي مناداة الأغا على أسعار صرف العملات وأثمان السلع في ٢٧ شوال عام ١٣٢٣هـ (١٧١٢م) عرف أيضاً «بالريال»[٣]

وقد تضاف إلى تسمية الزيال صفة «الحجر»، وقد ورد ذلك في أوضح الإشارات عند ذكر حوادث عام ١٠٤١هـ[٤]، وكذلك في بعض وثائق المحكمة الشرعية[٥].

وفي كثير من الوثائق والمصادر التاريخية جمع بين كل هذه التسميات أو بعضها عند الإشارة للقروش الأسبانية وهذه بعض أمثلتها:

١- «من الغروش الأبي مشط الكبار الأبي ريال»[٦].

٢- «من الفضة القروش الكبار الريال الأبي مشط»[٧].

٣- «من الغروش الفضة الحجر الكبار الوازنة الأبي مشط»[٨].

٤- «من الغروش الفضة الكبار الوازنة الريال الأبي مشط»[٩].

٥- «من الفضة القروش الكبار المعروفة بأبي مشط الريالية»[١٠].

٦- «من القروش الفضة الكبار الأبي مشط الريال»[١١].

٧- «من الفضة الغروش الأبي مشط الريالية معاملة تاريخه بمصر المحروسة»[١٢].

٨- «من الغروش الريال المشط الحجر الصحيح»[١٣].

٩- «من الغروش الريال المشط الحجر»[١٤].

---

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص١٣٨.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص١٨.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص١٤٣ حجة (٦٧٥) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.

(٦) محكمة القسمة العربية سجل (١٩) ص٤٤٥ - ٤٤٦ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الآخر عام ١٠٢٠هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص٨ حجة (٢٢) بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص١١٩ حجة (٤٥٢) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١٠٤١هـ.

(٩) محكمة جامع قوصون سجل (٢٦٧) ص٣١ حجة (١٣١) بتاريخ ٢٩ رجب عام ١٠٤٨هـ.

(١٠) محكمة القسمة العربية سجل (٥٠) ص٣٤ حجة (٣٥) بتاريخ ١٠ رمضان عام ١٠٥٢هـ.

(١١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) ص٦ حجة (١٥) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١٠٥٣هـ.

(١٢) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٢) ص٤٦ حجة (١١٠) بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٦٤هـ.

(١٣) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص١٨ حجة (٥٩) بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٢هـ.

(١٤) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص٢٣٤ حجة (٥٥٨) بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٤هـ.

١٠ - «غرش ريال مشط حجر»[١].

١١ - «من القروش الريال المشط الحجر»[٢].

وقد لاحظ على مبارك أن دفاتر السادات قد استخدمت فى الإشارة إلى هذا النقد تسميات «الريال» و«القرش». و«المشط» فى عام ١٠٤٤هـ، وأنه حسبما ورد فى «علم مبايعة» بالروزنامة مؤرخة فى عام ١٢١٣هـ أن الريال المشط هو أيضًا الريال المعاملة[٣].

ولاشك أن الإشارة فى الوثائق إلى القرش الأسبانى بوصفه من معاملة تاريخه بمصر تدل على استمرار تداوله فى الأسواق بكميات كبيرة وهو ما سجلته دفاتر الروزنامة عشية الاحتلال الفرنسى وما أكده أيضًا كتاب وصف مصر، وكان الريال الأسبانى حاضراً فى قوائم تحديد أسعار الصرف فى المصادر المختلفة وآخرها لوحة التسعير المؤرخة بعام ١١٣٩هـ.

وفى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة قرشان باسم الملك الأسبانى كارلوس الثالث وكلاهما يحمل تاريخ الضرب عام ١٧٨٧م مع صورة نصفية فى وضع جانبى للملك ضمن نقوش الوجه ورسم تاج على الظهر ويبدو أن هاتين القطعتين من فئة ٨ ريالات[٤].

وعلى أية حال فإن تراجع القرش الأسبانى الملحوظ عن مركزه المتفرد فى أسواق التداول النقدى بمصر قد ترافق مع انتشار التالير النمساوى الذى تأكد مع بداية ١٢هـ «١٨م»، وهو ما تسجله بوضوح وثائق المحاكم الشرعية.

٤- التالير النمساوى:

شهدت مناجم الفضة فى أوربا الوسطى نشاطًا فريداً فى القرن الخامس عشر الميلادى نتيجة للكشف فى عام ١٤٥١م عن طرق جديدة لصهر المعادن تسهل فصل معادن الفضة عن معادن النحاس[٥].

وقد استفادت الإمبراطورية الرومانية المقدسة[٦] التى قامت فى أراضى ألمانيا والنمسا من

---

(١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص٤٥٧ حجة (١١٥٦) بتاريخ ٤ صفر عام ١١٣٧هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص١١٦ حجة (٢٩٢) بتاريخ ٣ ربيع الأول عام ١١٤٦هـ.

(٣) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧ و١٥٥.

(٤) رقم السجل ١ / ١٦٥٥٨ الوزن ٢٦٫٨٥ جرام - القطر ٣٨م.
رقم السجل ٢ / ١٦٥٥٨ الوزن ٢٦٫٧٦ جرام - القطر ٤٠م.

(٥) فرنان برادول: المرجع السابق ص٨١.

(٦) لعبت الإمبراطورية الرومانية المقدسة Holy Roman mpire دوراً هامًا فى تاريخ أوربا فى العصور الوسطى. وهناك اختلاف حول تاريخ تأسيسها والتاريخ الأقدم هو عام ٨٠٦م عندما قام البابا ليو الثالث Leo III بتتويج شارلمان Charlmagne كإمبراطور للرومانيين فى بازيليكا سان بيتر فى روما، بينما =

هذا النشاط فقامت بإصدار عملات فضية ثقيلة ، وقد وصلت هذه العملات منذ القرن ١٥م إلى بلاد الدولة العثمانية فى أواسط آسيا حيث حلت بالتدريج محل القرش الهولندى (الأرسلانى) وعرفت العملة النمساوية باسم الريال أو قرة قروش بمعنى القروش السوداء، وهى هنا بمعنى عكس الأحمر (قزل) أى أنها من الفضة الجيدة بعكس النقود الفضية المخلوطة بنسبة عالية من النحاس التى أطلق عليها الترك قزل بمعنى حُمر[١].

وتعد هذه العملة الفضية التى ظهرت فى نهايات القرون الوسطى من أوائل العملات الأوربية المؤرخة وكانت أكبر عملة فضية تم ضربها حتى هذا الوقت، ومن Tyral (بالنمسا حاليًا) انتقل ضرب هذه العملة إلى أجزاء عديدة من ألمانيا وبوهيميا (بتشيكوسلوفاكيا حاليًا)، وقد ضرب كونتات بوهيميا عملاتهم من الفضة التى استخرجوها من مناجم يواكيمشتال Joachimsthal ولذلك أصبحت عملاتهم تعرف باسم Joachimsthaler ثم اختصر الاسم إلى Thaler الذى أطلق على كثير من العملات الفضية ويعتبر التالير الجد الأعلى لكلمة دولار المعروفة الآن[٢].

وبعيداً عن بوهيميا فقد عرف التالير أو التالارى فى ألمانيا باسم Reishsthaler ويشار إليه باسم الرسدال Risdale أو الريال التعاقدى الذى تعقد على أساسه الصفقات وكانت تسكه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوى[٣].

وقد ضرب من تالير الإمبراطورية الرومانية المقدسة عدة إصدارات تنوعت طرزها تبعًا لتعدد الأقاليم التى أصدرت فيها، فجاء ريال كولونيا Cologne خاليًا من الإشارة إلى أى

= يرى آخرون أنها بدأت فى عام ٩٩٦م عندما ذهب البابا جون السابع John VII، الإمبراطور أوتو الأول Otto I إمبراطوراً للدولة الرومانية. وقد تميز تاريخ الإمبراطورية منذ عام ١٢٧٣م وحتى عهد شارل الخامس (١٥١٩ - ١٥٥٦م) بسيطرة آل هبسبورج Hubsburg على الحكم وتوسيعهم لحدود الإمبراطورية فى النمسا وما حولها حتى شملت معظم غرب أوربا وأصبح بالأساس إمبراطورية ألمانية حيث كانت تشمل ألمانيا والنمسا وبوهيميا والأراضى الواطئة فى النمسا والطرف الشمالى الشرقى من إيطاليا. وقد انتهت هذه الإمبراطورية فى عام ١٨٠٦م. انظر :

The Encyclopedia Americana - U.S.A. 1979. vol. 14 pp. 310-313

وعن أسرة هبسبورج ودورها انظر : د. سعيد عبدالفتاح عاشور أوربا العصور الوسطى - ج١ ص٥٩٤ - ٦١٢.

(١) جب وبوون : المجتمع الإسلامى والغرب ج٢ ص ١٠٥.

(٢) Dotey (R.) Money of the world - p. 138.

(٣) وصف مصر ج٦ ص٧٢ - ٧٣. وكان هذا الريال التعاقدى معروفًا فى معظم دول أوربا الوسطى Porteous: op. cit p. 156

موضوعات دينية مسيحية وعلى أحد الوجهين رسوم أسلحة وعلى الوجه الآخر ثلاث محارات وكان يحمل تاريخ الضرب عام ١٤٣٦م[١].

وفي عام ١٥٢٠م ضرب التالير باسم كونت شليك Shlik، استيفان Stephann وأيضًا باسم لويس ملك بوهيميا وفي عام ١٥٢٢م ضرب التالير بصورة فردريك الحكيم أو الواعظ Frederick the wise الذى كان حاكمًا للإمبراطورية أثناء غياب الإمبراطور شارك الخامس[٢].

ولكن أكثر طرز هذا التالير رواجًا في أسواق الشرق كانت تلك التى نقشت عليها صورة مارى تريزا[٣].

وقد تأخر التالير الإمبراطورى في الظهور بمصر عن تركيا التى عرف بها منذ القرن ١٥م، وكان أول ظهور له في الوثائق بدفاتر السادات حيث أشير بها إلى قرش أبى طاقة في عام ١٠٤٣هـ[٤]، بينما تأخر ذكره في المصادر التاريخية إلى رمضان من عام ١١١٤هـ حين نودى على تسعير سعر صرف الريال أبى طاقة[٥].

وقد جاءت هذه التسمية (أبو طاقة) بسبب الصورة التى ترى على أحد وجهى التالير وهي تمثل أسلحة مدلاة من عقاب مقسوم إلى أربعة أقسام إذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط الوجه بعض الشيء تلك النوافذ ذات المصبعات الحديدية الشائع استخدامها في مصر ومنها جاءت كلمة بوطاقة أو بطاقة[٦].

ولا شك أن هذا التفسير الذى أعطاه صامويل برنار لسبب تسمية التالير الإمبراطورى «بأبى طاقة» هو الأقرب للصحة سواء بسبب النقوش الموجودة عليه أو للاعتبارات التاريخية التى تجافى جميعها ما ذهب إليه Dozy من أن الريال أبا طاقة قد عرف بهذا الاسم نسبة لأعمدة هرقل[٧]، وأيضًا ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية من أن هذه التسمية تشير إلى عمة على وجهها صف من الأعمدة وهى ذاتها التى عرفت بأبى مدفع[٨]، كما أسلف القول،

(١) Dotey (R.) o.p. cit p. 145.

(٢) Porteous: Coins in History - P. 156, Fig 15.

(٣) Roymond (A.).: op. Cit - p. 23.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٥) أحمد كتخدا عربان: الدرة المصانة ص٦٦.

(٦) وصف مصر - ج٦ ص٧٣ - وتعد كلمة Pataqu هى التحريف الفرنسي للتسمية العربية - انظر هيلين ريفلين: الاقتصاد - ص٤٢٥.

(٧) Dozy: op. cit: Tome I p. 5.

(٨) دائرة المعارف الإسلامية ج١ ص ٣٦٠ مادة (أبو طاقة).

فإن التعريفين السابقين يتعلقان بالعملة الأسبانية ومسمياتها التى تناولناها آنفًا.

وقد أخذ التالير ابتداء من عام ١٧٥١م (١١٦٥هـ) فى تسيد أسواق التداول النقدى بمصر على حساب القرش الأسبانى بسبب امتياز سبيكته واستدارة القطعة التامة ومقاومتها للتآكل من أطرافها(١).

وكانت عمليات التحويل تتم لصالح التالير برغم أن القيمة الجوهرية للقرش الأسبانى تزيد بشكل طفيف عنها فى التالير بسبب ارتفاع عيار القروش، ولعل ذلك عائد إلى طبيعة العلاقات التجارية وحقيقةأان وزن التالير كان أكبر من وزن القرش وأكثر دقة فى صنعه(٢).

والواقع أن العامل الحاسم فى سيادة التالير المطلقة على النقود المتداولة بمصر منذ منتصف القرن ١٨م وحتى مقدم الحملة الفرنسية قد استمد أسباب قوته من اليمن بالدرجة الأولى ففى هذا الوقت كان التالير قد أصبح العملة المفضلة على امتداد البحر الأحمروالمحيط الهندى لارتباطه بتجارة البن، وكان متداولاً فى أوائل القرن ١٨م فى «المُخا» وساد التعامل بها منذ عام ١٧٦٠م (١١٧٤هـ)، حتى أنه عندما زار «نيبور» اليمن لاحظ أن العملات الألمانية منتشرة فى اليمن وتنتقل عبره إلى الهند أيضا(٣).

ومن أجل تمويل تجارة البن والبهارات فإن كميات ضخمة من التالير كانت تتجه من الموانئ المختلفة فى أوربا إلى الإسكندرية، وبلغت هذه الكميات المرسلة من موانئ مارسيليا وليفورن والبندقية فى عام ١٧٨٧م حوالى ٤٨٠ ألف قطعة(٤).

وقبيل مقدم الحملة الفرنسية أصبح التالير الإمبراطورى أو «البوطاقة» عمله حسابية أو اعتبارية تقدر بها ضرائب الأرض الزراعية (أو الميرى)(٥)، ويعكس هذا الوضع الفريد حقيقة

---

(١) Raymond (A.): op. cit p. 23.

(٢) وصف مصر ج٦ ص ٧٣.

(٣) Raymond (A.): op. cit pp. 23-24.

(٤) Raymond (A.): op cit. p. 24 ومارسيليا بجنوب فرنسا كانت أحد المحطات الهامة فى طريق جنوة التجارى فى تجاه الشرق - انظر: د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق ص١٨٢. أما ليفورن(Leghorn) أو (Livorn) فهو ميناء إيطالى فى غرب البلاد على بعد ١٢ ميلاً غرب بيزا - ألبرت الريحانى (وآخرون): الموسوعة العربية - بيروت ١٩٥٥ - ص١٨٤ وتعد هذه المدينة الميناء الرئيسى لتوسكانيا Tuscany وبدأت فى الازدهار منذ القرن ١٦م عندما قرر الدوق فرديناند Ferdinand أن يجعل منها ميناء رئيسيا، إذ أصبحت فى عام ١٥٩٠ من موانىء تجارة الشرق وفى القرن ١٧م أصبح لها تجارة واسعة ليس فقط مع حوض البحر المتوسط ولكن أيضا مع موانى بحر الشمال والبلطيق - انظر:
The Encyclopedia Americana - vol 17 = p. 171.

(٥) وصف مصر - ج٦ ص٩٠.

أن التالير أضحى عملة الدفع الرئيسية فى البلاد، ويذكر قنصل فرنسا فى تقرير لبلاده حرره فى عام ١٧٦٠م أن المصريين وحتى الفلاحين الذين امتنعوا فى البداية عن قبول التالير، أصبحوا يفضلونه فى التعامل عن المسكوكات الذهبية(١).

أما المسميات التى أطلقت على التالير الإمبراطورى بخلاف (أبو طاقة) فإنها لم تعرف بمصر فلم تشر أى من الوثائق أو المصادر التاريخية إليه باسم «قرش» الذى عرف به فى تركيا بسبب أن النقود الفضية عرفت فى عصر النهضة بالنمسا باسم Groschen(٢)، كما لم يتداول فى مصر باسم الريال أبى شوشة الذى عرف به فى أسواق الشرق الأخرى(٣).

وفى أول ظهور للتالير فى وثائق المحكمة عرف باسم «ريال أبى طاقة»(٤) ولكن هذه التسمية لم ترد بهذه الصيغة المبسطة منذ الثلث الأخير من القرن ١٢هـ «١٨م»(٥)، إذ شاع فى وثائق المحكمة إلصاق صفة «الحجر» أى الفضة الخام بالتالير، فكان يقال له «ريال حجر بطاقة»(٦) وأيضًا من الريالات الحجر الأبى طاقة(٧) أو الريال الحجر البطاقة(٨).

كما عرف التالير أيضًا بالحجر المشط الأبى طاقة(٩)، مشاركًا بذلك القرش الأسبانى، منافسه الأكبر فى أحد أهم وأخص تسمياته السائدة فى التداول النقدى بمصر. ولم تقتصر هذه التسمية المثيرة للارتباك على سجلات المحكمة الشرعية بل تعدت ذلك إلى حجج الأوقاف ودفاتر السادات فى الربع الأخير من القرن ١٢هـ(١٠).

وقد عكست حقيقة تسيد التالير للمعاملات النقدية بمصر نفسها فى وثائق المحكمة حيث

---

(١) Raymond (A.): op. cit. p. 24.

(٢) Dotey (R.): Money of the World. p. 138.

(٣) Dozy: op. cit. Tome I - p. 5.

(٤) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص ١٣٤ حجة (٤٠١) بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٥٣ حجة (٥٦٣) بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١٦٦هـ.

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص٢٦ حجة (٥٦) بتاريخ غاية شعبان عام ١١٦٧هـ.

(٧) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص١٥ حجة (٣٤) بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٨٤هـ.
سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٥٥، حجة بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١١٩٩هـ.
محكمة جامع الصالح سجل (٣٦٩) ص٣ حجة (٤) بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٢٠٦هـ.
وانظر أيضًا: د. محمود عباس حمودة: المرجع السابق ص٥٥٠.

(٨) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٨٦هـ.
سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص١٩ حجة ( ) بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٩٥هـ.
وأيضًا: د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى فى مصر - ص٣٥.

(٩) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٣٠٥ حجة (٦٥٦) بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.

(١٠) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٢.

اعتبر القضاة قبيل الحملة الفرنسية أن هذا النقد الفضى الأجنبى «من الريالات المعاملة المصرية»[1]، لكثرة المتداول منه بالأسواق والعمليات التجارية ولاسيما فى عمليات بيع التزامات الأراضى الزراعية المسجلة فى سجلات إسقاطات القرى.

ويبدو أن إحدى إصدارات التالير المتداولة بمصر قد عرفت باسم «ريال فرانسا»، وقد حدد على باشا مبارك ظهور هذه التسمية الجديدة للريال الأبى طاقة بعام ١٢٠٦هـ[2] (٤-١٧٩٥م)، بينما رصد أندريه ريمون ظهورها فى الجبرتى وثائق المحكمة فى عام ١١٩٥هـ (١٧٨٠م)[3].

والواقع أننا نجد تسمية «ريال فرانسا» تتردد فى المصادر التاريخية والوثائق منذ بداية القرن ١٣هـ، فقد ذكر الجبرتى هذا الريال ضمن العملات التى حدد سعر صرفها من قبل الحكومة فى عام ١٢٠١هـ (٨٦ - ١٧٨٧م) باسم «ريال فرانسه»[4].

وفى إحدى وثائق المحكمة التى تتحدث عن عملية بيع، تم تحدد الثمن فيها بالريالات الحجر الأبى طاقة بينما قبض الثمن «بمعاوضة ريال فرانسه وغنية تعدل حساب ذلك» وهذه الوثيقة مؤرخة بعام ١٢٠٤هـ[5]. بينما ذكرت وثيقة أخرى بذات المحكمة وترجع إلى نفس العام ما يفيد أن الريال الفرانسه هو أحد أصناف الأبى طاقة، إذا جاء بها «من الريالات الحجر الفرانسه الأبى طاقة»[6] وذلك يصحح ما ذهب إليه الكرملى من اعتبار أن الريال الفرانسه، هو ذاته الريال الفرنسى[7].

وقد ظل اسم الريال الفرانسه متداولاً فى وثائق المحكمة حتى مقدم الحملة الفرنسية[8] التى لاحظ علماؤها أن التالير النمساوى هو أكثر العملات الأوروبية شيوعًا فى التعامل النقدى بمصر بل هو عملة الدفع الرئيسية فى البلاد[9].

---

(١) محكمة القسمة العسكرية سجل (٢٢٥) ص٢٨٨ حجة (٣٩١) بتاريخ غاية ربيع الأول عام ١٢١١هـ.
محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص١٢٠ حجة (٢٣٤) بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٢١٢هـ.

(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٥.

(٣) Raymond (A.): op. cit. p. 24.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار - ج٢ ص٢١٤.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٥٢-٥٣ حجة (١٠١) بتاريخ ١٨ صفر عام ١٢٠٤هـ.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٧٠ حجة (١٤١) بتاريخ ٢ ربيع الأول عام ١٢٠٤هـ.

(٧) الكرملى: النقود العربية - ص١٩٧.

(٨) محكمة القسمة العسكرية سجل (٢٢٥) ص١٢٧-١٢٨ حجة (٣١٤) بتاريخ ١٠ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

(٩) وصف مصر - ج٦ ص٩٢,٧٣.

وبمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة عدة نماذج من التالير النمساوى، وتتفق جميعها (القطع من ١٢٩ إلى ١٣٥ بالكتالوج) فى أن وجهها كان يحمل نقش صورة القديسة مارى تريزا. ورغم بعض الاختلافات الطفيفة فى نقوش الظهر بهذه القطع إلا أنها تتفق فى التصميم العام الذى يحتوى دومًا على رسم لنسر ناشر جناحيه وبوسط جسده رسم لدرع يشبه وهو مقسم إلى مناطق طولية كشبابيك الأسبلة ولذا عرف بأبى طاقة.

وفى أقدم هذه القطع المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٢٩) والمؤرخة بعام ١٧٥٧م[١]، نجد أن مركز الظهر قد زخرف برسم لنسر برأسين ناشر جناحيه ويتوسط جسده درع ينتهى بتاج ويوجد تاج آخر فى نهاية الرأسين. أما الدرع فمقسم إلى ثلاثة مناطق أفقية بها رسوم لأسود وأفاعى مع نسر فى الوسط ناشر جناحيه هو الآخر.

وبمجموعة المتحف عدة قطع فضية من هذا التالير ضربت جميعها فى عام ١٧٨٠م ويمكن أن نميز فيها ثلاثة طرز أخرى حسب نقوش الظهر بها.

الطراز الأول فى القطعة رقم «١٣٠»[٢] (لوحة ٤٨) التى تضم فى نقوش الظهر نفس رسم النسر ذى الرأسين وهو ناشر جناحيه وحول كل رأس هالة وفوقها تاج وبوسط جسد النسر درع مقسم إلى منطقتين بالعلوية منها رسم لأسد يقف على قوائمه الخلفية وأمامه صليب وفى السفلية رسم لنسر ناشر جناحيه ومنطقة مقسمة بواسطة خطوط مائلة.

والطراز الثانى (القطع ١٣١ - ١٣٤)[٣] ويشبه الطراز السابق ولا يختلف عنه سوى فى اختفاء رسم النسر الناشر جناحيه فى المنطقة السفلية من الدرع.

أما الطراز الثالث (قطعة ١٣٥ - لوحة ٤٩)[٤] فنجد أن نقش النسر الناشر جناحيه الذى يغطى مركز الظهر قد توسط جسده درع مقسم إلى قسمين رئيسيين، العلوى منهما به رسم لأسد أمام صليب.

ويبدو واضحًا أن التالير النمساوى قد التزم فى سكه بوزن يتراوح بين ٢٧٫٦٧ جرام و٢٧٫٩٢ جرام وقطر ٤٠م إضافة إلى الالتزام بطراز عام فى نقوش الوجه والظهر به.

---

(١) رقم السجل ١ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧٫٦٧ جرام - القطر ٤٠م.

(٢) رقم السجل ٦٩١٢ - الوزن ٢٧٫٩٢ جرام القطر ٣٩م.

(٣) رقم السجل ٢ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧٫٨٥ جرام - القطر ٤٠م.
رقم السجل ٣ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧٫٩٠ جرام - القطر ٤٠م.
رقم السجل ٤ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧٫٩١ جرام - القطر ٤٠م.
رقم السجل ٥ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧٫٨٢ جرام - القطر ٤٠م.

(٤) رقم السجل ٦ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧٫٨٤ جرام والقطر ٤٠م.

وإلى جانب العملات الفضية الأجنبية السابقة فقد عرفت مصر ، وعلى نطاق محدود ، تداول أنواع أخرى من النقود الفضية الأوربية قبيل الغزو الفرنسى إذ أشارت دفاتر السادات فى عام ١٢١٢هـ إلى تداول الفرنك الفرنسى (الفرنساوى) وعملة روسيا الفضية (المسكوبى)[١] وهى عملات لم يبرز دورها فى التداول النقدى إلا فى عصر محمد على.

<<<<●■

(١) على مبارك : الخطط ج٢٠ ص١٥٥.

الفصل الثالث

القيم النقدية للنقود المتداولة

تعد دراسة القيم النقدية من الموضوعات التي تهم الباحثين في التاريخ الاقتصادى على وجه الخصوص ولما كانت المسكوكات كفرع من علم الآثار هى أحد المداخل الرئيسية لدراسة القيم النقدية، فقد كان من المفيد أن نتبع دراسة أنواع النقود المتداولة بمصر العثمانية من حيث المسميات والدلالات والوصف الشكلى، بدراسة مستقلة للقيم النقدية المختلفة لهذه الأنواع.

إن مثل هذه الدراسة، على أهميتها، تواجه عدة مصاعب ومحاذير، على رأسها تعقد النظام النقدى الذى كان سائداً فى العصر العثمانى وتعدد أنواع النقود المتداولة به، والغموض (وربما الخلط) الذى يكتنف ذكر بعض الأنواع فى المصادر التاريخية والوثائق.

فالنظام النقدى بمصر العثمانية، لم يكن، كما هو الحال فى العصور الإسلامية الأولى، يتبع نظام المسكوكات الذهبية Gold Specie Standard الذى تساوى فيه المسكوكات الذهبية من حيث قيمتها النقدية ذات القيمة لوزن الذهب الذى تحويه العملة.[١]

ليس ذلك فحسب بل إنه من التجاوز أن نصف النظام النقدى لمصر العثمانية بأنه قد سار على نظام المعدنين Bimetallic Standard الذى يعتمد على استخدام معدنين أساسيين للعملة، الذهب والفضة، ويمكن تحويلهما إلى عملات تجرى فى التداول بلا حدود أو قيود.[٢]

إنه فى الواقع نظام يعتمد على ثلاثة معادن لنقوده المتداولة هى الذهب والفضة والنحاس، ولا توجد وحدات ثابتة ومحددة بدقة لأنواع النقد الثلاثة، بل إن بعض القطع النقدية ولاسيما الفضية، يصعب نسبتها إلى وحدة نقدية بعينها.

ويزيد الأمر تعقيداً أنه كان يسمع بتداول نقود من أقاليم مختلفة، تختفى حيناً وتظهر حيناً أخرى ووصل الأمر فى نهاية العصر العثمانى إلى درجة أصبح فيها النقد الأجنبى هو المعيار الأول لتقويم النقود المتداولة.

ورغم أن النقود مثل كافة السلع الأخرى تعد سلعة اقتصادية تدخل فى عمليات التبادل ويقدمها أو يعرضها أطراف هذه العمليات شأنها فى ذلك شأن السلع الأخرى[٣]، إلا أنه ينبغى النظر بتحفظ شديد إلى النقود العثمانية التى يصعب اعتبارها نقوداً سلعية، إذ نادراً ما تتكافأ قيمها الاسمية مع قيمة ما يماثلها من المعدن وزناً ونقاوة فى السوق[٤].

فقد جرت عادة الحكام أن يسعوا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وراء صنع النقود، وهذه

---

(١) د. فؤاد هاشم عوض: اقتصاديات النقود والتوازن النقدى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٤ - ص١١.
(٢) د. حسين عمر: النقود والإئتمان - دار المعارف - القاهرة (ط٣) - ١٩٦٦ - ص٣٧.
(٣) د. حسين عمر: النقود والائتمان - ص٤.
(٤) د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك - دار النهضة العربية - القاهرة (ط٥) ١٩٦٢ - ص٣٢.

المنفعة لم يكن من المستطاع تحقيقها إلا بإعطاء النقود سعر تداول إلزاميًا أو عن طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أى قيمة ما تحتويه من معدن الذهب أو الفضة[1].

وفضلاً عن ذلك فإن القيم النقدية للمعادن النفيسة للذهب والفضة تتوقف كذلك على عوامل أخرى غير العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية لها، وأهم هذه العوامل:

١- الكمية المتاحة من الذهب والفضة التى يحددها إنتاج المعدنين أو استيرادهما وتصديرهما.[2]

٢- الطلب الكلى على المعادن النفيسة الذى يتزلف من شقين، أولهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها كنقد، وثانيهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها فى وجوه الاستعمال الأخرى كالصناعة والزينة والغالب أنه ما إن يختار أى معدن للاستعمال النقدى حتى يصبح الطلب النقدى أهم شقى الطلب الكلى عليه حتى تتوقف قيمة المعدن على تقلبات ذلك الطلب النقدى.[3]

إن هذه العوامل السابقة يمكن أن تفسر ما ذكره برنار من أن أنصاف الفضة كانت تتمتع بقيمة افتراضية (اسمية) أكبر من قيمتها الجوهرية وظلت تحتفظ بهذه القيمة برغم انخفاض مزيجها أو سبيكتها، ذلك لأن الطلب على هذه النقود من أجل تلبية ضرورات الدفع فى العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة كان فى واقع الأمر أكبر من كمياتها المتداولة بالأسواق.[4].

وفى كل الأحوال كانت مصر تستورد المعادن النفيسة سواء من الذهب أو الفضة، فكان الذهب يأتى من بلاد غرب إفريقيا (بلاد التكرور)[5] أما الفضة الخام (الحجر) فكانت ترد من الخارج أيضًا لاسيما من أوربا فضلا عن استخدام النقود الفضية الأوربية بعد سبكها فى ضرب النقود العثمانية التى يلتزم الموردون اليهود بتوريدها إلى دار الضرب فى شكل سبائك[6].

ونظرًا لندرة هذه المعادن النفيسة بمصر كانت النقود منها تضرب بنسبة عيار متدنية وهو ما يفسر جزئيًا تداول النقود الأجنبية بمصر كما سبق القول، بقيمة أكبر من قيمتها الجوهرية وسعر تداولها فى البلاد التى سكت بها.

---

(١) وصف مصر - ج٦ ص١٦٨.

(٢) د. محمد خليل برعى: مقدمة فى النقود والبنوك - القاهرة ١٩٧٦ - ص٥٨.

(٣) د. محمد زكى شافعى: المرجع السابق ص٣٣.

(٤) وصف مصر ج٦ ص١٦٩.

(٥) وردت إشارات متعددة فى وثائق المحكمة مثاقيل من ذهب ترتكرورى كما فى: سجلات القسمة العربية سجل (١٩) ص٢٩ حجة (٣٨) بتاريخ ٢٣ رجب ١٠١٩هـ وص٤٤٥ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الأول عام ١٠٢٠هـ.

(٦) وصف مصر ج٦ ص١٩١، وانظر أيضا الفصل الرابع من دار ضرب مصر.

أولا: أسعار إبدال النقود المتداولة

ويعنى بذلك دراسة أقيام أنواع النقود المتداولة بمصر العثمانية تجاه بعضها البعض وأسعار صرف الوحدات النقدية عند تحويلها من عملة إلى أخرى أو من معدن إلى آخر.

إن تعقد نظام التداول النقدى بمصر، وتعدد أنواع النقود واختلافها على مدار فترة الدراسة، يحول عمليًا دون وجود دراسة تفصيلية ضافية لعلاقات الإبدال فيما بين عملات الذهب والفضة.

ومما يزيد من صعوبة بحث الأسعار وقيمة النقود أن الأسواق المحلية كانت عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لاختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة، حيث لا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير فى قيمة العملة أو إلغاء عملة وسبك عملة أخرى.[1].

ولما كان مصير العملة العثمانية المتداولة بمصر مرتبطًا بالعملات العثمانية فى الدولة بصفة عامة، فقد كان التغير المستمر الذى يصيب العملات فى تركيا مؤثرًا للغاية فى النقود المصرية، وكان من الظواهر السائدة إلغاء التداول ببعض أنواع النقود واستبدال غيرها بها ثم تقرير قيم رسمية جديدة للنقود التى لم يتناولها الإلغاء[2].

وقد تضافرت عدة جهات فى الإدارة العثمانية للبلاد للتأثير فى أسعار صرف العملات المختلفة، وهو ما أدى إلى تعرض قيم النقود للتغيير السريع، حتى إنه يمكن إحصاء ٢٤ تعديلاً مختلفًا لسعر المبادلة وتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية النحاسية فى أثناء حكم خايربك، ولا يعنى كثرة التعديل أن الحكومة كانت ساهرة على مراقبة نظام العملة ولكن الحقيقة هى أن كل التعديلات كان يراد منها ما يعود على بيت المال من فائدة بجعل سعر المبادلة فى مصلحته وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية.[3]

كما كان الصناجق من أمراء المماليك يتدخلون بالاتفاق مع الدفتردار وبمعرفة الباشا العثمانى فى أسعار العملة فى بعض الأحيان كما حدث فى عام ١١٣٠هـ[4] (١٧١٦م).

وكان الباشا يوجه إلى محاكم الأقاليم أوامره لتنظيم الادارة فى الأقاليم ولإعلان هذه

---

(١) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى - ص٢٢٣.

(٢) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى - ص٤٢.

(٣) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى - ص٤١.

(٤) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى - ص٢٠٦.

الأوامر من تلك المحاكم ومنها أسعار صرف العملات، وقد أشارت إحدى وثائق محكمة المنصورة إلى ورود بيورلدى شريف من الديوان العالى باسم باشا مصر بتسعير بعض العملات[1].

ومن جهتها كانت الدولة العثمانية ترسل أوامرها بتحديد أسعار صرف العملات المتداولة[2] بمصر، وكثيراً ما كان يحدث وقت إرسال الجزية أن تخفض قيم النقود المتداولة مما كان يجعل عبء الضرائب أكثر مما كان عيه وهو ما يعود بالنفع على الخزنة المرسلة[3] إلى الآستانة.

وفى بعض الحالات كانت الرعية هى التى تطالب ولاة الأمر بتحديد أسعار صرف العملات، كما حدث فى عام ١١١٤هـ[4]، وفى المحرم من عام ١١٢٨هـ عندما صعد الناس إلى القلعة وبصحبتهم شيخ الأزهر ليطالبوا الوالى بإعلان الأسعار[5] فاستجاب لهم، وكان عدم استجابة بعض الولاة لمطالب الشعب بالنظر فى أمر أسعار الصرف سبباً كافياً لغضبة الناس عليه، كما وقع فى ١٤ جمادى الآخرة عام ١١٤٦هـ عند دخول عثمان باشا الوالى الجديد من باب النصر، فعندما لم يلتفت لمطالب الرعية أخذوا فى رجمه حتى اضطر رجاله إلى سحب[6] سيوفهم.

ويبدو أن تضارب أسعار الصرف والندرة النسبية للنقود العثمانية قياساً للطلب عليها، كانا وراء استمرار العمل بنظام المقايضة فى بعض البلاد خاصة، صعيد مصر حتى مجىء الفرنسيين[7] وكان هذا النظام معروفاً فى الوثائق بالمقابلة.[8]

وبسبب تغير أسعار الصرف، كانت الوثائق تحرص فى حالات كثيرة على نسبة سعر

---

(١) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة - ص٢٨١ والديوان العالى أو الكبير هو الذى يضطلع بالنشاط الحكومى العام، ويتكون من مختلف الموظفين والإداريين ومن ممثلين لأوجاقات العسكر ومن كبار رجال الدين انظر: هيلين آن ريفيلين: المرجع السابق ص١٦، والبيورلدى وتعنى بالتركية أمر - هو الاسم الذى أطلق على الأوامر التى يصدرها رجال الدولة من أمثال الصدر الأعظم وقبودان البحر (قائد الأسطول) والوزراء والأمراء - انظر نجاتى أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثمانى - ص٤٦٧.

(٢) د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص٢٠٦.

(٣) د. محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق ص٤٢.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٦.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٦-٢٨٧.

(٦) المصدر السابق: ص ٥٨٨.

(٧) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى - ص٢٢٣.

(٨) د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص٣٦٨.

العملة المنصوص عليها فى عقود البيع والشراء وما إلى ذلك من المعاملات المالية إلى «النصف فضة» حتى إذا ما اختفت هذه العملة من التداول لسبب أو لآخر أو اختلف سعرها كان بامكان أطراف العقد تحديد ثمن المثل حسبما نصت على ذلك الشريعة الإسلامية لتجنب انهيار العقد وبطلانه[١].

ومن الملفت للنظر فى الدفاتر الحكومية استخدام الريال أبو طاقة (بوطاقة) بوصفه عملة حسابية عند تحصيل خراج الأرض، وعادة ما يتم حساب ذلك عند تحصيلها من الفلاحين بسعر أقل من المتداول[٢]، أما الروزنامة فكانت تحسب البارة بوصفها «بارة» (أو نصف فضة) مهما غيرت قيمتها، ولم يحدث مثلاً فى حالة انخفاض قيمة البارة أن حسبت البارة القديمة ببارة ونصف من العملة الجديدة المخفضة ولم يحدث العكس فى حالة ارتفاع قيمة البارة.[٣]

ولكل ما سبق فإن غاية ما يمكن التوصل اليه هو تحرى البحث عن نوع من النقود اصطلح علماء الاقتصاد على تسميته بالأساس العام لقياس الأنواع الأخرى من النقود Standard Re-ferene Money[٤].

وهذا النوع من النقود نجده فى «النصف فضة» الذى يعد فى مصر وحدة النقد الأدنى بين النقود الذهبية والفضية المتداولة بالبلاد، وهى الوحدة التى حرصت الوثائق والمصادر التاريخية على ذكر قيم النقود الأخرى منسوبة إليها، ولذا فسنعتمد فى دراستنا لأسعار صرف العملات على تقويمها تجاه النصف فضة وحسب.

ويحسن أن نبدأ أولاً بيان علاقة النصف فضة بالعملتين الأدنى منه قيمة وهما الأقجة (الفلس النحاسى) والجديد أو الجدد النحاس.

فى بداية العصر العثمانى بمصر قام السلطان سليم الأول بضرب أنصاف فضة جديدة، وفلوس جدد نحاس، ولما كان وزن هذه الإصدارات الجديدة أقل من سابقاتها المملوكية، خاصة الجدد النحاس صار وزن الجديد منها درهماً واحداً بدلاً من درهمين فقد تقرر فى رمضان سنة ٩٢٣هـ أن يصرف نصف الفضة بستة عشر جديداً نحاسياً (وزن درهم واحد)[٥] ولكن تضرر الناس من هذا السعر الذى هو فى حقيقته أعلى بنسبة الثلث من سعر صرف الجدد المملوكية

---

(١) عن قيمة المثل انظر: د. مصطفى كمال وصفى: مصنفة النظم الإسلامية - القاهرة ١٩٧٧ ص٤٦٢-٤٦٣.
(٢) وصف مصر - ج٦ ص٩١.
(٣) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى - ص١٢٦.
(٤) د. حسين عمر: المرجع السابق ص٣.
(٥) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٤.

التي يزن الواحد منها درهمين ويصرف النصف فضة باثنى عشر جديداً (قديماً) منها، اضطر الزيني بركات محتسب القاهرة في ١٩ رمضان عام ٩٢٣هـ أن ينادى بأن النصف فضة يصرف بأربعة وعشرين جديداً ليعرف الدرهم الفلوس من الدرهمين في المعاملة.(١).

ولما كان هذا القرار يفقد العثمانيين نحو ثلث القوة الشرائية للجدد النحاس التي بأيديهم (حيث لم يكن معهم أى جدد مملوكية) فقد ثار هؤلاء على الزيني بركات وأرغموه في نفس اليوم على إلغاء سعر الصرف الجديد والعودة للسعر القديم (نصف فضة = ١٦ جديداً) ولم يستطع القاهريون شيئاً سوى إغلاق الحوانيت عدة أيام وأعادوا فتحها بعدما أشيع أن «خايربك» سيشنق جماعة من السوقة بعد العيد على أبواب القاهرة.(٢).

وفي أول جمادى الأولى عام ٩٢٨هـ نادى خايربك على أن كل نصف فضة من الفضة الجديدة يصرف بنصفين وربع من الفضة القديمة، ويصرف أيضاً نصف الفضة القديم بستة دراهم فلوس جدد(٣).

ولامراء في أن فرض سعر إلزامي للفضة القديمة أقل بكثير من قيمتها الجوهرية، يمثل محاولة مكشوفة لطرد الأنصاف القديمة من التعامل ولكسب الفارق لصالح الدولة لاسيما وأن أنصاف الفضة الجديدة كان ذات قيمة اسمية مبالغاً فيها، وليس فقط لتوحيد المعاملة ومنع الازدواج النقدى في فئات النقود الصغيرة الذى أدى إلى وجود سعرين للبضائع سعر بالأنصاف القديمة وآخر بالأنصاف الجديدة.

وقد أثار هذا الإجراء الظالم ثورة الناس على إبراهيم اليهودى معلم دار الضرب، وفي ١٥ جمادى الأولى عام ٩٢٨هـ صعد جماعة من القزازين والمكاسة وغيرهم ليشتكوا إلى خايربك من قيام «محى الدين بن أبى أصبع» من تحصيل مكس النطرون بحساب النصف فضة القديم بنصفين وربع من الفضة الجديدة، ولكن جانم الحمزاوى نقل لهم قول خايربك بأن هذا أمر سلطاني وليس بيده شيء في أمر المعاملة طالباً إمهاله إلى شهر رجب ولكن العامة استمروا في ثورتهم، حتى خرج إليهم جماعة من الانكشارية فضربوهم وشتتوهم.(٤)

ولم تفلح شكاوى الفلاحين لسنان باشا موفد السلطان في جمادى الأخرة عام ٩٢٨هـ من أخذ النصف فضة بنصفين وربع عند تحصيل الخراج مع حسابه بنصف فضة واحد بل ووصل

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٢١٤.
(٢) المصدر السابق: ج٥ ص٢١٤.
(٣) على مبارك: الخطط - ج٢٠ ص١٤٥.
(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٤٤٤.

الأمر بخايربك أن نادى فى ٦ رجب من نفس العام بأن كرى بيوت الأوقاف بالقاهرة سيتم بنفس القيمة السابقة.[١].

وقد تأرجح سعر صرف النصف فضة بالنسبة للجدد النحاس بقيمة العصر العثمانى فيما بين ثمانية واثنى عشر جديدا، ففى عام ١١٠٧هـ وفى بداية عهد السلطان مصطفى الثانى قررت الدولة العثمانية أن يكون سعر النصف فضة ثمانية جدد نحاس سكة.[٢].

وهو نفس السعر الذى قرره على أغا مستحفظان فى مناداته الشهيرة فى شوال عام ١١١٤هـ حين جعل «الجدد النحاس ثمانية بنصف فضة مرادى»[٣].

وتم إقراره أيضًا فى مناداة أخرى فى عام ١١٢٣هـ حيث تقرر صرف النصف فضة بثمانية جدد داودى أى من ضرب المعلم داود صاحب عيار[٤] .

وما لبث النصف فضة أن حقق تقدمًا ملحوظًا فى سعر صرفه بالجدد النحاس ففى ١٣ محرم عام ١١٢٨هـ نودى من قبل الوالى بصرفه بسعر ١٠ جدد طرلى (بطغراء)، واستقر على نفس السعر فى مناداة عام ١١٣٥هـ أى بعشرة جدد.[٥].

وفى ١٥ ذى القعدة عام ١١٤٠هـ عاد نصف الفضة إلى مستوى سعره القديم أى بثمانية جدد نحاس حسب مناداة والى القاهرة[٦]، ولكن مناداة اخرى فى ١٦ جمادى الثانية من عام ١١٤٤هـ جعلت النصف فضة موازيًا فى الإبدال لاثنى عشر جديدا.[٧]

ويبدو أن اضطرابًا قد حدث فى تحديد سعر صرف النصف بالجدد، إذ تقرر فى نهاية شوال عام ١١٤٥هـ أان يصرف بثمانية جدد ديوانية بمعنى كاملة ومن انتاج دار الضرب بسكتها[٨]، ولكن السعر عاد بعد عامين أى فى شوال عام ١١٤٧هـ إلى اثنى عشر جديداً مقابل النصف فضة[٩]،الذى أبطل بدوره بناء على خط شريف ورد إلى مصر فى ٣ محرم عام ١١٤٨هـ[١٠].

---

(١) المصدرالسابق: ج٥ ص٤٥٠، ٤٥٨.
(٢) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٢٥.
(٣) الجبرتى: عجائب الآثار - ج١ ص١٣٦.
(٤) أحمدكتخدا عزبان: الدرة المصانة ص١٠٣.
(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص٢٨٧، ٣٦٩.
(٦) المصدر السابق ص٥٣١.
(٧) المصدر السابق ص٥٧٦.
(٨) المصدر السابق ص٥٨٤.
(٩) الجبرتى: عجائب الاثار ج١ ص١٩٤.
(١٠) أحمد شلبى: اوضح الاشارات ص٥٩٨.

ونظراً للانخفاض المستمر فى عيار ووزن الأنصاف، فقد كان المتعاملون فى الأسواق يلجأون إلى قص أجزاء من الأنصاف الأفضل عياراً ووزناً ورغم جهود السلطات من أجل استبعادها من التداول النقدى كما رأينا فى إجراءات على أغا عام ١١١٤هـ وقصر التعامل بالانصاف على الديوانى منها، إلا أنها بقيت متداولة بل وينص عليها فى وثائق البيع والشراء، كما جاء فى احدى حجج المحكمة الشرعية التى تحدثت عن ماية نصف فضة مقاصيص.[1].

وقد بلغ سعر النصف فضة من المقاصيص فى عام ١١٤٧هـ ثمانية جدد نحاس فى مقابل ١٢ للأنصاف الديوانية[2].

أما فيما يتعلق بسعر صرف النصف أمام الأقجة أو الإخشا التى عرفت فى وثائق المحكمة بالعثمانى وجمعها عثامنة[3]، والأنصاف الفلوس المستخدمة من النحاس الأحمر الرائج[4]، فقد مر هذا السعر بمرحلتين واضحتين:

فى المرحلة الأولى التى امتدت حتى الثلث الأول من القرن ١١هـ (١٧م) كان النصف فضة دائماً مساوياً لستة أفلس من النحاس، وهو ما نراه فى وثائق المحكمة، كما فى حجج من الأعوام ١٠٠٨هـ و١٠٠٩هـ و١٠١٤هـ وحتى عام ١٠١٧هـ[5].

أما فى المرحلة الأخيرة فكان السعر السائد للنصف فضة بالنسبة للأقجة هو ١ :٣ر١.

وهذا ما أشارت إليه وثائق المحكمة فى عامى ١٠٣٤هـ و١٠٣٥هـ[6] وما جاء فى دفاتر السادات الوفائية فى الأعوام ١٠٤١ و١٠٤٣ و١٠٤٤هـ[7] وكان النصف فضة يصرف أيضاً بعثمانيين اثنين كما جاء فى وثيقة وقف محمد سلحدار باشا المؤرخة فى ١٠ ذى الحجة عام

---

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٩٩ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٩٢هـ.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٩٤.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص٨٣ حجة (٤٤٧) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ٩٣٤هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) ص٦١٢ حجة (١٩٢٥) بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٠٣٢هـ.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص١٦ حجة (٤٨) غرة ربيع الأول عام ١٠٠٨هـ.
محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص١٠٢ حجة (٢٦٢) آخر شوال عام ١٠٠٩هـ.
مبايعات الباب العالى سجل (٨٥) ص١٠٨ حجة (٦٠٦) بتاريخ ٢٦ محرم عام ١٠١٤هـ.
محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٣٠٥ حجة (٧٤٤) بتاريخ ١٠ شوال عام ١٠١٦هـ.
محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٣٩٨ حجة (٩١٠) بتاريخ ١٢ محرم عام ١٠١٧هـ.

(٦) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص١٠ حجة (٣٠) بتاريخ آخر ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.
محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٦٤ حجة (٩١٤) بتاريخ ٩ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.

(٧) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.

١٠٦٥هـ[١] وإن عادت النسبة (١ :٣ر١) بين النصف والعثمانى إلى الظهور مرة أخرى[٢]، فى وثائق المحكمة عام ١٠٧١هـ وفى دفاتر السادات عام ١٠٧٦هـ والتى جاء بها فى عام ١٠٩١هـ أن النصف فضة كان يوازى عثمانيين اثنين[٣]، ولكن وثائق المحكمة أشارت إلى ذات النسبة (١ :٣ر١) فى عامى ١٠٩٢ و١١٠١هـ[٤].

أما الأقجة ذاتها فلم يرد ذكر لسعر صرفها بالجدد النحاس إلا مرة واحدة وكان ذلك أثناء الاضطراب النقدى الذى ساد الأسواق فى عام ١١٤٧هـ حيث وصل سعرها إلى ١٦ جديداً نحاسياً[٥].

بعد ذلك العرض لعلاقة النصف بالوحدات النقدية الأدنى ننتقل إلى دراسة اسعار صرف العملات المتداولة بالانصاف بادئين بالعملات العثمانية الذهبية والفضية ثم بالعملات غير العمانية من الذهب والفضة.

أ - أسعار صرف النقود العثمانية بالأنصاف :

ويشمل ذلك القيم الاسمية لهذه النقود عند إصدارها وأوامر التسعير الخاصة بها سواء أكانت بناء على خط شريف من السلطان العثمانى أو وفق فرمان من باشا مصر ومناداة من أغا مستحفظان، وأيضاً أسعار التداول الفعلى لهذه النقود فى الأسواق.

١- النقود الذهبية العثمانية :

وسنبدأ بذكر أسعار صرف الشريفيات القديمة التى تم ضربها قبل عصر السلطان محمد الرابع، والذى أخذت من عهده تظهر مسميات جديدة للنقود الذهبية العثمانية كالشريفى المحمدى والطرلى والجنزرلى والفندقلى والزر محبوب.

ففى عام ٩٢٧هـ حاولت الدولة العثمانية فرض الأشرفى الذهب المضروب باسم سليم الأول (أشرفى سليمى) بقيمة اسمية أكبر من قيمته الجوهرية، فنودى على صرفه بخمسة وأربعين نصف فضة، ولكنه كان يتداول فى الأسواق بأربعين نصف فضة فقط، ويصرف

---

(١) حجة رقم (٩٣١) أوقاف.

(٢) محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص٥ حجة (٢٠) بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.

(٣) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨.

(٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٦٤ حجة (٦٠٩) بتاريخ ٧ ربيع الأول عام ١٠٩٢هـ.
مبايعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص ٦٤ حجة (١٩٩) بتاريخ غرة ربيع ثان عام ١١٠١هـ.

(٥) محمد مختار: التوفيقات ص٥٧٤.

نصفها (أى الأنصاف) بالجدد النحاس[١] .

وفى العام التالى ٩٢٨هـ وإزاء ظهور نوعية أفضل من الأشرفى العثمانى المضروب باسم سليمان القانونى اضطرت السلطات إلى تسعير الأشرفى السليمى بأربعين نصف فضة مقابل الأشرفى السليمانى الذى كان يصرف بخمسة وستين نصف فضة[٢] .

وعندما ضربت أنصاف فضة جديدة فى عهد سليمان الأول أعيد تقييم أسعار صرف الدنانير الذهبية فأصبح سعر السليمى ١٦ نصف فضة جديدة والسليمانى ٢٥ نصف فضة جديدة، وهو ما نودى به فى ١٧ رجب عام ٩٢٨هـ[٣] .

وفى عام ٩٣٩هـ قفز سعر صرف الدينار الأشرفى أو الشريفى إلى ٣٩ نصف فضة[٤] ، وواصل ارتفاعه إلى أن بلغ في عام ٩٤١هـ، ٥٥ نصف فضة، وهو حسبما يذكر أحمد شلبى « شريفى جديد »[٥] أى من ضرب سليمان القانونى .

ويظهر أن هذا الارتفاع كان متأثراً بعوامل متغيرة مثل حدوث ضائقة اقتصادية وغلاء، إذ أن الدينار عاد للأنخفاض إزاء النصف فضة، كما سجلت ذلك وثائق المحكمة، التى تردد سعر صرف الدينار فيها بين ٤٠ و٤١ نصف فضة فى عام ٩٤٣هـ[٦] .

واستقر إبدال الدينار الشريفى على ٤١ نصف فضة فيما بين عامى ٩٥٤هـ و٩٧٦هـ[٧] ، ثم عاد إلى الارتفاع المفاجئ فبلغ ٦١ نصف فضة فى عام ٩٨٤هـ[٨] ، وهى طفرة لم يصل إليها الشريفى طوال القرن « ١٠هـ » وحتى ثلث القرن التالى، ويعد سعراً استثنائيًا، إذ نجد فى وثيقة أخرى أن سعر صرف الدينار كان فى هذه السنة ٤٠ نصف فضة أيضا .[٩] .

---

(١) على مبارك : الخطط ج٢٠ ص١٤٥ .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج٥ ص٤٤٣ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور - ج٥ ص٤٦٢ .

(٤) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) حجة (٢٢٣٧) بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ .

(٥) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص١٠٩ .

(٦) محكمة بولاق سجل (١) ص٦٥ حجة (٢٩٦) بتاريخ ٢٣ رمضان عام ٩٤٣هـ وص٦٤ حجة (٢٩٠) بنفس التاريخ .

(٧) محكمة بولاق سجل (٤) ص١ حجة (٣) بتاريخ ١١ شوال عام ٩٥٤هـ .
محكمة مصر القديمة سجل (٨٨) ص١٤ حجة ٧٣) بتاريخ ٢٥ صفر عام ٩٥٨هـ .
محكمة مصر القديمة سجل (٨٩) ص٤٢ حجة (١٨٦) بتاريخ ٢٢ صفر عام ٩٥٩هـ .
محكمة بولاق سجل (٦) حجة (٢٣٠) بتاريخ ٢٨ ذى الحجة عام ٩٦٧هـ .
مبايعات الباب العالى سجل (٣٠) ص٣٣ حجة (١٢٢) بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ٩٧٦هـ .

(٨) محكمة بولاق سجل (١) ص٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان عام ٩٨٤هـ .

(٩) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص٣٤٦ حجة (١٢١٦) بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ٩٨٤هـ .

وفي العقد الأخير من القرن «١٠هـ» وحتى السنوات الأولى من القرن «١١هـ» كان سعر صرف الدينار قد استقر على ٤٠ نصف فضة[١].

في عام ١٠٠٨هـ كان سعر صرفه ٥٠ نصف فضة[٢]، وانخفض في العام التالي وحتى عام ١٠١٤هـ الى ٤٠ نصف فضة.[٣].

وخلال عشر سنوات تمتد بين عامي ١٠١٦هـ و١٠٢٦هـ تأرجح سعر صرف الدينار الذهب الشريفي بين ٤٠ نصف فضة و٤١،٥ نصف فضة و٤٦ نصف فضة و٥٠ نصف فضة[٤].

ومنذ الثلث الأول للقرن الحادى عشر الهجرى لم يتراجع سعر صرف الدينار عن ٥٠ نصف فضة، فتردد في عام ١٠٣٤هـ بين ٥٠ نصف و٦٠ و٦٢ و٦٤ نصف فضة.[٥]

ووصل في عام ١٠٤٠هـ إلى ٧٠ نصف فضة[٦] وتراجع في العام التالي إلى ٦٤ و٦٦ نصف فضة[٧]، ثم عاود صعوده قدمًا في الأعوام ١٠٤٢هـ متردداً بين ٦٨ و٧٠ نصف فضة[٨] و١٠٤٣هـ من ٦٨ إلى ٦٩ نصف فضة[٩].

---

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٥٠) ص١١ حجة (٣٤) بتاريخ ١٨ محرم عام ٩٩٤هـ.
محكمة جامع الزاهد سجل (٦٦١) ص٣٤٨ حجة (١٠١٨) بتاريخ ٢ رجب عام ٩٩٥هـ.
محكمة بولاق سجل (١٧) ص٥٦ حجة (٢٨٥) بتاريخ ٨ ربيع الآخر عام ١٠٠٠هـ.
محفظة دشت رقم (١١٠) ص٢٩٩ حجة بتاريخ ٢٣ آخر جمادى الأولى عام ١٠٠٥هـ.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٧٦) ص١٠١ حجة (٤١٥) بتاريخ أول صفر عام ١٠٠٨هـ.

(٣) محكمة القسمة العربية سجل (١٥) ص٣٢ حجة (٧٤) بتاريخ ٢٠ شوال عام ١٠٠٩هـ.
محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص١٨٨ حجة (٥١٧) بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠١٠هـ.
مبايعات الباب العالى سجل (٨٥) ص ٢٩٦ حجة (٥٥٧) بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر عام ١٠١٤هـ.

(٤) ٤١،٦ نصف فضة في محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٣٣٣ حجة (٧٨٨) بتاريخ ١٥ ذى القعدة عام ١٠١٦هـ.
٤٠ نصف فضة في مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) حجة ٨٩٣ بتاريخ ١٤ صفر عام ١٠١٧هـ.
٤٦ نصف فضة في مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) ص٣ حجة ١٠ بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام١٠١٧هـ.
٥٠ نصف فضة في مبايعات الباب العالى سجل (٩٠) ص١٠١ حجة ٤٤٦ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٠١٧هـ.
٤٠ نصف فضة في محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص٩٨ حجة ٣٣٤ بتاريخ أول رجب عام ١٠٢٦هـ.

(٥) ٥٠ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص٣ حجة (١٠) بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.
٦٠ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص٣ حجة (١٠) بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.
٦٢ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص٢٠ حجة (٦٧) بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.
٦٤ نصف فضة في: على مبارك - الخطط ج٢٠ ص١٤٧.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص٣٤ حجة (١٣٩) بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١٠٤٠هـ.

(٧) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.

(٨) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.

(٩) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.

وفي عام ١٠٤٥هـ كان سعر صرفه ٦٨ نصف فضة[١]، وفي عام ١٠٤٧هـ بلغ ٧٠ نصف فضة[٢]، وكذلك في العام التالي ١٠٤٨هـ[٣].

وحتى بداية النصف الثاني من القرن (١١هـ) تأرجح سعر صرف الشريفي الذهب بين ٦٦ نصف فضة في عام ١٠٥٠هـ[٤] و٦٦٫٦ نصف فضة إلى ٦٨ نصف فضة في عام ١٠٥١هـ[٥]، ثم استقر منذ عام ١٠٥٢هـ وحتى ١٠٥٨هـ على سعر ٦٦ نصف فضة للدينار[٦].

تطور سعر صرف الشريفي المحمدى:

احتلت دنانير السلطان محمد الرابع المعروفة بالشريفي المحمدى، مكانًا بارزاً بين النقود الذهبية المتداولة بالأسواق نظراً لالتزامها بوزن الألتون الذهب العثماني وقربها من وزن دوكات البندقية[٧].

وقد ظل الشريفي المحمدى متداولاً بمصر ردحًا من الزمن بعد وفاة السلطان محمد الرابع وطفق سعره في تزايد مستمر حتى اختفى من التداول بعد عام ١١٧٤هـ.

فعند بداية ضربه في عام ١٠٥٨هـ (١٦٤٨م) كان الشريفي المحمدى يصرف مقابل ٦٦ نصف فضة[٨] وفي سنة ١٠٨١هـ كان سعر صرفه قد وصل إلى ٨٥ نصف فضة وظل على هذا المستوى حتى عام ١٠٨٥هـ[٩]، إذ لم تفلح محاولات الحكومة في تحديد سعر صرفه بثمانين نصف فضة في عام ١٠٨٤هـ[١٠].

وعند بداية العقد الأخير من القرن ١١هـ كان سعر صرف الشريفي المحمدى قد وصل إلى

---

(١) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.
(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.
(٣) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص١٨ حجة ٧٦ بتاريخ ٣ رجب عام ١٠٤٨هـ.
(٤) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.
(٥) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص٥٦٨ حجة ٢٤٨٢ بتاريخ ٢٩ محرم عام ١٠٥١هـ.
محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص٥٦٤ حجة ٢٤٦٣ بتاريخ ١٦ محرم عام ١٠٥١هـ.
(٦) محكمة القسمة العسكرية سجل (٥٠) ص١١٢ حجة ١٢٨ بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١٠٥٢هـ.
محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.
(٧) Raymond (A): op. cit p.26.
(٨) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص٢٠٥ حجة ٦٩١ بتاريخ آخر شوال عام ١٠٥٨هـ.
(٩) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص١٨ حجة ٣٨ بتاريخ أواسط رجب عام ١٠٨١هـ.
على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨ (عن دفاتر السادات في عام ١٠٨٥هـ.
(١٠) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٧٣.

٩٥ نصف فضة، وظل محافظًا على هذا السعر في الأعوام ١٠٩١هـ[١] و١٠٩٢هـ[٢] و١٠٩٣هـ[٣] و١٠٩٤هـ[٤] و١٠٩٨هـ[٥] و١٠٩٩هـ[٦] و١١٠١هـ[٧] و١١٠٣هـ[٨]، وتراوح سعر صرفه في عام ١١٠٤هـ بين ٩٠ و٩٥ نصف فضة[٩] وتوقف سعر صرفه في عامي ١١٠٧هـ و١١٠٩هـ عند ٩٥ نصف فضة[١٠].

وكما هي عادة الدولة فقد حددت سعر صرف الشريفي المحمدى عند طلب الخزينة بتسعين نصف فضة وجاء خط شريف بذلك في عام ١١٠٩هـ[١١] ولكنه وصل الى سعر ١٠٢ نصف فضة في عام ١١٠٢هـ[١٢]، وخلال الأزمة النقدية التى عمت البلاد في عام ١١١٤هـ نتيجة لتفشى غش الفضة واختفاء الأنصاف الديوانية أمام المقاصيص صار سعر الشريفي المحمدى ١٥٠ نصف فضة[١٣] وفي تقدير مؤرخ آخر أنه وصل إلى ٢٩٠ نصف فضة[١٤] وهو رقم مبالغ فيه مما دفع بالسلطات إلى تسعير صرفه بتسعين نصف فضة في شوال من نفس العام[١٥].

وفي عام ١١٦٨هـ كان سعر الشريفي المحمدى قد تناهى إلى ١٤٠ نصف فضة، ووصل قبيل خروجه من التداول إلى ١٥٠ نصف فضة في عام ١١٧٤هـ[١٦].

---

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص١٨ حجة ٨٥ بتاريخ ١٣ ذى القعدة عام ١٠٩١هـ.
(٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٨٠ حجة ٣٧٩ بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٩٢هـ.
(٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص١٣٢ حجة ٦١٧ بتاريخ ١٣ ربيع أول عام ١٠٩٣هـ.
(٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٢٤٧ حجة ١٠٧٤ بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة عام ١٠٩٤هـ.
(٥) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص١٨ حجة ٣٨ بتاريخ ٦ شوال عام ١٠٩٨هـ.
(٦) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص١٧٦ حجة ٤٩٤ بتاريخ ٢ محرم عام ١٠٩٩هـ.
(٧) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص٣٥٤ حجة ١٣٦٠ بتاريخ ١٤ رمضان عام ١١٠١هـ.
(٨) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.
(٩) حاولت الدولة تحديد سعره بتسعين نصف فضة في جمادى الآخرة من عام ١١٠٤هـ، ولكنه استمر في التداول بعد ذلك بسعره الأول أى ٩٥ نصف فضة - على مبارك - الخطط ج٢٠ ص١٤٩.
(١٠) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٢٥، على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.
(١١) نفسه
(١٢) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى – ص٢٨٦.
(١٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠٨.
(١٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة.
(١٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠٨.
(١٦) زينب الغنام: المرجع السابق – ص٢٤٤ (نقلا عن محكمة القسمة العسكرية).

تطور سعر صرف الطولى (شريفى طرة مصطفى الثانى) :

ضربت الدنانير ذات الطغراء في عهد السلطان مصطفى الثاني وكان وزنها وعيارها يعطيها قيمة قريبة من البندقي[١].

ففي بداية عهد مصطفى خان كان سعر صرف الذهب الطرة ماية نصف فضة[٢]، أى فى عام ١١٠٧هـ ثم ارتفع هذا السعر فى صفر عام ١١٠٩هـ إلى ١١٥ نصف فضة[٣]، وطفق سعره فى ازدياد من بعد عام ١١١١هـ الذى وصل سعره فيه إلى ١١٠ نصف فضة[٤]، فبلغ فى عام ١١١٢هـ ١٢٢ نصف فضة[٥]، ثم ازداد إلى ١٤٠ نصف فضة فى العام التالى[٦].

وما أن قارب عام ١١١٤هـ على نهايته حتى كان الطرلى يتداول بسعر ١٧٠ نصف فضة[٧] مما استدعى تسعيره ضمن الإصلاحات النقدية فى شوال من هذا العام بسعر صرف قدره مائة نصف فضة[٨].

بيد أن هذا السعر الرسمى لم يأبه له كثيرا، فعاود الطرلى ارتفاعه فى عهد قره باشا محمد منذ نهاية عام ١١١٤هـ ليصل إلى ٢٠٠ نصف فضة[٩].

وفى عام ١١٢٣هـ ورد خط شريف بتسعير الطرلى بمائة نصف فضة[١٠]، وتكرر نفس الأمر فى عام ١١٢٧هـ[١١]، ولكنه بلغ فى التداول ١٢٥ نصف فضة[١٢].

ويبدو من تكرار أوامر تسعير الطرلى أنه كان يتداول بالأسواق ورغماً عن هذه الأوامر، بسعر أعلى، إذ أصدر الباشا فرماناً آخر فى الثانى من محرم عام ١١٢٨هـ بأن يكون الطرلى بماية نصف فضة[١٣]، وقد أعلن عن هذا السعر فى أقاليم مصر المختلفة كما يستفاد من

---

(١) Raymond (A): op. cit p. 27.

(٢) أحمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة ص٢٥ .

(٣) الجبرتى : عجائب الاثار - جث ص٤٠ .

(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١١١هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص٢٢٧ حجة ٧٨٠ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١١٢هـ.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص٨٠٣ حجة ٢٥٣١ بتاريخ ٢٠ رجب عام ١١١٣هـ.

(٧) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص٢٠٨ .

(٨) الجبرتى : عجائب الآثار ج١ ص١٣٦ .

(٩) أحمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة ص٦٤ .

(١٠) د. عراقى يوسف : الوجود العثمانى - ص٢٠٦ .

(١١) أمين سامى : تقويم النيل - ج٢ ص٧٥ .

(١٢) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص٤ حجة (١١) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.

(١٣) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص٢٨٦ .

سجلات محكمة المنصورة التي أشارت في نفس السنة إلى صرف «الشريفي أبي طره بماية نصف فضة بالاتفاق[١].

ولم يتوقف الطرلي عن تقدمه، فوصل سعر صرفه في رمضان عام ١١٣٥هـ إلى ١٣٥ نصف فضة[٢]، ورغم ذلك فإن الحكومة أعادت تقويمه في جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ وقررت صرفه بمائة نصف فضة لاغير[٣].

تطور سعر صرف الزار محبوب:

رغم أن النقود الذهبية العثمانية التي ضربت حتى بداية عهد السلطان مصطفى الثاني تعد من حيث طرازها من نوع الزر محبوب، إلا أننا آثرنا أن نعتمد في تتبع سعر صرف هذا الطراز على ما نص عليه صراحة في المصادر التاريخية والوثائق أنه من الزر محبوب.

في عام ١١٤٣هـ أصدرت الدولة العثمانية نقود السلطان محمود الأول وفق طراز الزر محبوب بقيمة اسمية قدرها ١١٠ نصف فضة للدينار الزر محبوب و٥٥ نصف فضة لنصف الزر محبوب[٤].

وأعاد خط شريف ورد إلى مصر في عام ١١٤٦هـ تأكيد نسبة الإبدال ذاتها للزر محبوب ونصفه[٥].

وفي ١١ شوال عام ١١٤٨هـ ورد إلى مصر خط شريف فيه الأمر بسبك ذهب زر محبوب بقيمة اسمية قدرها ١١٠ نصف فضة[٦].

وكانت هذه القيمة الاسمية متوافقة مع سعر التداول القائم في الأسواق، فكان سعر صرف الزر محبوب ١١٠ نصف فضة في ألاعوام ١١٥٤هـ[٧] و١١٥٥هـ[٨] و١١٥٦هـ[٩] و١١٥٩هـ[١٠]

---

(١) د. ليلى عبداللطيف : الإدارة ص٢٨١.

(٢) أحمد شلبي : المصدر السابق ص ٣٦٩.

(٣) د. عراقي يوسف : المرجع السابق ص٢٠٩.

(٤) أحمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة ص١٩٤.

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار - ج١ ص١٩٢.

(٦) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص٦١٢.

(٧) سجل الديوان العالي رقم (١) ص١٢ حجة (٢٠) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١١٥٤هـ.

(٨) د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المغاربة - ص١٨١.

(٩) سجل الديوان العالي رقم (١) ص٢٥٣ حجة ٥٣٩ بتاريخ ٢٨ صفر عام ١١٥٦هـ.

(١٠) إسقاطات القرى سجل ٤ ص٧ حجة ٩ بتاريخ ١١ شوال عام ١١٥٩هـ.

و١١٦٠هـ[١] و١١٦٤هـ[٢] و١١٦٥هـ[٣] ١١٦٦هـ[٤] و١١٦٧هـ[٥] و١١٧٢هـ[٦] و١١٧٤هـ[٧].

وبدءاً من عام ١١٧٥هـ أخذ سعر صرف الزر محبوب في التغير فبلغ في هذه السنة ١١٥[٨] نصف فضة وزاد في عام ١١٧٧هـ حتى وصل إلى ١٢٧ نصف فضة[٩]، وعاد إلى مستواه الأول (١١٠ نصف) في العام التالي[١٠].

وفي عام ١١٨٤هـ وصل سعر صرف الزر محبوب إلى ١١٢٫٥ نصف فضة[١١]، وفي عام ١١٩٢هـ كان سعره ١٢٠ نصف فضة[١٢]، وفي عامي ١١٩٣هـ[١٣] و١١٩٥هـ[١٤] صرف الزر محبوب بسعر ١١٣٫٣ نصف فضة، ثم ارتفع السعر إلى ١٢٠ نصف فضة في عام ١١٨٦هـ[١٥].

وباستثناء سنة ١١٩٨هـ التي انخفض فيها سعر صرف الزر محبوب إلى ١١٣ نصف فضة[١٦]، فقد شهدت السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ارتفاعًا متواترًا لسعر الزر محبوب، الذي بلغ في عام ١٢٠٠هـ ١٢٠ نصف فضة[١٧] ثم ١٢٤ نصف فضة في عام ١٢٠٣هـ[١٨]، وقد حاولت الدولة كبح جماح التضخم في سعر صرف الزر محبوب

---

(١) إسقاطات القرى سجل ٤ ص١٠١ حجة ١٦٦ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٦٠هـ.
(٢) إسقاطات القرى سجل ٥ ص٤٤ حجة ٩١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٦٤هـ.
(٣) إسقاطات القرى سجل ٦ ص١٥ حجة ٢١ بتاريخ ٤ محرم عام ١١٦٥هـ.
(٤) إسقاطات القرى سجل ٧ ص٣ حجة ٥ بتاريخ ٩ جمادى الآخرة عام ١١٦٦هـ.
(٥) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص٤٨ حجة ١٠٤ بتاريخ ١٥ ذى القعدة عام ١١٦٧هـ.
(٦) إسقاطات القرى سجل ٨ ص٥ حجة ١٢ بتاريخ غرة رجب عام ١١٧٢هـ.
(٧) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤١ (نقلا عن سجلات القسمة العسكرية).
(٨) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥١.
(٩) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص١٦ حجة بتاريخ ٦ ذى الحجة عام ١١٧٧هـ.
(١٠) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص٢٢١ حجة بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١١٧٨هـ.
(١١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل ٤٣١ ص٣٠ حجة ٧٠ بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ١١٨٤هـ.
(١٢) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص٨ حجة بتاريخ ١١ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ.
(١٣) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص٣٢٦ حجة بتاريخ ١٩ شعبان عام ١١٩٣هـ.
(١٤) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص٨ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر عام ١١٩٥هـ.
(١٥) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٣ (عن دفاتر السادات).
(١٦) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب عام ١١٩٨هـ.
(١٧) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب عام ١١٩٨هـ.
(١٨) الجبرى: عجائب الآثار ج٢ ص٢٦٣.

فأصدرت خطًا شريفًا أقر صرفه بواقع ١٢٠ نصف فضة[١].

ولكن سعر صرف الزر محبوب واصل ارتفاعه في السنوات التالية حتى وصل عند مقدم الحملة الفرنسية عام ١٢١٣هـ إلى ١٨٠ نصف فضة للدينار و٩٠ نصف فضة لنصف الزرمحبوب[٢].

تطور سعر صرف الزنجرلي:

بدأ ضرب الزنجرلي بقيمة اسمية قدرها ١٠٧ نصف فضة وكان ذلك في بداية عهد أحمد الثالث عام ١١١٥هـ[٣]، وفيما أن سعر صرفه قد ارتفع عن ذلك مما حدا السلطنة إلى إصدار خط شريف في ٢٧ شوال عام ١١٢٣هـ حدد فيه سعر صرف الزنجرلي أوالجنزيرى بمائة وسبعة أنصاف فضة[٤]، ولكنه صرف في عام ١١٢٦هـ بمائة وثلاين نصف فضة[٥] وتردد سعره في عام ١١٢٧هـ بين ١١٥ نصف فضة[٦]، و١٣٥ نصف فضة[٧] فأعطى الباشا فرمانًا في ٢ محرم عام ١١٢٨هـ جاء فيه أن الجنزرلي بماية وسبعة[٨].

ولم يعدو فرمان الباشا أن يكون حبراً على ورق، إذ صار الجنزرلي يصرف في التداول بسعر ١٣٥ نصف فضة في شعبان من نفس العام[٩].

وفي عام ١١٢٩هـ صرف الجنزرلي بسعر ١٣٦ نصف فضة[١٠] رغم أن بعض المبايعات قد جرت بالسعر الرسمي أي ١٠٧ نصف فضة[١١].

وطوال السنوات التالية ظل التعامل بالجنزرلي في الصرف بالأنصاف الفضة يتم وفق سعره الرسمي وأسعار أخرى متعددة جميعها أكثر ارتفاعًا من قيمته الأسمية.

ففي عام ١١٣٠هـ صرف الزنجرلي بمائة وسبعة أنصاف فضة[١٢]، وفي عام ١١٣٢هـ تم

---

(١) أمين سامي: تقويم النيل ج٢ ص١٠٧.

(٢) وصف مصر ج٦ ص٩٠-٩١.

(٣) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٩.

(٤) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص٢٠٦.

(٥) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٣٩ (عن سجلات القسمة العسكرية).

(٦) المرجع السابق ص٢٣٩.

(٧) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص٤ حجة ١١ بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٢٨٦.

(٩) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص٩٨ حجة ٢٩١ بتاريخ ٧ شعبان عام ١١٢٨هـ.

(١٠) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص١٣٤ حجة ٤٠١ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(١١) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص١٦١ حجة ٤٨٨ بتاريخ ٩ جمادى الأولى عام ١١٢٩هـ.

(١٢) محكمة بولاق سجل ٦٣ ٢٠٨ حجة ٦٣٥ بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٠هـ.

تداوله وفق قيمته الاسمية(١) وبسعر ١١٠ نصف فضة(٢) وأيضا بسعر ١٢٠ نصف فضة(٣).

وكان له في عام ١١٣٣هـ ثلاثة اسعار صرف ،أادناها ١٠٧ نصف فضة(٤) وأوسطها ١٣٠ نصف فضة(٥)، وأكبرها ١٣٥ نصف فضة(٦) ولم نعثر في عام ١١٣٤هـ إلا على سعر صرف واحد للزنجرلي وكان بنفس قيمته الاسمية(٧).

أما في عام ١١٣٥هـ فقد تم تداول الزنجرلي بخمسة أسعار مختلفة فصرف بسعر ١١٥ نصف فضة(٨) و ١٢٠ نصف فضة(٩) و١٣٥ نصف فضة(١٠) و ١٤٠ نصف فضة(١١)، حتى تناهى إلي أن صرف في رمضان من نفس العام بمائة وسبعين نصف فضة(١٢).

وتراوح سعر صرفه في عام ١١٣٦هـ بين ١٥٠ نصف فضة(١٣) و٦ر١٦٦ نصف فضة(١٤)، بينما صرف في العام التالي بقيمته الأسمية(١٥) وبسعر ١٣٢ نصف فضة(١٦).

وخلال عام ١١٣٧هـ و١١٣٨هـ كانت دنانير الزنجرلي التي ضربها المعلم داود في داره بالجيزة بعد إبطال سكة الزنجرلي تصرف بأقل من قيمتها الأسمية بخمسة أنصاف أي بسعر ١٠٢ نصف فضة لأن المعلم داود ضربها بأقل من عيارها بمقدار قيراط واحد(١٧).

ونجد في عام ١١٣٨هـ أن الزنجرلي قد صرف بمائة وسبعة أنصاف فضة(١٨) ثم زاد إلى

---

(١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٤٢ حجة ١١٢ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١٣٢هـ.
(٢) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٢٦ حجة ٧٩ بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٣٢هـ.
(٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٦٤ حجة ١٥٨ بتاريخ ١٥ جمادى الأولى عام ١١٣٢هـ.
(٤) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص١٨٧ حجة ٤٤١ بتاريخ ٨ رجب عام ١١٣٢هـ.
(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص١٨٢ حجة ٤٢٦ بتاريخ ١٨ رجب عام ١١٣٣هـ.
(٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص١٨٧ حجة ٤٤٠ بتاريخ ٢٤ رجب عام ١١٣٣هـ.
(٧) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٢٢٨ حجة ٥٣٩ بتاريخ ٩ صفر عام ١١٣٤هـ.
(٨) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٣٠٩ حجة ٧٥٦ بتاريخ ١٤ صفر عام ١١٣٥هـ.
(٩) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٣٥٥ حجة ٨٧٨ بتاريخ ٢٠ شوال عام ١١٣٥هـ.
(١٠) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٣٢٥ حجة ٧٩٥ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى عام ١١٣٢هـ.
(١١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٣٣٥ حجة ٨١٩ بتاريخ ١٢ رجب عام ١١٣٥هـ.
(١٢) أحمد شلبي : أوضح الإشارت ص٣٦٩.
(١٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٣٨٠ حجة ٩٤٩ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١١٣٦هـ.
(١٤) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٣٧٨ حجة ٩٤٣ بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٦هـ.
(١٥) زينب الغنام : المرجع السابق ص٢٣٩ (عن مبيعات الباب العالي).
(١٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٤٤٥ حجة ١١٥١ بتاريخ ٢٨ محرم عام ١١٣٧هـ.
(١٧) الجبرتي : عجائب الآثار - ج١ ص١٨١.
(١٨) د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المغاربة ص١٥٥.

١٧٠ نصف فضة في عام ١١٣٩هـ وذلك حسبما أشارت وثائق المحكمة قبل المناداة في جمادى الأولى من عام ١١٣٩هـ[١].

ومن حسن الحظ أننا قد عثرنا على نص هذه المناداة التي أغفلت ذكرها المصادر التاريخية المعاصرة لهذه الفترة، وهي من ورقة واحدة ومحفوظة بدار الكتب المصرية (ملحق١)[٢] وكان سعر صرف الزنجرلي في لوحة التسعيرة هذه والمؤرخة في ١٨ جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ وهو ذات قيمته الاسمية أي ١٠٧ نصف فضة وقد استمر التعامل بهذا السعر الرسمي خلال عام ١١٤٠هـ.[٣].

وارتفع سعر صرف الزنجرلي نوعًا ما في عام ١١٤١هـ فوصل إلى ١١٠ نصف فضة[٤]، وتمادى في عام ١١٤٢هـ إلى ١٣٠ نصف فضة إلى جانب تداوله بنفس قيمته الاسمية الإلزامية[٥].

وزاد الأمر سوءًا في عام ١١٤٤هـ حتى بلغ سعر صرف الزنجرلي ١٦٠ نصف فضة[٦]، فنودى في ١٦ جمادى الآخرة بأن يصرف بمائة وسبعة فقط[٧]، وظل التعامل ساريا بهذا السعر حتى أوائل عام ١١٤٥هـ[٨] ليرتفع السعر بعد ذلك إلى ١٢٠ نصف فضة[٩]، وتم تداول الزنجرلي في العام التالي بهذا السعر المرتفع[١٠] إلى جانب بعض عمليات البيع والشراء التي تمت وفق قيمته الاسمية[١١].

وقفز سعر صرف الزنجرلي بصوة مفاجئة في عام ١١٤٧هـ اذ وصل إلى ٢٠٠ نصف فضة[١٢] لكل دينار ثم انخفض بعض الشيء في عام ١١٤٩هـ إذ تعامل الناس به في الاسواق

---

(١) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٤٧ حجة ١٢٠ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة عام ١١٣٩هـ.
(٢) لوحة التسعير سطر ٣٧.
(٣) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص١٥ حجة ٣٨ بتاريخ ٢ محرم عام ١١٤٠هـ.
محكمة باب الشعرية سجل ٦٦ ص٦٠ حجة ١٥٧ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٤٠هـ.
(٤) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص١٢٩ حجة ٣٤١ بتاريخ ١٣ شوال عام ١١٤١هـ.
(٥) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤٠ (عن سجلات القسمة العسكرية).
(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٥٧٦.
(٧) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص٢٠٩.
(٨) إسقاطات القرى سجل (٣) ص٢ حجة ٣ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى عام ١١٤٥هـ.
(٩) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص٦١ حجة ١٦٨ بتاريخ ١٨ جمادى الثانية عام ١١٤٥هـ.
(١٠) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص١٤٠ حجة ٣٤٤ بتاريخ ١٢ رجب عام ١١٤٦هـ.
(١١) إسقاطات القرى سجل ٣ ص١٩٢ حجة ٦١٨ بتاريخ ١٨ جمادى الثانية عام ١١٤٦هـ.
(١٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص١٩٤.

بسعر ١٣٠ نصف فضة[١].

ولأسباب غير واضحة تدهور سعر صرف الزنجرلي في السنوات القليلة التي سبقت اختفائه من سجلات المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية، ولعل ذلك بسبب ظهو نوعيات ممتازة من النقود الذهبية العثمانية كالفندقلي أو لأن الاصدارات المتأخرة من الزنجرلي قد سكت بوزن وعيار أقل من الإصدارات الاولى فقد صرف الزنجرلي في عام ١١٥٤هـ بمائة وعشرة من الأنصاف[٢] وكذلك في عام ١١٥٥هـ إلى جانب سعر آخر أعلى قليلاً وهو ١١٢ نصف فضة[٣] وهو أعلى سعر في السنوات الأخيرة لتداوله، إذ صرف في عام ١١٥٧هـ بمائة وعشرة من الأنصاف الفضة[٤] ثم بمائة وسبعة فقط في عام ١١٦٧هـ وأخيراً بمائة وعشرة نصف فضة في عام ١١٦٨هـ[٥] في آخر ظهور للزنجرلي في وثائق المحكمة.

تطور سعر صرف الفندقلي:

بدأ ضرب هذا الطراز في مصر عام ١١١٥هـ، وضرب منه فندقلي مجوز (مضاعف)، كانت قيمته الأسمية ٢٦٨ نصف فضة[٦] وفي ٢ محرم عام ١١٢٨هـ أصدر الباشا فرماناً بصرف الفندقلي بمائة وعشرين نصف فضة[٧]، وإن تم تداوله في عام ١١٣١هـ بمائة وخمسة وعشرين نصف فضة[٨].

وفي عام ١١٣٧هـ وردت أوامر من الاستانة بأن يكون صرف الفندقلي مائة وأربعة وثلاثين نصفاً وأن يكون النصف بسبعة وستين[٩]، وتم إقرار هذ السعر في إجراءات التسعير التي تمت في جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ[١٠].

ومن الملفت للنظر أن دنانير الفندقلي تم تداولها في بعض الحالات بسعر أقل من قيمتها الاسمية كما حدث في عام ١١٤٠هـ التي صرف فيها مقابل ١٣٣ نصف فضة[١١] ولكنه

---

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٦١٤.
(٢) الديوان العالي سجل ١ ص٢٠ حجة ٣٥ بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر عام ١١٥٤هـ.
(٣) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤١.
(٤) الديوان العالي سجل ١ ص٣٠٣ حجة ٦٥٢ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.
(٥) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤١.
(٦) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية ص٥٥٨.
(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٢٨٦.
(٨) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤٢.
(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص١٨٠.
(١٠) لوحة التسعير. سطر ٣٧.
(١١) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤٢.

سرعان ما بدأ سعر صرفه بالأنصاف في الارتفاع فتراوح في عام ١١٤٢هـ بين ١٥٠ و ١٦٠ نصف فضة[١].

ولما تولى محمود الأول العرش خلفاً للسلطان أحمد الثالث أمر بإبطال سكة الفندقلي مع استمرار تداوله بمائة وستة واربعين نصف فضة ونادى أغا الإنكشارية في القاهرة بذلك في عام ١١٤٣هـ[٢].

ولكن أوامر السلطان الجديد لم تحل دون تضخم سعر الفندقلي، ففي العام التالي وعند ركوب الباشا الجديد محمد باشا السلحدار في ١٢ جمادى الثانية عام ١١٤٤هـ قامت الرعية في وجهه وشكوا له من المعاملة لأن الفندقلي صار يصرف بمائتين[٣] أي ٢٠٠ نصف فضة، ولذا فقد أصدر الباشا أوامره في سادس عشر جمادى الثانية بأن يصرف الفندقلي بمائة وثلاثين نصف فضة[٤].

وقد تعددت أسعار صرف الفندقلي في عام ١١٤٥هـ إزاء الأنصاف، فتم التعامل به في عمليات بيع وشراء سجلتها وثائق المحكمة بسعر ١٠٧ نصف فضة[٥] و١٣٤ نصف فضة[٦] و١٤٦ نصف فضة[٧].

وقد ذكر أحمد شلبي أنه في نهاية شوال عام ١١٤٥هـ وبعد توجه الحاج فحشت المعاملة وزادت إلى أن بلغ الفندقلي إلى مائتين وأربعين فضة[٨].

ويبدو جلياً أن سبب هذا الارتفاع غير الطبيعي في سعر صرف الفندقلي عائد إلى أن خروج موكب الحاج كان يصحبه عادة ازدياد في الطلب على النقود الأوربية من الريالات الفضية التي كانت مقبولة الدفع في تجارة البن والبهارات، وقد أدى ذلك، بالضرورة إلى زيادة الطلب العام على العملات الذهبية التي كان لها دائماً قوة إبراء غير محدودة في الصفقات

---

(١) المرجع السابق ص٢٤٢.

(٢) أحمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة ص١٩٤.

(٣) أحمد شلبي : أوضح الإشارت ص٥٧٦.

(٤) د. عراقي يوسف : الوجود العثماني ص٢٠٨-٢٠٩، وقد ذكر د. عراقي أن الباشا كان فيما يبدو يحمل خطوطا شريفة بذلك، ولكن سياق الاحداث التي شهدت ثورة الرعية أمام موكبه والسعر الذى فرضه للفندقلي وهو أقل من السعر الذى حدده السلطان في العام السابق، يؤكد أنه لم يحمل معه خطوطا شريفة بذلك.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص٤٣ حجة ١١٥ بتاريخ ٥ ربيع ثان عام ١١٤٥هـ.

(٦) د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المغاربة ص١٦٧.

(٧) زينب الغنام : المرجع السابق ص٢٤٢.

(٨) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص٥٨٤.

التجارية، ولما كانت الفندقليات هى أفضل نوعيات الذهب العثمانى المتداولة بالأسواق فقد اشتد الطلب عليها فارتفع سعرها طبقًا لقوانين العرض والطلب، إذ إن النقود المعدنية تعد فى حد ذاتها سلعًا تتعرض لتقلبات العرض والطلب[1].

وتأكيدًا لهذا الافتراض، فإن سعر صرف الفندقلى تراجع فى العام التالى فصرف فى صفر عام ١١٤٦هـ مقابل ١٣٤ نصف فضة[2]، ومقابل ١٥٠ نصف فضة فى ٢٨ جمادى الأولى من نفس العام[3]، ولعل ذلك الارتفاع التدريجى هو الذى دفع بالآستانة إلى ان ترسل خطًا شريفًا فى عام ١١٤٦هـ بأن يزاد فى الفندقلى الموجود بأيدى الناس اثنى عشر نصف فضة فصار يصرف بمائة نصف وستة واربعين نصفا[4]، وفى ذلك بعض الاعتراف بسعر صرف الفندقلى المتعامل به فى الأسواق.

وقد أدى إبطال الفندقلى، وعدم وجود المزيد منه بالأسواق إلى تزايد الطلب عليه.

وحسب وثائق المحكمة، فقد وصل سعر صرف الفندقلى إلى ١٥٠ نصف فضة[5] ثم إلى ١٩٠ نصف فضة[6] فى سنة ١١٤٧هـ التى لم تأت إلى نهايتها إلا وصار صرف الفندقلى بثلثمائة نصف[7].

ولهذا فقد أرسلت الدولة خطًا شريفًا فى ١١ شوال من عام ١١٤٨هـ تؤكد فيه على صرف الفندقلى بسعر ١٤٦ نصف فضة[8] إلا أنه ظل يصرف بثلاثمائة نصف فضة[9].

وفى التاسع من محرم عام ١١٤٩هـ طلع العلماء إلى الديوان وقاموا من جهة الجامكية التى يصرفونها معاملة الفندقلى بماية وستين[10].

ولم يمنع ارتفاع سعر صرف الفندقلى دون إتمام بعض عمليات البيع والشراء بنفس السعر الالزامى الذى فرضته الدولة وهو ١٤٦ نصف فضة، كما فى الأعوام ١١٥١هـ[11]

---

(١) د. رمزى زكى: مشكلة التضخم ص٤٠.

(٢) إسقاطات القرى سجل ٣ ص١١٦ حجة ٣٤٨ بتاريخ ١٨ صفر عام ١١٤٦هـ.

(٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٢٨ حجة ٣١٤ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى عام ١١٤٦هـ.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٩٢.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٨٣ حجة ٤٤٧ بتاريخ ١٠ صفر عام ١١٤٧هـ.

(٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص١٩٦ حجة ٤٨٣ بتاريخ غرة ربيع الثانى عام ١١٤٧هـ.

(٧) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٩٤.

(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٦١٢.

(٩) محمد مختار: التوفيقات ص ٥٧٤.

(١٠) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٦١٤.

(١١) زينب الغنام: المرجع السابق ص ٢٤٢ (عن سجلات القسمة العسكرية).

١١٥٤هـ[١] و١١٥٥هـ[٢] و١١٥٦هـ[٣] و١١٥٩هـ[٤] و١١٦٠هـ[٥] و١١٦٤هـ[٦] التى تداول فيها أيضاً بـ ١٦٤ نصف فضة[٧].

وفى عامى ١١٦٥هـ و١١٦٦هـ تداول الفندقلى بقيمته الإلزامية أى ١٤٦ نصف فضة[٨]، ثم ارتفع إلى ١٥٤ نصف فضة فى عام ١١٧٣هـ[٩]، وتراجع إلى ١٤٦ نصف فضة فى العام التالى[١٠].

وفى عام ١٢٠٣هـ وصل سعر صرف الفندقلى إلى ٢٠٥ نصف فضة، فعمدت الدولة إلى إصدار خط شريف حدد فيه سعر صرفه بمائتى نصف فضة[١١].

وقبيل مقدم الحملة الفرنسية وصل صرف الفندقلى فى عام ١٢١٢هـ إلى ٣٠٠ نصف فضة حسبما جاء فى دفاتر السادات الوفائية[١٢].

٢- النقود الفضية العثمانية:

بالإضافة إلى أنصاف الفضة عرفت مصر تداول القروش المعاملة (الصلدى) التى احتفظت بسعر واحد ثابت وهو ٣٠ نصف فضة للقرش، ومن الصعوبة بمكان أن نميز بين الحالات التى ذكرت فيها القروش كعملة فعلية متداولة أو كعملة حسابية منذ أول ظهورها فى عام ١٠٣٠هـ فى سجلات المحكمة الشرعية[١٣].

وقد أشير إلى صرف هذه القروش بالأنصاف الفلوس (الأقجة) وكان سعرها فى هذه الحالة ٤٠ نصف فلوس[١٤] طبقًا لنسبة الإبدال بين الأنصاف والأقجات (١ :٣ر١).

---

(١) الديون العالى سجل ١ ص٩ حجة ١٧ بتاريخ ٩ ربيع الآخر عام ١١٥٤هـ.
(٢) الديوان العالى سجل ١ ص٢٠١ حجة ٤٠٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٥٥هـ
(٣) الديوان العالى سجل ١ ص٢٦١ حجة ٥٥٠ بتاريخ ١٥ ربيع الآخر عام ١١٥٦هـ.
(٤) إسقاطات القرى سجل ٤ ص٢ حجة ٢ بتاريخ ٨ شوال عام ١١٥٩هـ.
(٥) إسقاطات القرى سجل ٤ ص١٠١ حجة ١٦٦ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٦٠هـ.
(٦) إسقاطات القرى سجل ٦ ص٦ حجة ٨ بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١١٦٤هـ.
(٧) إسقاطات القرى سجل ٥ ص٢٩٨ حجة ٤٦٣ بتاريخ ١٨ ذى الحجة عام ١١٦٤هـ.
(٨) إسقاطات القرى سجل ٦ ص٦٤ حجة ٩٩ بتاريخ ٥ ربيع الأول عام ١١٦٥هـ.
إسقاطات القرى سجل ٦ ص٢٥٨ حجة ٥٨١ بتاريخ غاية ربيع الأول عام ١١٦٦هـ.
(٩) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤٣ (عن سجلات القسمة العسكرية).
(١٠) المرجع السابق ص٢٤٣.
(١١) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص٢٦٣.
(١٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٥.
(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٢ ص٣٧ حجة ١٤٥ بتاريخ أول رجب عام ١٠٣٠هـ.
(١٤) محكمة جامع طولون سجل ٧٦٠ ص٢ حجة ٨ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١٠٣٩هـ.

وتعددت أوصاف هذه القروش فى وثائق المحكمة، فعرفت أحيانًا بأنها من القروش الكبيرة[1]، وذكر فى بعض الوثائق تعبير، قرش رايج[2] وقرش معاملة[3].

وجاء فى إحدى وثائق محكمة الإسكندرية والجزيرة الخضراء فى عام ١١١٦هـ ان القرش الأحمدى صرف مقابل ٣٢ نصف فضة[4] وهى المرة الوحيدة التى أشير فيها إلى سعر صرف أكبر من الثلاثين نصف حيث ظل القرش محافظًا على هذا السعر حتى اختفائه من وثائق المحكمة فى الربع الأخير من القرن ١٢هـ «١٨م»[5].

وتعد قروش على بك استثناء محدودًا فى تداول القروش الفضية، إذ ضرب قروشه من فئات ٨٠ نصف فضة (مجوز) و ٤٠ نصف (مفرد) بالإضافة إلى قطع صغار تصرف بعشرة وخمسة انصاف[6].

كما عرفت مصر أيضًا تداول قروش اسلامبول من فئة الأربعين بارة أو نصف[7]، وقد أشار إلى تداولها بمصر مؤرخنا الجبرتى فى رمضان عام ١٢٠١هـ ووصفها بالقروش الرومى[8]، ومن جهتها أشارت وثائق المحكمة إلى القرش الإسلامبولى وسعر صرفه ٤٠ نصف فضة فى عام ١٢٠٦هـ[9]، وكذلك إلى قرش رومى من فئة ١٠٠ نصف فضة فى عام ١٢١١هـ[10].

ب- أسعار صرف النقود غير العثمانية:

شهدت مصر العثمانية تضخمًا هائلاً لظاهرة تداول النقود الأوربية التى بدأت فى العصر المملوكى، حيث عرفت انواع متعددة من النقد الأوربى طريقها إلى التداول النقدى بالبلاد، وكان لهذه النقود قوة إبراء كبيرة فى عمليات التبادل التجارى سواء داخل أسواق مصر أو فى تجارة الشرق كما تعامل الناس فى السنوات الأولى من الحكم العثمانى بذات النقود المملوكية التى أباحت فتوى الجمالى للعثمانيين غزو مصر بسبب كتاباتها القرآنية.

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٢ ص٤٨٩ حجة ٦٧١ بتاريخ غرة شعبان عام ١٠٣٢هـ.

(٢) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص٢ حجة ٨ بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة عام ١٠٤٨هـ.

(٣) محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص٥ حجة ٢٠ بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.

(٤) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة ص١٣٦-١٣٧.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص١٨٣ حجة ٤٤٧ بتاريخ ١٠ صفر عام ١١٧٤هـ.

(٦) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٨٨.

(٧) الديون العالى سجل ٢ ص٥٣ حجة ٧٥ بتاريخ ٤ شوال عام ١١٧٩هـ.

(٨) الجبرتى: المصدر السابق ج٢ ص٢٠٧.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص٥٦٩ حجة ١٠٧١ بتاريخ ١٩ شوال عام ١٢٠٦هـ.

(١٠) محكمة القسمة العسكرية سجل ٢٢٥ ص٣١١ حجة ٤٢٤ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

١- تطور سعر صرف النقود الذهبية:

وتضم قائمة النقود الذهبية غير العثمانية بعض دنانير سلاطين المماليك ودوكات البندقية والأسكودو الأسباني والكرونة.

* دنانير المماليك: تمتعت هذه الدنانير بأفضلية واضحة في التداول النقدي مقارنة بالدنانير العثمانية، حتى ان أسوأها سمعة وهو الدينار الغوري كان يصرف في بداية العصر العثماني بنفس سعر الدينار السليمي في عام ٩٢٦هـ سواء في التعامل بأشرفيين فضة واربعة انصاف[١] أو في التسعير بأشرفيين فضة[٢].

وعندما أعيد تقويم العملات المتداولة حسب أنصاف الفضة الجديدة في عام ٩٢٨هـ كان سعر صرف السليمي والغوري واحداً وهو ١٦ نصف فضة جديدة[٣].

بل إن الدينار الغوري صرف في عام ٩٣٩هـ بأربعين نصف فضة[٤] بزيادة نصف فضة واحد عن سعر صرف الدينار العثماني، في نفس السنة[٥].

ولاشك أن أسعار صرف الدنانير المملوكية قد ارتفعت نتيجة تفشي الغش في المعاملة الذهب والفضة حسبما يذكر ابن إياس، إذ صرف الأشرفي من ضرب الأشرف قايتباي في عام ٩٢٥هـ مقابل ٦٥ نصف فضة[٦].

وإزاء التدهور المستمر للعملة العثمانية فقد ارتفعت أسعار صرف الأشرفيات المملوكية، فصرف الأشرفي البارسبيهي (ضرب الأشرف بارسباي) بثلاثة أشرفيات فضة والأشرفي قايتباي بأشرفيين فضة وثمانية أنصاف فضة أي أكثر من السليمي والغوري بأربعة انصاف فضة[٧].

ومن أسف أننا لم نعثر على أسعار صرف للعملات المملوكية التي كانت متداولة حتى ٩٦١هـ على أقل تقدير[٨] سواء في سجلات المحكمة الشرعية أو المصادر التاريخية منذ بداية عهد السلطان سليمان القانوني.

* أما الأسكودو الأسباني الذي كان معروفًا بالكرونة أو الأقرونة والقرونة، فلم نصادف

---

(١) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٥.

(٢) بن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٣٤٤.

(٣) المصدر السابق ج٥ ص٤٦٢.

(٤) محكمة مصر القديمة سجل ٨٥ حجة ٢٢٩٤ بتاريخ ٢٦ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٥) محكمة مصر القديمة سجل ٨٥ حجة ٢٢٣٧ بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٦) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٥.

(٧) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٣٣٢.

(٨) مبيعات الباب العالى سجل ١٤ ص١١٢ حجة ٣١٦ بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ٩٦١هـ. حيث ذكرت دنانير قايتباى والغورى.

أى أسعار لصرفه باستثناء ثلاث مرات أشارت فى اجداها حجج المحكمة الشرعية إلى دينار مغربى صرف فى عام ٩٨٤هـ مقابل ٣٥ نصف فضة[١] والثانية فى عام ١١٠٩هـ حيث سعر الأندلسى والمغربى للزينة بمائة نصف فضة فى حين كان سعره المتداول ١١٠ نصف فضة[٢] والثالثة اشارة إلى دينار مغربى صرف فى عام ١١٢٧هـ مقابل ١٥٠ نصف فضة[٣].

تطور سعر صرف دوكات البندقية (البندقى):

استمرت هذه النقود الذهبية التى أصدرتها البندقية على موقعها المتميز بين النقود الذهبية المتداولة فى مصر منذ العصر المملوكى وطوال العصر العثمانى.

وقد أفاد أحمد شلبى أن البندقى كان يصرف فى عام ٩٤١هـ مقابل ٦٥ نصف فضة أى بزيادة عشر أنصاف عن الدينار العثمانى[٤].

أما وثائق المحكمة فأشارت إلى صرف البندقى بواحد وأربعين نصف فضة فى عام ٩٤٣هـ[٥] وذكر فى دفاتر السادات أن سعر الصرف للبندقى هو ٣٦ نصف فضة فى عام ١٠٤١هـ[٦]، وربما كان المقصود بالبندقى هنا القرش البندقى، وهو ما قد ينطبق على سعر البندقى فى عام ١٠٤٣هـ وهو ٣٧ نصف فضة فى دفاتر السادات أيضاً[٧].

وقد شهد عام ١٠٨٤هـ ارتفاعاً ملحوظاً فى سعر تداول البندقى فكان يصرف مقابل ٩٥ نصف فضة ولكنه خفض فى ٥ ربيع الأول من نفس العام ليصرف بسعر إلزامى قدره ٩٠ نصف فضة[٨]، ولم يستمر ذلك طويلاً فسجل سعر صرف البندقى مقابل الأنصاف فى عام ١٠٨٥هـ وحسبما ذكرت دفاتر السادات ٩٥ نصف فضة[٩]، واستمر بنفس القيمة فى عام ١٠٨٦هـ (١٦٧٥م)[١٠].

فى عام ١٠٩٢هـ كان البندقى قد تخطى فى صرفه بالأسواق المائة نصف فضة، فصرف مقابل ١٠٥ نصف فضة[١١].

---

(١) محكمة قوصون سجل ٢٤٥ ص٢٩٥ حجة ١٠٢٣ بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ٩٨٤هـ.

(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.

(٣) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص٤ حجة ١١ بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٠٩.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٤٠ ص٣٧ حجة ١٨٤ بتاريخ غرة صفر عام ٩٤٣هـ.

(٦) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.

(٧) المرجع السابق: ج٢٠ ص١٤٧.

(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارت ص١٧٣.

(٩) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨.

(١٠) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى ص٢٨٦.

(١١) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص٧٨ حجة ٣٧٢ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة عام ١٠٩٢هـ.

وظل محتفظًا بهذه القيمة في أعوام ١٠٩٣هـ[١] و١٠٩٤[٢] و١٠٩٩[٣].

ورغم أنه نودى بمصر في عامى ١١٠٣هـ و١١٠٤هـ أن الشريفى الفندقى بمائة نصف فضة إلا أن الناس اصطلحوا في البيع والشراء على أن البندقى بمائة وخمسة أنصاف[٤].

وبلغ سعر صرف البندقى في عامى ١١٠٩هـ و١١١٠هـ مائة وعشرين نصف فضة[٥]، بزيادة قدرها ٢٠ نصفًا عما حدده خط شريف ورد إلى مصر في عام ١١٠٩هـ[٦].

وارتفع البندق ى إلى ١٣٢ نصف فضة في عام ١١١٢هـ[٧]، وصرف في اوائل عام ١١١٤هـ مقابل ١١٥٫٥ نصف فضة[٨]، ثم ارتفع سعره فيما يبدو عند سفر المحمل إلى ٢٠٠ نصف فضة، مما اضطر الحكومة إلى المناداة على صرفه بمائة وعشرين نصف فضة في شوال عام ١١١٤هـ[٩].

وفي عام ١١١٦هـ كان سعر صرف البندقى قد بلغ ٢٠٠ نصف فضة[١٠]، فحاولت الدولة مواجهة هذا الارتفاع بإصدار خط شريف في ٢٧ شوال عام ١١٢٣هـ حددت فيه سعر صرف البندقى مقابل ١١٥ نصف فضة[١١].

وفي عام ١١٢٧هـ تراوح سعر صرف البندقى بين ١٣٢ و١٥٠ نصف فضة[١٢]، وعاد إلى ٢٠٠ نصف فضة في عام ١١٣٦هـ ثم انحدر إلى ١٤٨ نصف فضة في عام ١١٥٠هـ[١٣].

وعاود سعر البندقى ارتفاعه بدءًا من عام ١١٦٨هـ فوصل في هذه السنة إلى ١٦٥ نصف فضة زادت إلى ١٧٠ نصف فضة في عامى ١١٧٣ و١١٧٤هـ[١٤].

وعلى أعتاب القرن (١٣هـ) كان سعر صرف البندقى قد قفز إلى ٢٢٥ نصف فضة في عام

---

(١) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص١٣٥ حجة ٦٢٨ بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص٢٥٤ حجة ١١١٦ بتاريخ ٧ شعبان عام ١٠٩٤هـ.

(٣) مبايعات الباب العالى سجل ١٧٣ ص١٧٦ حجة ٥٣٢ بتاريخ ١٥ من المحرم عام ١٠٩٩هـ.

(٤) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.

(٥) اندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.

(٦) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.

(٧) اندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.

(٨) محكمة جامع الصالح سجل ٤٣١ ص٧١٥ حجة ٢٢٨٣ بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١١٤هـ.

(٩) أحمد شلبى: اوضح الإشارت ص٢٠٨.

(١٠) ندريه ريمون: لمرجع السابق ص٢٨٦.

(١١) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى - ص ٢٠٦، الجبرتى: عجائب الثار ج١ ص١٣٨.

(١٢) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤١.

(١٣) اندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.

(١٤) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٤١.

١١٩٦هـ[١]، ويستفاد مما ذكره الجبرتي أنه كان في عام ١٢٠٠هـ بنفس هذا السعر[٢] الذى استمر ساريًا في عام ١٢٠١هـ حسب دفاتر السادات الوفائية[٣].

وفى ١٠ شوال عام ١٢٠٣هـ نودى في القاهرة بتخفيض سعر صرف البندقي من ٢٢٥ نصف فضة إلى ٢١٠ نصف فضة فخسر الناس حصة من أموالهم[٤].

وما لبث سعر صرفه أن عاد في عام ١٢٠٦هـ إلى ٢٢٥ نصف فضة، تضخمت في عام ١٢١٢هـ إلى ٣٤٠ نصف فضة[٥].

٢- تطور سعر صرف النقود الفضية:

كان للنقود الفضية الأجنبية، سواء تلك التى ضربت في أوربا أو في المكسيك دور هام في تمويل تجارة الشرق بعملات الدفع الرئيسية اللازمة لاتمام صفقات البن والتوابل، ويعد تداول هذه النقود بمصر دليلاً حاسمًا على تداولها بالتبعية في تلك البلدان التى تمر بها تجارة الشرق، وكان يتم تداول هذه النقود بقيمة أكبر من قيمتها الفعلية في البلدن التى أصدرتها، ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع أسعار صرفها عند خروج المحمل نظرًا لإقبال الحجاج والتجار على اقتناء هذه العملات لتمويل مشترياتهم في بلاد العرب من سلع الشرق.

تطور سعر صرف القرش البندقي:

كان سعر هذه القطعة الفضية التى أصدرتها البندقية لمواجهة العجز في النقود الذهبية اللازمة لتمويل تجارته مع الشرق، كان في خلال الفترة التى ظهرت فيها أسعار صرفه في سجلات المحكمة ودفاتر السادات، مترددًا بين ٣٦ نصف فضة و٤٨ نصف فضة، وذلك خلال حوالي النصف الأول من القرن الحادى عشر الهجرى.

ففى عام١٠٢٦هـ كان القرش البندقي يصرف مقابل ٣٧٫٥ نصف فضة[٦] وأحيانًا مقابل ٣٩[٧] نصف فضة وفى عام ١٠٣٥هـ صرف مقابل ٤٨ نصف فضة[٨]، وانخفض سعره في

---

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص١٥٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج٢ ص١٥٣.

(٣) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٣.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج٢ ص٢٦٣.

(٥) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٤، ١٥٥.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٨٨ ص٣١ حجة ١٠٢ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٨٨ ص١٤٣ حجة ٥١١ بتاريخ ٥ شعبان عام ١٠٢٦هـ.

(٨) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص٣٨ حجة ٢٧١ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.

عام ١٠٤١هـ إلى ٣٦ نصف فضة في سجلات المحكمة[١]، وكان له نفس السعر فى دفاتر السادات التى أشارت إلى تداوله فى عام ١٠٤٢هـ بسعرين أدناهما ٣١ نصف فضة والثانى ٣٧ نصف فضة[٢].

واستمر القرش البندقي متداولاً بسعر ٣٧ نصف فضة في أوائل عام ١٠٤٣هـ[٣]، وعام ١٠٤٥هـ[٤] وعام ١٠٤٦هـ[٥] الذى صرف فيه أيضًا بسعر ٣٧٫٥ نصف فضة و٣٨ نصف فضة[٦].

وبدءاً من عام ١٠٤٨هـ انخفض سعر صرف القرش البندقى إلى ٣٦ نصف فضة[٧] وهو نفس سعر صرفه في عام ١٠٥٠هـ[٨]، وسنة ١٠٥٨هـ[٩] التى اختفى بعدها من سجلات المحكمة.

تطور سعر صرف الريال الهولندى:

ظل هذا الريال الذى عرف بالريال الكلب والأسدى (الأصلانى) متداولاً منذ النصف الأول للقرن العاشر الهجرى وحتى منتصف القرن ١٢هـ حين أقصاه الريال الأسبانى من الأسواق.

وقد كان سعر صرف الريال الكلب في بداية تداوله بمصر عام ٩٤١هـ، ٢٤ نصف فضة[١٠]، ثم ارتفع فى عام ١٠٣٤هـ إلى ٣١ نصف فضة[١١] وتم تداوله فى عام ١٠٤١هـ بسعر ٣٠ نصف فضة[١٢]، و٣١٫٨ نصف فضة[١٣]، ثم ارتفع سعره بصورة مفاجئة ليصل فى عام ١٠٤٢هـ إلى ٣٧ نصف فضة فى دفاتر السادات التى أشارت اليه باسم ريال أصلانى

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص٢٦١ حجة ٩٩٥ بتاريخ ١٣ رجب عام ١٠٤١هـ.
(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.
(٣) محمد مختار: التوفيقات ص٥٢٢.
(٤) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.
(٥) محمد مختار: التوفيقات ص٥٢٣.
(٦) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.
(٧) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨.
(٨) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.
(٩) محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.
(١٠) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٠٩.
(١١) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص٨٤ حجة ٣٠٠ بتاريخ ٣ شعبان عام ١٠٣٤هـ.
(١٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.
(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص٢٣٨ حجة ٩٢٢ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة عام ١٠٤١هـ.

(أرسلاني أو أسدى) ثم انخفض سعره بها في العام التالي إلى ٣١ نصف فضة وهو نفس سعره في عام ١٠٤٥هـ[١]، وخلال عامي ١٠٤٦هـ و١٠٤٧هـ كان سعر صرف الكلب ٣٢ نصف فضة، وانخفض ثانية في عام ١٠٤٨هـ إلى ٣٠ نصف فضة[٢].

وظل الريال الهولندى متداولاً في الأسوق بسعر ٣٠ نصف فضة حتى عام ١٠٧٢هـ[٣] على أقل تقدير وبداية من عام ١٠٧٩هـ بدأ سعر الريال الأبى كلب في الارتفاع فوصل في هذه السنة إلى ٣٣ نصف فضة[٤] ثم إلى ٤٠ نصف فضة في عام ١٠٨٤هـ[٥] وحدث في ٥ ربيع الأول من هذا العام أن ورد خط شريف بطلب ثلاثماية كيس قروش كلب من الخزينة معجلة من حساب عام ١٠٨٥هـ، على أن يكون كل كلب بثلاثين نصف فضة، فنودى بتخفيض سعر صرفه عشرة أنصاف دفعة واحدة[٦].

وفي عام ١٠٨٥هـ كان سعر الكلب قد عاد إلى ٤٠ نصف فضة[٧]، بعد اقتضاء الخزينة، وتم تداوله في العام التالي بنفس السعر[٨].

وفي الأعوم ١٠٨٤هـ[٩]، و١٠٩٨هـ[١٠]، و١١٠٣هـ[١١] كان الريال الهولندى متداولاً

---

(١) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.

(٢) على مبارك : الخطط ج٢٠ ص١٤٨.

(٣) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.
محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص١٥٦ حجة ٤٢٤ بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٥٨هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠١ ص٣ حجة ٩ بتاريخ ٤ ربيع الآخر عام ١٠٥٩هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص١ حجة ٢ بتاريخ ٥ ربيع الآخر عام ١٠٦٤هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص٣٤١ حجة ١١١٣ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة عام ١٠٦٥هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص٤٥٣ حجة ٥٢٩ بتاريخ ٤ ذى الحجة عام ١٠٦٦هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص٥٦٢ حجة ١٧٠٥ بتاريخ ١٢ المحرم عام ١٠٦٧هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص٧٢٦ حجة ٢٣٧١ بتاريخ ٥ المحرم عام ١٠٦٨هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص٥٣حجة ١٩ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.
محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص١١٥ حجة ٤٦١ بتاريخ ١٥ المحرم عام ١٠٧٢هـ.

(٤) مبايعات الباب العالى سجل ١٧٣ ص١٨ حجة ٣٨ بتاريخ غرة صفر عام ١٠٧٩هـ.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٧٣.

(٦) احمد شلبى أوضح الإشارات ص١٧٣.

(٧) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨.

(٨) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.

(٩) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص٢٥٤ حجة ١١١٦ بتاريخ ٧ شعبان عام ١٠٩٤هـ.

(١٠) مبايعات الباب العالى سجل ١٧٣ ص١٨ حجة ٣٨ بتاريخ ٦ شوال عام ١٠٩٨هـ.

(١١) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.

فى الأسواق بسعر ٤٤ نصف فضة، وزاد فى عام ١١٠٤هـ إلى ٤٥ نصف فضة رغم المناداة فى شعبان من نفس السنة على صرفه بأربعين نصف فضة[١].

وعندما ارتفع سعر الريال الكلب فى عام ١١٠٩هـ إلى ٤٨ نصف فضة[٢] قامت الدولة بفرض سعر إلزامى قدره ٤٠ نصف فضة عند توريده للخزينة الشريفة[٣] إلا أن ذلك لم يمنع ارتفاع سعر صرف الكلب فى عام ١١١١هـ إلى ٤٥ نصف فضة[٤] ثم إلى ٥٢ نصف فضة فى عام ١١١٢هـ[٥] وإن تمت بعض المعاملات به فى العام التالى بحسب الريال بأربعين نصف فضة[٦].

وكما هو الدأب عند بدء خروج المحمل فقد ارتفع سعر الريال الهولندى الذى كان عملة معروفة فى تجارة الشرق إلى ٦٠ نصف فضة[٧]، وتم تخفيضه فى مناداة على أغا مستحفظان فى شوال من عام ١١١٤هـ إلى ٤٣ نصف فضة[٨] واستمر متداولاً بنفس هذا السعر حتى عام ١١١٥هـ[٩].

وما أن أهل عام ١١١٦هـ حتى كان الريال الهولندى قد وصل إلى قصى ارتفاع فى سعر صرفه بالأسوق المصرية، إذ صرف مقابل ١٠٠ نصف فضة[١٠] وتدهورت قيمته بعد ذلك بصورة ملحوظة ليس لانتشار الريال الأسبانى فحسب، بل، وكما أسلف القول لانتشار الكلب الخفيف والمزيف بالأسواق.

وقد تم فرض سعر إلزامى لتداول الكلب فى عام ١١٢٣هـ وهو ٤٥ نصف فضة[١١] ولكنه تداول فى عام ١١٢٥هـ مقابل ٤٦ نصف فضة، ثم فى عامى ١١٢٦هـ و١١٢٧هـ مقابل ٤٠ نصف فضة[١٢] (لعله كلب خفيف) وأعيد تسعير الكلب فى فرمان ٢ محرم عام

(١) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية ص٥٥٢.
(٢) اندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.
(٣) علي مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.
(٤) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١١١١هـ.
(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.
(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص٨١١ حجة ٢٥٥٨ بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١١٣هـ.
(٧) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠٨.
(٨) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٣٦.
(٩) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٣٨.
(١٠) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.
(١١) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى ص٢٠٦.
(١٢) زينب الغنام: المرجع السابق ص٢٣٨.

١١٢٨هـ بخمسة وأربعين نصفًا[١]، وقد أعلن هذا السعر فى محاكم الأقاليم، إذ أشارت إحدى حجج محكمة المنصورة إلى أن الأسدى بخمسة وأربعين نصف فضة[٢].

أما فى السنوات الأخيرة التى تم التعامل فيها بالريال الهولندى، فقد تأرجح فيها سعر صرف الريال ربما لاختلاف الوزن، فصرف فى عام ١١٣٥هـ مقابل ٧٥ نصف فضة[٣]، وأمر بصرفه فى جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ بخمسة وأربعين نصف فضة[٤]. ولكنه كان متداولاً بالأسوق فى عام ١١٤٠هـ بسعر ٨٢ نصف فضة[٥]، ثم بسعر ٥٥ نصف فضة فى عام ١١٤٣هـ[٦] وهذا السعر الأخير ربما كان الريال من النوع الخفيف أو المزيف القادم من مرسيليا وليفورن.

تطور سعر صرف الريال الأسبانى:

كان للبيزيتو الأسبانى دور أساسى فى إنقاذ تجارة الشرق عبر البحر المتوسط من الانهيار بعد وصول البرتغاليين للذهب الأفريقى، وقد تمتعت العملة الأسبانية الفضية بسمعة طيبة فى البلاد التى كانت تمر بها تجارة الشرق، وصار الريال الأسبانى عملة دفع رئيسية فى أسواق مصر منذ منتصف القرن ١٠هـ وحتى مقدم الحملة الفرنسية، وكان هذا الريال يزيد من حيث القيمة الجوهرية بنسبة ٢٠٪ عن الريال الهولندى الذى كان يصرف بأقل من الأسبانى[٧].

ولعل ارتفاع نسبة الفضة الخالصة فى الريال الأسبانى كان المبرر الأول وراء إلصاق صفة الحجر بهذا الريال منذ وقت مبكر، إذ أشار أحمد شلبى إلى سعر صرفه بوصفه ريال حجر، فى عام ٩٤١هـ وكان هذا السعر ٣٠ نصف فضة[٨].

وفى أول ظهور بوثائق المحكمة للريال الأسبانى الذى كان يعرف فى التداول آنذاك بالقرش

---

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٨٦.
(٢) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص٢٨١.
(٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٣٦٩.
(٤) لوحة التسعير سطر ٣٨.
(٥) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٢٥ حجة ٦٧ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.
(٦) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٥٥.
(٧) Raymnd (A.): p. cit - p. 21.
(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٠٨. وقد ذكر المحقق د. عبدالرحيم عبدالرحمن ان المقصود بالريال الحجر هنا هو الريال أبو طاقة، وذلك ليس بصحيح إذ أن الريال النمساوى (أبو طاقة) لم يعرف فى مصر حسبما جاء فى وثائق المحكمة والكتابات التاريخية المعاصرة وأيضا فى الدراسات الحديثة إلا فى أوائل القرن ١٧م (١١هـ) وليس فى هذا الوقت المبكر من العصر العثمانى.

المشط، كان سعر صرفه ٣٢ نصف فضة[١] وجاء ذلك فى حجة مؤرخة بعام ١٠١٧هـ وقد أشارت حجة أخرى من عام ١٠٢٦هـ إلى صرف المشط بثلاثين نصف فضة وهو ما لم يتكرر بعد ذلك مطلقا[٢].

وقد اختلف سعر الريال فى عام ١٠٣٤هـ فيما بين وثائق المحكمة ودفاتر السادات، فذكرته احدى حجج المحكمة بسعر ٣٤ نصف فضة[٣]، فى حين سجلت دفاتر السادات أن سعره فى هذا العام كان ٣٧ نصف فضة[٤]، أما فى عام ١٠٤٤هـ فقد صرف مقابل ٣٦ نصف فضة ثم مقابل ٣٤ نصف و٣٥ نصف فضة فى عام ١٠٤٥هـ و٣٣ نصف فضة فى عام ١٠٤٨هـ طبقاً لدفاتر السادات الوفائية[٥].

وبنفس السعر ذكرته وثائق المحكمة فى عام ١٠٥٨هـ[٦] وعام ١٠٧٢هـ[٧] وورد فى المصادر التاريخية أنه وصل إلى ٤٢ نصف فضة فى عام ١٠٨٤هـ حتى أمر فى ربيع الأول من هذا العام وبمناسبة جمع جزء من خزينة عام ١٠٨٥هـ بأن يقبض الملتزمون الريال بثلاثة وثلاثين[٨] أى أقل تسعة أنصاف من السعر المتداول به فى الأسواق بيد أنه كان متداولاً بسعر ٤٢ نصف فضة فى عام ١٠٨٥هـ[٩].

وفى عام ١٠٩٣هـ كان سعر صرف القرش الريال ٥٠ نصف فضة[١٠] وكذلك فى عام ١٠٩٩هـ[١١] وورد فى دفاتر السادات بسعر ٤٥ نصف فضة[١٢].

وارتفع سعر صرف الريال الأسبانى فى عام ١١٠٣هـ ليصل إلى ٥٥ نصف فضة[١٣] فنودى على صرفه فى عام ١١٠٤هـ مقابل ٥٠ نصف فضة[١٤]، ولكنه واصل لارتفاع فبلغ

---

(١) مبايعات الباب العالى سجل ٩٠ ص٣٨٢ حجة ١٩٨٦ بتاريخ ٢٧ شوال عام ١٠١٧هـ.
(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٨٨ ص١٢٧ حجة ٤٤٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٢٦هـ.
(٣) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص٢٨ حجة ١٠٤ بتاريخ ٢ جمادى الأولى عام ١٠٣٤هـ.
(٤) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧.
(٥) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٧-١٤٨.
(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.
(٧) محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص٢٦٥ حجة ١٠٧٤ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٠٧٢هـ.
(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٧٣.
(٩) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨.
(١٠) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص١٤٣ حجة ٦٥٧ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.
(١١) مبايعات الباب العالى سجل ١٧٣ ص١٦٦ حجة ٤٦٠ بتاريخ ٤ المحرم عام ١٠٩٩هـ.
(١٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٨.
(١٣) محمد مختار: التوفيقات ص٥٥٢.
(١٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص١٤٩.

٦٤ نصف فضة فى عام ١١٠٩هـ[١]، وورد على أثر ذلكم خط شريف حدد فيه سعر الريال الاسبانى بخمسين نصف فضة لا غير[٢] ثم أشارت وثائق المحكمة إلى صرف الريال فى عام ١١١١هـ مقابل ٦٠ نصف فضة[٣]، وفى عام ١١١٢هـ وصل سعر صرف الريال المشط فى وثائق المحكمة إلى ٦٦ نصف فضة[٤] و٦٦,٦ نصف فضة[٥] وتبين سعره بعض الشىء فى عام ١١١٣هـ فصرف بخمس وخمسين نصف فضة[٦] وبست وستين نصف فضة[٧].

أما فى عام ١١١٤هـ فقد صرف الريال فى ولها مقابل ٦٦ نصف فضة[٨] وعند خروج المحمل فى شوال كان قد وصل إلى ٧٠ نصف فضة[٩] فنادى عليه أغا مستحفظان بأن يصرف بخمسين نصف فضة[١٠].

وفى عام ١١١٦هـ تناهى سعر صرف الريال الأسبانى إلى ١٢٠ نصف فضة[١١]، وتم تسعيره فى عام ١١٢٣هـ بستين نصف فضة[١٢]، وأعيد تأكيد نفس السعر فى فرمان الثانى من محرم عام ١١٢٨هـ[١٣]، وجاء فى سجلات محكمة المنصورة فى نفس العام أنه ورد بيورلدى شريف من الديوان العالى من حضرة الوزير عابدى باشا مضمونه المنيف أن الريال بستين نصف فضة من الفضة البيضاء»[١٤].

واختلف سعر الريال المشط فى عام ١١٣٢هـ فصرف فى أولها مقابل ٦٠ نصف فضة[١٥] ثم مقابل ٦٢ نصف فضة[١٦] وتمادى إلى ٧٥ نصف فضة[١٧]، وهو ما حدث أيضاً فى عام

---

(١) اندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.
(٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٤٩.
(٣) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١١١١هـ.
(٤) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص٢٨٣ حجة ٩٦٢ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١١١٢هـ.
(٥) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص٢٩٠ حجة ٩٨٦ بتاريخ ١٢ جمادى الثانية عام ١١١٢هـ.
(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص٨١١ حجة ٥٥٨ بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١١٣هـ.
(٧) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص٥٦٤ حجة ١٨٣٩ بتاريخ ١٠ رمضان عام ١١١٣هـ.
(٨) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص٧٢١ حجة ٢٣٠٠ بتاريخ ٩ جمادى الآخرة عام ١١١٤هـ.
(٩) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠٨ وإن ذكر أحمد كتخدا عزبان (الدرة المصانة ص٦٤) أنه كان بمائة وعشرة نصف.
(١٠) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٣٦.
(١١) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٢٨٦.
(١٢) د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص٢٠٦.
(١٣) احمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٨٦.
(١٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص٢٨١.
(١٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص١٨ حجة ٥٩ بتاريخ ١٦ المحرم عام ١١٣٢هـ.
(١٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٢٦ حجة ٧٩ بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٣٢هـ.
(١٧) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٥٧ حجة ١٤٤ بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١٣٢هـ.

١١٣٣هـ فتعددت أسعار صرفه بين ٦٠ نصف فضة[١]، و ٨٠ نصف فضة[٢].

وبينما صرف في عام ١١٣٤هـ مقابل ٦٠ نصف فضة[٣] نجده يقفز بسرعة ليصل في عام ١١٣٥هـ إلى ١٠٠ نصف فضة[٤] ثم إلى ١٠٦ نصف فضة في عام ١١٣٧هـ[٥] وكان الريال من بين العملات التي وردت في لوحة التسعير المؤرخة في ١٨ جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ وقد حدد صرفه بسعر ٦٢ نصف فضة[٦].

ومع ذلك فقد تم التعامل بالريال في العام التالي بأسعار صرف متعددة، فكان سعره حسبما جاء في وثائق المحكمة ٦٢ نصف فضة[٧]، و٦٥ نصف فضة[٨]، و٦٦ نصف فضة[٩]، و ٨٠ نصف فضة[١٠]، و١٠٥ نصف فضة[١١]، وفي عام ١١٤١هـ صرف الريال الحجر مقابل ٦٦ نصف فضة[١٢] ويبدو أنه ارتفع إلى مستويات الأسعار التي كانت في عام ١١٤٠هـ خلال الأعوام التالية حتى اضطر الباشا أن يأمر أغا مستحفظان بأن يظهر النداء في البلد بأن الريال بستة وستين[١٣] وكان ذلك في ١٦ جمادى الآخرة عم ١١٤٤هـ.

ومنذ منتصف القرن (١٢هـ) بدأ يحدث خلط في إشارات الوثائق إلى الريال الأسباني بعد ما أخذ التالير النمساوى هو أيضًا تسمية الريال المشط، وقد راعينا هنا أن نعتبر الريال والريال المشط والريال الحجر وحدهم مسميات للريال الأسباني، بينما أن أى إشارة إلى الطاقة حتى ولو مع تسمية المشط تعد تعيينًا للتالير النمساوى.

وحسبما أشار إليه على باشا مبارك فإن سعر الريال المشط في دفاتر السادات طيلة السنوات من ١١٧٤هـ لى ١١٩٣هـ كان على الدوام ٨٥ نصف فضة وزادت قيمته بدءًا من

---

(١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص١٨٧ حجة ٤٤١ بتاريخ ٨ رجب عام ١١٣٣هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص١٤٣ حجة ٣٣٢ بتاريخ غرة صفر عام ١١٣٣هـ.

(٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٢٣٤ حجة ٥٥٨ بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٤هـ.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٣٦٩.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٤٦٨ حجة ١١٨٤ بتاريخ ١٥ ربيع الاول عام ١١٣٧هـ.

(٦) لوحة التسعير سطر ٣٧.

(٧) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٥٤ حجة ١٠٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٤٠هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص١٥ حجة ٣٨ بتاريخ ٢ المحرم عام ١١٤٠هـ.

(٩) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٦٠ حجة ١٥٧ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٤٠هـ.

(١٠) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٣٢ حجة ٨٥ بتاريخ ١٢ ربيع الثانى عام ١١٤٠هـ.

(١١) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٣٧ حجة ٩٤ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.

(١٢) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٩٠ حجة ٢٣٩ بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١١٤١هـ.

(١٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٥٧٦.

عام ١١٩٤هـ إلى ٩٠ نصف فضة، وظل متدولاً بهذا السعر حتى عام ١٢١٢هـ[١].

وإن أشار الجبرتي في تاريخه لحوادث عام ١٢٠٣هـ إلى أن المغربي أبو مدفع (الريال الأسباني) تمت المناداة على صرفه في ١٠ شوال بخمسة وتسعين نصف بنقص خمسة أي أنه كان متداولاً في ذلك الوقت بمئة نصف فضة حتى تم تسعيره بخمسة وتسعين[٢].

تطور سعر صرف التالير النمساوى:

ساد هذا التالير التداول النقدي بمصر منذ منتصف القرن ١٨م، ١٢هـ وكان له أيضاً موقعه المتميز بين النقود المستخدمة في تجارة الشرق ورغم أنه كان أقل قيمة من الناحية الجوهرية من نظيره الأسباني إلا أنه كان أعلى سعراً بفضل وزنه الزائد بعض الشيء عن الريال الأسباني[٣].

وقد كانت المصادر التاريخية هي الأسبق في تأييد تداول هذا النقد بمصر، فقد ذكره صاحب «الدرة المصانة في أخبار الكنانة» ضمن النقود التي قام بإعلان أسعارها على أغا مستحفظان في شول من عام ١١١٤هـ وقد أورد له تسميتين أولاهما هي الريال أبو طاقة التي عرف بها بعد ذلك والثانية هي ريال سبيلة ورغم أن التسمية الثانية قد أغفلت تماماً بعد هذا التاريخ إلا أنها تؤكد على سبب تسمية التالير بأبي طاقة، حيث إن جسد النسر المنقوش على هذه الريالات مقسم من الوسط إلى مناطق تشبه شبابيك الأسبلة ذات القضبان أو المصبعات الحديدية ولذا فقد عرف بالسبيلة نسبة للسبيل أو أبي طاقة بمعنى طاقة السبيل أو شباكه. وكان السعر المعلن لأبي طاقة في هذه السنة هو ٥٥ نصف فضة[٤].

وفي عام ١١٢٩هـ كان سعر صرف الريال (أبو طاقة) ٧٦ نصف فضة[٥]، وانخفض في عام ١١٣٢هـ إلى ٦٠ نصف فضة[٦]، وحقق في عام ١١٣٩هـ قبيل المناداة المسجلة في لوحة التسعير قفزة هائلة إذ وصل إلى ١١٠ نصف فضة حسبما أشارت إلى ذلك إحدى حجج المحكمة التي تحدثت عن سعر ريال بطاقة بحسب المعاملة القديمة قبل المناداة الأخيرة[٧]، وتم

---

(١) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥١ - ١٥٥.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج٢ ص٢٦٣.

(٣) Raymond (A.) op. cit p.23.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٦٦.

(٥) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص١٣٤ حجة ٤٠١ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص٤٢ حجة ١١٢ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عم ١١٣٢هـ.

(٧) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص٢٥ حجة ٦٧ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.

تسعيره في عام ١١٤٣هـ بتسعين نصف فضة[١].

ومنذ منتصف القرن ١٢هـ (١٨م) وحتى نهاية هذا القرن كان متوسط سعر صرف التالير يدور بين ٨٤ نصف و٩٠ نصف فضة.

ففي عام ١١٥٧هـ كان سعر صرفه ٨٥٫٥ نصف فضة[٢] وفي عامي ١١٦٤هـ[٣] و١١٦٥هـ[٤] كان يوازى ٨٥ نصف فضة، وانخفض هذ السعر قليلاً في عام ١١٦٧هـ ليصرف مقابل ٨٣٫٤ نصف فضة[٥]، ثم استعاد «أبو طاقة» سعره الذى بدأ به في منتصف القرن، فصرف مقابل ٨٥ نصف فضة في عام ١١٦٨هـ[٦]، ١١٧٢هـ[٧] بينما تراوح سعره في عام ١١٧٧هـ بين ٨٠[٨] و٨٥ نصف فضة[٩].

وكان سعر صرف البطاقة ٨٥ نصف فضة في الأعوام ١١٧٨هـ[١٠] و١١٧٩هـ[١١] و١١٨٥هـ[١٢] ثم أخذ في الارتفاع من عام ١١٩٢هـ حين صرف بمائة نصف فضة[١٣] إلى جانب تداوله بسعر ٨٥ نصف فضة[١٤].

وخلال السنوات السبع الأخيرة من هذا القرن تأرجح سعر صرف التالير بين ٨٥ و٩٠ نصف فضة، ففي عام ١١٩٣هـ كان سعر صرفه ٨٥ نصف فضة[١٥] وفي عام ١١٩٥هـ صرف مقابل ٨٥ نصف فضة[١٦] ومقابل ٩٠ نصف فضة[١٧] وتكرر نفس الأمر في عام

---

(١) احمد كتخدا عزبان: الدرة ص١٩٤.

(٢) الديوان العالى سجل ١ ص٣٠٥ حجة ٦٥٦ بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.

(٣) اسقاطات القرى سجل ٥ ص٤٤ حجة ٩١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٦٤هـ.

(٤) اسقاطات القرى سجل ٦ ص١٧٥ حجة ٣٥١ بتاريخ ١٩ شوال عام ١١٦٥هـ.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص٢٦ حجة ٥٦ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٦٧هـ.

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص١٥٤ حجة ٣٣٩ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٦٨هـ.

(٧) اسقاطات القرى سجل ٨ ص ١٩٨ حجة ٤٨٦ بتاريخ غرة ذى الحجة عم ١١٧٢هـ.

(٨) اسقاطات القرى سجل ١٠ ص١٦ حجة بتاريخ ٦ ذى الحجة عام ١١٧٧هـ.

(٩) مبايعات الباب العالى سجل ٢٦٣ ص١٣ حجة ٢١ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١١٧٧هـ.

(١٠) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص٢٩ حجة بتاريخ غرة المحرم عام ١١٧٨هـ.

(١١) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٢.

(١٢) محكمة باب سعادة سجل ٤٣١ ص٢٢١ حجة ٥١٧ بتاريخ ١١ رجب عام ١١٨٥هـ.

(١٣) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٤.

(١٤) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص١٢ حجة بتاريخ ١٠ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ.

(١٥) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص١٩١ حجة بتاريخ ١٠ ربيع الثانى عام ١١٩٣هـ.

(١٦) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص٧ حجة بتاريخ ١٩ ربيع الثانى عام ١١٩٥هـ.

(١٧) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص٣ حجة بتاريخ ١١ ربيع الثانى عام ١١٩٥هـ.

١١٩٧هـ حيث تم تداوله بسعر[١]، ٨٥ نصف و ٩٠ نصف فضة[٢].

أما في عام ١١٩٨هـ فقد صرف الريال البطاقة بثلاثة أسعار، أدناها ٨٥ نصف فضة[٣]، وأوسطها ٨٧٫٥ نصف فضة[٤]، وأقصاها ٩٠ نصف فضة[٥]، في حين كان سعره في عام ١١٩٩هـ يساوى ٨٥ نصف فضة[٦]، وفي عام ١٢٠٠هـ بين ٨٥ نصف فضة[٧]، و٩٠ نصف فضة[٨].

ومع بداية القرن ١٣هـ كانت بعض قطع التالير تعرف بالفرانسة (لعلها كانت من اصدار متأخر..) وكانت دوماً أعلى سعراً من الريال الأبى طاقة، ففي عام ١٢٠١هـ كانت متداولة (أى ريالات الفرانسة) بمائة وعشرة من الأنصاف حتى تم تسعيرها في ذى الحجة بمائة نصف فضة[٩].

وفي عام ١٢٠٤هـ صرف الريال الحجر البطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة[١٠] بينما كان سعر الريال الحجر فرانسة أبى طاقة مائة نصف فضة[١١]، وفي دفاتر السادات كان سعر الريال البطاقة ١٠٠٫٥ نصف فضة[١٢] وربما كان هو الآخر من نوع الفرانسة.

وبينما حافظ أبو طاقة على سعر ٩٠ نصف فضة في عام ١٢٠٥هـ[١٣] ارتفع سعر صرف الفرانسة إلى ١٠٥ نصف فضة[١٤] في هذا العام. وفي العام التالى كان سعر البطاقة ٩٠ نصف فضة[١٥] وفي دفاتر السادات ١٠٦ نصف فضة[١٦] وهو على الأرجح من الفرانسة.

---

(١) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص٤٢ حجة بتاريخ ٢٣ ذى القعدة عام ١١٩٧هـ.
(٢) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص٣ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة عام ١١٩٧هـ.
(٣) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص٣٧٥ حجة بتاريخ ٢٢ جمادى الأخرة عام ١١٩٨هـ.
(٤) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص١١٩ حجة بتاريخ ٢٤ المحرم عام ١١٩٨هـ.
(٥) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص١٩٥ حجة بتاريخ ٢٦ صفر عام ١١٩٨هـ.
(٦) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص٢٣ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة عام ١١٩٩هـ.
(٧) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٢٠٠هـ.
(٨) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص٣٢٩ حجة بتاريخ غرة ربيع الآخر عام ١٢٠٠هـ.
(٩) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص٢١٤.
(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص٥٣ حجة ١٠١ بتاريخ ١٨ صفر عام ١٢٠٤هـ.
(١١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص٧٠ حجة ١٤١ بتاريخ ٢ ربيع الاول عام ١٢٠٤هـ.
(١٢) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٤.
(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص٣٦٣ حجة ٧٣٧ بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١٢٠٥هـ.
(١٤) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص٣٨٦ حجة ٧٧٩ بتاريخ ١٥ ذى الحجة عام ١٢٠٥هـ.
(١٥) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص٥٦٧ حجة ١٠٦٨ بتاريخ ٢٨ شوال عام ١٢٠٦هـ.
(١٦) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٤.

وفى عامى ١٢٠٩ و ١٢١٠هـ لاحظ على مبارك اختلافًا شديدًا فى قيمة الريال الأبى طاقة سواء فى دفتر السادات أو فى حجج الأوقاف، ففى دفاتر السادات كانت قيمته فى عام ١٢٠٩ مساوية ١٥٥ نصف فضة وفى ١٢١٠ كان يصرف مقابل ٩٠ نصف فضة حسبما جاء فى حجة وقف الحاج محمد مقدم البنائين وسعره فى نفس العام بدفاتر السادات كان ١٣٢ نصف فضة.

وقد حاول على مبارك أن يفسر هذا التفاوت فى أسعار الصرف بأن قيمة الريال الميرية هى ٩٠ نصف فضة ولذا عرف بالريال المعاملة وأن السعر الأعلى كان هو المتداول بالأسواق[١].

ولكن بناء على ما جاء فى إحدى حجج المحكمة الشرعية فى عام ١٢١٠هـ والتى ذكر فيها أن سعر صرف الريال الحجر البطاقة كان فى هذه السنة ٩٠ نصف فضة[٢] وهو سعر التداول، يمكن أن نرجح أن الأسعار المرتفعة للأبى طاقة فى دفتر السادات إنما تعنى إصداراته من الفرانسة دون سواها:

ويؤيد ذلك الزعم ما جاء فى وثائق المحكمة فى عام ١٢١١هـ بشأن صرف ريال حجر بطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة[٣] وصرف ريال فرانسة بسعر ١٣٠ نصف فضة[٤]، وما جاء بها فى عام ١٢١٢هـ من صرف الريال حجر بطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة[٥].

وعلى ذلك فإن سعر الريال البطاقة الوارد فى دفاتر السادات عام ١٢١٣هـ والذى تراوح بين ١٥٠ و١٥٥ نصف فضة[٦] من المرجح أنه يخص ريالات فرانسة.

وقد اشار على مبارك إلى تداول نوعين من النقود الأوربية ربما كانا من الفضة وهى المسكوبى (الروسى) وكان سعره آنذاك ١٦٨ نصف فضة والفرنساوى وسعره ١٥٠ نصف فضة[٧]، مع ملاحظة أن العملات الفرنسية اختفت نهائيًا من التداول برغم ازدهار العلاقات التجارية بين مصر ومارسيليا فى القرن ١٨م[٨].

---

(١) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٥.
(٢) محكمة القسمة العسكرية سجل ٢٢٥ ص٩ حجة ١٢ بتاريخ ٨ ذى الحجة عام ١٢١٠هـ.
(٣) محكمة جامع الزاهد سجل ٧٠١ ص٣ حجة ٦ بتاريخ ٨ ربيع الآخر عام ١٢١١هـ.
(٤) محكمة القسمة العسكرية سجل ٢٢٥ ص٣١١ حجة ٤٢٤ بتريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.
(٥) محكمة جامع الزاهد سجل ٧٠١ مكرر ص٥٨ حجة ١١٧ بتاريخ ٨ ربيع لأول عام ١٢١٢هـ.
(٦) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٥.
(٧) على مبارك: الخطط ج٢٠ ص١٥٥.
(٨) Raymond (A.): op. cit p. 24.

ثانيا: القيم الشرائية للنقود

إن البحث عن القيم الاسمية للنقود المتداولة وأسعار مبادلاتها بعضها ببعض، لا يعطى أى مغزى لقيمة هذه النقود في الأسوق، إذ إن النقود بوصفها معياراً لتبادل السلع أو شرائها تتحدد قيمتها أو قوتها الشرائية بكمية السلع والخدمات التى تستطيع شراءها فى وقت معين، فإذا ارتفعت أسعار السلع في السوق نتيجة لزيادة الطلب عليها وقصور المعروض منها ضعفت قوتها الشرائية[1].

وهكذا فإن القيم النقدية للنقود المتداولة كانت عرضة للتغير، أولاً فى علاقتها ببعضها البعض (أسعار الإبدال) وثانيًا فى مقدار ما تستطيع شراءه من سلع بالأسواق (القيم الشرائية) وإذا كان تغير أسعار الابدال يتوقف إلي حد بعيد على القيمة الجوهرية للنقود موضوع المبادلة فضلاً عن بعض عوامل ثانوية أخرى كالشكل أو الوزن، فإن القيم الشرائية للنقود كانت أكثر التصاقًا فى منحنى تطورها بالأحوال الاقتصادية السائدة.

فعند حدوث ضائقة اقتصادية أو مجاعة كانت أسعار السلع الغذائية تتجه نحو الارتفاع الجامح، وهو ما يعنى فى المقابل أن النقود التى تعد اداة لاختزان القيم أو مخزنًا للقيمة أى اداة لاختزان القوة الشرائية[2] فقد فقدت جزءاً من قيمتها وتعرضت قوتها الشرائية للانهيار.

ولما كان ارتفاع الأسعار يؤدى بالضرورة إلى الاضرار بحائزى النقود فإن الدولة كانت تتدخل في بعض الأحيان بالتسعير الجبرى للسلع حماية للمضطر وذلك بسبب سريان القوانين الطبيعية وهى قوانين العرض والطلب ونحوها[3].

نخلص من ذلك إلى أن الدولة كانت تتدخل فى تحديد قيم الإبدال فيما بين النقود وأيضًا فى تحديد قوتها الشرائية، لاسيما أثناء الأزمات الاقتصادية.

ويعد القمح، وإلى حد ما مشتقاته من الدقيق والخبز، من أفضل المعايير السلعية التى يمكن استخدام منحنى أسعارها لتتبع تطور القوى الشرائية للنقود، وذلك لطبيعة الطلب عليه والذى يتميز بعدم المرونة إذ يندر أن يستغنى إنسان عن تناوله كغذاء.

---

(١) د. فؤاد هاشم: اقتصاديات النقود - ص٥١.

(٢) د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك - ص١٥.

(٣) د. مصطفى كمال: المرجع السابق ص٥٩٢.

ويظهر منحنى تطور سعر القمح (شكل ١٣) مدى تدهور القوة الشرائية للأنصاف (الوحدة الأدنى للنقد) في مقابل إردب القمح، ورغم بعض الانخفاضات التي تتسم بها فترات الرخاء فإن المؤشرات الثلاث (سعار التداول واسعار الأزمات الاقتصادية ومستوى التسعير) تبين بجلاء ما أصاب القوة الشرائية للعملات المتدولة من تدهور وتدني وخاصة في القرنين ١١ ، ١٢هـ وهو انخفاض عائد ولاشك إلى تدهور عيار الأنصاف وقلة ما بها من الفضة الخالصة.

ولتحقيق أقصى فائدة، فقد حولنا كافة الأوزان الواردة في المصادر والمراجع التاريخية والوثائق إلى وحدة الإردب، مثلما صرفنا أنواع النقد المختلفة بأنصاف استرشاداً بدراسة قيم الإبدال.

وفي ذلك ما يساعد على ترسم منحنى القوى الشرائية لأنواع النقد المختلفة التي بينا سابقًا أسعار صرفها.

ويعكس منحنى القمح أيضًا حالة التضخم الزاحف Greeping Inflation[١] التي أدت إلى تخفيض مستوى المعيشة لأفراد الشعب المصري والتي زادت سوءاً بفضل الضرائب المتنوعة والمتزايدة خلال القرن ١٢هـ «١٨م»[٢].

بل إن منحنى آخر هو منحنى سعر الأرز (النصف / الإردب) يبين مدى سرعة هذا التضخم منذ منتصف القرن ١١هـ وتسارع خطاه في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة (شكل ١٤) ولاشك أن هذا المنحنى أكثر تعبيراً عن منحنى القمح لا لشيء سوى لبساطته وعدم تعقده وقلة محولات التسعير من قبل الدولة فضلاً عن محدودية إنتاجه وتركزه في مناطق الدلتا الشمالية، وهي جميعها عوامل تجعله (أي الأرز) أكثر عرضة لعوامل العرض والطلب.

إن هذ المنحنى يظهر بجلاء تطور التضخم في صورته العامة دون الدخول في تفصيلات دقيقة، وإنه بحق الأكثر تعبير عن انهيار القوة الشرائية للنقود.

وفيما يلي جداول بأسعار أهم السلع المتداولة في السوق من خلال ما توفر منها في الوثائق والمصادر التاريخية والمراجع.

---

(١) د. رمزى زكى: مشكلة التضخم ص٢٣.

(٢) عن هذه الضرائب وزياداتها غير المبررة راجع الدراسة التي عدها ستيف عالم الحملة الفرنسية عن الحالة المالية في مصر - وصف ج٥ وأيضا د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر.

الفصل الرابع

دار ضرب مصر



تعددت دور الضرب التي سكت بها عملات الدولة العثمانية بصورة كبيرة منذ عهد سليم الأول وسليمان القانوني، ففي عهديهما ظهرت دور ضرب العملة في كردستان وسوريا ومصر والحجاز وقفقاسيا وأذربيجان والعراق واليمن وطرابلس الغرب وتونس[1].

ودراسة دور الضرب الواردة على نقود العثمانيين تحتاج إلى أكثر من عمل علمي متخصص نظرًا لتراميها بين قارات ثلاثة هي آسيا وأوربا وأفريقيا أو بالأحرى في العالم القديم كله، ويكفي للدلالة على ما نذهب إليه أن نشير بإيجاز إلى بعض دور الضرب التي أخرجت العملات العثمانية للتدول، خارج نطاق مصر، فنذكر منها : آمد ايدين - أدرنة - أرزروم (أرض الروم) - أسكوب - اسلامبول - أماسيه - أياثلق (أيا سلق - أيا صلق) - بتليز (بتليس - بدليس) برسه (بروسه - برصه - بروسا) بغداد - بلت - بلغراد - تبريز - تونس - جزاير (جزاير غرب) حلب - حلة - حيزان - دمشق - طرابلس (طربلس غرب) قرطوه - كاشغر - ماردين - وان[2].

ولعله من المفيد في إطار هذا البحث أن نخصص دراسة مستقلة لدار ضرب مصر باعتبارها أحد العومل المؤثرة في التداول النقدي بالإطار الجغرافي لهذه الدراسة. ويسعدنا في ذلك، تلك الوفرة النسبية للمعلومات التاريخية والوثائقية التي تتحدث عن أنشطة وموظفي دار ضرب مصر في العصر العثماني لاسيما إذ ما قورنت هذه المعلومات بالنزر اليسير الذي وصلنا عن الفترات السابقة.

موقع دار الضرب:

كانت دار ضرب النقود منذ بداية الفتح الإسلامي لمصر أكثر المؤسسات الحكومية ارتباطًا بأي حراك جغرافي لمركز الحكم، فعندما أسس عمرو بن العاص مدينة الفسطاط، واتخذها عاصمة لولاية مصر عوضًا عن مدينة الإسكندرية ظهرت دار لضرب النقود بجوار جامع عمرو بن العاص[3]، مثلها في ذلك مثل دار الإمارة الملتصقة بالجامع.

وبعد تأسيس الفاطميين للقاهرة لم تنتقل دار الضرب إليها من الفسطاط، لأنها كانت

(١) قانون نامة مصر - ص١٧ من مقدمة المحقق هامش(١)

(٢) Ziya (Ahmed) Catalogue of Islamic Coins. constantinpole. 1910 - pp.164-169.

(٣) وقد أدخلت بعض أروقة دار ضرب مصر بالفسطاط في بناء جامع عمرو عام ٣٥٧هـ - المقريزي، الخطط ج٢ ص٢٥٠.

تعد بمثابة مدينة ملكية خاصة بالخليفة وحواشيه إلى جوار العاصمة القديمة (الفسطاط)[1]، بيد أن تداعيات الشدة المستنصرية في أواسط القرن ٥ هـ (١١م) وقد فرضت تحويل الحصن الملكي إلى عاصمة مفتوحة يسكن بها أفراد الشعب[2]، أدت فيما بين عامي ٥١٥هـ و٥١٩هـ إلى إنشاء دار ضرب القاهرة بالقشاشين[3]، (أمام البيمارستان المنصوري فيما بعد) وهي المنطقة المعروفة في العصر المملوكي بالخراطين.

وكم بقيت دار ضرب مصر بالفسطاط محتفظة بدورها في بداية العصر الفاطمي، حافظت دار ضرب القاهرة على وجوده خلال العصر الأيوبي حتى فرض مركز الحكم بالقلعة نفوذه الآسر على المدينة الفاطمية، فانتقلت دار الضرب إلى القلعة. وخلال عصر المماليك الجراكسة وحتى مقدم العثمانيين كانت دار ضرب القاهرة تقع داخل الحوش السلطاني بقلعة صلاح الدين[4] وهو الحوش الذي بدئ في العمل به أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون في عام ٧٣٨هـ[5].

ونظراً لاتخاذ العثمانيين من قلعة الجبل مقراً لحكامهم وفرق الجند من الحامية العثمانية، فقد حافظت دار الضرب على مكانها بالقلعة، وإلى أبعد من ذلك ذهبت دار الضرب في تعبيرها عن انحيازها الجغرافي الدائم لمركز الحكم، فأصبحت تحت سيطرة طائفة المستحفظان أقوى الفرق العسكرية في أوئل العصر العثماني[6].

ويرجع دخول دار الضرب تحت نفوذ الإنكشارية من المستحفظان إلى عام ٩٣٠هـ (١٥٢٤م) عندما حضر إبراهيم باشا الوزير لاخماد ثورة أحمد باشا الخائن، فأنشأ للإنكشارية ثكنات في فناء القلعة والحوش السلطاني ليسكنوا فيها وكانت عبارة عن قلعتين مزودتين بالمدافع التي تمكنهم من التحكم في القاهرة[7].

---

(١) د. عبدالرحمن زكي: القاهرة ص١١.

(٢) أحمد الصاوي: مجاعات مصر الفاطمية ص١٢٩.

(٣) محمد أبو الفرج العش: مصر القاهرة على النقود العربية الإسلامية (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) - القاهرة ١٩٧١ ص١١.

(٤) رأفت النبراوي: مسكوكات المماليك الجراكسة في مصر - ص٨.

(٥) المقريزي: الخطط ج٢ ص٢٢٩.

(٦) طائفة مستحفظان فرقة انكشارية من المشاة أتت إلى مصر واقامت في القلعة وعرفت بطائفة السلطان وعهد إليها بمهمة الشرطة وحفظ القلعة ومن هنا جاءت قوتها في القاهرة وإضافة إلى سيطرتها على دار ضرب النقود فقد سيطر أفرادها عى الالتزامات الأكثر ربحا في البلاد. انظر: د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة مصر - ص١٨ (هامش ١).

(٧) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٨٢.

وظلت دار الضرب في باب الإنكشارية إلى عام ١١٢١هـ (١٧٠٩م) حتى ثار نزاع بين فرقة مستحفظان وبقية فرق البلكات الست الأخرى وعلى رأسها طائفة العزب (عزبان).[١]

وتعود جذور هذا النزاع إلى عام ١١٠٦هـ (١٦٩٤م) عندما أدى مقتل كجك محمد إلى انفلات أسعار القمح وإعادة ما كان أبطله من المظالم والحمايات التي كان الإنكشارية يستفيدون منها.[٢]، فأوغر ذلك صدور باقي فرق العسكر، وأجمعوا أمرهم في المحرم من عام ١١٢١هـ (١٧٠٩م) على مطالبة الباشا بنقل دار الضرب إلى السراية وإخراج من له وظيفة في دار الضرب من العسكريين. وعللوا طلبهم هذا بأن ذهب دار لضرب منخفض العيار «وفضتها نحاس وهذا كله سببه أن الينجشرية يأمرون القائمين على الدار بشغل الذهب الخارج والفضة الزيوف» ويستولون على الفارق لصالحهم.[٣].

وطالبت الأوجاقات الست[٤] أيضاً بإبطال الحمايات التي يفرضها أوجق مستحفظان على الحرفيين والتجار، وكان رد الإنكشارية هو المطالبة بإبطال مظالم السبهية[٥]، (الفرسان) في الأقاليم مع رفضهم لنقل دار الضرب لما في ذلك من مساس بكرامتهم.[٦]

ولما رأى إنكشارية المستحفظان إصرار بقية الفرق على نقل دار الضرب من بابهم إلى الديوان وافقوا على ذلك بشرط أن يكتب الجميع حجة بأن ذلك لم يكن لخيانة صدرت منهم ولا تخوفًا عليها، فامتنع خصومهم واتفقوا على كتابة عرض[٧] هم ونقيب الأشراف ومشايخ السجاجيد[٨] ليرسل إلى الباب العالي وبالطبع فقد رفض الإنكشارية

---

(١) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني المملوكي في مصر - ص١٠٣.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٩٣.

(٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٢٢٢.

(٤) مفردها أوجاق وهي كلمة تركية بضم الهمزة ضمة مبسوطة مفخمة ومعناها الأول في التركية الموقد والمدخنة وهي هنا بمعنى فرق الجند العثمانية وكان عددها في مصر بعد عودة السلطان سليم أربعة أوجاقات ثم زادها سليمان القانوني عام ١٥٢٤م وجاقين فصارت ستة أوجاقات ثم صارت سنة ١٥٥٤م سبعة أوجاقات، انظر: د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص٤ - ١٩٥.

(٥) السباهية هم أوجاق الفرسان ويعمل في خدمة حكام الأقاليم عن دورهم في الحياة السياسية خلال الحكم العثماني انظر: د. عراقي يوسف عراقي: المرجع السابق ص٨٨ وكان هؤلاء الفرسان في الأصل من فرسان الباب العالي - د. عبدالمنعم الراقد (ود. أحمد الحتة): الغزو العثماني ص٣٨.

(٦) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني - ص١٠٣.

(٧) العرض أو العريضة في المصطلح العثماني كتاب رسمي موجز يحرر ويقدم من المنصب الأقل إلى المنصب الأعلى. نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثماني - ص٤٧٦.

(٨) مشايخ السجاجيد هم شيوخ الطرق الصوفية وكان عددهم عند مقدم الحملة الفرنسية أربعة هم الشيخ البكري وجده أبو بكر الصديق والشيخ السادات وجده الإمام علي والشيخ العناني وجده عمر ابن الخطاب والشيخ الخضيري وجده الزبير بن العوام وكان لهم دور بارز في الحياة السياسية خلال هذا العصر - انظر: د. توفيق الطويل: التصوف في مصر - ص١٠٣.

التوقيع على العرض[1].

وبالفعل كتب العرض وعين من كل بلك واحد إضافة إلى اغا[2] من طرف الباشا سافروا به في ٢٦ محرم سنة ١١٢١هـ، ومن جانبهم فقد اجتمع الانكشارية في بابهم وكتبوا عرضا من أنفسهم لأرباب العقد والحل من الانكشارية بالقسطنطينية وسافر به شخصان منهم بعد العرض الأول بيومين.[3]

وكان مضمون عرض البللكات الست أن الإنكشارية يحمون تجار البن والخضار والفاكهة والخبز ورغم مغالاتهم في أثمان السلع، «وان دار الضرب داخل بابهم يضربون عيار السكة على مرادهم».[4]

وجاء الرد سريعا من الأستانة ففي ١٩ ربيع الآخر ورد أمير آخور[5]، صغير من الديار الرومية وقرأ مرسوما بنقل دار الضرب من قلعة الينكجرية إلى حوش الديوان»[6]، ويذكر المؤرخ احمد شلبي أن هذ الأغا جاء إلى مصر في ٢٩ من ربيع الآخر ومعه[7] أمر شريف آخر بالإضافة إلى الأول ويقضي بإزالة المظالم والحمايات[8]، ولم يكتف الأمر الشريف بنقل دار

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص٤٨ - ٤٩. وقد وقع على العرض العلماء ونقيب الأشراف والشيخ أبو المواهب البكري وسيدي عبدالخالق السادات - أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٢٢٢.

(٢) الأغا كان يطلق كلقب عام على شيوخ الأكراد وكبارهم كما يستدل على ذلك من نقودهم - د. حسن الباشا: الألقاب ص١١٨ وهي تطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة - د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص١٧.

(٣) أحمد شلبي: اوضح الاشارات ص٢٢٢.

(٤) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٧٨.

(٥) اسم وظيفة وهو مركب من لفظ «أمير» العربية ولفظ «آخور» الفارسية ومعناها المعلف وكان هذا الاسم يطلق على القائم على أمر الدواب في الاصطبلات السلطانية في الدول التركية وكان هناك أمير آخور كبير وهو رأس أمير آخوريه السلطان - لمزيد من المعلومات انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية - ج١ ص١٧٤ - ١٨٣.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص٥٠ وحوش الديوان هو المكان الذى يقع الآن أمام جامع محمد على وجامع الناصر محمد بن قلاوون - د. عبدالرحمن زكي: قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ - ص٣٩.

(٧) الأمر الشريف أو الأمر العالي هو الأمر أو الفرمان أو الإرادة التى تصدر من السلطان العثماني. نجاتي اقطاش (وعصمت بينارق) - المرجع السابق ص٤٦٥.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الاشارات ص ٢٢٤ والمظالم ضرائب غير رسمية كان يفرضها رجال الأوجاقات على سكان الريف المصرى وكان مقدارها يفوق في بعض الأحيان الضرائب الرسمية المفروضة على الأرض انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى ص٥-١٣٦، أما الحمايات فهى إتاوات جائرة كانت تتقاضاها الوجاقات من التجار والصناع نظير إسباغ حمايتهم على اهل الطوائف والحرف - د.أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي - ص٧٩.

لضرب إلى حوش الديوان بل أرسل صحبة المندوبين السبعة الذى ذهبوا بالعرض أمينا جديداً لدار الضرب وسكة زان وكاتبا.[١]

وقد تم بناء دار الضرب الجديدة فى منتصف جمادى الثانية من عام ١١٢١هـ وضربت بها السكة، ويذكر الجبرتى أنها شيدت مكان معمل البارود الذى نقل إلى محل بجواره[٢]، بينما جاء فى الدرة المصانة أن دار الضرب بنيت مكان مدق البارود الذى نقل أمامها وان الذى أكمل بناء الدار هو مسلم إبراهيم باشا[٣] الذى جاء ليتسلم مقاليد الحكم من حسن باشا السلحدار المعزول للوالى الجديد إبراهيم باشا القبطان الذى ولى مصر من ١٩ ذى القعدة سنة ١١٢١هـ إلى ١٥ رجب سنة ١١٢٢هـ.[٤]

وقد بقيت دار الضرب فى مكانها الجديد حتى مقدم الحملة الفرنسية، ويذكر جومار أنها تقع فى الركن الشرقى من حوش الباشا وهى من أكثر مبانى القلعة بساطة وهى فى ذلك تشبه بساطة عملية سك النقود نفسها.[٥].

ومازالت دار الضرب قائمة إلى الآن بهذا لمكان وتحمل رقم ٦٠٦ فى سجل الآثار الإسلامية وهى تقع فى شمال شرقى ديوان الكتخدا (قاعة العدل) وشرقى جنوبى جامع محمد على، وقد جدده محمد على عام ١٨١٢م وأثبت هذا التجديد فى لوح رخامى على بابه الوسيط. ودار الضرب بناء مستطيل له فناء مكشوف أحدقت به حجرات متجاورت يعلوه قباب مبنية بالطوب فتحت بأعلاها مناور ويتوسط الفناء غرفة بيضاوية الشكل مقامة بالحجر[٦].

ومهما يكن من أمر فإن خروج دار الضرب من باب مستحفظان إلى حوش الديوان لم يحل

---

(١) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٧٩ وعن أمين دار انظره فى موضعه من هذا الفصل.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٥٠.

(٣) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص٧٩.

(٤) لم تذكر المصادر التاريخية اسم الرجل الذى جاء ليتسلم حكم مصر لإبراهيم باشا وإن أشارت إلى أن إبراهيم باشا القبودان عندما خافت زوجة حسن باشا على زوجها من النزاع بين طوائف العسكر فأوحت إلى الصدر الأعظم بعزله وإرسال باشا اخر لحكم مصر فكان لها ما أرادت وقد ولى حسن باشا السلحدار ولاية مصر مرتين الأولى من عام ١٠٩٩هـ إلى عام ١١٠٠هـ والأخيرة من ٢٥ شعبان عام ١١١٩هـ إلى ٩ رمضان ١١٢١هـ - أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢١٤ و٢٢٦.

(٥) جومار: وصف مدينة القاهرة ص٢٤٠.

(٦) د. عبدالرحمن زكى: قلعة صلاح الدين ص٩٨ وقد شيدت قاعة كتخدا فى عهد محمد على ليجلس بها وكيل الوالى (كتخدا) فى مكان الحوش المملوكى - المرجع السابق ص٦٢ أما الحوش المملوكى فقد بدأ تشييده فى عهد الناصر محمد بن قلاوون عام ٣٧٨هـ وكانت مساحته أربعة فدادين - المقريزي: الخطط ج٢ ص٢٢٩.

دون سيطرة جهة جديدة على دار الضرب، وهى الباشا، وربما تم ذلك فور الانتهاء من بنائها بجوار قصر الولى (السراية) أو على الأقل فى تاريخ سابق على عام ١١٩٤هـ (١٧٨٠م)، إذ يستشف مما ذكره الجبرتى عن واقعة عزل الأمراء للباشا فى الثالث من رجب من هذا العام أن دار الضرب كانت تحت سيطرته حتيأ نه عندما استجاب لقرار عزله، ونزل إلى مصر القديمة استلم الأمراء دار الضرب منه قبل مغادرته للقلعة[١]

وقد أتاحت سيطرة الباشا على دار الضرب مورداً ماليا هاماً للوالى العثمانى، الذى كان بوسعه أيضا أن يمنح من يشاء مرتبا من دار الضرب كما قام بذلك محمد باشا عزت الذى منح مرتضى الحسينى الزبيدى مرتبا جزيلاً بالضربخانة قدره ١٥٠ نصف فضة يوميا فى سنة ١١٩١هـ (١٧٧٧م)[٢]، كما أنعم الباشا محمد عزت فى شهر ربيع الأول عام ١٢٠٩هـ (١٧٩٤م) وهو متوجه لتقلد الصدارة (الوزارة) باستانبول على أحد مودعيه بالاسكندرية[٣] بفرمان مرتب على الضربخانة باسم حريمه ألف نصف فضة فى كل يوم.[٤]

وظلت دار الضرب تابعة للباشا حتى مجيء الحملة الفرنسية، وقد علل حسين أفندى الروزنامجي فى إجاباته على أسئلة علماء الحملة حول سبب تبعية الضربخانة للباشا بأن «سبب ذلك تغلب المملوك (المماليك) على الباشوات وعدم دفعهم العوائد التى عليهم وعدم دفع الحلوان[٥] على حقيقته فقل مدخولهم (أى الباشوات وصاروا محتاجين إلى إعانتهم

---

(١) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص٨٣.

(٢) المصدر السابق: ج٢ ص٢٩٤ ومرتضى الزبيدى هو أحد الفقهاء المحدثين واشتهر أيضا كلغوى ونحوى وقد ولد فى زبيد باليمن عام ١١٤٥هـ وتوفى عام ١٢٠٥هـ وترجم له الجبرتى، انظر: عجائب الآثار ج٢ ص٢٨٨-٣١٢ وكان محمد باشا عزت الكبير قد تولى باشاوية مصر فى عام ١١٩٠هـ بعد وفاة محمد بك أبى الذهب وظل فى منصبه حتى عزل فى ٣ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ - الجبرتى - المصدر السابق ج٢ ص٢ و٣٢.

(٣) الفرمان هو الأمر الرسمى الذى يصدر عن السلطان فى موضوع بعينه ويضم أحكاما يلزم اتباعها، انظر: نجاتى أقطاش (وعصمت بنيارق): المرجع السابق ص٤٧٧ والفرمان هنا بمعنى الأمر الواجب التنفيذ وربما استخدمه الجبرتى للإشارة إلى مصطلح بيورلدى الذى يشار به عادة لأوامر الوزراء والولاة كما أشرنا سابقا.

(٤) المصدر السابق: ج٢ ص٣٨٨.

(٥) الحلوان ضريبة كان يدفعها ملتزم الأراضي الزراعية للباشا عند انتقال الالتزام اليه وكانت تصل إلى ما لا يزيد عن قيمة ثلاث سنوات من الضرائب التى يحصلها الملتزم نفسه من الفلاحين والمعروفة بالفائظ انظر: آن ريفيلين (هيلين) المرجع السابق ص٤٢ وقد اختلفت قيمة الحلوان تبعا لجودة الأرض وخصوبتها ومدى انتفاعها بمياه النيل - د. عراقى يوسف، الوجود العثمانى - ص٢٨٧.

على مصروفهم، فهذا هو السبب لعطية دار الضرب لهم».[1]

والواقع أن الباشا لم ينفرد وحده بحق إعطاء رواتب من الضربخانة مباشرة، إذ كان للصدر الأعظم فى استانبول هذا الحق أيضًا، وبمقتضاه منح محمد باشا الراغب الذى كان واليًا على مصر وتولى الصدارة بدار السلطنة للشيخ أبى الحسن بن عمر القلعى بن على المغربى المالكى، وكان له علاقة حسنة به أيام ولايته لمصر جامكية بالضربخانة بمصر عند زيارته له بإسلامبول، فرجع الشيخ المغربى وتولى مشيخة رواق المغاربة.[2]

ومن الذين تقاضوا رواتب من الضربخانة مصطفى بن صادق أفندى اللازجى الحنفى وكان راتبه فى كل يوم مائة وخمسين نصفا[3]، والشيخ الأمير من مشايخ الأزهر الذى أنعمت عليه الدولة فى صفر سنة ١٢٠٦هـ بمرتب بالضربخانة قدره قرش واحد فى كل يوم.[4]

نظام دار الضرب:

كانت دار ضرب مصر فى خلال العصر العثمانى، خاضعة، من الناحية القانونية والشكلية على الأقل، لما يرسل إليها من توجيهات من الآستانة بشأن صك النقود بأنواعها سواء فيما يتصل بشكلها (الطراز) أو وزنها أو عيارها.

وقد جرت العادة عند تولى سلطان جديد للحكم أن يرسل خط شريف بالسكة والخطبة والشنك أى إعلان السرور بإطلاق الصواريخ فى القلعة باسم السلطان الجديد[5].

وكان حرص العثمانيين شديدًا على توحيد طراز سك العملات الذهبية فى أنحاء السلطنة العثمانية ولذا فقد كان الخط الشريف يرد عادة مصحوبًا بالسكة أى القوالب التى ستضرب على غراره الدنانير. وأول ذكر جاء لقوالب السك هذه والمعروفة باسم «السكة» يعود إلى عام ١١٠٩هـ (١٦٩٧م) عندما وردت فى شهر صفر «سكة دينار عليها طرة»[6] فجمع الباشا الصناجق والاغوات بالديوان وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة الجديدة وأمره أن يطبع

---

(١) شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق - ص٥٠ وكان حسين أفندى قد ذكر عوايد الضربخانة ضمن ايرادات الباشا التى كانت تشمل عوائد على البهار والبن وعلى الأمراء والصناجق وقت توليتهم - انظر ص ١١.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص١٤٤ - ١٤٥.

(٣) المصدر السابق ج٢ ص٣٧٢هـ ويفهم مما أورده الجبرتى فى ترجمة المذكور «ت عام ١٢٠٧هـ»، أنه كان يتقاضى هذا الراتب فى تاريخ سابق على عام ١٢٠٤هـ - انظر ترجمة مصطفى بن صادق - ج٢ ص٣٧١-٣٧٢.

(٤) الجبرتى: عجائب الاثار ج٢ ص٢٣٦.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٤١.

(٦) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٠.

بها [١] وحلت هذه السكة المسماة بالذهب الطرلى محل سكة ذهب الأشرفى.[٢].

وفى عام ١١١٥هـ (١٧٠٣م) وردت سكة السلطان أحمد الثالث صحبه أغا من الآستانة فأخذ الباشا السكة القديمة (سكة أبو طرة) ووضعها فى كيس السكك القديمة وختم عليه وسلمه ليد خازندار الديوان وأعطى أمين دار الضرب الأذن بسك النقود وفق القالب الجديد.[٣]

وفى شعبان من سنة ١١٢٨هـ (١٧١٦م) حضر من الديار الرومية محمد أفندى رئيس الكتاب وبيده خطوط يتضمن أحدها سكة جديدة للذهب والفضة فى جهتها طرة صغيرة والثانية اسم السلطان وضرب فى مصر[٤]. وفى جمادى الأولى سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م) أتى خط شريف بسكة ذهب فندقلي ونصف فندقلي فنادى الباشا «المعلم داود وأخذ منه سكة الجنزرلى ووضعها فى كيس السكك بموجب فرمان إلى خازندار حط فيه سكة الجنزرلى وختم عليه وشالوه فى الخزنة مكانه وأعطى السكة الجديدة للمعلم داود[٥].

وعند تولية السلطان محمود الأول (١١٤٣ - ١١٦٨هـ) أتى قابجي[٦] باشا بالسكة والزينة والاخطبة باسم السلطان محمود وعيط عبدالله باشا على أمين دار الضرب فنادى وأخذ منه سكة الفندقلي (القديمة) وأعطاه زر محبوب[٧]، (سكة جديدة) ورغم ذلك فإن سكة الفندقلي ظلت تضرب بعد هذا التاريخ مما اضطر السلطان إلى أن يرسل قابجي باشا مجدد فى عام ١١٤٧هـ (١٧٣٤م) ومعه أمر بإبطال سكة الذهب الفندقلي[٨].

---

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٤٩ وقد أشرنا سابقا الى معنى كلمة أغا والمعنى بالأغوات هنا قواد الفرق العسكرية العثمانية (الأوجاقات) أما الصناجق منهم قواد العسكر الذين حصلوا على رتبة البكوية. د. عراقي يوسف: المرجع السابق ص٩٠.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠١، وكان ذلك فى عهد مصطفى الثانى الذى سلم الحكم لأخيه أحمد الثالث - انظر: يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص١٢٠-١٢٢ وعن الذهب الطرلى انظر: الفصل الأول - ص٣٦ وما بعدها.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٦٩.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٨٨.

(٥) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص١٥٥.

(٦) القابجي من الكلمة التركية (قابى) أى الباب. ألحقت بها (جى) أداة النسبة إلى الصنعة فالقابجي هو البواب يحرس باب الديوان الحكومي ويفتحه ويغلقه ويستقبل الآتين إلى الديوان. وكان البوابون فى القصر السلطانى باستانبول قسمين، بوابو الباب الأوسط (أورتا قابى) فى قصر طوب قبو سراى ويقال لهم بوابو القصر العالى وبوابو الباب الخارجي وكان يقال لهم بوابو الباب الملكى - انظر: د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص١٦٢.

(٧) أحمد عزبان: المصدر السابق ص١٩٤.

(٨) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٩١ - ١٩٢ ومحمد مختار: التوفيقات الالهامية ص٥٧٤.

وبعد وفاة محمود الأول، وتولى السلطان عثمان الثالث للحكم (١١٦٨ - ١١٧١هـ) أتى إلى مصر أغا بالسكة والخطبة والزينة، وإذ بالباشا أحضر أمين دار الضرب أخذ منه السكة القديمة وأعطاه السكة الجديدة باسم السلطان عثمان خان.[١]

وفضلاً عن تحكم إسلامبول فى تحديد طراز السكة (وخاصة الذهبية) فقد كانت الأوامر الشريفة تتضمن أيضاً تحديد العيار والوزن.

ففى قانون نامة مصر حدد السلطان سليمان القانونى عيار الحسنة السلطانية (الدينار الذهب) التى تضرب فى دار الضرب بمصر بثمانية عشر قيراطاً ونصف قيراط (١٨٫٥ قيراط) بموجب القانون المتبع فى القسطنطينية[٢].

وحدد الأمر الشريف الوارد فى صفر من عام ١١٠٩هـ (١٦٩٧م) عيار الذهب أبى طره ووزنه، فكان الوزن ٢٢ قيراط ووزن كل مائة دينار مائة وخمسة عشر درهماً بالمصرى.[٣]

وفى شوال عام ١١١٩هـ (١٧٠٧م) أمر الولى بتحرير عيار الذهب على ٢٣ قيراط[٤]، وفقاً لما جاء به كتخدا من إسلامبول ووافق المصريون على ذلك[٥]، وهو ثانى تعديل لعيارالذهب فى هذا العام إذ سبق أن أصدر السلطان أحمد الثالث مرسوم فى سادس صفر بأن يكون عيار الذهب اثنين وعشرين قيراطاً وكانت دار الضرب المصرية تضرب الدنانير بعيار ١٦ قيراطاً فقط.[٦]

وفى عهد نفس السلطان ورد مرسوم آخر فى جمادى الأولى عام ١١٢٢هـ (١٧١٠م) بتحديد عيار سكة الجنزرلى بثلاثة وعشرين قيراطا[٧]، وهو ما يعنى أن دار الضرب قد خالفت مرسوم عام ١١١٩هـ السابق التنويه إليه، وتبعه السلطان أحمد الثالث بمرسوم رابع فى شعبان عام ١١٢٨هـ (١٧١٦م) بأن يكون عيار الذهب على ٢٤ قيرطا[٨].

---

(١) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٢٥٥.

(٢) قانون نامة مصر - ص٩٢.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٤٩ وأحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠١.

(٤) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية - ص٥٦٠.

(٥) الجبرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٦ (والكتخدا) فارسى الأصل من (كد) بمعنى بيت و(خدا) بمعنى الرب والصاحب فالكتخدا هو فى الأصل رب البيت ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد وهو المراد هنا أى وكيل الوالى انظر: د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى - ص١٧٦.

(٦) المصدر السابق ج١ ص٤٥.

(٧) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٥١.

(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٨٨.

وقرب نهاية عام ١٢٠٣هـ (١٧٨٩م) وصلت أوامر من الآستانة بتحسين عيار الذهب ليكون عيار الذهب المصرى ١٩ قيراطا.[١]

أما العملات الفضية فإن الإشارات التاريخية الواردة بشأن تحديد طرازه أو نسبة العيارومقدار الوزن به، نادرة، وأقدمها ما جاء فى قانون نامة من تحديد عيار ووزن الأقجة العثمانية على أن يكون كل مائة درهم منها أربعة وثمانين درهمًا من الفضة الخالصة وستة عشر درهمًا مغشوشًا مع خصم ما تحرقه النار، وكذلك تحديد وزن البارة على أساس أن كل مائة درهم تسك مائتين وخمسين بارة.[٢]

وفى عام ١٠٩٨هـ (١٦٨٧-٦) أمر الوزير بمصر وهو حمزة باشا[٣]، بأن يكون وزن الألف نصف فضة ٢٣٠ درهمًا وكل مائة درهم فضة يدخلها ٣٠ درهمًا من النحاس (العيار ٧٠٠ من الألف) وكان وزن الألف نصف فضة ٢٥٠ درهمًا وداخلها خمسة وعشرون درهمًا من النحاس[٤]، وهو ما يعنى تخفيض عيار الأنصاف ووزنها كما وردت فى عام ١٢٠٣ (١٧٨٩م) أوامر بتحسين عيار الفضة[٥].

مخالفة دار الضرب لأوامر السلطان:

ورغم كثرة الأوامر السلطانية بتحديد الأوزان ومقادير العيار، إلا أن دار ضرب مصر لم تمتثل فى أغلب الأحوال لهذه التوجيهات كما يتضح ضمنًا من تكرار الأمر بتحسين العيار أو فى حوادث شهيرة بعينها.

وهو ما قد يؤكد اتهام المؤرخ ابن إياس لأول ولاة مصر فى العصر العثمانى وهو خايربك، بأنه أتلف معاملة الديار المصرية من الذهب والفضة والفلوس الجدد (وأنه) سلط إبراهيم اليهودى معلم دار الضرب على أخذ أموال المسلمين.[٦]، ولعل اكثر ما يؤكد هذا الاتهام تلك الأوامر المتتابعة من السلطان العثمانى لخايربك بالنظر فى عيار الذهب والفضة. ففى ربيع الأول من عام ٩٢٥هـ (١٥١٩م) جاء لخايربك خطاب من السلطان سليم الأول يطلب

---

(١) أمين سامى: تقويم النيل ج٢ ص١٠٧.

(٢) قانون نامة مصر ص٩٢.

(٣) أحمد شلبى: المصدر السابق ص١٧٨-١٧٧ وهامش المحقق وقد حكم حمزة باشا من ٩ شوال ١٠٩٤هـ إلى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٠٩٨هـ.

(٤) محمد مختار: التوفيقات الإلهامية ص٥٤٩.

(٥) على مبارك والخطط الجديدة ج٢٠ ص١٥٤.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٤٨٤.

منه فيه النظر فى أحوال المعاملة وأن يزيل عنها الغش من الذهب والفضة.[١]

وفى عهد سليمان القانونى، طلب السلطان من خايربك فى مرسوم جاء به جانم الحمزاوى أن ينظر فى أمر المعاملة من الذهب والفضة وكان ذلك فى صفر من عام ٩٢٨هـ[٢]، (١٥٢٢) وأردف السلطان هذا المرسوم بآخر ورد فى رجب من نفس العام صحبة قاضى العسكر لإصلاح المعاملة من الذهب والفضة بين الناس.[٣]

ويواجه على باشا الصوفى اتهامات من هذا النوع خلال ولايته على مصر (٩٧١ - ٩٧٣هـ)، لأنه أول من أوقع الفساد فى المعاملة عندما أمر دار الضرب بتخفيض عيار الفضة فصار أمناء الدار يخلطون فى الماية درهم ثلاثين درهمًا نحاسًا فثقل الأمر وقام الرعايا وكثرت اللصوص والمفسدون فلما وصل الخبر إلى الديار الرومية أتى الأمر بعزلانه.[٤]

ويبدو عدم التزام دار الضرب بالعيار المقرر واضحًا فى نتيجة «الجشنى» الذى أمر إسماعيل باشا بعمله فى عام ١١٠٩هـ، عندما طلب من أمين دار الضرب أن يحضر الذهب الدائر فى مصر وغيرها وينظر فى عياره بحضرة الصناجق والأغوات والأمراء وأرباب الديوان، إذ من بين مائة دينار ذهب تم سبكها ووزنها وجدوا أن فيها الثلث فضة والثلثين ذهب[٥]، (أى ١٦ قيراطا).

وقد ذهبت دار الضرب إلى ما هو أبعد من مخالفة الأوامر الخاصة بالعيار والوزن، فامتنعت صراحة بإيعاز من الباشا أو طوائف العسكر عن ضرب بعض السكات أو الالتزام بعيارها.

من ذلك ما حدث فى عام ١١١٩هـ عندما جاءت الأوامر بأن يضرب المصريون الزلاطة والعتامنة التى يقال لها الإخشا بدار الضرب وجاءت السكات الخاصة بهما صحبة كتخدا حسين باشا إلا أن الأمراء امتنعوا عن تنفيذ ذلك[٦] على الرغم من أنهم قد وافقوا فى ذات الوقت على ضرب الزنجرلى كما جاء فى أمر آخر ورد مع أوامر الفضة.[٧]

والزلاطة التى امتنع أمراء مصر عن ضربها، هى فى التركية زلوطة Zalota، وكانت من

---

(١) المصدر السابق ج٥ ص٢٩٧.

(٢) المصدر السابق ج٥ ص٤٣٦.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٤٥٩.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١١٥.

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٤٩.

(٦) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٦.

(٧) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢١٥، وقد ذكر محمد مختار خطأ ان الزلاطة هى ذاتها الإخشا - أنظر: التوفيقات الإلهامية ص٥٦٠ وانظر - الفصل الأول ص٧٦ وما بعدها.

العملات الفضية التي ضربت على نمط العملات الأوربية وبالتحديد العملة البولونية التي تحمل هذا الاسم[١]، وكان أول من ضربها السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢هـ) وكانت تعادل ٣٠ بارة أي ثلاثة أرباع القرش ونظراً لسهولتها في حساب الذهب فقد انتشرت زمناً طويلاً خاصة في القرن ١٢هـ (١٨م) لتسود بعدها في المعاملات الشعبية.[٢]

وكما رفض ضرب الزلاطة، حدث نفس الشيء مع الخط الشريف الذي ورد في شعبان سنة ١١٢٨هـ (١٧١٦م) متضمناً الأمر بضرب سكة جديدة للفضة في جهتها طغراء السلطان بحجم صغير وعلى ظهرها اسم السلطان وضرب في مصر وأن تكون هذه القطع الفضية خالصة من النحاس، إذ اجتمع الأمراء بمنزل عبدالرحمن أغاة الجملية[٣] (طائفة جمليان) للنظر في أمر سكة الفضة وقبلوا ضرب الذهب على ذات الطراز ما جاء في الخط الشريف في حين أجمعوا أمرهم على عدم تغيير سكة الفضة، وانفض المجلس على ذلك وطلعوا إلى الديوان وأعلموا الباشا بما اتفق عليه رأيهم فأجابهم إلى ذلك وأعطاهم فرماناً بإشهار المناداة بذلك.[٤]

وكما لو كان التاريخ يعيد نفسه مرة بعد مرة، فعندما جاء فرمان في ١٣ شوال سنة ١١٣٥هـ (١٧٢٣م) بضرب الفضة على طراز الذهب الزنجرلي (سكة الجنزير) أبت الصناجق واختيارية الأوجاقات وقالوا هذا أمر يتولد منه قيام الرعية وتخرب البلد «ولكن نعمل جمعية فإن أجابت العلماء وأصحاب السجاجيد كان وإلا فلا». واجتمعت الجمعية في بيت أغاة التفكجية[٥] ورفضوا ضرب الفضة بسكة الجنزير ورفعوا الأمر على الباشا فنزل

---

(١) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل ص١٢٢ وانظ- Dozey (R): Supplement vol. I - p.599.

(٢) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية ص٢٣٢، وإن كان د. أحمد السعيد سليمان يذكر أن قروشا سكت بالقاهرة على نمط الزلاطة العثمانية في عام ١٧٦٩م (١١٨٣هـ) وإن الزلاطة كانت متداولة في القاهرة عام ١٧٢٢م (١١٣٥هـ) انظر تأصيل ما ورد في الجبرتي ص١٢٢ وإن لم يرد في وثائق المحكمة ما يشير إلى تداولها في مصر.

(٣) من «جاميليا» أو الفرسان وقد تسبب النطق العربي العامي لكلمة (جونولو gónullu) التركية ومعناها متطوع في الخلط الخاص باعتبار هذه الفرقة فيلقا من راكبي الجمال بينما كان في الحقيقة فيلق فرسان - آن ريفيلين (هيلين): الاقتصاد والادارة في مصر - ص١٧.
وأغاة الجملية هو أغا طائفة جمليان وقد جرى العرب على إضافة «تاء» إلى كلمة أغا إذا وقعت مضافا- انظر د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص١٧.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص٢٨٨.

(٥) أغاة التفكجية أي قائد أوجاق التفكجيان وأصل الكلمة في التركية من (تفنك) أو (توفنك) أي البندقية التي تطلق الرصاص والتفنكجي في التركية هو صانع البندقية ومصلحها إذا عطلت وربما أطلقت على حملة البنادق من الجند - انظر د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص٥٤ - ٥٥ وأوجاق تفكيان هو أوجاق حملة البنادق - د. عبدالمنعم الراقد ود. أحمد الحتة، الغزو العثماني - ص٢٧٦.

أغا الإنكشارية وأمره بالمناداة فى القاهرة أن المعاملة على ما هى عليه[1].

ومن الحوادث الغريبة ما وقع بعد عزل الوالى محمد باشا النشنجى صدر أعظم فى ١٠ ذى الحجة سنة ١١٣٨هـ[2] (١٧٢٦م) فبعد نزوله من القلعة معزولاً اجتمع موردو الذهب عند المعلم داود صاحب عيار وطلبوا منه أن يقدم رشوة (مصلحة) إلى قائمقام الباشا ليأخذ منه سكة الجنزرلى التى سبق وقفها عام ١١٣٧هـ (١٧٢٥م) (وحفظت بالخزنة ليحل مكانها ذهب الفندقلى بعيار ٢٤ قيراطا) ليقوم داود بسك الذهب الذى سيوردونه (وهو أقل عيارًا مما يتطلبه الفندقلى مما يعنى خسارتهم) بسكة الجنزرلى وبعيار أقل قيراطًا واحدًا تحت حساب المصلحة (الرشوة)، وبالفعل نجح داود فى رشوة قايمقام الباشا فأرسل الأخير فرمانًا بفتح الخزينة وإخراج أربعة سكك جنزرلى وقام بضرب دنانير الزنجرلى فى بيته بالجيزة[3]

مصادر معادن النقود:

لم يكن بمصر فى العصر العثمانى أى مصدر محلى للمعادن اللازمة لضرب النقود بأنواعها الثلاث المختلفة (الذهب والفضة والنحاس)، بعدما توقفت مناجم الذهب بوادى العلاقى بالصحراء الشرقية عن العمل كسائر المناجم الأخرى فى مصر العليا منذ القرن السابع الهجرى/ ١٣م[4].

كما فقد المصدر المحلى الثانى للذهب وهو نوز الفراعنة كل أهمية له منذ العصر المملوكى، بعدما شهد انتعاشًا ملحوظًا فى العصرين الطولونى والفاطمى[5]، وان كان لا يعنى ذلك أن محاولات البحث عن هذه الدفائن قد توقفت خلال العصر العثمانى، إذ يذكر «أحمد شلبى»

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٧٠.

(٢) المصدر السابق ص٣٢١ وكان قد تولى الولاية فى ١٧ رمضان سنة ١١٣٣هـ.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص١٥٥. ويذكر الجبرتى أن عيار الفندقلى كان ٢٣ قيراطا مما أدى إلى امتناع موردى الذهب عن جلبه لدار الضرب فتعطل العمل بها وان المعلم داود ضرب فى ستين يوما وليلة ٩٨٠ ألف جنزرلى ودفع رشوة القائمقام وسدد ما عليه من ثمن الذهب وقضى ديونه وكشوفيه دار الضرب - انظر الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٨١.

(٤) Ashtor (E.) Les Metaux Precieux et la Balance des payment du porche- Orient a la Basse Epoque-Paris - 1971. p.16.

(٥) منذ عهد أحمد بن طولون أصبحت أعمال البحث عن الكنوز تتولاها السلطة الحاكمة - انظر لومبار (موريس) الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية - ترجمة توفيق إسكندر ضمن بحوث فى التاريخ الاقتصادى القاهرة ١٩٦٦ ص٦٠، وأصبح للمطالبين أى الباحثين عن الكنوز طائفة يترأسها أمير المطالبين فى العصر الفاطمى - وعن أهمية هذا المنصب راجع: ناصر خسرو علويك سفرنامة - ترجمة وتعليق د. يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٤٥ - ص٦٩.

أن إبراهيم باشا الوالى (٩٩١ - ٩٩٣هـ) قد صعد إلى جبل الجيوشى وفتح كنزاً بمعرفة منجم ماهر فأراد الدخول، فلما دخل الكنز رأى المنجم فى العسكر عينًا لغدر «فزعق على الباشا أخرج وإلا انقفل الكنز عليك فخرج مسرعًا وبيده دينارين فقط وهو متعجب من تلك الدنانير ومن حمرة ذهبهم وكبرهم ثم إنه طلب المنجم فلم يجده ولم يستطع فتح الكنز»[١] وبقدر ما تشير هذه الرواية، بغض النظر عن مدى صدقها، إلى استمرار البحث عن الكنوز القديمة بقدر ما تنبئ عن إخفاق الباحثين عنها فى العثور على شىء له قيمة كبيرة.

ولم يتبق من مصادر الذهب التى أمدت دور الضرب المصرية باحتياجاتها من المعدن الثمين سوى قوافل التجارة التى كانت تحمل تبر السودان الغربى عبر الصحراء[٢]، ويقرر قانون نامة هذه الحقيقة عندما يذكر أن الحسنة السلطانية (الدينار العثمانى) يضرب فى مصر من الذهب الوارد من بلاد الترور.[٣]

وقد لاحظ «جومار» أن أغلب الذهب الذى يضرب بمصر كان يأتى عن طريق قافلة دارفور[٤] ولم تكن الجمارك العثمانية تحصل على تبر الذهب الوارد عبر دارفور أى رسوم أوضرائب[٥].

ولا شك أن اعتماد الضربخانة بمصر على هذا المصدر الوحيد قد سبب لها عدة مشاكل حتى إنها تعرضت للتوقف عن العمل تمامًا لعدة مرات بسبب قلة الوارد إليها من المعدن، كما حدث فى زمن الوزير إبراهيم باشا (١٠٨١هـ) حين توقفت دار الضرب عن العمل[٦]، وقبل عام ١١٣٠هـ كما يستشف من سؤال على باشا الأزمرلى، عن دار الضرب وعدم شغلها فأخبروه بقلة الوارد لها[٧].

فمن ناحية تأثرت واردات مصر من تبر الذهب بعد وصول الكشافين البرتغال إلى مشارف خليج غينيا عام ١٤٦٠م ونجاحهم فى الاستيلاء على تبر السودان لقاء ما يحملونه من أقمشة وأوانى نحاسية، وهذا حادث هام وحادث له آثاره فى العالم إذ استطاع البرتغال أن

---

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص١٢١.
(٢) د. محمد الغربى: بداية الحكم المغربى فى السودان الغربى - بغداد ١٩٨٢ ص١١٧.
(٣) قانون نامة ص٩٢.
(٤) جومار: وصف مدينة القاهرة ص٢٤٠.
(٥) وصف مصر ج٥ ص١٢٤ وعن موقع تبر الذهب من تجارة مصر مع بلاد السودان انظر: Terence
Trade between Egypt and Bilad As Sudan - Institut Francais D'Archeologie Oriental Du Caire. 1988.
(٦) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٤٨.
(٧) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٩٢.

يختلسوا لأنفسهم ولفائدتهم إن لم يكن كل المعدن الثمين الذى ينتجه الباحثون عن التبر من أهل السودان فعلى الأقل معظمه[١]، وكان من نتائج وصول البرتغاليين لأفريقيا أن بدأ الأوربيون في ولوج دواخل أفريقيا خاصة في مناطق الذهب بنهر السنغال، وبذلك أصبح ذهب أفريقيا يصب مباشرة في الأراضى الأوربية بدلاً من ذهابه عبر الطرق الصحراوية التى كانت عرضة للسلب والنهب من آن لآخر، حتى إن بلداً كالبرتغال أصبحت بلداً غنياً بعد أن كانت مجرد بلد فقير وأصبحت عملتها المعروفة باسم Cruzada عملة موثوقًا بها وتزيد بنسبة ٢٪ عن دوكات البندقية.[٢]

ومن جهة أخرى تأثرت دار الضرب بطريقة توريد الذهب لسكه نقوداً لما شابها من مضاربات وعمليات احتكارية، حيث كانت الضربخانة تعتمد منذ ما قبل الغزو العثمانى على شراء الذهب من الموردين اليهود، وقد تنبه قانون نامة للتأثير السلبى الذى يحدثه ارتفاع أسعار الذهب بهذه الطريقة، على عيار الدنانير وقيمها الاسمية والفعلية، وحاول سليمان القانونى أن يتلافى هذا التأثير بإجراءين:

الأول هو أن يشترى «الميرى» الذهب الوارد من بلاد السودان صفقات بأسعار المسلمين ودون وسيط والثانى هو منع موردى الذهب وأعوانهم من الصرافين من الطواف بالقرى لشراء الذهب منها لأنهم يحفظونه عندهم ومتى احتاج الميرى إلى الذهب لم يجده لدى أحد واضطر إلى اللجوء إلى الصرافين التجار وهؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التى يرتضونها وهذا أيضًا ممنوع وليحرم أمير[٣] الأمراء وناظر[٤] الأموال عى الصرافين الخروج إلى النواحي لجمع الذهب بعد اليوم (والمخالف) تصادر أمواله ويوقع عليه العقاب.[٥]

ورغم هذا الوعى المبكر بخطورة احتكار اليهود لتوريد المعادن الثمينة لدار الضرب، إلا أنهم حافظوا على هذا الدور وحتى مقدم الحملة الفرنسية، حيث كان لليهود الذين يحترفون

---

(١) فرنان برادول: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ضمن كتاب وبحوث فى التاريخ الاقتصادى، ترجمة توفيق اسكندر - القاهرة ١٩٦١ - ص٨٥-٨٦.

(٢) Porteous (John): Coins in history - London 1969 p.140.

(٣) أمير الأمراء - اسم وظيفة تفرع من لفظ (أمير) وقد نشأ هذا الاسم كلقب فخرى ثم صار اسم وظيفة وأخيرا انتهى بأن رجع كلقب فخرى كما بدأ وقد سبق البويهيين الى استخدامه الأمير مؤنس المظفر قائد حرس الخليفة العباسى والمعنى هنا فى قانون نامة بأمير الأمراء هو الأمير خايربك أو نائب عن السلطان العثمانى فى حكم مصر، كما أسلف القول راجع د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج١ ص١٩١.

(٤) وردت هذه الوظيفة وكثير من الوظائف المركبة منها على الآثار العربية وقد أطلق لفظ «الناظر» على المشرف وبخاصة المشرف المالى - راجع د. حسن الباشا: الفنون الاسلامية والوظائف - ج٣ ص١١٧٧.

(٥) قانون نامة ص٩٢ - ٩٣

توريد الذهب والفضة إلى دار سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون فى القاهرة ولهم فى المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم، وكان هدفهم بالطبع هو امتصاص الذهب واحتكار توريده للضربخانة وفق الأسعار التى يرتضونها، إذ أنهم كانوا يشترون المصاغ وتبر الذهب القادم من بلاد السودان أيضا.[١]

وينبغى أن نفرق هنا بين تجارة الذهب في مصر وبين توريده لدار الضرب، إذ كان الاتجار بالذهب شأنه فى ذلك شأن بقية السلع أمراً متاحًا لكل الطوائف ويحدد جومار أن الذهب على الأخص يباع فى وكالة الجلابة بالصاغة حيث تحمل قوافل أفريقيا قطع الذهب ومنتجات السودان الأخرى.[٢] ولا يعنى ذلك أن كل الذهب الأفريقى كان يباع فى هذه الوكالة دون سواها إذ يتردد فى وثائق المحكمة ذكر لذهب التبر التكرورى فى بعض الصفقات التجارية[٣]، وفى كثير من الأحيان كان بعض المغاربة يدخل طرفًا فى هذه الصفقات ذلك أن تبر بلاد السودان كان يرد سنويًا ضمن قافلة الحج التى تمضى من المغرب قاصدة مكة مثلما يرد ضمن قافلة دارفور، ولم يكن هذا التبر ليورد لدار الضرب لأن التجار الذين يريدون الحصول عليه لأنفسهم أو لموكليهم كانوا يعرضون على الدوام سعراً أعلى من الثمن الذى تدفعه الضربخانة.[٤]

ومن النزاعات القضائية التى نشبت بين تجار التبر من المغاربة وتجار اليهود ما سجلته محكمة طولون بتاريخ ٨ جمادى الآخرة عام ١٠٦٤هـ من ادعاء الحاج عبدالله بن محمد المغربى السوكيرى على إبراهيم اليهودى الربان[٥] أنه حضر له بمنزله بخط طولون ليشترى منه ذهب تبر فقلب على ستة صرر، فاختلس منهم واحدة ضمنها خمسة مثاقيل تبر ذهب قيمة كل مثقال من ذلك قرشين ونصف ابى كلب ولكن اليهودى أنكر ذلك وأقسم على أقواله وخرج من المحكمة.[٦]

---

(١) وصف مصر ج٦ ص١٨٣ - ١٨٤.

(٢) جومار: وصف مدينة القاهرة ص٢٨٧.

(٣) سجل القسم العربية رقم (١٩) ص٤٤٥ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الآخر سنة ١٠٢٠هـ.

(٤) وصف مصر ج٦ ص١٨٥.

(٥) ذكر المقريزى أن فرق اليهود أربع فرق كل فرقة منها تخطئ الطوائف الأخرى، وهى: طائفة الربانيين وطائفة القرائين وطائفة العانانية وطائفة السمرة - انظر: الخطط ج٢ ص٤٧٦.
وقد لاحظت من خلال الاطلاع على وثائق المحكمة أن اليهود فى العصر العثمانى كانوا غالبا من الربانيين والقرائين ولكل فرقة منهما حارات خاصة بها داخل حارة اليهود القريبة من باب زويلة وكان هناك تقيد شديد بعدم إقامة اليهود فى غير الحارات الخاصة بفرقهم بينما كان السكان من المسلمين قاسما مشتركا بين هذه الحارات.

(٦) محكمة طولون سجل (٢٠٢) ص٣ حجة (٦).

والواقع أن إحجام المسلمين عن الانخراط فى توريد الذهب لدار الضرب رغم اتجار بعضهم فى تبر الذهب وعمل البعض الآخر فى صياغة الحلى والصرافة يرجع إلى أسباب دينية فى المقام الأول.

ويكفى أن نورد هنا ما ذكره صامويل برنار عن قيام تجار القوافل (وهم عادة من قصاد الحج) ببيع ما يحملون من تبر فى طقوس خاصة تحايلاً على تحريم شراء معادن بمعادن أخرى، فبالاضافة إلى إطلاق لفظ «مبادلة» على هذه العملية بدلاً من اعتبارها عملية بيع أو شراء، كانت صرة الذهب توضع فى جانب وتوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ويطلب البائع إلى المشترى أن يختار الكومة التى تنال اعجابه أكثر، وعندئذ يأخذ المشترى صرة الذهب وتبقى النقود فى يد البائع[١]

ذلك فضلاً عن تحذير كتب الحسبة للصيارف من شبهة الربا من حيث النسيئة فلا يبيع شيئًا من جواهر النقدين (الذهب والفضة) إلا يداً بيد وهو أن يجرى المقايضة فى المجلس وهذا احتراز من النسيئة وتسليم الصيارفة الذهب إلى دار الضرب وشراء الدنانير المضروبة به حرام من حيث النسيء ومن حيث إن الغالب أن «يجرى فيه تفاضل إذ لا يرد المضروب بمثل وزنه».[٢]

المهم أن اليهود الذين اشتهر عنهم بمصر (وغيرها) الاتجار بالذهب والفضة وصنع السبائك المعدنية وتغيير النقود، وخاصة فى حى الصاغة[٣]، احتكروا توريد الذهب والفضة لدار الضرب بالقلعة التى أصبح استمرارها فى سك النقود رهنًا بهذا الشريان الممتد إلى خط الصاغة بقلب القاهرة.

وقد لعب هؤلاء الموردون من اليهود أدوارًا بالغة الخطورة فى حديد قيم النقود المضروبة بالضربخانةبالتواطؤ مع اليهود العاملين بدار الضرب تارة وباستغلال جشع الامراء والعسكريين تارة أخرى، كما رأينا آنفًا من امتناعهم عن توريد الذهب اللازم لضرب سكة الفندقلى عام ١١٣٧هـ واتفاقهم مع داود صاحب العيار على اعادة ضرب الجنزرلى رغم منع ضربه.[٤]

وقد حاول على أغا مستحفظان إبان الأزمة النقدية التى وقعت عام ١١١٤هـ (١٧٠٢م) أن يحطم دور هؤلاء الموردين فقام بتسمير أبواب الصاغة وأمر الجوهرية بتوريد ما يتحصل لهم من الفضة إلى دار الضرب، وكل من عنده فضة مقصوصة يطلع بها إلى دار الضرب ليقبض ثمنها خمسة أنصاف فضة مرادية عن كل درهم، دون وساطة الموردين.[٥]

---

(١) وصف مصر ج٦ ص١٨٧.
(٢) ابن الأخوة: معالم القرية ص١٢٣ - ١٢٤.
(٣) د. عراقى يوسف: الوجود العثمانى ص٣٧٦.
(٤) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٨١.
(٥) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٦٦ - ٦٧.

وقد استمرت هذه السياسة في عهد خلفه محمد أفندى كاتب جمليان سابقًا والذى تولى أغاوية الإنكشارية بعد وفاة على أغا عام ١١٢٣هـ[١] (١٧١١م) ففى ٢٨ شوال من هذا العام ركب أغاة مستحفظان ونزل إلى الصاغة حتى تستكفى دار الضرب وقفلت الصاغة، وآتى هذا الإجراء ثماره المرجوة ونجح الأغا في توفير كميات الفضة اللازمة لضرب النقود.[٢]

ويبدو أن دار الضرب لم تستطع أن تواصل عملها دون توريد الذهب والفضة من قبل يهود الصاغة، فعادت إلى فتح دكاكين الصاغة، وحاولت فى ذات الوقت حصر تعامل الموردين مع شخص واحد من هيئة الضربخانة دون بقية العاملين فيها وخاصة اليهود الذين كانوا يتواطئون مع موردى الذهب لتمرير سبائك أقل عياراً من المطلوب.

وقد أمدتنا وثائق المحكمة الشرعية بوثيقة هامة تسجل هذه المحاولة التى تمت فى غرة رجب سنة ١١٧٧هـ (١٧٦٣م) فبناء على أوامر من الوالى محمد باشا وبمقتضى أمر سلطانى أصبح محمد أغا صاحب عيار الضربخانة هو وحده دون سواه من موظفيها المسئول عن شراء الذهب والفضة من التجار والموردين[٣].

إلا أن الأمور سرعان ما عادت إلى سيرتها الأولى، حتى إنه عندما نودى فى ٢ شعبان سنة ١٢٠٣هـ (١٧٨٩م) بإبطال التعامل بالزيوف المغشوشة والدنانير الذهب التى تنقص عن ٢١ قيراطا، طلب من الناس أن يبيعوا ذلك لليهود بسعر المصاغ ليوردوه إلى دار الضرب ليعاد جديدا[٤].

وإلى جانب قيام اليهود بتوريد الذهب والفضة كانت السلطات المحلية تقوم بامتصاص بعض النقود المضروبة لتسبكها وتعيد ضربها، مثلما وقع فى عام ١٠٨١هـ (١٦٧٠م) لما أعطى الوزير إبراهيم باشا لأمين دار الضرب جملة من معاملة جزيرة كريت فضربت أنصافًا فضة.[٥]

أما النحاس المستخدم في دار الضرب فكان يأتى من القسطنطينية[٦]، ويتسوق بعضه أيضًا من النحاسين كما يستفاد من إجراءات على أغا عام ١١١٤هـ التى أغلق بمقتضاها مغلق النحاس وألزم النحاسين بتسوق القراضة وتوريدها لدار الضرب لتقطع جددا.[٧]

---

(١) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص٢٣٢.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٥٦.

(٣) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩) فى غرة رجب ١١٧٧هـ (ملحق ١)

(٤) أمين سامى: تقويم النيل ج٢ ص١٠٦ - ١٠٧.

(٥) على مبارك: المرجع السابق ج٢٠ ص١٤٨.

(٦) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى ص٤٢.

(٧) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٦٥.

وتتبقى أخيراً الإشارة إلى التزامات اليهود بشئون الضربخانة، وقد أورد الجبرتى فى أحداث ١٣ رمضان سنة ١١٠٨هـ (١٦٩٧م) أن العسكر قامت على ياسف حطبا اليهودى وأحرقوه يوم الجمعة بعد الصلاة وأن المحروق كان ملتزماً بدار الضرب فى دولة على باشا المنفصل عن ولاية مصر[١]، ويرجع فتك العسكر بياسف هذا إلى أنه أراد «أن يجعل للبن مدقًا واحداً وكل رطل دقه نصفين وعلى كل مقطع دمغة بنصفين ويحدث على الحوانيت والبيوت مظلمة حكام الشام»[٢].

ويبدو أن التزامات اليهود بدار الضرب كانت قاصرة عى توريد الذهب والفضة فحسب إذ إنه لم يرد ما يفيد دخول الضربخانة إلى نظام الالتزام (كالجمارك مثلا) فضلاً عن تبعيتها المعروفة للباشا. ومما يؤكد ذلك الافتراض أنه جاء فى وثائق المحكمة الشرعية اسم أحد الملتزمين بالذهب والفضة بدار الضرب بمصر المحروسة وهو «المعلم ابراهيم بن يوسف بن إبراهيم اليهودى - الريان»[٣] وتذكر د. ليلى عبداللطيف أن ملتزم الضربخانة كان يدفع لكتخدا الباشا كيساً واحداً (٢٥ ألف بارة)، سنويا.[٤]

العمل فى دار الضرب:

قليلة هى تلك المصادر التى أولت عملية سك النقود بدار الضرب، اهتمامًا خاصًا ولو بصورة موجزة، وفيما عدا بعض الإشارات التى وردت فى كتاب قوانين الدواوين لابن مماتى[٥]، وصبح الأعشى فى صناعة الإنشا للقلقشندى[٦]، يقف كتاب «كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية» لمؤلفه «منصور بن بعرة الذهبى الكاملى»[٧]، وحيداً متفرداً فى

---

(١) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٣٨-٣٩.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٠٠.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص٢٣٢ حجة (٨٥٠) بتاريخ ٥ شوال سنة ١٠٢٦هـ وورد فى سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ اسم عبدالرحمن جوربجى ملتزم الصاغة وقاعة السكلخانة بمصر.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٢٣ - ١٢٤.

(٥) ابن مماتى، أبو المكام أسعد بن مهذب بن مينا: كتاب قوانين الدواوين - نشر عزيز سوريال عطية - القاهرة ١٩٤٣ - ص٣٣١-٣٣٢.

(٦) القلقشندى أحمد بن على: صبح الأعشى - ج٣.

(٧) نشرة د. عبدالرحمن فهمى - القاهرة ١٩٦٦، وتجدر الإشارة هنا إلى مخطوط مشابه وإن كان أقل قيمة وفائدة عن السكة فى المغرب وهو كتاب الدوحة المشتبكة فى ضوابط در السكة لأبن الحسن على بن يوسف الحكيم المتوفى فى القرن ٨هـ ونشرة د. حسين مؤنس: صحيفة الدراسات الإسلامية فى مدريد ج٦ عدد ١-٢ سنة ١٩٥٨.

بابه منذ بداية الفتح الإسلامى لمصر حتى مقدم الحملة الفرنسية (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) التى قام أحد علمائها وهو صامويل برنار بإعطاء وصف مستفيض ودقيق لطرق سك النقود بدار الضرب المصرية والمواد المستخدمة بها.

إن الباحث ليجد نفسه أسيرا، إن شاء تناول صناعة السكة فى مصر العثمانية، لدى ما جاء فى كتاب وصف مصر عن نظام العمل بدار ضرب القلعة، وإن كان المفيد فى هذه الحالة أن نقارن بين الأساليب الصناعية التى أشار اليها ابن بعرة فى العصر الأيوبى، وما آل إليه أمرها فى نهاية فترة الدراسة عسى أن تعطى هذه المقارنة فكرة واضحة عن مقدار التطور الذى لحق بصناعة السكة فى مصر.

وسيتناول الحديث هنا إعداد سبايك الذهب والفضة وتحديد عيارها وطرق فصل معدنيهما عن بقية العناصر الأخرى وطريقة ضرب النقود أو سكها بقوالب السكة وأيضًا كيفية إعداد قوالب السك المستخدمة فى ضرب النقود العثمانية.

أ - قوالب السك:

كانت الدولة العثمانية كما رأينا آنفًا، تقوم بإرسال قوالب السك إلى مصر عند تغيير العملة أو صعود سلطان جديد إلى العرش، وجرت العادة عند حضور الخط الشريف من السلطان الجديد أن يعقد اجتماع للديوان العالى ويستدعى لحضوره بصفة خاصة أمين دار الضرب لأخذ السكة القديمة منه وإعطائه الجديدة، ويأخذ القائمقام السكة القديمة ويضعها فى كيس السك ويختمه ويسلمه ليد خازندار الديوان الذى يضعه فى خزانة الديوان.[١]

ولا يعنى ذلك أن العملات العثمانية المضروبة فى مصر كانت تسك بهذه القوالب المرسلة من استانبول ذلك أن عملية السك المستمرة تحتاج إلى عدد كبير من القوالب التى لا تستطيع أن تقاوم عمليات الضرب المستمر لمدة طويلة دون أن تتعرض للتشقق أو تتعرض حافات نقوشها للتحات بشكل لا يساعد على إبراز هذه النقوش بوضوح تام على وجهى السكة.[٢].

ومن المؤكد أن هذه القوالب كانت تستخدم لاستخراج قوالب جديدة، تستخدم فى عملية السك وتبقى هذه القوالب «السلطانية» بحالتها إلى أن ترسل قوالب سكة جديدة أو يرتقى سدة العرش سلطان جديد، فتعاد مرة أخرى إلى الآستانة أو يكتفى بحفظها فى الديوان العالى.

---

(١) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص١٤٢.

(٢) ابن بعرة: الأسرار العلمية ص١١ (تقديم المحقق).

ويظهر أن الغرض من إرسال قوالب النقود من لدن السلطان هو الحفاظ على طراز النقود العثمانية المضروبة فى أنحاء البلاد الخاضعة للعثمانيين، ولا يمنع ذلك قيام دور الضرب المختلفة باستنساخ نماذج من القالب المرسل بوصفه «قالباً أم»، أو عمل قوالب على غراره تحاكيه تماماً مع بعض التغيرات الطفيفة فى ترتيب الحروف حسب مساحة القالب ومهارة النقاش.

ويعتقد الدكتور فهمى أن دور الضرب الإسلامية منذ بداية تعريب النقود كانت تستخدم نوعين من القوالب أحدهما منتج بالحفر المباشر وهو ما يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ومراعاة من النقاش عند نقش الكتابات حيث يؤدى أقل خطأ إلى استبعاد القالب، والثانى يتم إنتاج أعداد كبيرة منه بالصب عن نسخة أصلية محفورة حفراً مباشراً (القالب الأم).[1]

ولكن يبدو أن الأمر قد اختلف عن ذلك فى العصر العثمانى، فرغم أن السلطات النقدية فى استانبول كانت ترسل السكات إلى أقاليم الدولة المختلفة على ذات النسق المضروب به نقود العاصمة، إلا أننا نلحظ اختلافات واضحة فى ترتيب الحروف من سكة إلى أخرى حسب دار الضرب التى انتجتها، من ذلك على سبيل المثال ما نجده فى دينارين باسم السلطان سليم بن سليمان (سليم الثانى)، أحدهما ضرب مصر[2] (لوحة ٥) والثانى ضرب الجزائر[3] (لوحة ٦) ودينارين آخرين من عهد السلطان محمد بن مراد (ضرباً عام ١٠٠٣هـ أحدهما ضرب مصر[4] (لوحة ١١) والثانى ضرب القسنطينية[5] (لوحة ١٠) إذ رغم وحدة طراز السك إلا أن ثمة اختلافات عدة فى ترتيب بعض الكلمات، مما يوحى بأن دار ضرب مصر وغيرها لم تستخدم قالباً واحداً لسك عملة سلطان بعينه أو بالأدق لم تنتج قوالب السك الخاصة بها من نموذج واحد (أم) فمن بين القطع المنشورة هنا ديناران من ضرب مصر فى عام ١٠٤٩هـ وهما باسم السلطان إبراهيم بن أحمد خان ومن طراز واحد، ويبدو من الدينار الأول[6] أن النقاش وضع حرف ن من كلمة سلطان فوق حرف اللام مباشرة وجعل كلمة (بن) تحت اسم ابراهيم (لوحة ١٧) بينما نجده فى القطعة الثانية[7] وقد جعل حرف

---

(١) ابن بعرة: الأسرار العلمية - ص١١ (للمحقق).

(٢) القطعة رقم ٥٠٧٥ بمتحف صنعاء الوطن باليمن.

(٣) القطعة رقم ١٧٣٦٨ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة.

(٤) القطعة رقم ٢٦٢١٧ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة.

(٥) القطعة رقم ١ / ٢٤٣٧١ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة.

(٦) القطعة رقم ١٦٤١٣ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة.

(٧) القطعة رقم ٢ / ٢٤٣٧١ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة.

النون من كلمة سلطان فى مكانه المعتاد بعد حرف الألف وعلى ذات المستوى فى حين وضع كلمة (بن) أسفل كلمة سلطان .

ومما يؤكد أن دار ضرب مصر قد استخدمت قوالب سك حفرت مباشرة أن النقود الذهبية المضروبة بها تتميز بنفس السمات التى تظهر فى العملات المسكوكة بهذا النوع من القوالب من حيث الكتابات التى تبدو بارزة على وجهى السكة نتيجة حفرها بعمق على قالب السكة ، فضلاً عن أن كتاباتها ذات حروف مجددة تماماً ولا يظهر بسطحها النتوءات التى تبدو فى العملات المضروبة بقوالب مصبوبة والناجمة عن فقاقيع الهواء[1] .

ويزيد الأمر وضوحًا وتأكيدًا ما سجله «صامويل برنار» عن حفر السكات بدار الضرب المصرية فيذكر أن أحد أبناء (الأفندى) المشرف على إدارة النقود هو الموكل بحفر السكات التى تستخدم فى صنع العملات المختلفة . ويقوم صانع الأقفال المعروف بالساعاتى بإعداد قطعة الفولاذ المخصصة لإعداد قالب السك ، حيث يتسلمها الحفار ليقوم أولاً بازالة سقايتها ثم يحفر عليها بواسطة أزميل الحروف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقايتها بعد ذلك .[2]

ويضيف برنار أنه فى كل مرة تستهلك أو تتلف فيها سكة ما يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبنى فإن لكل سكة خاصيتها التى تخلف فيها مع الأخريات سواء فى شكل الحروف أو عمليات التنقيط أو الزخارف ، مما يجعل مهمة المزيفين بالغة اليسر نتيجة استحالة تمييز قطع النقد الزائفة عن المنتجة بدار الضرب[3] .

ونستنتج من ذلك أن السكة التى كانت ترسل من الأستانة لم تكن سوى قوالب أو نماذج استرشادية تقوم دار الضرب بمحاكاة طرازها العام دون تقيد بترتيب صارم للحروف أو تقليد دقيق للزخارف ولذا كان بالإمكان الاحتفاظ بها لحين ورود السكة الجديدة فتحفظ القديمة (أو تختفى) ، وأن دار ضرب مصر كانت تستخدم قوالب حفرت مباشرة فى الفولاذ لسك العملات ، فى السنوات السابقة على الحملة الفرنسية على أقل تقدير .

---

(١) ابن بعرة : الأسرار العلمية ص١٢ (مقدمة المحقق) .

(٢) وتتم سقاية الحديد أو الفولاذ عن طريق تبريدهما فجأة بعد أن نبلغ بهما درجة حرارة عالية ويكتسب المعدن بهذه العملية قدراً كبيرا من الصلابة والمرونة فى وقت واحد - وصف مصر ج٦ ص٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق ج٦ ص٢٥٣ .

ب- صنع العملات الذهبية:

يذكر ابن مماتي في كتابه قوانين الدواوين أن دار الضرب في العصر الأيوبي كانت تقوم بسك ما يحمل إليها من الذهب المختلف حتى يصير ماء واحداً جارياً ويقلب قضباناً ليتم بعد ذلك التأكد من نسبة الذهب بها، قبل مباشرة سكها نقوداً.(١)

أما في العصر العثماني فقد كان الموردون من اليهود يقومون بتوريد الذهب إلى دار الضرب محولاً إلى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية، وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة في الضربخانة، وكان الشخص الذي يوكل بذلك في العادة هو معير الذهب (المعايرجي) الذي كان يصهره باستخدام منفاخ كور ذي تيارين داخل بوتقات من الرصاص ويحتفظ لنفسه مقابل ذلك بكمية صغيرة منه.(٢)

وكان إعداد السبائك الذهبية للسك يتم في العصر العثماني بتعريض الذهب المخلوط بكمية من البورق (البوركس أو بورات الصودا) لدرجة حرارة عالية تكفي لاتحاد الذهب مع البورق أو تبخرها.(٣)

ويبدو واضحاً مما ذكره برنار أن النقود الإسلامية الذهبية كانت حتى نهاية العصر العثماني تخلط بالفضة مما يعطيها لونا شاحباً أصفر شفافاً يضرب إلى خضرة خفيفة فتقترب من مظهر النحاس الأصر أو النحاس الممزوج بالزنك وهو ما جعل المصريين يتشككون في النقود الذهبية الفرنسية ذات اللون الأحمر الناجم عن خلطها بالنحاس(٤) وهو مايلاحظ على النقود الذهبية العثمانية التي تتميز بلونها الأصفر الباهت.

ويأتي بعد ذلك دور التأكد من نسبة الذهب في السبيكة أو عيارها. والمقصود بالعيار هنا هو النسبة القانونية بين وزن الذهب الصافي الموجود في قطعة النقود ووزنها الكلي، وهو يقاس بالألف وبأجزاء الأربعة وعشرين قيراطا، فالقطعة التي يقال إن عيار الذهب فيها هو ٨٧٥ من الألف، يمكن أن يعبر عن عيارها بأنه ٢١ قيراطاً (من ٢٤ قيراطاً).(٥)

وفي زمن العثمانيين كان قياس العيار يتم بأخذ «مثقال» من السبيكة الموردة لدار الضرب أي درهم ونصف نصف درهم وزناً، ويضاف إليها أربعة دراهم من فضة القروش الأسبانية في

---

(١) ابن مماتي أبو المكارم أسعد بن مهذب بن مينا: كتاب قوانين الدواوين - ص٣٣١.

(٢) وصف مصر ج٦ ص٢٣٩.

(٣) وصف مصر ج٦ ص٢٣٩.

(٤) وصف مصر ج٦ ص٢٤٠.

(٥) عبدالقادر حسن علي: العملة - مطبعة التقدم - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٦٤ - ص٢١.

شكل كرتين يبلغ عيارها من ٦٠٦ إلى ٩١٠ من الألف. وهى العملية المعروفة فى فرنسا باسم inquartation لأن الذهب يشكل هنا ربع السبيكة وبعد أن يتم وزن الذهب والفضة كل على حدة ثم مجتمعين يضعهما المعير فى قاع بوتقة صغيرة أو قدح من الفخار ويدخلهما الفرن ولكن مع خليط من مسحوق البورق أو بورات الصودا كمدر مع تقليب المزيج بقضيب صغير من الحديد حتى يأتى المزيج بالغ الدقة، وعندئذ يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالماء مما يؤدى إلى تفتت المزيج وتحوله إلى حبيبات معدنية تستخلص بعد تصفية الماء وتجفيف الكبسولة وترقق وتقسم بالمقص.

وبعد ذلك يوضع الذهب فى إناء زجاج طويل العنق (مطرية) ويصب عليه نحو مائتى جرام من حمض النيتريك وتتعرض المطرية لنيران فحم مشتعل فى برمة أو برنية صغيرة من الفخار المزجج حتى ينفصل الذهب عن الفضة التى تكون قد ذابت فى حمض النيتريك[١]، ويبدو من هذه العملية أن العيار كان يعرف بمقارنة الوزن.

وقد جاء فى كتاب وصف مصر أن الفرن المستخدم هو «فرن كور دائرى الشكل» تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ يشبه القربة ويوضح بشكل رأس طائر.[٢]

وبعد أن تصبح السبيكة فى عيارها المحدد تسلم إلى الحداد فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لوناً أحمر فى لون ثمار الكريز ثم يطرقها ليصنع منها قضباناً مستديرة يبلغ قطر الواحد منهم ٨ ملليمترات يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالإمكان تمريرها فى جهاز السحب.[٣]

ثم يتم بعد ذلك تمرير الذهب فى جهاز السحب لثلاث مرات أو أربع حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه فى كل الأسياخ ويبلغ نحو خمسة أو ستة ملليمترات، ومن مشغل السحب إلى مشغل القطع أو القص الذى يقسم الأسياخ المسحوبة إلى أسطوانات صغيرة بواسطة أزميل مقعر السن، ويصبح من السهل بعد ذلك أن تتسطح أو تترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى سكته غير مدموغة وتؤدى ضغطه الرقاص إلى إحداث تشققات فى حواف القطع الذهبية، التى يتسلمها العامل الموكل بضبط الوزن ليدور كل قطعة بواسطة مقراض أو مقص، محاولاً قدر الجهد والاستطاعة أن يعطى الواحدة منها الون المقدر لها.[٤]

---

(١) وصف مصر ج٦ ص١ - ٢٤٣.

(٢) وصف مصر ج٦ ص٢٤١.

(٣) وصف مصر ج٦ ص٢٤٦ ويلاحظ أن فكرة القضبان أو الأسياخ الذهبية تتطابق مع ما أورده ابن مماتى - انظر: قوانين الدواوين ص٣٣١.

(٤) وصف مصر ج٦ ص٢٤٦ - ٢٤٨.

وعندئذ تدخل القطع الذهبية مرحلة الترقيق لإعطائها جميعًا سمكًا متناسقًا وقطرًا موحدًا ويتم ذلك بالطرق فوق قاعدة من الصلب وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الرأس.

ومن الغريب أن القطع الذهبية التي مازالت حتى تلك المرحلة غفلاً من أى كتابة على وجهيها تتلقى أول نقوشها على الإطار وحده بواسطة قرصين معدنيين مركبين فى آلة ضغط ذات ملقط وزنبرك.[1]

وبعد كل هذه العمليات يبقى أمام القرص الذهبى لكى يصير دينارًا منقوشًا بالكتابات من وجهيه أن يمر بعمليتى الجلوة (أو الجلاء) والدمغ أو السك.

وقد لحق بعملية الجلاء (الجلوة) تطور ملحوظ فى العصر العثمانى، فكانت الأقراص الذهبية تغلى أولاً فى محلول الشبة (سلفا الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) لانتزاع ما بسطحها من الأوكسيد والشحوم، وبعد هذا توضع فى مجرفة من الحديد ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الزرقاء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) وتتكرر هذه العملية مرتين ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وأرجحتها داخل المجرفة الحديدية.[2]

وبعد عمليةالجلوة يتم ضرب الأقراص الذهبية بواسطة رقاص قوى خاص بسك الذهب ويقوم شيخ العمال[3] بوضع القطع تحت السكة ويكفى عاملان قويان لإدارة أو تشغيل الرقاص[4] الذى يعانى من بعض العيوب التى سنعرض لها عند الحديث عن ضرب العملات الفضية لاحقا.

ج - صنع العملات الفضية:

وأولى الخطوات المتبعة فى سك العملات الفضية هى تحديد عيار السبائك الفضية الموردة

---

(١) المرجع السابق ص٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) وصف مصر ج٦ ص٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) استخدم «الشيخ» كاسم وظيفة مدنية إذ كان يطلق على رؤساء الطوائف والحرف والصناعات ذلك أنه جرت العادة فى العصور الوسطى أن يعين لكل حرفة أو مهنة رئيس يسمى «الشيخ» يكون أكثر أفراد الطائفة خبرة بالصناعة وأكفأهم فى سياسة أمور الحرفة د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج٢ ص٦٣٠ والمراد هنا رئيس أو كبير العمال بدار الضرب.

(٤) وصف مصر ج٦ ص٢٥١.

لدار الضرب، ويجمع بين طريقتي تحديد عيار الفضة في العصرين الأيوبي والعثماني استخدام الرصاص فحسب، أما ما عدا ذلك من وسائط فقد تعرض لتغير واضح.

وفي العصر العثماني فكان يستخدم لهذا الغرض عظام الفراريج الذى يوضع على الأرض في شكل كومة دائرية يسطحها العيار ويغوص فيها بيده كي يمنحها شكلاً دائرياً ويضع فوق هذا الشكل الذى يمكن اعتباره بوتقة أو مصفاة قطعة الفضة المراد تعييرها ويضاف إليها رصاص نقي. ويرص فوق العظام قطع من الفحم والخشب بالغ الجفاف حتى يغطيها وتنفخ النار هنا بقربة ذات خرطوم أو بزبوز من الفخار صممت رأسه على شكل منقار طائر. وبفعل الحرارة والرصاص تنفصل الفضة على شكل صفيحة دائرية من المعدن تسمى (العقب) أو القاع وتكون عملية قياس العيار ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية أقرب إلى الشكل المخروطي وبقدر ما يكون الجزء العلوى منه أكثر تألقًا وبريقًا ويكون الأسفل كامدا (غير لامع) وأكثر نقاء، وكان العقب يوزن بعد ذلك لمعرفة نسبة الفضة في السبيكة التي عيرت. (١)

كانت الضربخانة العثمانية تضيف النحاس إلى الفضة عند صنع المدينى (الأنصاف الفضة) والقروش ذات الأربعين والعشرين (٢) مديني.

وبعد ذلك تمر سبائك الفضة بالعيار المطلوب بذات المراحل التى عرفناها عند الحديث عن صناعة العملات الذهبية من طرق وسحب وترقيق وتقطيع (٣)، لنصل إلى المرحلة قبل الأخيرة وهي التبييض أو الجلوة.

ويتم ذلك بغلي الأقراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى مع مراعاة تقليبها وتحريكها، وتلقى الأقراص بعدها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب ثم يضاف إليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض الرمال ويقوم عاملان بتقليب ومسح ودعك القطع الفضية. وآخر مراحل عملية التبييض هي غسل القطع عدة مرات وتجفيفها لتمسح وتدعك بالنخالة فوق غربال. (٤)

وتبقى الإشارة إلى عملية السك ذاتها التي لم تتغير في كثير أو قليل من حيث الجوهر

---

(١) وصف مصر ج٦ ص٢٠٩ - ٢١١..

(٢) وصف مصر ج٦ ص٢١٢ - ٢١٣.

(٣) المرجع السابق ص٢٢١ - ٢٢٨ بتفصيل كبير.

(٤) المرجع السابق ص٢٢٨ - ٢٢٩.

عما كان سائداً من قبل فى العصر المملوكى من حيث الضغط على قطعة العملة ذهبية كانت أو فضية بقالبى سك، من أعلى وأسفل[١].

والتفسير الميكانيكى لعملية السك آنذاك هو أن قطع المعدن الغفل توضع بين قالبين للسك بحيث يوضع أحدهما بأسفل داخل سندان مثبت فى الأرض بينما يوضع القالب العلوى المثبت في ذكر القالب فوق قرص المعدن الغفل ثم يضرب ذكر القالب بالمطرقة وعندها يترك القالبان ختميهما على وجهى القرص ليتم بالتالى صنع النقود وتتخذ شكلها النهائى وغالبًا ما تكون حوافها غيرمنتظمة وقد استمرت عملية سك النقود بهذه الطريقة اليدوية حتى منتصف القرن ١٦م(١٠هـ) تقريبا[٢]

وقد تطور الأمر فى العصر العثمانى نحو الآلية، فاستخدم رقاص له لولب متحرك داخل صندوق أو حلزونة من النحاس، فيه تثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة أركان حديدية ويوضع فوقها القرص لينزل عليها الرقاص بقالب السك العلوى.

وقد لاحظ «صامويل برنار» أن لهذه الرقاصات لولبًا مخروطى الشكل قليلاً بدلاً من أن يكون اسطوانيًا كاملاً وأن السكة تدور مع اللولب بدلاً من أن تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة وينتج عن ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط مع السكة الأخرى، بحيث إنه يندر أن يتوافق النقشان كما يندر أن يكونا فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر. وقد لاحظت بالفعل أثناء دراسة القطع الذهبية العثمانية أن كتابات الوجه لا تتطابق (عند قراءتها من أعلى إلى أسفل) مع ذات الاتجاه الذى تكون عليه كتابات الظهر. ويضيف برنار أن الحركة الدائرية للرقاص تؤدى إلى محو أو إمالة النقوش، ونتيجة لعمق خط الحفر فى كلا السكتين (العلوية والسفلى) وهو عميق للغاية، بالإضافة إلى أن قلة سمك القطعة المعدنية كان سببًا فى أن تقوم الأجزاء الناتئة فى أحد الوجهين بدفع المعدن فى الأجزاءالمجوفة من الوجه الآخر فتبدو نقوشها وكأنها ممحوة أو متقطعة أو متآكلة بشكل جزئى[٣].

ومن الأسف أنه ليس لدينا أى إشارات تاريخية أو وثائقية لطريقة سك الفلوس النحاسية أو الأجداد (جديد).

---

(١) Grierson (Philip): Numismatics. Oxford - 1975 pp. 95-125.

(٢) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية ص٢٥.

(٣) وصف مصر ج٦ ص٢٢٧.

الهيئة الوظيفية لدار الضرب :

كان الإشراف على دار الضرب فيما قبل العصر العثمانى من مهام قاضى القضاة بينما يتولى «المقدم» رئاسة الموظفين الفنيين فيها[1]، وقد استمر هذا التقليد لفترة محدودة فى بداية العهد العثمانى، فنسمع عن تعيين خايربك للقاضى حمزة العثمانى متكلماً على دار الضرب[2].

وقد حدد قانون نامة أن من حق السلطان العثمانى وحده ودون سواه، تعيين الأمناء الذين يتولون العمل فى الأماكن التى يعتد بها كالشئون السلطانية ودار الضرب، ورغم أن هذا القانون أعطى لولاة مصر حق عزل من يحس بتقصيره أو إهماله أو خيانته وعرض أمره على السلطان بعد ذلك، إلا أنه ليس من حقهم تعيين آخرمكانه بل يطلبون تعيين شخص موثوق فيه مكانه[3].

وقد ظل هذا الحق قائماً للسلطان إلى وقت الحملة الفرنسية كما يتضح من اجابات حسين أفندى الروزنامجى الذى جاء فيها أنه كان يحضر لها (دار الضرب) «أغا من الدولة العلية خصوصى إلى ذلك وهو الذى يديرها ويدفع مال الميرى الذى عليها وعوائد الباشا وكتخدائه والمرتبات إلى أصحابها ودفع أجر الخدمة والمصاريف والباقى بعد ذلك يكون إلى المذكور»[4].

وقد عرف هذا الأغا بأمين دار الضرب. والأمين فى اللغة هو الثقة غير الخائن، وقد جاءت بهذا المعنى فى كثير من آيات القرآن الكريم واستخدمت هذه الكلمة فى العالم الإسلامى كاسم وظيفة ولقب فخرى وكانت فى الحالتين ذت دلالة وثيقة الصلة بالأمانة وفى حالة الوظيفة كانت تطلق على من يقوم بمهمة الرقيب والمفتش والحافظ والمحاسب والمشرف والحاكم والضامن.[5]

---

(١) كان لقاضى القضاة فى العصر الفاطمى النظر فى الأحكام الشرعية ودور الضرب وضبط العيار – انظر : د. حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف ج٢ ص٨٧٠ أما المقدم فقد ورد بهذه الصيغة على الآثار العربية كاسم وظيفة وكلقب فخرى. والمقدم اسم مفعول من قدم ومعناه الرئيس وكبير القوم أو الطائفة أو الجماعة وكان هذا اللقب معروفا فى الدولة الأيوبية هو رئيس الصناع وأصحاب الحرف فكان المقدم فى دار الضرب الأيوبية هو رئيس الصناع الفنيين بها.
راجع لمزيد من المعلومات : د. حسن الباشا : المرجع السابق ج٣ ص١١٢٠ - ١١٢٢.

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج٥ ص٤٠٢.

(٣) قانون نامة ص٧٧.

(٤) شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق ص٥٠.

(٥) د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ج١ ص٢٨٢.

ويبدو أن هذا الأمين كان يقوم بالإشراف على أعمال دار الضرب مختصراً مهام قاضي القضاة الإشرافية ومهام المشارف.[1]

بيد أن أهم ما نعرفه عن وظيفة الأمين أنه همزة الوصل بين أعمال دار الضرب وهيئة الحكم في مصر العثمانية فهو الذى يتسلم قوالب السك الجديدة ويسلم عوضًا عنها القوالب القديمة[2]، وعندما يعقد الديوان العالى لمحاسبة الباشا بعد عزله كان أمين دار الضرب من بين حضوره إلى جانب الدفتردار ووكيل دار السعادة وكبار الأمراء المماليك وكبار رجال الفرق السبع.[3]

وكان أمين دار الضرب الذى يعرف أيضًا بناظر باب الضرب[4]، حسبما لاحظ صامويل برنار من اليهود الذين أعلنوا إسلامهم ويعاونه أحد أبنائه فى إدارة العمل بالضربخانة.

وفي بعض الأحوال كانت الدولة تعهد بأمانةالضربخانة لأغا مقيم بمصر، من ذلك ما حدث في جمادى الأولى عام ١١٤٧هـ (١٧٣٤م) عندما جاء دفتردار القسطنطينية على أغا ومعه سبعة خطوط شريفة منها خطان شريفان بإلحاق دار الضرب إلى على أغا مستلزم الجوالى[5]، وصارت الجوالى ودار الضرب خارجين عن استلزام مصر من سنة ١١٤٧هـ[6]، وآخر من ورد ذكر له كأغات الحوالى والضربخانة معًا هو أحمد أغا الذى خرج منفيا من مصر إلى جهة الروم في عام ١١٨٣هـ (١٧٦٩م) وكان أحمد أغا كما يصفه الجبرتى «رجلاً عظيمًا ذا ثروة زائدة فصادره على بيك في ماله وأمره بالخروج من مصر وباع متاعه بالمزاد»[7].

---

(١) عرفت وظيفة المشارفة فى الدولة الفاطمية حيث كان المشارف من كبارا لموظفين الديوانيين، وكان للمعاملات فى العصر الأيوبى أيضا مشارفون مثل دار الضرب التى كان لها مشارف يعاونه شاهد بالإضافة إلى موظفين آخرين - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج٣ ص١٠٩٢ - ١٠٩٣.

(٢) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٦٩.

(٣) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص٥٠.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٨٠، أطلق لفظ الناظر على المشرف وبخاصة المشرف المالى واسم هذه الوظيفة مأخوذ من النظر الذى هو رأى العين لأنه يدير نظره فى أمور ما ينظر فيه وإما من النظر بمعنى الفكر لانه يفكر فيما فيه المصلحة من ذلك - انظر د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج٣ ص١١٧٧.

(٥) لم أعثر على ترجمة للمذكور وإن كان واضحا من النص التاريخى أن هذا الأغا بحكم وظيفته كان يتبع الاستانة مباشرة. والجوالى هى الجزية التى يدفعها أهل الذمة للدولة الإسلامية التى يعيشون فى ظلها وقد عرفت هذه الجزية فى العصرين المملوكى والعثمانى باسم الجوالي - د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص٧٢.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٥٩٠ - ٥٩١.

(٧) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص٤٣٥-٤٣٦.

وقد ورد فى الجبرتى أن إسماعيل باشا الذى عزل فى ١٣ رجب سنة ١١٩٤هـ (١٧٨٠م) بعد مدة ولاية حوالى ٨ أشهر كان قد ولى عند قدومه لمصر الشيخ محمود الكردى فى منصب أمين الضربخانة[١].

وعلى أية حال فقد كان أمناء دار الضرب يدفعون للباشا ضريبة كشوفية[٢] سنوية مقابل ايراداتهم التى يحصلون عليها من مناصبهم وقد بلغ ما دفعه أمناء الضربخانة العامرة للباشا أبى بكر فى عام ١٢١١هـ (١٧٩٦م) أحد عشر كيسًا (كل كيس ٢٥ ألف بارة) و ٧٢٥١ بارة[٣].

ونتيجة لما عرفناه من تلاعب المشرفين على دار الضرب فى عيار وأوزان النقود، فقد كانت السلطنة ترسل فى بعض الأحيان جميع موظفى الضربخانة من السباك إلى الجلاء، وهو ما تم فى جمادى الأولى سنة ١١٣٧هـ[٤] (١٧٢٤م) إذ ورد هؤلاء صحبة أمين دار الضرب المرسل من إسلامبول.

ومن أمناء دار الضرب الذين تولوا نظرها والإشراف عليها مصطفى جوربجى بن الحصرى.[٥] فى عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) وأحمد أغا خطيب زادة (١١٨٧هـ) وعبده باشا مأمور الضربخانة (١٢٠٢هـ) وصالح بيك خازندار عزت محمد باشا (١٢٠٥ - ١٢٠٨هـ)[٦].

المعلمون اليهود:

وقد لعب هؤلاء دورًا فعالاً ليس فقط فى تسيير عجلة العمل (فنيا) بدار الضرب بإشرافهم فنيًا على العمل بها ولكن أيضًا فى تحديد مواصفات العملات التى تسك بها. ولا

---

(١) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص٨٣ وقد توفى محمود الكردى الخلوتى سنة ١١٩٥هـ ودفن بالصحراء بجوار شيخه السيد مصطفى البكرى - انظر ترجمته فى عجائب الآثار ج٢ ص٨٦-٩٨.

(٢) الكشوفية (وتعرف بالكشوفية الصغيرة أيضا) ضريبة مفروضة على الكشاف بالأقاليم وعلى الدفتر دار وعلى الأوجاق وعلى بعض أفندية الرزنامة نظير انتفاعهم برسوم معينة - د. عبدالمنعم الراقد و (د. أحمد الحتة) : الغزو العثمانى - ص٣٨٦.

(٣) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص٩٠-٩١ وقد ذكر حسين الرزنامجى عن سبب فرض الميرى على أمين الضربخانة بأن هذا فى نظير ما يبقى له من المكسب بعد مصاريف المرتبات وكان هؤلاء الأمناء يحققون أرباحا طائلة من عملهم - شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق ص٥٧.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٤٤٠.

(٥) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٢٥ وظل بوظيفته حتى عام ١١١٢هـ على أقل تقدير المصدر نفسه ص٥٩.

(٦) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٢٥-١٢٧.

يعدو أن يكون وجود هؤلاء المعلمين بل ودورهم أيضًا، لا يعدو أن يكون اطرادًا لدورهم فى دار ضرب مصر منذ العصر المملوكى.

ففى عهد السلطان الغورى سلم السلطان دار الضرب إلى شخص يدعى جمال الدين فلعب فى أموال المسلمين وأتلف المعاملة، فشنقه السلطان وقرر فى دار الضرب المعلم يعقوب اليهودى «فمشى على طريقة جمال الدين وقد استباح أموال المسلمين فكان النصف فضة ينكشف فى ليلته ويصير من جملة الفلوس النحاس.[١]

ولم يختلف الأمر فى الشام عن ذلك ففى ٢٧ صفر سنة ٩٢٢هـ «خلع عى عدو الله وعدو رسوله وعدو المسلمين معلم دار الضرب اليهودى الذى أهلك النقدين»[٢]، المعنى هنا هو المعلم صدقه اليهودى معلم دار الضرب بالشام الذى نثر على رأس السلطان الغورى فضة جديدة عند دخوله لدمشق فى جمادى الآخرة سنة ٩٢٢هـ.[٣]

ومن أوائل من جاء اسمهم من معلمى دار الضرب اليهود فى العصر العثمانى المعلم إبراهيم اليهودى الذى لعب فى أموال المسلمين من الذهب والفضة فى عام ٩٢٨هـ (١٥٢٢م)[٤]. وكان يعاصره فى الشام معلم يهودى لدار الضرب، أجر له نائب دمشق وقف جامع تنكز والناصريتين.[٥]

وقد تعرض جماعة من اليهود من معلمى دار الضرب للحبس فى أيام خايربك بسبب فساد العملة التى صارت كلها غش وزغل، إذ قبض على معلم دار الضرب وبقية المعلمين بها وألزمه بأن يرد إلى الخزائن الشريفة مائة ألف دينار «وأن معلمين دار الضرب قاطبة يتوجهون نحو اسطنبول أو يلتزمون بإصلاح المعاملة فقالو له أرنا مرسوم الخندكار[٦] إن كان أرسل يطلبنا وأقاموا أيامًا فى السجن بالقلعة»[٧].

---

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٨٩.

(٢) محمد بن طولون: مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان تحقيق د. محمد مصطفى - القاهرة ١٩٦٤ قسم ٢ ص٥.

(٣) ابن اياس: بدائع الزهور ج٥ ص٥٣.

(٤) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢٠ ص١٤٥ وجاء فى بدائع الزهور أنه وطئ جارية حبشية فحملت منه ووضعت بنتا فرت بها وأشهرت إسلامها هى وابنتها - بدائع الزهور ج٥ ص٢-٤٤٣.

(٥) محمد بن طولون: المصدر السابق قسم ٢ ص١٠٩.

(٦) الخندكار أو الخنكار لقب للسلطان العثمانى معناه السعيد الحسن الحظ. د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص٩٠.

(٧) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٣١. وقد فهم كل من على مبارك ومحمد مختار خطأ أن خايربك أرسل معلمى دار الضرب اليهود لإصلاح العملة العثمانية باستانبول - انظر: التوفيقات الإلهامية ص٤٦٣ والخطط الجديدة ج٢٠ ص١٤٥.

وقد شارك النصارى أيضًا زملاءهم اليهود من أهل الذمة فكان من بينهم المعلمون بدار الضرب، وأشهرهم هو المعلم رزق القبطي كاتب عي بيك الكبير، والذى كان مسئولاً عن دار الضرب أيام علي بيك.(١)

صاحب(٢) عيار:

كان أهم شخصية في الضربخانة المصرية ولعله هو نفسه الذى يشار إليه بمعلم دار الضرب لكونه أهم المعلمين بدار الضرب، وكان متولى هذه الوظيفة يقوم بذات المهام التى كان يعنى بها المقدم فى العصر الأيوبى(٣)، وجماع المهام المنوطة به فى الحفاظ على عيار نقود دار الضرب.

ونظرًا لأهمية منصب صاحب العيار فقد كانت الدولة العثمانية تبدى اهتمامًا باختيار صاحب العيار الذى يشرف على معايير كل عملة بدقة سواء أكانت من الذهب أو الفضة.(٤)

إلا أن تعيين صاحب عيار من قبل الدولة لم يكن دائمًا موضع ترحيب من الأمراء أوالمماليك واختيارية الأوجاقات فعندما ورد أغا من الديار الرومية لتولى أمانة الضربخانة ومعه صاحب عيار رفض أمراء المماليك تعيين صاحب العيار فى حين وافقوا على أمين دار الضرب المرسل من إسلامبول(٥)، ثم أخذا حجة على الباشا بأن لا يكون صاحب عيار إلا من هذا البلد(٦).

ويعكس ذلك مدى تواطؤ صاحب العيار المعلم داود الذى كان فى حماية جركس بك شيخ البلد رغم ما عرف عنه من غش للعملة(٧)، ويبدو أن جركس والمماليك كانوا يفيدون من وراء تخفيضه للعيار.

ويرجع سبب إرسال الدولة لهيئة كاملة جديدة لإدارة ضرب مصر فى هذا العام إلى أن الذهب الذى ضرب فيها بمباشرة داود صاحب العيار عندما أرسل إلى السلطان وصفى نقص فى العيار ثمانين كيسًا فى عام ١١٣٦هـ ثم نقص مائة كيس فى السنة التالية فأمر السلطان

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص٥٠.

(٢) ورد لفظ صاحب فى كثير من الكتابات على الآثار العربية وقد بدأ استعماله كنعت شخصي ثم استخدم كلقب فخرى عام واسم وظيفة – انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج٢ ص٦٥١.

(٣) عن المقدم – انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج٣ ص١١٢٢.

(٤) د. عراقي يوسف عراقي: الوجود العثماني ص١٦٧.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج١ ص١٨٠.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٤٤٠.

(٧) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص١٦٧.

بعزل صاحب العيار وإرسال من قام بتصفية الذهب إلى مصر ليتولى العيار بدار الضرب ولكنه لم يتمكن من ذلك لقوة جركس شيخ البلد[١].

وإضافة إلى حماية جركس لداود فقد قام صاحب العيار (داود) بدفع رشوة للباشا وكتخداه ومحمد بيك جركس والمتكلمين قدرها ٢٠ ألف دينار فبقى بمنصبه[٢]، وفى رواية أخرى أنه دفع ٢٥ ألف زنجرلى قبل ورود الأغا من إسلامبول فخلع عليه الباشا على ما هو عليه صاحب عيار الضربخانة[٣].

بيد أن ما وقع بعد ذلك من هروب محمد جركس وخيانة داود فى إعادة ضرب الجنزرلى بعد إبطاله كما أسلف القول، أتاح للباشا الذى عاد بدوره للحكم بعد عزله أن يقبض على المعلم داود[٤] ويودعه فى العرقانة إلى أن أرسل فى طلبه فى ١١ رمضان عام ١١٣٨هـ، فلما مثل بين يدى الوزير (الباشا) قال له «يا داود أغا قد جاء فى حقك خط شريف بقتلك فقال سمعًا وطاعة والحمد لله الذى أنا معلوم عند السلطان ويعرف السلطان اسمى اللهم اجعلها على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله» ثم إن الوزير أمر جماعته أن يودعوه العرقانة وأرسل إلى الوالى فلما حضر أمره أن يقتل داود وأعطاه فرمانًا فأخذ الفرمان ونزل العرقانة وأخرجوه له وهو صايم فأعرضوا عليه الشرب فأبى وقال للوالى: والله لا أقابل ربى إلا صايمًا ولكن إذا قابلت ولدى فأقرئه منى السلام. ثم إنه توضأ وصلى ركعتين وقال للوالى افعل ما أمرك به مولانا السلطان.. فرمى عنقه[٥].

وداود صاحب هذه الميتة ولى عيار دار الضرب فى تاريخ سابق على عام ١١٢١هـ (١٧٠٩م) إذ كان صاحبًا للعيار عند نقل دار الضرب محل مدق البارود[٦].

وأشرك على باشا الأزمرلى بينه وبين ابنه فى منصب صاحب عيار فى ربيع الأول سنة ١١٣٠هـ (١٧١٨م)[٧].

وفضلاً عن ابنه كان معه أيضًا فى أخريات أيامه «صاحب عيار سيدى موسى سكة زان»[٨].

---

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٤٩١.
(٢) الجبرتى: عجائب الآثار ج١ ص١٨٠-١٨١.
(٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٤٤١.
(٤) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص١٦٨.
(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٤٩١.
(٦) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص٧٩.
(٧) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص٢٩٢.
(٨) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص١٥٥.

ومن الذين وردت أسماؤهم فى وثائق المحكمة كأصحاب عيار بدار الضرب «الجناب العالى السيد الشريف الأمير هاشم حلبى صاحب العيار بدار الضرب بقلعة مصر المحروسة»[١]، والأمير أحمد جربجى طايفة مستحفظان، صاحب عيار بدار الضرب (كذا) بمصر سابقًا[٢] وهو ما يعنى أن وظيفة صاحب عيار قد شغلها العسكريون أيضًا وليس اليهود أومسالمتهم (حديثو العهد بالإسلام من اليهود).

ومن أصحاب العيار المرسلين من طرف الدولة العليا، محمد أغا، الذى جاء لمصر ومعه أمر شريف خاقانى بمسئوليته وحده عن شراء الذهب والفضة اللازمة للضربخانة فضلاً عن مهمته الأصلية فى حفظ العيار الذى أصبح «مطلوبًا منه وليس لأحد من خدمة الضربخانة عهدة فى ذلك ولا معارضة».[٣]

العاملون بوزن وعيار الذهب والفضة:

١- معير الذهب (أو المعايرجى) الذى يقوم بفحص عيار الذهب وكان الفحص يتم بالقيام بصهر الذهب أولاً باستخدام منفاخ كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ويحتفظ لنفسه مقابل ذلك بكمية صغيرة منه[٤]، وكان هذا المعايرجى عند احتلال الفرنسيين لمصر مسيحيًا أرمينيًا ورث مهنته عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته وكان يقوم بتحضير المواد اللازمة لفحص عيار الذهب[٥].

٢- العيار وهو الذى يقوم بفحض أو تعيير خامة الفضة.

٣- الوزان: ويشار بهذا اللفظ إلى المشتغل بالموازين على مختلف أنواعها كالقبانى وربما استخدم أيضًا لصناع الاسطرلابات وأشباهها باعتبارها نوعًا من الموازين التى يقدر بها مواضع النجوم[٦]

وفى نهاية القرن ١٨م كان يعمل بالضربخانة وزانان أحدهما مسيحى والآخر تركى، وكانا يعملان فى وزن المواد والخامات التى تسلم إلى كل شيخ أو رئيس مصنع ويزنان كذلك المواد التى يقوم هولاء بإعادة تسليمها.[٧]

---

(١) سجلات الباب العالى سجل (٤٩٩) حجة ٤٦١ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٠٢٥هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص٣٦٩ حجة (١٥٧) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٣٣هـ.

(٣) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

(٤) وصف مصر ج٦ ص٢٣٩.

(٥) المرجع السابق ج٦ ص٢٤٥.

(٦) د. حسن الباشا: الفنون والوظائف الإسلامية ج٣ ص١٣٢٢.

(٧) وصف مصر ج٦ ص٢٦١.

وكان الشخص المنوط به التحقق من وزن العملة يعرف بالمعاير ويسمى أهل الصنعة مهنته بالتعبير.[1] وقد أشار الجبرتى إلى اسم أحد الوزانين بالضربخانة وهو أحمد أفندى الذى توفى عام ١٢٠٥هـ (٩٠-١٧٩١م) وكان «إنسانًا حسنًا جميل الأوضاع مترهف الطباع محتشمًا وقورًا ودودًا ومحبوبًا لجميع الناس»[2]

٤- معلم المحك: وقد سبق التنويه إلى طريقة المحك عند الحديث عن تعيير الذهب بدار الضرب ويبدو أن معلم المحك كان مسئولاً وحده عن تعيير الذهب دون سواه من العاملين بقياس العيار، وربما اختفت هذه الوظيفة بعد السنوات الأولى من الحكم العثمانى وأدمجت فى مهام صاحب العيار والمعايرجى، إذ أن الإشارة إلى صاحب هذه الوظيفة وردت فى ابن اياس بصدد عودة جماعة من أهل الحرف والصناعات الذين أخذوا إلى اسطنبول بعد دخول العثمانيين لمصر، وكان من بين العائدين معهم إلى الإسكندرية فى ١٩ شوال سنة ٩٢٦هـ (١٥٢٠م) المعلم حسين معلم المحك بدار الضرب، وربما عاد مرة أخرى إلى اسطنبول حسبما كانت تقتضى أوامر السلطنة[3]، أى أن هذا المعلم كان بين العاملين بدار الضرب منذ العصر المملوكى.

العاملون بصهر المعادن:

وكان هؤلاء يعملون تحت رئاسة شيخ الصهارين أو السباكين[4]، ويسمى واحدهم «سباك»، وهو الصانع الذى يذيب المعادن ليشكلها ويطلق أيضًا على من يقوم بصناعة الآلات أو الأدوات أو الأسلحة لفظ سباك[5].

ويعمل مع السباكين مجموعة عمال من العميان الذين يتولون تشغيل المنافيخ لتأجيج نيران فرن الصهر ولا يتقاضى الواحد منهم اكثر من ٤ إلى ٥ أنصاف فضة طول اليوم رغم عملهم الشاق أمام نيران الفرن[6].

---

(١) المرجع السابق ج٦ ص٢٤٨ وهامش المترجم.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار ج٢ ص٣٣٥.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج٥ ص٣٥٤.

(٤) وصف مصر ج٦ ص٢١٦، وكان السباك فى العصر الأيوبى يحضر وزن النحاس والفضة قبل طرحهما فى البوتقة للسبك ومتى اختل العيار كان هو المأخوذ به - ابن بعرة - الأسرار ص٩٣.

(٥) د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج٢ ص٥٨٨.

(٦) وصف مصر ج٦ ص٢١٩.

العاملون بإعداد السبائك للضرب :

١- الحدادون : ويرأس هؤلاء في مشغل الفضة شيخ يراقب عملهم فى تحويل سبائك الفضة إلى قضبان رفيعة بواسطة الطرق عليها[١] ، ويعمل بدار الضرب عدة من الحدادين الذين يقومون بصنع وإصلاح الأدوات والماكينات،[٢] وهم أنفسهم الذين يقومون بطرق سبائك الذهب بعد تسخينها لتتحول إلى قضبان مستديرة تمهيداً لسحبها[٣] .

٢- المدادون ومفردها مداد وهو الذى يقوم بسحب قضبان الفضة أو الذهب بعد طرقها لإنقاص قطرها[٤] .

٣- الرقاق ويقوم في مشغل النقود الفضية بالطرق فوق القضبان التى جاءته من معمل السحب ثم يقطعها إلى قطع يتراوح طولها بين ٢٥ و ٣٠ سم مع تحميتها بالنار[٥]، أما الذى يقوم بترقيق الذهب بحيث يحقق التناسق فى سمك القطعة الذهبية واستكمال استدارة قطرها قبل عملية الضرب فكان يعرف باسم «منكيس» ويطرق فوق القطعة الذهبية بواسطة مطرقة صغيرة .[٦]

٤- القطاع أو الدوغرمة : يطلق على من يقوم بقص وتقطيع قطع العملة الفضية من رقائق الفضة اسم «دوغرمة» أو ظوغرامق أى يقطع إلى أجزاء صغيرة[٧] فى حين يسمى العامل المنوط به تقطيع القضبان الذهبية إلى اسطوانات صغيرة (لا يتعدى طولها ٥ أو ٦ ملليمترات) بالقطاع .[٨]

٥- الرصاع : وهو الذى يسطح كل أسطوانة ذهبية صغيرة تحت رقاص قوى سكته غير مدموغة وذلك قبل أن يسلمها للنكيس الذى يقوم بترقيقها .[٩]

الجلاء : وتقال لمن يضطلع بجلاء الفضة أو تبييضها ، وقد ترسل الدولة جلاء من لدنها للعمل بدار الضرب ضمن خدمة الضربخانة التى ترسلها[١٠] ، وقد تطلق أيضًا على الذى

---

(١) المرجع السابق ج٦ ص٢٢١ .
(٢) المرجع السابق ج٦ ص٢٦٢ .
(٣) المرجع السابق ج٦ ص٢٤٦ .
(٤) المرجع السابق ج٦ ص٢٢٢ و٢٤٦ .
(٥) المرجع السابق ج٦ ص٢٢٥ .
(٦) وصف مصر ج٦ ص٢٤٨ وهامش (١٥) .
(٧) وصف مصر ج٦ ص٢٢٧ وهامش (١٠) .
(٨) المرجع السابق ج٦ ص٢٤٧ .
(٩) المرجع السابق ج٦ ص٢٤٧ .
(١٠) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص٤٤٠ .

يقوم بجلو القطع الذهبية قبل الشروع فى سكها، وربما عرف الجلاء فى هذه الحالة بفرنجى الذهب، كما قد يفهم مما ورد فى وثائق المحكمة الشرعية عن «فخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى اغطناوى فرنجى الذهب وجلاء الفضجة»[1]

الحفار أو النقاش:[2] يقصد بالنقاش أو الحفار من يقوم بعمل قوالب السك ذاتها، ويذكر ابن بعرة أنه يلزم النقاش «إن لم يكن أميناً أن يختم على يده كجارى العادة ومن لوازمه أن لا يشتغل بشىء سوى نقش السكة ليتمهر فيها بكثرة إدمانه فلا تحاكيه الزغليون وفيه فائدة أخرى أن الصناع لا يجتمعون على سكة جديدة[3].

ويقوم الحفار أو النقاش فى الضربخانة بحفر الحروف والزخارف بواسطة مخصف أو أزميل على حديدة السك[4].

الزنجرلى: هو العامل الذى يقوم بعمل زخارف الإطار فى القطع الذهبية المعروفة بالزنجرلى ويتم عمل اطار القطع قبل سكها[5].

الضراب: وهو العامل الذى يقوم بضرب العملة أو سكها ويمكن أن يطلق أيضاً «الضراب» على من يضرب النحاس ويصوغه أدوات[6]، وأن الضرابون فى العصر العثمانى يعملون على الرقاصات التى تدمغ قطع المعدن بالكتابات والزخارف[7].

الكاتب: وكان يعمل بدار الضرب عدد من الكتاب، الذين كانوا من أهل الذمة غالباً، وقد صادفنا من أسمائهم ثلاثة يهود هم «إبراهيم وإلياهو وخضر»[8] وكان كاتب الضربخانة عند

---

(١) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٧هـ.

(٢) وردت كلمة نقاش على الآثار العربية بدلالات حرفية مختلفة نابعة من معانيها اللغوية، فالنقش هو تلوين الشىء بلونين أو بأكثر وهو أيضا استخراج أجسام صغيرة من جسم أكبر ومن ثم استعمل بمعنى الحفر أو النحت ومن ذلك نقش فص الخاتم أما حرفة النقاش فيقال لها النقاشة - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج٣ ص١٢٨٣-٢.

(٣) ابن بعرة: الأسرار ص٩٠-٩١.

(٤) وصف مصر ج٦ ص٢٥٢.

(٥) المرجع السابق ج٦ ص٢٤٩.

(٦) وأقدم إشارة وردت لضراب على الآثار العربية جاءت في شاهد قبر بتاريخ شهر ذى القعدة سنة ٢٨٥هـ (٨-٨٨٩م) باسم عمر بن محمد الضراب، د. حس الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج٢ ص٧٢٩ - ٧٢٩.

(٧) وصف مصر ج٦ ص٢٣٨، ٢٥١. وفى وظيفة الضراب هنا اختلاف واضح عن العصر الأيوبى حين كان الضراب يقوم بتسخين الفضة وطرقها وكان يراعى أن لا يختم على سكة دارسة ومهما نقص من وزن الفضة وقت العمل لزمه أن يقوم به من أجرته - ابن بعرة: الأسرار العلمية ص٩٣.

(٨) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

دخول الفرنسيين لمصر من الأقباط.[1]

الساعاتي: وهو عامل ميكانيكي موكل بتحسين وصيانة الماكينات والقطع الدقيقة مثل السكات أو المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع أو القص.[2]

الصنيعي[3]: وكان يطلق على بعض العاملين بأعمال الضربخانة اسم الصنايعي، وهو ولا شك من المنوط بهم أعمال ذات طابع فني بعيدة عن الأعمال اليدوية المعتادة التي يقوم بها العمال العاديون، وقد عثرنا في وثائق المحاكم الشرعية على اسم لشخص يدعى «محمد الصنايعي» بدار الضرب بمصر المحروسة[4].

معلم دار ضرب الفلوس:

رغم ندرة المعلومات عن عملية صنع النقود النحاسية (الجدد) فإننا نعرف من بين القائمين عليها هذه الوظيفة التي ورد ذكرها في وثائق المحكمة في عقد زواج خاص بابنة «علي بن خلف المعروف والدها بمعلم دار الضرب الفلوس كان»[5]

وكان هناك أيضاً جملة من البوابين والحراس الليليين والسقائين وأمين للمخزن وإمام واعظ لزاوية ملحقة بالضربخانة كان الموظفون الأتراك يذهبون إليها للوضوء والصلاة.

وقد لاحظ صامويل برنار أن ما يقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الأقباط وأن الأتراك كانوا حريصين على تشغيل أكبر قدر من العمال كي يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش ولذا فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بالضربخانة يصل إلى أكثر من مائتين وثمانين عاملاً بمن فيهم من أبناء العمال (أطفال) الذين كانوا يساعدون في العمل لقاء أجور زهيدة، ليكونوا على مقربة من مهنة آبائهم استعداداً لإرثها[6].

<<<<●■

(١) وصف مصر ج٦ ص٢٦٢ وكانت مهمته تسجيل كل ما يرد إلى الدار من مواد ومشتريات.

(٢) وصف مصر ج٦ ص٢٦٢.

(٣) عن وظيفة الصانع انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج٢ ص٦٨٩.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٣٢٦) ص١٠ حجة (١٨) بتاريخ ٢٠ محرم ١٠٢١هـ.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص٣٨ حجة (١٨٥) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ٩٤٣هـ.

(٦) وصف مصر ج٦ ص٢٦١ - ٢٦٣.

الفصل الخامس

الصرافون: أخطاطهم ودورهم فى التداول النقدى

في اللغة صرَف الشيء، صرفاً، أى ردّه عن وجهه، والمال أنفقه، والنقد بمثله بدله[1]، والصراف هو من يبدل نقداً بنقد، وهو أيضًا المستأمن على أموال الخزنة يقبض ويصرف ما يستحق، والصرافة هى مهنة[2] الصراف.

والذى يعنينا هنا، هم أولئك النفر من الصرافين الذين يقومون بتبديل النقود بالنقود فى الأسواق لمن يشاء من جمهور المتعاملين Money Exchanger ويقتصر عملهم على تبديل النقود بأنواعها الثلاث المعروفة فى العصر الإسلامى، وهى الذهب والفضة والنحاس[3].

وقد أشارت كتب الحسبة إلى مهنة الصرافة أو التعيش بالصرف، على أنه «خطر عظيم على دين متعاطيه بل لا بقاء للدين معه إلا بعد معرفة الشرع لتجنب الوقوع فى المحظورات من أبوابه»[4]

وكان المحتسب هو المعنى برقابة الصرافين، ولذا فقد أوجبت عليه كتب الحسبة «أن يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم فإن عثر بمن رابى أو فعل فى الصرف ما لا يجوز فى الشريعة عزره وأقامه فى السوق»[5].

أما ما لا يجوز أن يقارفه الصيرفى من مخالفة للشريعة فيمكن إجماله فى ضرورة تجنب الربا إذ لا ربا فى نقد أو طعام والاحتراز من النسيئة فلا يبيع شيئًا من جواهر النقدين (الذهب والفضة) بشىء من جواهر النقدين إلا يداً بيد وفى ذات المجلس، وأيضًا على الصيرفى الاحتراز من الفضل فى ثلاثة أشياء، فى بيع المكسر بالصحيح وفى بيع الجيد بالردىء ثم فى المركبات من الذهب والفضة والدنانير المخلطة من الذهب الفضة إن كان مقدار الذهب

(١) المعجم الوجيز - إصدار مجمع اللغة العربية - القاهرة - ١٩٨٠ ص٣٦٣.

(٢) المرجع السابق ص٣٦٤.

(٣) عرف نظام الالتزام فى الريف المصرى الصرافين، وكانوا عادة من القبط، يعينهم الملتزمون لجمع أموال الضرائب ودفع النفقات الادارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام وقد مارس هؤلاء كافة أنواع المظالم ضد الفلاح المصرى ووصل بهم الأمر إلى تحصيل مال الخراج من الفلاح أكثر من مرة حتى أصبحت عبارة نزلة «الصراف» مصدر رعب لكثير من الفلاحين - انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر - ص٤٣ وما بعدها.

(٤) ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي: كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة. تحقيق د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعى - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ ص٢٢٧.

(٥) عبدالرحمن بن نصر الشيزرى: كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة - نشرة السيد الباز العرينى - لجنة التأليف والترجمة - القاهرة ١٩٤٦ ص٧٤.

مجهولا، لا تصح المعاملة عليه أصلاً إلا إذا كان ذلك نقداً جاريًا فى البلد[١].

وقد كانت هذه المحظورات سببًا فى ابتعاد المسلمين عن تعاطى الصيرفة كمهنة، وخاصة فيما قبل العصر العثمانى، وأصبحت هذه المهنة من المهن التقليدية التى يقوم بها أهل الذمة عامة، واليهود بصفة خاصة، ليس فى مصر وحدها وحسب بل وفى كثير من الأقاليم الإسلامية، بالاضافة إلى صياغة الذهب والفضة، وقد أشار الحسن بن محمد الوزان الفاسى المعروف بجان ليو الأفريقى عند حديثه عن مدينة فاس الجديدة بالمغرب إلى أن المسلمين يعدون بيع المصوغات الذهبية والفضية بثمن أعلى مما يساويه وزنها نوعًا من الربا، ولكن الملوك يسمحون لليهود بالقيام بهذا العمل، وأوضح أن دارسك النقود فى المدينة والمسماة بدار السكة تقع بقرب سوق الصاغة اليهود[٢].

والجدير بالذكر هنا أن اليهود عملوا فى التجارة والإقراض بالربا والمصارف بسبب اتصالهم بالتجارة الدولية عبر جالياتهم الممتدة بين الشرق والغرب، ونظرًا لاحتكارهم عملية الاقراض نظير فائدة فى أوربا فيما بين القرنين ١٢ و١٥م، فقد ارتبط اليهود فى الوجدان والواقع الأوربيين بالنشاطات التجارية والمصرفية حتى أن كلمة يهودى أصبحت مرادفة لكلمة تاجر أو مرابى، وبالموسوعة اليهودية مدخل خاص عن المصارف والصيارفة اليهود[٣].

وفى مصر ترجع أقدم الإشارات التاريخية للصرافين إلى العصر الفاطمى، عقيب فتح جوهر الصقلى لمصر عام ٣٥٨هـ (٩٦٩م) ففى هذا العام، وربما الذى يليه، كانت البلاد تمر بضائقة اقتصادية ومجاعة فضلاً عن محاولة الدولة الفاطمية فرض دينارها بسعر أعلى من الدينار الراضى العباسى لطرده من التعامل، وقد أوكلت مهام ذلك إلى محتسب جديد فى عام ٣٥٩هـ (٩٧٠م) هو سليمان بن عزة[٤]، ويبدو أن بعض الصرافين قد خالفوا أوامره فعزلهم، مما دفع ببعض الصيارفة إلى إثارة الشغب ورفع راية العصيان على الخلافة الشيعية بصياحهم «معاوية خال على بن أبى طالب»، وعندئذ هدد جوهر الصقلى بإحراق «رحبة

---

(١) ابن الأخوة: المصدر السابق ص١٢٣ - ١٢٤.

(٢) الحسن بن محمد الوزان الفاسى: وصف أفريقيا - ترجمة عن الفرنسية د. محمد حجى ود. أحمد الأخضر - الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر الرباط - ١٩٨٠ - ج١ ص٢١٩.

(٣) د. عبدالوهاب المسيرى: الأيديولوجية الصهيونية - سلسلة كتب عالم المعرفة - الكويت ديسمبر ١٩٨٢ - ص٢٣.

(٤) أحمد السيد الصاوى: مجاعات مصر ص٣٠.

الصيارف» وكاد يفعلها لولا خوفه على الجامع[١]. ويظهر من ذلك أن رحبة الصيارفة كانت على مقربة من جامع عمرو بن العاص بالفسطاط الذى كان مركزاً ومحوراً لأوجه الحياة المختلفة فى المدينة الإسلامية الأولى بمصر[٢].

وقد ذكر ترتون نقلاً عن «متز» Mez أنه كان بمصر فى القرن ٤هـ (١٠م) نقابة للصيارفة اليهود[٣]، ولعلهم قد لعبوا دوراً رئيسياً فى ترويج الدراهم الفضية الجديدة التى ضربها الحاكم بأمر الله فى عام ٣٩٧هـ (٦-١٠٠٧م) وأمر بتفريقها فى الصيارف لمواجهة أزمة نقدية خطيرة فى هذا العام[٤].

وكان الصيارفة فى العصر الفاطمى يمارسون عملهم فى حوانيت خاصة، فيشير الرحالة الفارسى «ناصرى خسرو» الذى زار مصر فى منتصف القرن ٥هـ (١١م) إلى أن هولاء الصيارفة لا يغلقون أبواب دكاكينهم بل يسدلون عليها الستائر، وأن أحداً لا يجرؤ على مديده إلى شيء منها[٥].

وبعد تأسيس مدينة القاهرة، أصبح فيها سوقًا للصيارف، ورغم أننا لا نعرف التاريخ الذى ظهر فيه هذا السوق، إلا أن المقريزى فى خططه أشار إلى أنه كان موجوداً فى سوق باب الزهومة عند المدرسة الصالحية النجمية[٦].

ولم يصلنا من أسماء الصيارفة فى العصر الفاطمى سوى اسم اليهودى أبى نصر هارون بن سهل بن تستر الذى كان يشتغل بالصيرفة إلى جانب نقله للبضائع بين العراق ومصر فى أوائل القرن الرابع الهجرى (١٠م)[٧].

وبعد زوال الخلافة الفاطمية عام ٥٦٧هـ (١-١١٧٢م) أصبحت حوانيت الصيارف فيما

---

(١) أحمد بن على المقريزى: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين - تحقيق د. جمال الدين الشيال - المجلس الأعلى لرعاية الشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٧ - ج١ ص١٣٢

(٢) كان جامع عمرو بن العاص: بالفسطاط هو أساس التنظيم العمرانى للمدينة إذ سيطر على حياة المدينة اجتماعيا واقتصاديا لوقوعه على النيل وإحاطته بالأسواق فكان هو المركز الدينى والاقتصادى والسياسى للفسطاط - محمود حامد الحسينى: التطور العمرانى لعواصم مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة بإشراف د. أمال العمرى ود. عبدالعزيز عبدالدايم - ١٩٨٧ - ص٢٧.

(٣) أ. س. ترتون أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة حسن حبشى - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٥٠ ص٢٧.

(٤) أحمد بن على المقريزى: إغاثة الأمة - ص١٤.

(٥) د. عبدالرحمن زكى - القاهرة تاريخها وآثارها - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة ١٩٦٦ ص٤٢.

(٦) تقى الدين أحمد المقريزى: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - ج٢ ص٩٧.

(٧) ترتون: أهل الذمة ص٢٨-٢٩.

بين الأمشاطيين والصاغة وكان ذلك على الأرجح في بداية العصر المملوكي، إذ ينكر المقريزي أن هذه الحوانيت كانت جارية في أوقاف المارستان المنصوري[1]، ويزيد فيقول إنه كان هناك خان في موضع المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر برقوق، وعلى بابه من الجانبين حوانيت تجلس فيها الصيارف طول النهار، فإذا كانت عصريات كل يوم جلس أرباب المقاعد تجاه حوانيت الصيارف لبيع أنواع من المآكل[2]. ويظهر أن الصيارف انتقلوا إلى الصاغة بعد تشييد مدرسة الظاهر برقوق.

وفي أثناء العصر المملوكي كان الصيارف يتلقون الأوامر ليس من المحتسبين فحسب بل ومن الأمراء المماليك. ففي شهر صفر من عام ٨٢٥هـ جمع الأمير الكبير برسباي الدقماقي الصيارف بالإسطبل السلطاني بعد أن كثر هرش الدراهم المؤيدية ومعنى الهرش ان يُبْرد من الدرهم الذي زنته نصف درهم حتى يخف ويصير وزنه ربع درهم، وأمر الصيارفة بإبطال المعاملة بالعدد واستقرت المعاملة بها وزنًا لا عدداً[3].

ويظهر أن الصيارفة كانوا يشترون النقود لترويجها أو بالأدق للاتجار فيها إذ أمر السلطان المملوكي في ذي الحجة من عام ٨٤٤هـ (١٤٤١م) بأن دفع الفضة الأشرفية «للصيارف بسعرها وهو كل درهم بعشرين درهمًا من الفلوس[4]».

ومن العصر المملوكي، نعرف من أسماء الصيرفة ابن الكازروني اليهودي الذي ارتبط ذكره بواقعة اعتزام السلطان إحراق اليهود والنصارى في عام ٧٥١هـ- ١٣٥٠م بعد سلسلة الحرائق التي اجتاحت القاهرة ونسب تدبيرها لأهل الذمة، إذ برز هذا الصيرفي للسلطان قائلا: «سألتك بالله لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم وأحرقنا ناحية وحدنا، فضحك السلطان من قوله وخلى سبيلهم جميعاً[5].

ويعتبر العصر العثماني في مصر، بمثابة العصر الذهبي لمهنة الصيرفة التي شهدت رواجًا وازدهاراً ملحوظين منذ بداية تاريخ مصر كولاية عثمانية، وكان اضطراب التعامل النقدي

---

(١) المقريزي: الخط ج٢ ص٩٧.

(٢) نفسه، إذ يشير النص التأسيسي لمجموعة المنصور قلاوون التي تضم قبة ومدرسة إلى جانب البيمارستان الى ان العمل بدأ فيها في شهر ربيع الآخر سنة ٦٨٣هـ (١٢٨٣م) وانتهى في جمادى الأولى سنة ٦٨٤هـ (١٢٨٤م) - انظر: حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية - القاهرة ١٩٤٩م - ج١ ص١١٥.

(٣) جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - تحقيق د. جمال محرز وفهيم محمد شلتوت الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧١. ج١٤ ص٢٢٦.

(٤) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج١٥ ص٣٤٠.

(٥) ترتون: أهل الذمة : ٤٣.

أحد أهم الأسباب، إن لم يكن هو السبب الأوحد، وراء تزايد أعداد الصرافين في العصر العثماني، في بداية الحكم العثماني تغيرت عملة مصر وموازينها واحتاج الأمر إلى وجود صرافين يضبطون نسب الإبدال بين النقود الجديدة والنقود القديمة، وتعرض هؤلاء إلى رقابة شديدة من المحسبين الذين ضاعفوا من نشاطهم في أوائل هذا العصر، حتى إن المحتسب كان يطوف القاهرة كل يوم ثلاث مرات لمراقبة الأسواق(١).

وتضاعفت أهمية الصرافين في أخريات العصر العثماني وخاصة في المائة عام السابقة للحملة الفرنسية، إذ تعددت أنواع النقد المتداول في مصر، فكانت هناك العملة العثمانية التي طرأت عليها تغيرات كثيرة، كما كانت هناك العملة الأوربية من الفضة والذهب، وقد أدى ذلك العدد إلى فوضى النقد في مصر واضطراب المعاملات المالية بين الناس(٢)، وتزايدت الحاجة بالتالي لوجود الصرافين وخاصة في عمليات البيع والشراء الكبيرة نسبيا.

ويستفاد من سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة أن الحاجة لوجود صرافين في عمليات البيع والشراء كانت نادرة خلال القرن العاشر الهجري (١٦م) والنصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري (١٧م) ثم طفقت أسماؤهم في تزايد مستمر بسجلات المحاكم وخاصة في القرن ١٢هـ وبداية القرن ١٣هـ (١٨م).

ويبدو أن الصرافين قد انشغلوا في بداية العصر العثماني بشراء الذهب لتوريده بسعر عال لدار الضرب، إذ نص قانون نامة الذى وضع سنة ٩٣١هـ في عهد سليمان القانوني(٣) على أنه قد «عرض على الأبواب العالية أن الصرافين يخرجون دائمًا ويطوفون القرى واحدة تلو الأخرى ليشتروا الذهب ممن يجدونه لديه ثم يحفظونه عندهم ومتى احتاج المبرى إلى الذهب لم يجده لدى أحد واضطر إلى اللجوء إلى الصرافين التجار وهؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التي يرتضونها وهذا أيضًا ممنوع وليحرم أمير الامراء وناظر الأموال على الصرافين الخروج إلى النواحي لجمع الذهب بعد اليوم (والمخالف) تصادر أمواله ويوقع عليه العقاب»(٤).

---

(١) د. السيد الباز العريني د. الحسبة والمحتسبون في مصر - المجلة التاريخية المصرية - القاهرة أكتوبر ١٩٥٠ - (مجلد ٣ العدد الثاني) - ص١٦٥.

(٢) د. أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر - مطبعة المصرى - الاسكندرية ١٩٦٧ - ص٣٠٢.

(٣) اشتهر هذا السلطان الذى تولى الحكم من ٩٢٦ هـ ١ (٩٧٤هـ بوضع عدة قوانين تتعلق بالإدارة ولذلك لقب بالقانوني: انظر يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبدالوهاب الجابى - دار البصائر - دمشق ط٣) ١٩٨٥ - ص٧٢.

(٤) قانون نامة مصر - ترجمة وتعليق د. أحمد فؤاد متولى - ص٩٣.

ومن المرجح أن هؤلاء الصرافين كانوا من اليهود الذين تردد ذكرهم في سجلات المحاكم الشرعية بكثرة في القرن العاشر الهجرى (١٦م)، لاسيما وأن اليهود كانوا الموردين الرئيسيين للذهب الذى تسك منه النقود الذهبية بدار ضرب مصر طوال العهد العثماني.

ومن بين الصرافين اليهود الذين وردت أسماؤهم في سجلات المحاكم الشرعية في القرن العاشر الهجرى، «مناحم بن مسعود موسى اليهودى الربان الموجى المعروف بالسلاتى الصيرفى تجاه باب الصاغة[١]. «ومناحم بن إليا بن اسحق اليهودى الربان الصيرفى بالصاغة»[٢]. و«المعلم موسى داود بن إبراهيم، عرف بابن تبو الصيرفى»[٣]. و«يعقوب بن هارون اليهودى الربان الصيرفى»[٤].

ولم ينقطع ذكر الصرافين اليهود من سجلات المحكمة حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر، فوردت أسماء مثل «مسعود اليهودى الصراف[٥]» و«المعلم إسحق بن يعقوب بن إسحق المعروف بابن الكنر الصيرفى بالصاغة[٦] والمعلم شوعة بن يعقوب اليهودى الربان الصيرفى»[٧] و«المعلم ابراهيم بن يوسف اليهودى الصيرفى[٨]» والمعلم داود بن يعقوب بن سلمون اليهودى الربان الصراف المعروف بالجيعان»[٩] المعلم إبراهيم بن يعقوب بن شموال اليهودى الربان الصراف المعروف بشانشو[١٠]» «وعبدالله اليهودى ولد الذمى داود الربان الصيرفى بخط باب الفتوح بجوار مدفن سيدتى عائشة الطوخية[١١]»، وأصلان الأمرض الصراف بسوق الصاغة[١٢]» و«يوسف ولد الذمى عيد اليهودى الربان الصراف بوكالة

---

(١) محمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) حجة (٥٠) صفحة (١١) بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.
(٢) محكمة بولاق سجل (١) صفحة (٤٧) حجة (٢٠٨) بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٩٤٣هـ.
(٣) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣٠) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.
(٤) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣٢) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.
(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) صفحة (٣٤٦) حجة (٨١١) بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٠١٦هـ.
(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) صفحة (٣٦٢) حجة (٨٥٠) بتاريخ ٩ ذى الحجة سنة١٠١٦هـ.
(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) صفحة (١٥٨) حجة (٥٧٩) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٠٢٦هـ.
(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (٩٠) حجة (٣٤٦) بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٠٤١هـ.
(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (١٥٠) حجة (٥٦٨) بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ١٠٤١هـ.
(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (١٥٠) حجة (٥٦٨) بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ١٠٤١هـ.
(١١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) صفحة (٥٦) حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.
(١٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) صفحة (٦٣) حجة (١٢٣) بتاريخ ٤ غاية ذى الحجة سنة ١٢٠٣هـ.

الصيارف بخط حارة المقاصيص[١]».

ويلاحظ أن غالبية هؤلاء الصرافين قد تركزت جغرافيا فى نطاق سوق الصاغة (عدا واحد بخط باب الفتوح) وأن بعضا منهم لم يكن له حانوت أو مقر ثابت ومعروف يمارس به الصيرفة، ولعل هؤلاء من الصرافين الذين كانوا ينتقلون بين الأسواق أو يخرجون للقرى على حد تعبير قانون نامة.

ومن الملفت للنظر أيضا أنه لم يرد فى سجلات المحاكم الشرعية المشار إليها فى قائمة مصادر هذا البحث ما يشير إلى اشتغال الصيارفة اليهود (أو غيرهم) بأعمال الصيرفة فى النطاق الجغرافى لحارة اليهود، كما لم نعثر على أحد من غير طائفة اليهود الربان بين الصيارفة.

ولم يتخلف النصارى من أهل الذمة عن ممارسة الصيرفة فى العصر العثمانى، وإن ندرت مشاركتهم فى هذه المهنة رغم اشتغال الكثيرين منهم بالصياغة[٢]، حيث لم نجد لهم ذكرا إلا فى سجلات القرن العاشر الهجرى مثل «جرجس النصرانى الأنبارى اليعقوبى الصيرفى[٣]» و«المعلم جرجس بن إبراهيم بن يوسف النصرانى اليعقوبى، عرف بالصيرفى[٤]».

ولا يعنى ما سبق أن المسلمين قد انقطعوا عن الاشتغال بالصيرفة، التيعملوا بها منذ العصر المملوكى على أقل تقدير، إذ تولى أحدهم وهو «عبدالعظيم الصيرفى» فى العام التالى لغزو مصر أى عام ٩٢٤هـ (١٥١٨م) وظيفة المحتسب التى شغرت بسفر متوليها الزينى بركات للحجاز، وكان هذا الصيرفى عند حسن ظن «خايربك» ملك الأمراء فصار يطوف بالقاهرة كل يوم ثلاث مرات ويضرب السوقة ويهددهم بالشنق وفرض أسعاراً للسلع وحصل الرخاء بعد ارتفاع الأسعار[٥].

وفى بدائع الزهور، أشار ابن إياس إلى أنه نودى فى القاهرة على لسان ملك الأمراء فى ذى الحجة من عام ٩٢٧هـ «بمنع الصيارف الحجازيين قاطبة أن لا يصرفوا ديناراً ذهبا فإنه قد أشيع

---

(١) سجلات القسمة العربية سجل (١٢٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٠٤هـ. ومن التعبيرات الطريفة التى ترد عادة فى سجلات المحاكم الإشارة إلى الميت من أهل الذمة ما فى هذه الحالة بوصفه «الهالك إلى حيث يشاء الله» وليس المتوفى أو المرحوم.

(٢) كما فى محكمة طولون سجل (٢٠٢) على سبيل المثال صفحة (٤٩٢) حجة (١٦٤٣) بتاريخ ٣ محرم سنة ١٠٦٧هـ.

(٣) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣١) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

(٤) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) صفحة (٢٥) حجة (٧٦) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ٩٨٤هـ

(٥) على باشا مبارك: الخطط الجديدة - ج٢٠ ص١٤٤.

عنهم إن جماعة منهم يضعون الزغل فى الذهب والفضة ويطيرونها على الناس فى الصرف فمنعوا من ذلك»[١].

ومن الثابت تاريخيا، حسبما يظهر من سجلات المحكمة، أن مهنة الصيرفة اجتذبت أعداداً متزايدة من المسلمين بدءا من النصف الأخير من القرن العاشر الهجرى فصاعدا، فهجر بعضهم حرفهم الأصلية بحثا عن الربح مثل المعلم حسين بن على النحاس الذى تحول إلى الصيرفة ببولاق[٢] والحاج محمود الصراف بخط المشهد الحسينى الذى عمل قبل ذلك كشيخ لطائفة الجلابة فى الرقيق[٣]. ومحسن بن حسين الينبعى الذى تحول من الصيدلة إلى الصرافة بخان الخليلى[٤].

ومنذ بداية النصف الثانى من القرن ١٢هـ (١٨م) أصبحت الصيرفة مهنة محترمة يتوارثها الأبناء عن آبائهم شأنهم فى ذلك شأن باقى أعضاء طوائف الحرف فى المجتمع المصرى مما يشير إلى استقرارها وتزايد أعداد المستغلين بها[٥].

ومن أمثلة أولئك الذين ورثوا مهنة الصيرفة عن آبائهم «المكرم محمد بن المرحوم الحاج على الصراف، هو كوالده» والمكرم محمد الصراف بن المرحوم حسن الصراف كان[٦] والمكرم محمد الصراف بن الحاج على الصراف، هو كوالده[٧] والمكرم سعودى ابن المرحوم أحمد زايد الصراف، هو كوالده كان[٨]، والشيخ قاسم بن المرحوم على محرم الصراف، هو كوالده كان[٩] والمكرم احمد سعد الصراف، هو كوالده كان[١٠] والمكرم على الصراف بن المكرم الحاج محمد علام الصراف[١١] والمكرم الأمثل البدرى حمزة الصراف بن

---

(١) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: بدائع الزهور فى وقائع الدهور - ج٥ ص٤١٦.

(٢) محكمة بولاق سجل (١٠) ص٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٨٤هـ.

(٣) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣٠٣ حجة (٧٩١) بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١١٨٥هـ.

(٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٥٣ حجة (٢٥٧) بتاريخ ١٣ ربيع ثان سنة ١٠٩٢هـ.

(٥) سجلات الديوان العالى - سجل (١) ص٢٠١ حجة (٤٠٦) بتاريخ ١٢ رجب سنة ١١٥٥هـ.

(٦) سجلات إسقاطات القرى سجل (٦) ص٦٦ حجة (١٠٤) بتاريخ ١٩ ربيع الأول عام ١١٦٥هـ.

(٧) محكمة قناطر السباع سجل (١٥٢) ص١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٧٨هـ وقد توفى والده قبل عام ١١٩٥هـ كما تشير إلى ذلك الحجة الواردة فى صفحة ٨٢ من سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) بتاريخ ١٣ رجب ١١٩٥هـ.

(٨) محكمة مصر القديمة سجل (١١١) ص٦٨ حجة (١٧٤) بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٩٨هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٥٣ حجة بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.

(١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص١٩٤ حجة بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة ١١٩٤هـ.

(١١) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٥ حجة (٨) بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٠٤هـ.

المرحوم على الصراف[1].

وكسائر أصحاب الحرف والمهن فى المجتمع المصرى[2] تجمع الصيارفة فى طائفة خاصة بهم عرفت بطائفة الصيارف. وأول من صادفنا فى سجلات المحكمة من شيوخ هذه الطائفة الحاج عبدالفتاح بن سرور، الذى تولى هذا المنصب فى تاريخ غير محدد وإن كان يقع، على وجه القطع، فيما بينى عامى ١١٤٥هـ (١٧٤١م) و١١٧٢هـ (٨-١٧٥٩م).

فقد أشارت إليه سجلات إسقاطات القرى فى غرة جمادى الآخرة عام ١١٤٥هـ كصراف بخط الدرب الأحمر[3]، ثم ظهر اسمه فى هذه السجلات مرة أخرى فى ٢٥ رمضان سنة ١١٧٢هـ وملحقا به ما يفيد انه كان شيخا سابقا لطائفة الصيارف[4] كما ورد اسمه فى سجلات الديوان العالى فى غرة رجب سنة ١١٧٧هـ (١٧٦٤م) مقترنا بوصفه كشيخ سابق للطائفة[5].

ومن شيوخ طائفة الصيارف الذين تولوا رئاسة الطائفة قبل عام ١١٦٨هـ (٤-١٧٥٥م) «الاخيارالمكرم الحاج سيد شيخ طايفة الصرافين سابقا بن المرحوم محفوظ»[6].

أما شيخ الطائفة الذى ورد ذكره فى فترة توليه لهذا المنصب فهو «الحاج صالح بن المرحوم الحاج رجب شيخ طايفة الصيارف بمصر حالا» ومعه أضا «المكرم الحاج خليل نقيب الطايفة المذكوة» وكان ذلك فى عام ١١٧٧هـ.[7].

ولا شك أن انضواء الصيارفة تحت لواء طائفة خاصة بهم كان يهدف اضافة إلى رعاية أبناء الطائفة، لحماية المهنة من شتى انواع المخالفات التى نبهت إليها كتب الحسبة كما أشرنا اليها آنفا.

ولدينا من سجلات المحكمة أمثلة لبعض النزاعات التى نشبت بين الصيارفة وعملائهم مثل

---

(١) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص١٧٩ حجة (٣٧٥) بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٠٤هـ

(٢) الطائفة الحرفية تعنى مجموعة من الأشخاص تمارس نفس النشاط الحرفى فى المدينة ولها إطار تنظيمى يكفلها - انظر حسين مصطفى رمضان طوائف الحرفيين دورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة فى الاثار الاسلامية - كلية الآثار - جامعة القاهرة - ١٩٨٧ - ص٤.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص٦ حجة (١٥).

(٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص١٠١ حجة (٢٤٥)

(٥) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩)

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص١٠٩ حجة (٢٣٤) بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١١٦٨هـ.

(٧) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

تلك التى حدثت بين يوسف بن على المغربى البدوى من أهالى ناحية حانوت والصيرفى الذمى عبدالله اليهودى ولد الذمى داود الربان الصراف بخط باب الفتوح، إذا أنكر الأخير أنه استلم من المدعى الأول مبلغ أربعة دنانير ومائة نصف فضة مقاصيص، ولما لم يكن للمدعو يوسف البدوى بينة تثبت دعواه فقد التمس يمين الصراف اليهودى الذى أقسم أمام القاضى الحنبلى «بالله العظيم الذى لا إله إلا هو منزل التوراة على قلب نبيه موسى عليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام أنه ما تعدا عليه ولا أخذ منه الأربعة دنانير المذكورة ولا الماية نصف المقاصيص المذكورة» مما أوجب على القاضى أن ينبه المدعى إلى عدم التعرض للصيرفى[1].

وبغض النظر عن مثل هذه المخالفات التى كان يرتكبها الصيارف، فقد لعب هؤلاء أدواراً إضافية غير القيام بتبديل النقود الذى يشار اليه فى وثائق المحكمة بثلاثة ألفاظ متواليات «نقد وعدد ووزن»[2] أو «نقادة وعدد ووزن»[3] وكانوا يقومون بتوريد الذهب إلى دار الضرب، كما جاء فى قانون نامة، الذى رغم تجريمه وتحريمه لقيام الصيارفة بتوريد الذهب، إلا أنهم استمروا فى إيراد الذهب لدار الضرب كما يظهر من الوثيقة رقم (٢) بالملاحق التى خاطبهم فيها صاحب عيار دار الضرب بوصفهم موردين للذهب والفضة[4].

كما كانت السلطات تعول عليهم فى مقاومة تزييف العملة، فعندما نودى فى عام ١٢٠٣هـ (٨-١٧٨٩م) بإبطال التعامل بالزيوف المغشوشة والذهب الناقص أوجبت الحكومة على الصيارفة أن يتخذوا مقارض يقطعون بها الدراهم الفضة المنحسة والذهب المغشوش الخارج[5].

ومهما يكن أمر هذه المهام الفرعية، فقد كان للصيارفة دورهم الخطير فى تيسير عمليات البيع والشراء المختلفة عبر حوانيتهم التى انتشرت فى تضاعيف أسواق القاهرة المعروفة، حتى ليعد تواجد حوانيت الصرافين فى خط بعينه دلالة فى حد ذاتها على الازدهار التجارى لهذا الخط.

---

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٩٦ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص٣ حجة (٤)، بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١١٥٩هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص١٩٢ حجة (٦١٨)، بتاريخ ١٨ جمادي الأخرة عام ١١٤٦هـ.

(٤) سجلات الديوان العالى سجل (٢) ص٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب عام ١١٧٧هـ.

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص١٥٣.

التوزيع الجغرافى للصيارف بالقاهرة:

تُظهر وثائق المحكمة أن الصرافين لم ينقطعوا عن التواجد بكثافة ظاهرة فى المقر التقليدى لهم منذ العصر المملوكى وهو خط الصاغة وما حوله من أخطاط فى الجزء الشمالى من القاهرة الفاطمية.

وقد اكتسب هذا الخط اسمه من «سوق الصاغة»، الكائن تجاه المدارس الصالحية بخط بين القصرين وكانت مطبخا للقصر الفاطمى يخرج إليه من باب الزهومة وهو الباب الذى هدم وبنى مكانه قاعة شيخ الحنابلة من المدارس الصالحية وقد كانت الصاغة فى عصر المماليك وقفا على المدارس الصالحية، وقفها الملك السعيد بركة خان المسمى بناصر الدين محمد ولد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى على الفقهاء المقررين بالمدارس الصالحية[١].

ويتطابق الوصف الجغرافى الذى أعطاه المقريزى لسوق الصاغة فى القرن ٩هـ (١٥م) مع ما جاء فى وثائق المحاكم الشرعية من تحديد لخط الصيارف فى القرن ١١هـ (١٧م) والذى وصف بأنه «بالقرب من باب الزهومة تجاه باب الكتبيين»[٢] وهو ما يعنى أن خط الصاغة هو بعينه «خط الصيارف» وذلك لكثرة ما به من الصاغة والصرافين. وقد لاحظ جومار Jomard أحد علماء الحملة الفرنسية أن تجار الذهب والفضة المسكوكة يتجمعون فى حى واحد وإن ذكر، خطأ، أن اليهود هم فقط الذين يعملون كصرافين[٣].

وكامتداد لسوق الصاغة أوخط الصيارف، كانت هناك أيضا عطفة الصاغة المقابلة له من ناحية الغرب عبر شارع بين القصرين وهى التى عرفت منذ ولاية الباشا «قرا محمد» (١١١١هـ - ١١١٦)[٤] بعطفة المقاصيص بسبب قيام الصيارفة اليهود بقص أنصاف الفضة[٥]. ويذكر على مبارك أن شارع المقاصيص هو نفسه حارة العدوى التى تحدث عنها المقريزى فى خططه وأنه أصبح فى القرن ١٣هـ (١٩م) شارعا يسكنه الصواغ والحكاكون والصيارف ومركبو الأحجار الجوهرية وأكثر ما يسكنه اليهود ويعرف بشارع المقاصيص وأن بأوله جامع محمد بيك تغرى بردى الذى يعرف هو أيضا بجامع المقاصيص[٦].

وطبقا لجومار فإن صرف النقود كان يتم فى العديد من الوكالات بخط الصاغة أو الصيارف

---

(١) المقريزى: الخطط ج ٢ ص١٠٢.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٦١) ص١٤٩ حجة (٥٦٣) بتاريخ ٧ ربيع ثان عام ١٠٤١هـ.

(٣) جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل - ص٩٦، والواقع أن الصيارفة المسلمين عملوا، كما سنرى، فى كثير من أسواق القاهرة وحتى فى سوق الصاغة.

(٤) تولى قرا محمد باشا ولاية مصر فى الفترة ما بين ١٤ ربيع ثان ١١١١هـ وغرة رجب سنة ١١١٦هـ - انظر: أحمد شلبى عبدالغنى المصرى: أوضح الإشارات ص٢٠٦ هامش المحقق.

(٥) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة - ص٦٤.

(٦) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر القاهرة - ج٢ ص٢١-٢٢.

وأن الوكالة التى يكثر تردد الناس عليها لهذا الغرض هى وكالة الملا بالمقاصيص[1]، وصرافوها من اليهود كما يفهم ضمناً من وصفه وربما كانت هى ذاتها «وكالة الصيارف بخط المقاصيص» التى ورد اسمها فى وثاق المحكمة[2].

ومن بين أسماء الصرافين الذين عملوا بخط الصاغة، «مناحم بن إليا بن إسحق اليهودى الربان الصيرفى بالصاغة»[3]. ومناحم بن مسعود بن موسى اليهودى الربان الموجى المعروف بالسلاتى الصيرفى تجاه باب الصاغة»[4] و«أحمد بن مزروع بن أحمد الصيرفى بالصاغة»[5] و«الزينى عثمان بن الشمسى محمد علاء الدين العقربانى الصراف بسوق الصاغة»[6]. و«الحاج منصور بن الحاج حسام الدين بن الحاج أحمد البكرى البرلسى الصراف بسوق الصاغة»[7] و«المعلم إسحق بن يعقوب بن إسحق المعروف بابن الكنتر الصيرفى بالصاغة»[8]. والزينى منصور بن الحاج حسام الدين محمد البولاقى الصيرفى بالصاغة»[9] و«الشمسى محمد بن احمد المليح الصراف بالصاغة»[10] و«الحاج إبراهيم الصراف بخط الصاغة بن المرحوم الحاج أحمد»[11] و«المكرم على الصراف بخط الصاغة بن المكرم الحاج محمد علام الصراف»[12] و«أصلان الأمرض الصراف بخط الصاغة»[13] و«المكرم الأمثل زين الدين الصراف بخط الصاغة»[14].

---

(١) جومار: وصف مدينة القاهرة - ص٢٩٢، وقد تحولت هذه الوكالة فى القرن ١٩م إلى بيع الفحم - على مبارك: الخطط ج٢ ص٢٢.
(٢) سجلات القسم العربية سجل (١٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٠١هـ.
(٣) محكمة بولاق سجل (١) ص٤٧ حجة (٢٨) بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٩٤٣هـ.
(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص١١ حجة (٥٠) بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.
(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٢٨ حجة (٧٦) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٠٠٨هـ.
(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٢٨٠ حجة (٧٠١) بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٠١٥هـ.
(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٢٨١ حجة (٧٠٣) بتاريخ ٥ رجب سنة ١٠١٥هـ.
(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٣٦٢ حجة (٨٥٠) بتاريخ ٩ ذى الحجة سنة ١٠١٦هـ.
(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٥٢٣ حجة (١٢١٤) بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٠١٧هـ. وسبق أن ورد اسمه مختصرا «الزينى منصور حسام الدين الصيرفى بالصاغة» فى سجلات هذه المحكمة - حجة (٨٠٦) ص٣٣٤ بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٠١٦هـ.
(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص١٨٨ حجة (٤٨٨) بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٠٢٦هـ.
(١١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص١٥٤ حجة (٣٣٩) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٨هـ.
(١٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٥ حجة (٨) بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٠٣هـ.
(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٦٣ حجة (١٢٣) بتاريخ غاية ذى الحجة سنة ١٢٠٣هـ.
(١٤) محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص٢١ حجة (٥٠) بتاريخ غاية ذى الحجة سنة ١٢١١هـ.

الصرافون بأخطاط قصبة القاهرة:

المعنى بقصبة القاهرة هنا ذلك الشارع الذى يقسم بامتداده من الشمال إلى الجنوب مدينة القاهرة الفاطمية وظواهرها بدءًا من أول الحسينية إلى المشهد النفيسى، وكانت هذه القصبة فى العصر الفاطمى تمتد من باب الفتوح شمالاً إلى باب زويلة جنوبا، ولا يسمح فيها بمرور حمل تبن ولا حمل حطب ولا يسوق أحد فرسًا بها ولا يمر بها سقاء إلا وراويته مغطاة»[١]، ثم ظهرت بها الأسواق منذ نهايات العصر الفاطمى حتى إن المقريزى أحصى منها سبعة عشر سوقًا فيما بين باب الفتوح وباب زويلة إضافة إلى ظواهرهما[٢].

وعلى الرغم مما مرت به البلاد من أزمات اقتصادية فى العصرين المملوكى والعثمانى فقد ظلت قصبة القاهرة محتفظة بطابعها التجارى إلى منتصف القرن الماضى، حتى إن على مبارك يصفها بأنها لم تزل محلاً للمواكب والزينات والوقدات وبها أعظم محال التجارة ولا يوجد بغيرها من البيع والشراء مثل ما يوجد بها فى جميع فصول السنة ومع تجدد شوارع كثيرة فى جهات مختلفة من مصر لم يخل ذلك بعماريتها والرغبة فيها ورواج أسواقها فيوجد بها على الدوام البضاعة المصرية والشامية والهندية والفرنجية وغيرها من كافة الأنواع»[٣].

وسنبدأ هنا بالإشارة إلى تواجد الصرافين بأخطاط وأسواق شمال القاهرة وما يجاورها شرقًا وغرباً داخل حدود القاهرة الفاطمية ونتبع ذلك بالحديث عن جنوب القصبة وما يتفرع منها وننتهى إلى بيان الأخطاط التى عمل بها الصرافون فى ظاهر القاهرة الغربى.

١- خط باب الفتوح، وهو أول ما يصادفنا فى قصبة القاهرة داخل اسوارها الشمالية من ناحية باب الفتوح الذى شيده بدر الجمالى فى القرن ٥ هـ (١١م)، وبهذا الخط سوق شهيرة هى سوق باب الفتوح التى استحدثت فى أوائل الحكم الايوبى عندما سكن الأمير قراقوش بحارة بهاء الدين، وتمتد السوق من عند هذه الحارة جنوبًا إلى الباب شمالا، وكان السوق معمور الجانبين فى العصر المملوكى «بحوانيت اللحامين والخضريين والغاميين والشرايحية وغيرهم وهو من أجل أسواق القاهرة واعمرها يقصده الناس من أقطار البلاد لشراء اللحمان والضأن والبقر والمعز ولشراء اصناف الخضروات»[٤].

أما فى العصر العثمانى، فقد كان بهذا الخط نشاط اقتصادى ملحوظ بحكم موقعه

---

(١) المقريزى: الخطط ج٢ ص١٠٧.
(٢) المقريزى: الخطط ج٢ ص٩٥-١٠٠.
(٣) على مبارك: الخطط الجديدة - ج٢ ص١٠.
(٤) المقريزى: الخطط ج٢ ص٩٥.

القريب من حى الحسينية حيث توجد السلخانات وما يرتبط بها من طوائف الجزارين التى نشأت فى ذلك الحى[١]، إضافة إلى أسواق الحسينية العامرة[٢].

كما كان جزءاً كبيراً من حركة المرور بين القاهرة وميناء بولاق يمر بظاهر باب الفتوح ولذا نجد بالقرب من هذا الباب وكالة للحمير وسيلة المواصلات الرئيسية آنذاك[٣] وقد ذكر على مبارك أنه يوجد بشارع باب الفتوح خمس وكالات منها اثنين لربط الحمير هما وكالة النيلة ووكالة ابراهيم الأرناؤوطي، واثنين لبيع وقلي الحمص وهما وكالة مصطفى الشوربجي ووكالة سيدنا الحسين، أما الوكالة الخامسة فهى وكالة الثوم المعدة لبيعه، إضافة إلى ثلاث جباسات[٤].

ومن الصرافين بخط باب الفتوح عبدالله اليهودى ولد الذمى داود الربان، وكان حانوته بجوار مدفن السيدة عائشة الطوخية[٥].

وإذا ما اتجهنا صوب الجنوب فإننا سنقابل خط بين القصرين وخط البيمارستان المنصورى الذى يعد من جملة خط بين القصرين. وهذا الخط أعمر أخطاط القاهرة وأنزهها كان يمر فيه بالعصر المملوكى أعيان وأماثلهم في الليل مشاة لرؤية ما هناك من السرج والقناديل ولرؤية ما تشتهى الأنفس وتلذ الأعين[٦]. وقد عرف هذا الخط فى نهاية العصر العثماني بالنحاسين لوجود عدة دكاكين من الجانبين لبيع النحاس (وهى مازالت أى التسمية مستخدمة إلى الآن) ومن وكالات هذا الخط وكالة خان اللونة وهى معدة لبيع الدهانات وغيرها[٧].

ونجد فى وثائق المحكمة ذكراً لصرافين عملوا بهذ الخط، من أمثال «المكرم الحاج عودة بن الحاج على الصراف بخط البيمارستان المنصورى[٨]» و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط بين القصرين بن المرحوم محمد رمضان»[٩].

---

(١) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية - ص٢٧٢.

(٢) عن أسواق الحسينية انظر أمل أحمد أمين المصرى: حى الحسينية فى العصرين المملوكى والعثمانى - رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الاثار جامعة القاهرة - باشراف د. عبدالدايم ود. رأفت النبراوى - القاهرة ١٩٩٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص٥٥.

(٤) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢ ص٨.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٩٦ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

(٦) المقريزى: الخطط ج٢ ص٢٨.

(٧) على مبارك: المرجع السابق ج٢ ١١-١٢.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص١٢ حجة (٣١) بتاريخ ٢٥ جماد الأولى ١١٥٥هـ.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٢٦٠ حجة (٥٤٢) بتاريخ ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٠٥هـ.

وإلى الشرق من القصبة الشمالية وبمحاذاتها تماماً نجد عدداً لا بأس من الصرافين الذين توزعوا بين اخطاط هذا الجزء من القاهرة الفاطمية بصورة تعكس على المستويين الجغرافى والتاريخى منحى التطور العمرانى فى هذه المنطقة خلال العصر العثمانى، وهو منحى يعد فى حد ذاته استطراداً منطقياً لتطورها فى العصر المملوكى.

ويبدأ هذا الخط العمرانى، كما هو الحال فى القصبة، من الشمال بأحد أبواب القاهرة الفاطمية وهو باب النصر الذى اتصلت العمارة بين داخله وخارجه منذ الثلث الأول من القرن ٧هـ (١٣م). وقد كان خارج هذا الباب فضاء فى العصر الفاطمى وليس فيه سوى مصلى العيد، وعندما توفى الوزير الفاطمى بدر الجمالى وبنى له تربة خارج باب النصر أخذ أهل الحارات خارج باب الفتوح فى بناء الترب حول قبر الجمالى. فلما كان عام ٧٣٢هـ شيد الأمير سيف الدين الحاج آل ملك جامعاً وحماماً وداراً فى هذه الجهة فتزايد العمران بها وأصبح فيها أيام المقريزى سبعة أسواق جليلة منها سوق اللفت وسويقة زاوية الخادم وسوق جامع آل ملك وسويقة السنابطة وسويقة أبى ظهير وسويقة العرب[١].

وشارع باب النصر يعرف أيضاً بشارع الجمالية أوله من باب النصر شمال القاهرة وينتهى إلى السكة الحديد تجاه المشهد الحسينى[٢]. وقد شهد حى الجمالية عند نهاية القرن ١٧م وبداية القرن ١٨م ازدهاراً ملحوظاً، وهو عائد ولا ريب إلى ازدياد واتساع النشاط الاقتصادى للتجار الشوام بالقاهرة وإلى رواج تجارة البن والتوابل، وقد كان هذا الازدهار أحد الملامح البارزة فى التاريخ الحضرى للمدينة أثناء الحكم العثمانى[٣].

وكان من أثر إنشاء العديد من المنشآت التجارية بهذا الحى أن تعرضت بنيته لتغير مضطرد، فقد شيدت وكالة ذو الفقار كتخدا مستحفظان فوكالة [٤] وسبيل أودا باشى وسبيل[٥] وكتاب أودا باشى فى عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م). وفى عام ١١٠٦هـ (١٦٩٤م) أنشئت وكالة وسبيل عباس أغا[٦] ثم وكالة بازرعة ووكالة الكخيا وفى عام ١١٥٧هـ

---

(١) المقريزى: الخطط ج٢ ص٨-١٣٩، وكان بخارج باب النصر رقعة أيضا ورد ذكرها فى وثائق محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) حجة ١٩١ بتاريخ شهر صفر سنة ١٠٩٢هـ.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢ ص٦٥.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص٧٤.

(٤) أثر رقم (١٩).

(٥) وهو بحارة المبيضة - أثر رقم (١٧).

(٦) أثر رقم (٣٩٦).

(١٧٤٤م) سبيل وكتاب عبدالرحمن كتخذا وفى حوالى عام ١١٥٨هـ-١٧٤٠م) وكالة وزواية محسن رضوان[١].

ومن أهم أخطاط الجمالية خط وكالة الصابون الذى يمتد من باب النصر إلى قراقول (نقطة شرطة) الجمالية بأول شارع وكالة التفاح[٢]، وعرف بهذا الاسم نسبة لوكالة الصابون من أجل بيع الصابون بها وهى فى الأصل وكالة قوصون التى ذكرها المقريزى[٣]. وكانت هذه الوكالة من أهم المنشآت التجارية بالقاهرة، وكانت مخصصة للتجار الشوام ينزلون فيها ببضائع بلادهم من الزيت والشيرج والصابون والدبس والفستق والجوز واللوز والخرنوب والرب ولكنها تأثرت باضطراب أحوال الشام بعد غزو تيمور لنك لها عام ٨٠٣هـ[٤]، وانتهى بها الأمر فى العصر العثمانى إلى تخصصها وفى بيع الصابون وحده[٥].

ويعد خط خليل الطبلاوى من جملة حى الجمالية، وبه درب الطبلاوى الذى يضم دار محمود محرم أو المسافر خانة[٦]. وينتهى خط الجمالية بخط المشهد الحسينى الذى يضم شارع سيدنا الحسين وأوله من مسجد الحسين شمالاً إلى شارع السكة الجديدة جنوباً وعرف بهذا الاسم لأن به ضريح الإمام الحسين، ثم شارع المشهد الذى بدأ من آخر شارع سيدنا الحسين بلصق سبيل الشوربجى وينتهى عند أول شارع الباب الأخضر وبه وكالة الضانى[٧]

ويعكس التواتر التاريخى لأسماء الصرافين بخط الجمالية مدى تكاثف الحركة التجارية به منذ منتصف القرن ١٢هـ (١٨م)، تلك الحركة التى بدأت حثيثة الخطى فى القرن السابق له. ونعرف من هؤلاء الصرافين، «الحاج جبارة بن عجلان الصراف بخط وكالة الصابون»[٨] و«المكرم اسماعيل الصراف بخط الجمالية بن المرحوم محمد البلبيسى»[٩] و«المكرم الحاج سليمان بن المرحوم الحاج داود الصراف برأس وكالة الصابون الكاينة بخط

(١) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٧٥.
(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢ ص٦٥.
(٣) المرجع السابق ج٢ ص٧٠.
(٤) المقريزى: الخطط ج٢ ص٩٣.
(٥) ذكر أندريه ريمون (المرجع السابق ص٧٥) أن وكالة الصابون أنشئت عام ١١٥٨هـ (١٧٤٥م) وهو خطأ تشهد به وثائق المحكمة التى تشير كما سنرى لاحقا إلى وجود وكالة الصابون منذ عام ١٠٩١هـ (١٦٨٠م) على أقل تقدير.
(٦) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ٢٤٠.
(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢ ص٧٧، ٧٩.
(٨) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص٢٣ حجة (١١٠) بتاريخ ٦ ذى الحجة سنة ١٠٩١هـ.
(٩) سجل القسم العسكرية رقم (١٥٠) ص١٩٣ حجة (٣٢٤) بتاريخ غاية جمادى الثانية سنة ١١٥٤هـ.

الجمالية»[1] و«المكرم الحاج أحمد بن المرحوم حسن الصريف بالجمالية»[2] و«المحترم الحاج خضر الصراف بخط باب النصر»[3] و«المكرم الحاج أحمد الصراف بخط باب النصر»[4] وأيضًا «الحاج محمد بن محمد رمضان الصراف بخط الجمالية»[5] و«الحاج محمود الصراف بخط المشهد الحسينى وشيخ طايفة الجلابة فى الرقيق سابقا»[6] والمكرم الحاج صالح الصراف بخط خليل الطبلاوى»[7] و«المكرم مصطفى الصراف بخط الجمالية ابن المرحوم الحاج سليمان اللدادى»[8] و«الحاج احمد الصراف بخط المشهد الحسينى بن المرحوم مصطفى»[9] و«الحاج ابراهيم الصراف بخط الجمالية بن المرحوم الحاج محمد رمضان»[10].

وإضافة إلى خط الجمالية وما تفرع منه، فقد كانت هناك، مجموعة من الأخطاط التى اشتهرت منذ العصر المملوكى بأسواقها العامرة وجميعها يقع إلى الشرق من القصبة الشمالية وبالتحديد إلى الجنوب من خط الصاغة، وهى خط الخراطين وخط الصنادقيين الذى ينتهى عند خط الجامع الأزهر، إلى جانب خان الخليلى.

وبخط الخراطين سوق قديمة أشار إليها المقريزى فى خططه، على أنها كانت فى العصر الفاطمى تعرف بعقبة الصباغين ثم بسوق القشاشين وكانت فيما بين دار الضرب والوكالة الآمرية وبين المارستان وأصبح هذا السوق سوقاً لخراطى الأخشاب فى العصر المملوكى، حافلاً بالحوانيت المعدة لبيع المهد الذى يربى فيه الأطفال وحوانيت الخراطين وصناع السكاكين وصناع الدوى، وكانت بعض حوانيت السوق وقفًا على مدرسة جمال الدين الأستادار وتربة الناصر فرج بن برقوق بخارج باب النصر[11].

---

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص٢٢ حجة (٥٠) بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١١٦٧هـ.

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص٤٠ حجة (٨٨) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٦٧هـ.

(٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص١٠٢ حجة (٢١٩) بتاريخ ٩ صفر سنة ١١٦٨هـ وكذلك فى ص١٧٧ حجة (٣٣٩) بتاريخ ١٥ رجب سنة ١١٦٨هـ.

(٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص١٣٤ حجة (٢٨٨) بتاريخ ١٨ ربيع ثان سنة ١١٦٨هـ.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص٦ حجة (١٢) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٢هـ.

(٦) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣٠٣ حجة (٧٩١) بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١١٨٥هـ.

(٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٨٩ حجة بتاريخ ٨ ربيع ثان سنة ١١٩٣هـ.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٣٨ حجة بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١١٩٧هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص١٥٣ حجة بتاريخ ١٣ ذى الحجة سنة ١١٩٩هـ.

(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٥٢ حجة (١٠١) بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٤هـ وأشرنا آنفا إلى شقيق له بنفس الخط.

(١١) المقريزى: الخطط ج٢ ص١٠٣.

أما سوق الصنادقيين فهو تجاه المدرسة السيوفية وكان موقعه من جملة المارستان ثم عرف في زمن المماليك بفندق الدبابليين وأيضًا بسوق الصنادقيين حيث كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة مما يعمل من الخشب.[١] ، وهو ينتهي شرقًا عند الجامع الأزهر ، وكان به إلى منتصف القرن الماضي عدة وكائل أهمها وكالة السحاحير ووكالة الجلابة من إنشاء السلطان الغورى ووكالة الصناديق ووكالة وقف المناطيلي ووكالة السقط ووكالة إسماعيل افندى ووكالة السلطان إينال اليوسفي ووكالتان من إنشاء جوهر اللالا ووكالة محمد بيك أبي الذهب[٢] .

كما كان خط الجامع الأزهر حافلاً بالحركة التجارية والعمرانية ، فبه الجامع الأزهر بمدرسيه وطلبة العلم من شتى الأقطار الإسلامية التي تركت أثرها على تسميات أروقة الجامع[٣] ، فضلاً عن ثلاثة وكائل هي وكالة فتوح بك ووكالة وقف الدرندلي ووكالة قايتباي تجاه باب الشوام[٤] ، وعلى مقربة من الجامع وبشارع التبليطة كانت هناك أيضًا وكالة الغورى التي انشأها السلطان الغورى فيما بين سنتي ٩٠٩ و ٩١٠هـ (١٥٠٤-١٥٠٥م)[٥] .

ومن الأسواق التي كانت بهذه الناحية من القاهرة ، سوق خان الخليلي ، وكان موقعه تربة القصر الفاطمي الشرقي التي فيها قبور الخلفاء الفاطميين المعروفة بتربة الزعفران . وقد أنشأ هذا الخان الأمير جهاركسي الخليلي أمير اخور الملك الظاهر برقوق بعدما نبش قبور الموتى وأخرج عظامهم إلى المزابل ، وجعله وقفاً على عمل خبز يفرق بمكة على الفقراء وان صار يحمل مالاً إلى مكة بدءاً من عام ٨٠٦هـ.[٦]

وقد أمر السلطان الغورى في ربيع الآخر سنة ٩١٧هـ - ١٥١٠م) بهدم خان الخليلي وأنشأ مكانه حوانيت ورباعًا ووكالات يؤدى إليها ثلاث بوابات[٧] . وكان بهذا الخان في العصر العثماني عدد كبير من تجار الاتراك والتجار الأجانب الذين يمتلكون محلات في خان

---

(١) المقريزى : الخطط ج٢ ص١٠٢ .

(٢) على مبارك : الخطط الجديدة ج٢ ص٨٥ .

(٣) والرواق عبارة عن غرفة أو مجموعة غرف يقيم فيها جماعة من طلاب جهة واحدة أو جهات مختلفة بعضها أروقة مخصصة للبلاد المصرية والبعض الآخر للغرباء كرواق الأتراك والمغاربة والشوام . .انظر د . عاصم الدسوقى مجمع علماء الأزهر في مصر القاهرة ١٩٨٠ ص٣٤،٣٦ .

(٤) على مبارك : المرجع السابق ج٢ ص٩٢ .

(٥) د . حسن الباشا : مدخل إلى الآثار الاسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٩م - ص١٩٤ .

(٦) المقريزى : الخطط : ج٢ ص٩٤ .

(٧) د . حسن الباشا : المدخل ص١٩٩ .

الخليلى رغم عدم استقرارهم فى القاهرة معظم الوقت(١).

أما الصرافون بهذه الأسواق والأخطاط، فمنهم «المحترم محسن بن حسين الصيدلانى الحلفانى الينبعى الصراف الآن بخان الخليلى»(٢) «والمكرم سليمان بن الحاج يوسف الصراف بخط الجامع الأزهر»(٣) «والحاج حسن الصراف بخط الأزهر»(٤) و«المكرم الحاج محمد بن المرحوم عمر الصراف بخط الخراطين»(٥) و«الحاج حسن بن المرحوم خليل الصراف بخط خان الخليلى»(٦) و«المكرم الحاج على الصراف بخط الجامع الأزهر ابن المرحوم الحاج حسن خاطر»(٧) و«المكرم محمد الصراف بخط الأزهر ابن المرحوم الشيخ حجازى»(٨) و«المكرم الحاج ابراهيم الصراف برأس خان خليلى ابن المرحوم مصطفى البلبيسى»(٩). و«السيد الشريف أحمد الصراف بخط الصنادقية»(١٠).

ذلك عن الجانب الشرقى للقصبة الشمالية، أما الجانب الغربى، من قاهرة الفاطميين فقد عثرنا على أسماء لصرافين اتخذوا من سوق أمير الجيوش وهو السوق الذى برأس حارة برجوان ويمتد إلى رأس سويقة أمير الجيوش وهى من أكبر أسواق القاهرة فى عصر المماليك، وكانت حافلة بحوانيت الملبوسات كحوانيت الرفائين والحياكين والغربيين والبزازين والخلعيين، إضافة إلى عدة من بياعى الأقباع(١١). ويطلق العامة عليها «سويقة مرجوش» وكان بها فى العصر العثمانى عدة وكالات أحصى منها على مبارك ١٤ وكالة(١٢) مما يومئ إلى ازدهار النشاط التجارى فى هذا الخط.

---

(١) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر - ج١ ص٢٠.

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢٠) ص٥٣ حجة (٢٥٧) بتاريخ ١٣ ربيع ثان سنة ١٠٩٢هـ.

(٣) مبايعات الباب العالى سجل (١٨٥) ص٩٣ حجة (٤٨٩) بتاريخ ١٨ صفر سنة ١١١٤هـ.

(٤) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص٣٥٥ حجة (٨٧٨) بتاريخ ٢٠ شوال ١١٣٥هـ، ولعله هو نفسه الذى أشير إليه باسم الحاج حسن بن حافظ الصراف بخط الجامع الأزهر - سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص٦٦ حجة ٨٥ بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٤٥هـ.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص٤٠ حجة (١٠٧) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٤٥هـ.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص٤ حجة (٨) بتاريخ ١٢ ربيع ثان سنة ١١٤٥هـ.

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (٢٦٣) ص٢٤ حجة (٣٦) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص١٧ حجة بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١١٩٥هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٥٦ حجة بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(١٠) محكمة الصالحية سجل (٥٣٤) ص٧١ حجة (١٤٥) بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٠٤هـ.

(١١) المقريزى: الخطط ج٢ ص١٠١.

(١٢) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر القاهرة - ج٣ ص٢٤.

الخليلى رغم عدم استقرارهم فى القاهرة معظم الوقت[١].

أما الصرافون بهذه الأسواق والأخطاط، فمنهم «المحترم محسن بن حسين الصيدلانى الحلفانى الينبعى الصراف الآن بخان الخليلى»[٢] «والمكرم سليمان بن الحاج يوسف الصراف بخط الجامع الأزهر»[٣] «والحاج حسن الصراف بخط الأزهر»[٤] و«المكرم الحاج محمد بن المرحوم عمر الصراف بخط الخراطين»[٥] و«الحاج حسن بن المرحوم خليل الصراف بخط خان الخليلى»[٦] و«المكرم الحاج على الصراف بخط الجامع الأزهر ابن المرحوم الحاج حسن خاطر»[٧] و«المكرم محمد الصراف بخط الأزهر ابن المرحوم الشيخ حجازى»[٨] و«المكرم الحاج ابراهيم الصراف برأس خان خليلى ابن المرحوم مصطفى البلبيسى»[٩]. و«السيد الشريف أحمد الصراف بخط الصنادقية»[١٠].

ذلك عن الجانب الشرقى للقصبة الشمالية، أما الجانب الغربى، من قاهرة الفاطميين فقد عثرنا على أسماء لصرافين اتخذوا من سوق أمير الجيوش وهو السوق الذى برأس حارة برجوان ويمتد إلى رأس سويقة أمير الجيوش وهى من أكبر أسواق القاهرة فى عصر المماليك، وكانت حافلة بحوانيت الملبوسات كحوانيت الرفائين والحياكين والغربيين والبزازين والخلعيين، إضافة إلى عدة من بياعى الأقباع[١١]. ويطلق العامة عليها «سويقة مرجوش» وكان بها فى العصر العثمانى عدة وكالات أحصى منها على مبارك ١٤ وكالة[١٢] مما يومئ إلى ازدهار النشاط التجارى فى هذا الخط.

---

(١) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر - ج١ ص٢٠.

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢٠) ص٥٣ حجة (٢٥٧) بتاريخ ١٣ ربيع ثان سنة ١٠٩٢هـ.

(٣) مبايعات الباب العالى سجل (١٨٥) ص٩٣ حجة (٤٨٩) بتاريخ ١٨ صفر سنة ١١١٤هـ.

(٤) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص٣٥٥ حجة (٨٧٨) بتاريخ ٢٠ شوال ١١٣٥هـ، ولعله هو نفسه الذى أشير إليه باسم الحاج حسن بن حافظ الصراف بخط الجامع الأزهر - سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص٦٦ حجة ٨٥ بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٤٥هـ.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص٤٠ حجة (١٠٧) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٤٥هـ.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص٤ حجة (٨) بتاريخ ١٢ ربيع ثان سنة ١١٤٥هـ.

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (٢٦٣) ص٢٤ حجة (٣٦) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص١٧ حجة بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١١٩٥هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٥٦ حجة بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(١٠) محكمة الصالحية سجل (٥٣٤) ص٧١ حجة (١٤٥) بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٠٤هـ.

(١١) المقريزى: الخطط ج٢ ص١٠١.

(١٢) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر القاهرة - ج٣ ص٢٤.

ومن صيارفة هذا السوق «المكرم الحاج على بن المرحوم الحاج عمر درغام الصراف برأس سوق أمير الجيوش»[(١)] و«فخر أمثاله الحاج عيد بن المرحوم الحاج عمر الصراف برأس سوق أمير الجيوش»[(٢)] ولعله شقيق الأول.

وإذن ما يهمنا شطر باب زويلة، فإننا سنجد عدداً كبيراً من الصرافين الذى عملوا فى خدمة عمليات التبادل التجارى المزدهرة فى هذا الجزء من قصبة القاهرة داخل وخارج باب زويلة.

ففى هذا الجزء من القصبة نجد خط الغورية، وبه شارع الغورية المنسوب لعمائر السلطان الغورى بهذه المنطقة وهو من أعظم شوارع القاهرة وأبهجها وهو عامر دائماً وبه الخانات والحوانيت والوكائل المشحونة بالبضائع[(٣)].

وكانت الغورية فى بداية العصر العثمانى، كما لاحظ ليون الأفريقى مليئة بحوانيت بائعى القماش، حيث كانت تباعأنواع القماش من نسيج الموصل وبعلبك[(٤)]، وظلت محافظة على وضعها كأكبر سوق للأقمشة بالقاهرة فى القرن ١٢هـ (١٨م)[(٥)].

ويحاور شارع الغورية، شارع التربيعة وشارع الفحامين الذى يسكنه كثير من العطارين[(٦)] وكثير من تجار المغاربة الذين يبيعون الطرابيش والبطانيات والأحرمة ونحو ذلك، وبها وكالتان إحداهما معدة لبيع أصناف العطارة ونحوها والأخرى لبيع أصناف البضائع المغربية[(٧)].

وإلى الشرق من الغورية خطان من أعمر أخطاط القاهرة المشتغلة بالتجارة وهما خط البندقيين وخط الحمزاوى.

وخط البندقيين كان يعرف قديماً باصطبل الجميزة أحد إصطبلات الخلفاء الفاطميين فلما

---

(١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص٤٢٠ حجة (١٠٥٥) بتاريخ ١٦ رجب سنة ١١٣٦هـ وقد ورد اسمه مرة أخرى فى سجلات هذه المحكمة على أن شهرته هى درغام وهو ما جعلنا نرجح انه شقيق للحاج عيد بن عمر - محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص١٢٨ حجة (٣١٤) بتاريخ ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١١٤٦هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص١١٤ حجة (٢٨٩) بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١١٤٦هـ.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة - ج٢ ص٢٥.

(٤) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص-١٩٦.

(٥) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص١٧.

(٦) ورد بالمحكمة أسماء العديد من العطارين بالفحامين منهم على سبيل المثال «الشيخ على العطار بسوق الفحامين» - محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص٥٩ حجة (١٣٩) بتاريخ ١١ شعبان سنة ١١٥٥هـ.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج٣ ص٦-٣٨.

زالت دولتهم اختط وصارت فيه مساكن وسوق به عدة دكاكين لعمل قسى البندق فعرف الخط بالبندقانيين لذلك، كما كان يعرف بسوق بئر زويلة وبه أيضاً كثير من أرباب المعايش المعدين لبيع المأكولات ورغم أن هذا الخط قد احترق في عام ٧٥١هـ(١٣٥٠م) في جملة الحرائق التي عمت القاهرة ونسبت للنصارى[١]، إلا أنه عاد للازدهار تدريجيًا واحتفظ بتسميته في العصر العثماني بالرغم من اقامة جملة من العطارين وغيرهم به، في عدة وكائل ودكاكين منها وكالة الإبر ويقال لها وكالة العقبى وهي معدة لبيع العطارة ونحوها ومنها أيضاً وكالة خان سعيد[٢].

وشهد خط البندقيين في العصر العثماني تركز عدد من الزياتين في حوانيته[٣].

ويتصل بخط البندقيين، خط الحمزاوي، وهو منسوب إلى جانب الحمزاوي أحد أمراء السلطان سليم بن عثمان لما أنشأ به الخان الكبير المعروف بالحمزاوي في القرن ١٠هـ (١٦م) وكان أصله بيتًا لابن السلطان الغوري، وبشارع الحمزاوي عدة دكاكين مشحونة بالأقمشة الثمينة كالجوخ والأطلس وأنواع الحرير والمقصبات وبه أيضاً عدة وكالات أخرى[٤].

ومن أخطاط هذا الجزء خط العقادين، وكان به طائفتان حرفيتان إحداهما للعقادين البلدي (المصريون) والأخرى للعقادين الرومي (الأتراك)[٥]، وشارع العقادين من الشوارع الكبيرة المشهورة العامرة وبه جملة من حوانيت العقادين وغيرهم وبه جامع الفاكهاني وسبيل محمد على المعروف بسبيل العقادين[٦].

ويليه مباشرة المغربلين الممتد إلى باب زويلة، وكانت هذه الخطة تعرف بسوق الغرابليين والمناخليين لأن بها حوانيت كانت تعمل بها مناخل الدقيق والغرابيل[٧].

---

(١) المقريزي: الخطط ج٢ ص٣١ و٤-١٠٥.

(٢) على مبارك: المرجع السابق ج٣ ص٣-٣٤. وجاء في وثائق المحكمة أنها وكالة المرحوم قلنطاني العثماني تعرف بخان سعيد بخط البندقيين محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) حجة ٥٣١ بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٠٤١هـ.

(٣) من هؤلاء الزياتين حجازي بن شرف الدين بن خفاجي الزيات - محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص١٤٩ حجة (٥٦٣) بتاريخ ٧ ربيع ثان سنة ١٠٤١هـ.

(٤) على مبارك: الخطط الجديدة ج٣ ص٣٤.

(٥) كان لطائفة العقادين طائفة حرفية لها شيخ ونقيب حسبما ورد في وثائق المحكمة - محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) سنة ١١٤٤ - ١١٤٨هـ حجة رقم (٤٤٦) والصالحية النجمية سجل (٥١٩) من سنة ١١٥٥هـ - ١١٥٦هـ حجة (٢٨)، وقد ارتبط انشاء حوانيت العقادين الرومي في هذا الخط بقيام أحمد كتخدا الخربوطلي ببناء مسجد الفكهاني (١١ / ١٧٣٥م) - اندريه ريمون المرجع السابق ص١٧٤.

(٦) على مبارك: المرجع السابق ج٢ ص٢٨ و٣٠.

(٧) على مبارك: المرجع السابق ج٢ ص٣١-٣٢.

وبهذا الخط تنتهى الأسواق التجارية القائمة بالقاهرة الفاطمية (داخل باب زويلة)، وممن وردت أسماؤهم من الصرافين بهذه الأحياء التجارية فى وثائق المحكمة الشرعية، «الحاج محمد بن مرة بن مسراب الحمارى الشهير بالسفينى الصراف بخط البدنقيين»[1] و«المكرم مسلم الصراف بخط العقادين البلدى»[2] و«الحاج منتصر بن المرحوم الحاج ناصر الصراف برأس عطفة المغربلين»[3] و«المكرم محمد بن عمر الصراف بخط العقادين البلدى»[4]، و«الحاج على الصراف بخط الغورية ابن المرحوم حسن»[5] و«الشمسى محمد بن الحاج على الصراف بالغورية»[6] و«الحاج مصطفى سرور والحاج على بن الحاج رجب» وكلاهما صراف بخط البندقيين[7] و«المكرم على الصراف ابن حسن بخط الحمزاوى»[8] و«المكرم أحمد الصراف بخط البندقيين»[9].

أما خارج باب زويلة، فقد كانت هناك عدة اخطاط عامرة بالتجارة والحرف الصناعية مما استوجب تواجد مكثف للصيارفة فيها، والأخطاط التالية مباشرة للباب هى خط باب زويلة (أو خارج باب زويلة) وخط الخيمية.

وقد عمر هذا الجزء من خارج باب زويلة فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون وكثرت به العمائر، ويطلق على الشارع خارج باب زويلة الشارع الأعظم الذى ينتهى إلى جامع ابن طولون[10]. وبشارع باب زويلة الذى يمتد غربا إلى أول شارع تحت الربع وكالة الشماشرجى وقراقول باب زويلة[11]. وقد عرف باب زويلة ببوابة المتولى لوجود متولى الشرطة فى هذا المكان حيث كان ينفذ أحكام الإعدام شنقا على باب زويلة القريب من القراقول[12].

أما الخيامية فقد كانت تعرف فى العصر المملوكى باسم الموازيين (الموازنيين)، وفى عام

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص٧٣ حجة (١٩٤) بتاريخ ١٠ ربيع ثان سنة ١٠٠٩هـ.
(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص٣ حجة (٩) بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١١٥٥هـ.
(٣) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٢٠٣ حجة (٦٥٢) بتاريخ ١٣ جماد الأولى سنة ١١٥٧هـ.
(٤) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٢٠٥ حجة (٦٥٦) بتاريخ ٦ جماد الأولى سنة ١١٥٧هـ.
(٥) سجل اسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٥٩ حجة (٥٨٣) بتاريخ ٨ ربيع ثان سنة ١١٦٦هـ.
(٦) محكمة الجامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص٨٩ حجة (١٩٣) بتاريخ ١٥ محرم سنة ١١٦٨هـ.
(٧) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٧هـ.
(٨) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص٣١ حجة (٤٧) بتاريخ ٨ شوال سنة ١١٧٨هـ.
(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص١٦٦ حجة (٣٤٩) بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٠٤هـ.
(١٠) المقريزى : الخطط ج٢ ص١٠١
(١١) على مبارك : الخطط الجديدة ج٣ ص٥٠
(١٢) أندريه ريمون : فصول من تاريخ القاهرة ص ٤٠

وإلى الغرب من شارع باب زويلة، نشأت عبر الخليج عدة أخطاط بدءاً من العصر المملوكي، وتدل كثرة أسماء الصرافين ممن عملوا بها والتي وصلتنا في سجلات المحاكم الشرعية، على اضطراد العمران في هذه الأخطاط خلال العصر العثماني وازدهار النشاطات التجارية والاقتصادية بها.

وتبدأ هذه الأخطاط بخط باب الخرق (باب الخلق) من آخر شارع تحت الربع إلى أول شارع غيط العدة[1]، وإلى الشمال منه خط قنطرة أمير حسين، وهو من جملة بساتين الوزيرية وقد عمر فيه الأمير شرف الدين حسين ابن أبي بكر بن إسماعيل بن حيدرة بيك الرومي مسجداً وفتح خوخة (باب) في سور القاهرة الغربي ليمر الناس عبرها إلى جامعة فيعمر[2]. وقنطرة الأمير حسين التي أنشأها الأمير ليعبر المارة عليها. الخليج باتجاه جامعة، انشئت في عام ٧١٩هـ (١٣١٩م) بعد تشييد الجامع، وظلت قائمة إلى سنة ١٨٩٧م التي تم فيها ردم الجزء الأول من الخليج من جهة قنطرة غمرة إلى ميدان باب الخلق وفي تلك السنة ردمت القنطرة على الخليج ومكانها اليوم في الزاوية البحرية الغربية بميدان باب الخلق تجاه مدخل حارة الأمير حسين[3].

ومن الأخطاط بهذه الجهة خط قوصون وعرف بهذا الاسم لوجود جامع الأمير قوصون الذي بدأ في عمارته سنة ٧٣٠ (١٣٣٠)، وكان موضعه دار بجوار حارة المصامدة من جانبها الغربي تعرف بدار «آقوش غيلة» ثم عرفت بدار الأمير جمال الدين قتال السباع الموصلي فأخذها قوصون من ولده وهدمها واستخدم شاد العمائر الأسرى في تعمير هذا الجامع[4]، الذي لم يبق منه إلا بوابته الشرقية التي بشارع السروجية وبوابته الغربية التي بداخل درب الأغوات، وقد اختفى جزء من هذا الجامع الذي يعرف لدى العامة بجامع قيسون أثناء شق شارع محمد علي أو القلعة[5].

وحتى القرن ١٢هـ (١٨م) كان خط قوصون من الأحياء التي يسكنها الصفوة من العسكريين نظراً لقربها من القلعة وكان بها بعض قصور البكوات[6].

---

(١) علي مبارك: الخطط الجديدة ج٣ ص٥١.
(٢) المقريزي: الخطط ج٢ ص٦ -٤٧.
(٣) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ج٩ - ص٦٣ هامش (١) للمحقق.
(٤) المقريزي: الخطط ج٢ ص٣٠٧.
(٥) د. عبدالرحمن زكي: القاهرة ص١٢٣ وهامش (٤).
(٦) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ١٦٧.

وبخارج باب الخرق نجد خط السلان شاه المعروف الآن بغيط العدة[1]، وبهذا الخط جامع سلطان شاه شيده المقر السيفي الأمير سلان شاه بن قرا أمير الطبلخاناه في دولة السلطان شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون وقد توفي في سنة ٧٧٦هـ (١٣٧٤م) ودفن في مسجده هذا[2].

وعند نهاية خط السلان شاه، نجد خط حارة عابدين، وكانت هذه الحارة تمتد من آخر شارع غيط العدة ثم امتد شارع عابدين إلى قرب دار الحجر في عصر الخديوى اسماعيل[3]. وبهذا الخط أنشأ الأمير عابدين بك جامعة تجاه درب الملاحفية[4].

وليس هناك ما هو أدل على ازدهار العمران بالأحكار المملوكية القديمة على الناحية الغربية للخليج، من كثرة ورود أسماء لصرافين عملوا بهذه الأخطاط التى شهدت كثافة عمرانية وسكانية ملحوظة في العصر العثماني، وأهم هذه الخطط:

١- سويقة السباعين، وهى قديمة ذكرها المقريزى فى خططه على أنها قرب حكر الخليلي[5]، عرفت بذلك لوجود بركة تسمى بركة السباعين لأنه اتخذ عليها داراً للسباع ولم يبدأ العمران فى هذه البقعة إلا بعد عام ٧٠٥هـ (١٣٥٠م)[6]

وفى هذه السويقة عمر الأمير آق سنقر شاد العمائر السلطانية جامع آق سنقر على البركة الناصرية[7].

٢- خط جامع مسكاه (مسكة) المشيد بحكر مسكة بسويقة السباعين، وكان من جملة حكر الزهرى ثم أفرد وصار بستاناً تنقل إليه جماعة كثيرة، فلما عمرت الست مسكة وهى من جوارى الملك الناصر محمد بن قلاوون، جامعها بهذا الحكر بنى الناس حوله حتى صار متصلاً بالعمارة من سائر جهاته وسكنه الأمراء والأعيان وأنشأوا به الحمامات والأسواق[8].

---

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج٣ ص٥٣.
(٢) حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية ج١ ص٢٦٧.
(٣) على مبارك: المرجع السابق ج٣ ص٨٨.
(٤) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر والقاهرة - ج٥ ص٤٦.
(٥) المقريزى: الخطط ج٢ ص١١٥.
(٦) على مبارك: المرجع السابق ج٣ ص٩٠.
(٧) المقريزى: الخطط ج٢ ص٣٠٩.
(٨) المقريزى: الخطط ج٢ ص١١٦ وقد ذكر عن الست مسكه أنها وأخرى تعرف بالست حدق كانتا من جوارى الناصر محمد نشأتا فى داره وصارتا قهرمانتين لبيت السلطان، بينما يرى د. عبدالرحمن زكى أن هذين الاسمين هما لسيده واحدة هى الست حدق التى اشتهرت بالست مسكة - القاهرة ص١١٩ هامش(٤).

٣- خط سويقة اللالا : وشارع اللالا هو الممتد الآن من باب عطفة عمر شاه الموصلة إلى شارع الهياتم بالحنفى بحى الناصرية[١] . ويتفرع منه حارة العراقى وبها ضريح يعرف صاحبه بالشيخ محمود ، وزاوية تعرف بزاوية الست لالا كانت خربة وجددت سنة ١٢٩٥هـ ويعمل بها مولد كل سنة للست لالا المدفونة بها وبها أيضًا جامع الكردى[٢] .

ومن خطط القاهرة فى ظاهرها الغربى ، جنوبا ، والتى عرفت حوانيتا للصيارفة فى العصر العثمانى ، خط قنطرة آق سنقر ويتوصل إليها من خط قبوة الكرمانى ومن حارة البديعيين المعروفة بالحبانية[٣] وهذه القنطرة أنشأها عبر الخليج الأمير آق سنقر شاد العمائر السلطانية عندما أنشأ جامعة فى البركة الناصرية[٤] .

وهناك أيضًا خط درب الجماميز ، وكان يعرف فى العصر المملوكى بخط قبو الكرمانى على الضفة الشرقية للخليج وكان يسكنه جماعة من الفرنج والأقباط ويرتكبون القبائح به فلما بنى جامع بشتاك تحولوا عنه ، وإن بقيت هناك حارة كبيرة معمورة تعرف بحارة النصارى فهى من بواقى ما كان يسكن منهم بهذا الخط[٥] .

وكذلك خط الداودية ، المشيد به مسجد الملكة صفية[٦] وبه شارع الداودية القبلى عن يسار المار من شارع سويقة عصفور قبلى مسجد الست صفية وبه إلى اليسار سكة الداودية غرب مسجد الست صفية يسلك منها لشارع الداودية البحرى وهو من جملة خط المدابغ القديم ودرب الفواخير[٧] .

أما النهاية الجنوبية لهذا الجزء من القاهرة فى العصر العثمانى والتى عمل بها صرافون فتشمل خطى قناطر السباع وطولون وقناطر السباع التى أعطت اسمها لهذا المكان من حى السيدة زينب الحالى أنشأها الملك الظاهر بيبرس البندقدارى لانه كان يكره سكنى القاهرة

---

(١) حسن عبدالوهاب : تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها - من محاضرة ألقيت بالمجمع العلمى المصرى فى ٤ أبريل ١٩٥٥ - مطابع دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٥٧ ص٢٨ .

(٢) على مبارك : الخطط الجديدة ج٣ ص٩٣ .

(٣) المقريزى : الخطط ج٢ ص١٤٧ .

(٤) عبدالرحمن عبدالتواب : منشآتنا المائية عبر التاريخ - القاهرة ١٩٦٣ ص٢٣ .

(٥) على مبارك : المرجع السابق ج٣ ص١٠ .

(٦) عن تاريخ هذا الجامع الذى شيد فى نهاية الثلث الأول من القرن ١١هـ انظر : هدايت على تيمور : جامع الملكة صفية . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الآثار الإسلامية بكلية الآثار - جامعة القاهرة ١٩٧٧ ص١٠ وما بعدها .

(٧) على مبارك : المرجع السابق ج٣ ص٤ - ٦٥ .

مخافة من حواشيه على الرعية فأنشأ دوراً كثيرة بظاهر القاهرة وأنشأ الجسر الأعظم والقنطرة التي على الخليج وهى قنطرة السباع[1]. وهى ذاتها التى عرفها العامة بقنطرة السيدة[2] لقربها من ضريح ومسجد السيدة زينب، أو بالأحرى أمام هذا المسجد، وكان عليها رنك الظاهر بيبرس وهو الفهد منحوتاً بأحجارها ورغم أنه أعيد تشييدها كاملة فى زمن الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٣٥هـ (١٣٢٥م) إلا أن السلطان الناصر محمد أمر باعادة نقش رنك الفهد عليها بعدما لهج العامة بأن غرضه من إعادة تشييد القنطرة هو إزالة رنك الظاهر بيبرس[3].

ويذكر محمد رمزى فى تحقيقه لكتاب النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى أن هذه القنطرة كانت تتكون من قنطرتين إحداهما توصل بين شارع الكومى وشارع السد والثانية بين مراسينا والكومى، وفى سنة ١٨٩٨م ردم الجزء الأوسط من الخليج وبردمه اختفت القنطرة من تلك السنة تحت ميدان السيدة الذى دخل فيه جزء من شارع الكومى وآخر من مراسينا[4].

وكانت قناطر السباع هى الحد الجنوبى لعمران القاهرة المملوكية كما وصفها المقريزى فى القرن ٨هـ (١٤م)[5].

والى الشرق من قناطر السباع نشط جماعة من الصيارفة فى خدمة الحركة التجارية بحى طولون الذى عرف فى وثائق المحكمة بأسماء عدد من خططه، فيقال «خط طولون» وخط الصليبة الطولونية أو الصليبة فحسب وخط حدرة الحناء أو خط الحدرة أو خط حدرة طولون. وكانت هذه الأخطاط عامرة بالتجار المغاربة على وجه الخصوص كما يتضح ومن وثائق محكمة الجامع الطولونى.

وكان فى هذا الخط عدة قيساريات تحدق بالجامع الطولونى ذاته مثل قيسارية الجامع الطولونى وموضعها كان جزءاً من دار الإمارة عمرها القاضى تاج الدين المناوى سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٩م) من فائض مال الجامع الطولونى وزاد عمرانها ثم أنشأ قاضى القضاة جلال الدين

---

(١) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج٧ ص١٩١.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج٣ ص١٥.

(٣) عبدالرحمن عبدالتواب: منشآتنا المائية ص(٢١-٢٢).

(٤) ابن تغرى بردى: المصدر السابق ج٧ ص١٩١ هامش (٥) للمحقق.

(٥) المقريزى: الخطط ج٢ ص١٣٥. وكان عند هذه القناطر بالعصر العثمانى مناخ للجمال ومخلة للحمير - أندريه ريمون المرجع السابق ص٥٦.

عبدالرحمن بن شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى قيسارية أخرى من مال الجامع فى سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) «فرغب الناس فى سكناها لوفور العمارة بذلك الخط»[١].

أما شارع الصليبة فيبدأ من جهة المنشية وينتهى عند أول شارع حدرة الحناء قبالة بئر الوطاويط، وحدرة الحناء تنتهى بدورها إلى مسجد الجاولى بأول شارع مراسينا[٢].

وربما أشير إلى حدرة الحناء بخط الحدرة على سبيل الاختصار أو خط حدرة طولون من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء.

وأغلب صيارفة هذه الأخطاط القائمة بشرق القاهرة وجنوبها الشرقى عملوا هناك منذ أواسط القرن ١٢هـ (١٨م) عدا أربعة من القرن الحادى عشر للهجرة هم: «السيد الشريف حمودة بن السيد الشريف شاهين الصراف بالصليبة الطولونية»[٣] و«الحاج عسر بن المرحوم حرب بن المرحوم محمد الصراف بطولون»[٤]. و«الحاج عبدالرءوف بن الحاج حسن الصراف بطولون»[٥]. و«الحاج هاشم الصراف بخط باب الخرق»[٦].

ومن صيارفة النصف الأول من القرن ١٢هـ «المكرم محمد بن إبراهيم الصراف بخط حارة عابدين»[٧]، و«المكرم الحاج محمد بن الحاج محمد الصراف بخط باب الخرق»[٨] والمكرم الأمثل الحاج عبدالرحمن بن المرحوم الحاج نجا الصراف طولون والمكرم الأمثل الحاج محمد بن عبدالكريم الصراف بخط درب الجماميز»[٩] و«رمضان الصراف بخط باب الخرق»[١٠].

أما الصيارف منذ النصف الثانى من القرن الثانى عشر للهجرة، فهم كثر، وأهمهم «الحاج محمد بن صالح الصراف بخط سويقة السباعين»[١١] و«السيد الشريف على بن السيد

---

(١) المقريزى: الخطط ج٢ ص٩١.

(٢) على مبارك: الخطط ا لجديدة ج٢ ص٥-١٢٦.

(٣) محكمة الجامع الطولونى سجل (١٩٥) ص٨٠ حجة (٢٩٠) بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٠٣٤هـ.

(٤) محكمة الجامع الطولونى سجل (١٩٥) ص٢٠٤ حجة (٧٢٣) بتاريخ ٨ محرم سنة ١٠٣٥هـ.

(٥) محكمة الجامع الطولونى سجل (٢٠٢) ص١٢٥ حجة (٣٥٢) بتاريخ ٢ محرم سنة ١٠٦٥هـ.

(٦) سجل مبايعات الباب العالى رقم (١٧٣) ص١٦٦ حجة (٤٦٠) بتاريخ ٤ محرم سنة ١٠٩٩هـ.

(٧) سجل مبايعات الباب العالى رقم (١٨٥) ص٢٣٩ حجة (١١٥٨) بتاريخ ١٢ جماد أول سنة ١١١٤هـ.

(٨) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص٣٢٥ حجة (٧٩٥) بتاريخ ٢٤ جماد أول سنة ١١٣٥هـ.

(٩) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة فى مصر العصر العثمانى - ص١٥٤ نقلا عن محكمة طولون سجل (٢١٩) ص٢٢٨ حجة ٥٤٩ بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٣٨هـ.

(١٠) سجل اسقاطات القرى رقم (٣) ص١٩٢ حجة (٦١٨) بتاريخ ١٨ جماد الآخرة سنة ١١٤٦هـ.

(١١) سجل الديوانالعالى رقم (١) ص٨ حجة (١٤) بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.

محمد الصراف بخط الصليبة»[1] و«الحاج محمد سرور الصراف بخط درب الجماميز»[2] و«المكرم على بن خضر الصراف بخط قنطرة سنقر»[3] و«المكرم الحاج مصطفى ابن المرحوم درويش محمد الصراف بخط درب الجماميز»[4] و«المكرم الحاج شاهين بن المرحوم حمزة الصراف بخط الصليبة»[5] و«المكرم محمد بن المرحوم الحاج على الصراف هو كوالده بخط درب الجماميز»[6] و«الحاج حسين علام الصراف بخط قناطر السباع»[7] و«المكرم الحاج أحمد بن عطا الله الصراف بخط قناطر السباع»[8].

ومعهم أيضًا «الشهابى أحمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر بن سعد»[9].

ومن بعدهم «المكرم مصطفى بن محمد الصراف بخط قوصون»[10] و«الحاج حسن الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم محمد الحلاق»[11] و«المكرم مصطفى الصراف بخط سويقة السباعين ابن المرحوم محمد»[12]. والزينى إسماعيل الصراف بخط حدرة الحناء ابن المرحوم الشيخ محرم»[13] و«السيد الشريف على الصراف بخط الصليبة»[14]. والشهابى أحمد الصراف بخط الصليبة ابن المرحوم الحاج على»[15] و«الحاج أحمد الصراف بخط قناطر السباع»[16] و«المكرم محمد للصراف بخط السلطان شاه ابن المرحوم الحاج حسن الصراف كان»[17] و«المكرم سليمان بن المرحوم الحاج حسين علام الصراف بخط

---

(١) سجل الديوان العالى رقم (١) ص١٤ حجة (٢٣) بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.
(٢) سجل الديوان العالى رقم (١) ص١٧ حجة (٣١) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.
(٣) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٢٥ حجة (٤٣) بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٥٤هـ.
(٤) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٣٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١١٥٤هـ.
(٥) سجل الديوان العالى رقم (١) ص١٣٧ حجة (٢٩٥) بتاريخ غرة صفر سنة ١١٥٥هـ.
(٦) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٢٠١ حجة (٤٠٦) بتاريخ ١٢ رجب سنة ١١٥٥هـ.
(٧) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٢٤٩ حجة (٥٣١) بتاريخ ٢ صفر سنة ١١٥٦هـ.
(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص٣ حجة (٤) بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١١٥٩هـ.
(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص٤٠ حجة (٨٣) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
(١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص٤٥ حجة (٩٧) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
(١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص٥٩ حجة (١١٧) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٦٤هـ.
(١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٩ حجة (١٢) بتاريخ ٢١ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.
(١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٥٥ حجة (٧٩) بتاريخ غرة المحرم سنة ١١٦٥هـ.
(١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٣ حجة (٣٢) بتاريخ ١٧ من محرم سنة ١١٦٥هـ.
(١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٥٧ حجة (٨٣) بتاريخ غرة ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.
(١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٥٣ حجة (٥٦٣) بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.
(١٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٦٦ حجة (١٠٤) بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.

قناطر السباع»[١] و«المحترم أحمد الصراف بخط سويقة السباعين ابن محمد»[٢] و«المحترم محمد خطاب الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»[٣] و«الحاج رجب بن المرحوم حسن الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»[٤] و«المحترم محمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر بن المرحوم على»[٥] و«السيد الشريف مصطفى الصراف بخط الصليبة»[٦] و«المكرم إسماعيل الصراف بخط حدرة طولون ابن أدهم»[٧] و«الشيخ عبدالحليم بن المرحوم الشيخ أحمد الصراف بخط سويقة اللالا»[٨].

ويضاف إلى الصرافين السابق ذكرهم كل من: «المكرم محمد مصطفى الصراف بخط حارة عابدين»[٩] و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن على»[١٠] والشيخ عبدالحكيم بن المكرم الشيخ أحمد الصراف بخط سويقة اللالا»[١١] و«السيد الشريف حسن الصراف بخط الصليبة ابن السيد محمد مكى»[١٢] و«الزينى مصطفى الصراف بخط قوصون ابن محمد»[١٣] و«الحاج محمد الصراف بخط قنطرة أمير حسين ابن محمد»[١٤] و«المكرم أحمد سلامة الصراف بخط قنطرة درب الجماميز»[١٥] و«المكرم محمد الصراف بن الحاج على الصراف هو كوالده بخط قناطر السباع»[١٦].

ومن الصرافين الذين عملوا بهذه الأخطاط فى العقدين الآخيرين من القرن ١٢هـ (١٨م) الجمالى يوسف الصراف بخط باب زويلة ابن المرحوم الحاج شاهين[١٧]، «وفخر أمثاله المكرم

---

(١) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص١٧٤ حجة (٣٤٨) بتاريخ ١٠ شوال سنة ١١٦٥هـ.
(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص١٧٥ حجة (٣٥١) بتاريخ ١٩ شوال سنة ١١٦٥هـ.
(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٥٣ حجة (٥٦٥) بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
(٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٥٣ حجة (٥٦٥) بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص٣ حجة (٤) بتاريخ ٩ جمادى الآخرة سنة ١١٦٦هـ.
(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص٢ حجة (٢) بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة سنة ١١٦٦هـ.
(٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص٤ حجة (٧) بتاريخ غاية جمادى الآخرة سنة ١١٦٦هـ.
(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص١٩٦ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١١٦٧هـ.
(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص٥٨ حجة (١٤٢) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١١٧٢هـ.
(١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص٩٤ حجة (٢٣٥) بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١١٧٢هـ.
(١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص١٠١ حجة (٢٥٣) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١١٧٢هـ.
(١٢) سجل إسقاطات المقرى رقم (٨) ص١٠١ حجة (٢٥٣) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١١٧٢هـ.
(١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص١٦٠ حجة (٣٩٧) بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١١٧٢هـ.
(١٤) سجل مبايعات الباب العالى رقم (٢٦٣) ص٤٤ حجة (٥٦) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ.
(١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص١٦ حجة بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١١٧٧هـ.
(١٦) محكمة قناطر السباع سجل (١٥٢) ص١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٧٨هـ.
(١٧) سجل اسقاطات القرى رقم (٦) ص٣٦٥ حجة بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١١٨١هـ.

شعراوى (ابن المرحوم سليمان) الصراف بخط باب الخرق»[١] و«المكرم على الصراف بخط الخرق بن محمد المرخم»[٢] و«فخر الأشراف الكرام السيد الشريف إبراهيم الصراف بخط حدرة الحناء»[٣] وفخر أمثاله المكرم زايد الصراف بخط جامع مسكاة ابن المرحوم رزق»[٤] و«المكرم محمد الصراف بخط سويقة السباعين ابن المرحوم الحاج صالح»[٥] و«المكرم على الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم مصطفى»[٦] و«فخر أمثاله المكرم محمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر ابن المرحوم محرم»[٧] و«المكرم الحاج محمد الصراف بخط حارة عابدين ابن المرحوم مصطفى[٨] و«أحمد الشعراوى الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم سليمان»[٩] و«فخر امثاله الحاج على الصراف بخط قوصون ابن المرحوم عمر القبانى»[١٠] و«الحاج عيسى الصراف بخط الصليبة»[١١] و«المكرم فرج الصراف بخط سويقة اللالا»[١٢] و«السيد عبدالفتاح الصراف بخط قوصون ابن الشيخ مصطفى الصفتى»[١٣] و«المكرم محمد الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم الشيخ إبراهيم أبو العطاء»[١٤] و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن الشيخ مصطفى»[١٥] (لعله شقيق السيد عبدالفتاح) ، و«الشيخ قاسم ابن المرحوم على محرم الصراف بخط طولون هو كوالده[١٦] ، والمكرم ابراهيم الصراف بخط

---

(١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٢٣٦ حجة (٥٥٨) بتاريخ ٧ شعبان سنة ١١٨٥هـ
وبقية الاسم من ص ٢٨١ حجة (٧٠٨) بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١١٨٥هـ.

(٢) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٢٥٤ حجة (٦٢٢) بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١١٨٥هـ.

(٣) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣١٦ حجة (٨٣٤) بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١١٨٥هـ.

(٤) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٢٣٦ حجة (٥٥٩) بتاريخ غرة شعبان سنة ١١٨٥هـ.
وجاء انه بخط سويقة السباعين فى سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص٣٢٦ بتاريخ ١٩ شعبان ١١٩٣هـ.

(٥) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٢٥٢ حجة (٦١٦) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٨٥هـ.

(٦) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣٣١ حجة (٨٨١) بتاريخ ١٢ صفر سنة ١١٨٦هـ.

(٧) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر سنة ١١٨٦هـ.

(٨) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣٥٤ حجة (٩٥٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٨٦هـ.

(٩) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٣٩٦ حجة (١٠٦٧) بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١١٨٦هـ

(١٠) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٤١٩ حجة (١١١٩) بتاريخ ١٥ جمادى الثانية سنة ١١٨٦هـ.

(١١) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص٨ حجة بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١١٩٢هـ.

(١٢) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٩ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٢هـ.

(١٣) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٢٨ حجة بتاريخ ١١ صفر سنة ١١٩٣هـ.

(١٤) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٧٩ حجة بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.

(١٥) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٥٦ حجة بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.

(١٦) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٥٣ حجة بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.

قوصون ابن المرحوم الشيخ على المنصورى»[١] و«الشيخ عبدالرحمن الصراف بخط حدرة طولون»[٢] و«الحاج محمد الصراف بخط قناطر السباع»[٣] و«الشمسى محمد الصراف بخط حدرة الحناء ابن الشيخ العمدة الأكمل شهاب الدين أحمد الجيزى»[٤] و«المكرم الحاج مصطفى الصراف بخط قوصون ابن المرحوم الحاج محمد[٥] و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط الحدرة ابن السيد الشريف إسماعيل المغربى الشهير بالحسانى»[٦] وربما كان هو نفسه الشيخ عبدالرحمن الصراف بخط حدرة طولون) و«السيد الشريف حسن الصراف بخط الصليبة»[٧] و«المكرم عبدالرحمن الصراف بخط قنطرة الأمير حسين ابن مصطفى»[٨] و«الشمسى محمد الصراف بخط الصليبة ابن الشهابى أحمد»[٩] و«المحترم خليل الصراف بخط درب الجماميز ابن الحاج على»[١٠] و«المكرم محمد الصراف بخط قنطرة الأمير حسين ابن المكرم خطاب» و«المكرم عبدالرحيم بن المرحوم الحاج مصطفى الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»[١١] و«المكرم شاهين الصراف بخط حارة عابدين ابن أدهم»[١٢].

أما صيارفة القرن ١٣هـ فمنهم «المكرم خليل الصراف بخط قنطرة درب الجماميز ابن المرحوم نجم الحابك»[١٣] و«المكرم حسين سرور الصراف بخط قوصون»[١٤] و«السيد الشريف محمد شلا الصراف بخط قوصون»[١٥] و«المكرم حسين الصراف بخط درب الجماميز ابن المرحوم حسن»[١٦] و«المكرم مصطفى الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم

---

(١) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص٢٢٨ حجة بتاريخ ١٣ رجب سنة ١١٩٣هـ.
(٢) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٧) ص٣ حجة بتاريخ ١١ ربيع الثانى سنة ١١٩٥هـ.
(٣) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٧) ص٨٢ حجة بتاريخ ١٣ رجب سنة ١١٩٥هـ.
(٤) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٢ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٩٧هـ.
(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٣ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٩٧هـ.
(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص١٠٢ حجة بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١١٩٨هـ، وجاء أيضا فى ص٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب سنة ١١٩٨هـ.
(٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص١١٨ حجة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١١٩٨هـ.
(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٢٧٨ حجة بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١١٩٨هـ.
(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٣٥٩ حجة بتاريخ ١٠ جمادى الأخرة سنة ١١٩٨هـ.
(١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٣٧٥ حجة بتاريخ ٣ رجب سنة ١١٩٨هـ.
(١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٦١ حجة بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.
(١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٠ حجة بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.
(١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٤٠ حجة بتاريخ غرة صفر سنة ١٢٠٠هـ.
(١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٤٤ حجة بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
(١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٤٥ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
(١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٤٦ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

على حجازى»[1] و«عثمان بن حسن الصراف بخط قنطرة درب الجماميز»[2] وكان معه شقيقه حسين بن حسن و«الحاج محمد الصراف بخط سويقة اللال ابن المرحوم الشيخ أحمد»[3] و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن حجازى»[4] و«المكرم الأمثل الحاج ابراهيم الصراف بخط الداودية ابن المرحوم موسى الشويخ»[5].

الصرافون فى شرق خط باب زويلة:

عمرت هذه الأخطاط الواقعة إلى الشرق من خارج باب زويلة فى بداية القرن الثامن الهجرى (١٤م) وهى تبدأ من باب زويلة وتنتهى إلى قلعة صلاح الدين وأولها خط درب الأحمر[6]. ويبدأ من بوابة المتولى إلى المفارق بأول شارع التبانة بجوار جامع عارف[7] ونظراً لمتاخمة الدرب الأحمر للأسواق القريبة من المدخل الجنوبى للقاهرة الفاطمية فقد كان به موقف للحمارة[8].

ويتفرع من هذا الخط، خط التبانة الذى ينتهى عند أول شارع باب الوزير بجوار جامع إبراهيم أغا[9]. وبجوار خط التبانة يوجد خط المارداني أو خط جامع المارداني (الماردينى). وكان مكانه أولاً مقابر أهل القاهرة ثم عمر مساكن فلما كان فى سنة ٧٣٨هـ (٧-١٣٣٨م) أخذت الأماكن من أربابها وبنى مكانها جامع المارداني، شيده الأمير الطنبغا الماردانى الساقى زوج ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون[10].

ويتصل خط الماردانى بشارع سويقة العزى[11]، وقد جاء فى الخطط للمقريزى أنها خارج

---

(١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٤٨ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٦٢ حجة بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٣٢٥ حجة بتاريخ غاية ربيع الأول سنة ١٢٠٠هـ.

(٥) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٦٩ حجة (١٣٩) بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٠٤هـ

(٦) المقريزى: الخطط ج٢ ص١١٠.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢ ص١٠١.

(٨) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص٥٦.

(٩) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢ ص١٠٢ وجامع إبراهيم أغا هو جامع آق سنقر الناصرى انتهى من تشييده عام ٧٤٨هـ (١٣٤٧م) وجدد فيه إبراهيم أغا مستحفظان سنة ١٠٦٢هـ (١٦٥٢) نعرف باسمه وهو يعرف أيضا بالجامع الأزرق - حسن عبدالوهاب تاريخ المساجد ج١ ص٢-١٥٣.

(١٠) المقريزى: الخطط ج٢ ص٣٠٨ وعن هذا الجامع انظر: د. حسن الباشا و(آخرون) القاهرة: تاريخها آثارها - فنونها - القاهرة - ١٩٧٠ص وما بعدها.

(١١) على مبارك: المرجع السابق ج٢ ص١٠٢.

باب زويلة قريبًا من قلعة الجبل كانت من جملة المقابر التى خارج القاهرة فيما بين الباب الجديد والحارات وبركة النيل وبين قلعة الجبل، فلما اختطت هذه الجهة عرفت هذه السويقة بالأمير عز الدين أيبك العزى نقيب الجيوش الذى استشهد على عكا عندما فتحها الأشرف خليل بن قلاوون سنة ٦٩٠ (١٢٩١م) وكانت هذه السويقة عامرة بالنشاط التجارى فى القرن ٩هـ (١٥م)(١).

وكانت سويقة العزى تشغل الجزء الجنوبى من شارع سوق السلاح الحالى فى المسافة الواقعة بين شارع غندور وشارع محمد على (القلعة)، وفى العهد العثمانى قُسم شارع سوق السلاح إلى قسمين أحدهما وهو البحرى فى المسافة ما بين شارع التبانة عند زاوية عارف باشا إلى حارة حلوات عرف بشارع سويقة العزى أى فى جهة غير التى كان بها المكان الأصلى لهذه السويقة، والثانى وهو القبلى الذى كانت فيه السويقة المذكورة (بين حارة حلوات وشارع محمد على) عرف بشارع سوق السلاح ويعرف الشارع كله الآن بشارع سوق السلاح وبذلك اختفى اسم سويقة العزى(٢).

ولقرب هذه السويقة من مقر الحكم بالقلعة فقد كانت وحتى نهاية القرن ١٨م سكنًا مفضلاً لكثير من ضباط الأوجاقات العثمانية(٣).

ومن الأسواق القريبة من القلعة والتى اشتغل بها صرافون، سوق السلاح، وهو غير سوق السلاح القديم الذى كان عند خط بين القصرين بشمال القاهرة الفاطمية فيما بين المدرسة الظاهرية بيبرس (أثر ٣٧) وبين قصر بشتاك (أثر ٣٤)، وجعل سوقًا لبيع القسى والنشاب والزرديات بعد زوال الخلافة الفاطمية(٤).

ويبدو أن هذا السوق الذى تركزت فيه صناعة وبيع الأسلحة فى العصر العثمانى قد انتقل بقرب القلعة لأسباب اجتماعية، حيث كان موطن وسكنى عدد كبير من العسكريين والأوجاقات لإشباع احتياجاتهم(٥)، ولا نعرف على وجه الدقة التاريخ الذى ظهر فيه سوق السلاح بالقرب من القلعة، وان كان لدينا حجة بوثائق المحكمة الشرعية تشير إلى وظيفة

(١) المقريزى: المصدر السابق ج٢ ص٦-١٠٧.

(٢) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج٨ ص٢٠٤ هامش (٣) للمحقق، ويبدو أن ذلك قد تم قبل عام ١٢٦٢هـ (١٨٤٧) حسبما يتضح من أمر تسمية الشوارع الصادر فى ذلك العام انظر: حسن عبدالوهاب: تخطيط القاهرة - ص٣٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص١٧٥.

(٤) المقريزى: الخطط ج٢ ص٩٧.

(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٧٦.

«النقيب بسوق السلاح وخان الخليلي» في عام ١١٥٦هـ (١٧٤٣م)[١] مما يرجح أن هذا السوق كان في مكانه القديم بالقاهرة الفاطمية حتى هذا التاريخ أو على أقل تقدير كان مازال يعرف بتسميته القديمة.

وتجاه القلعة نصادف آخر الأخطاط المحيطة بمقر الحكم في العصر العثماني وهو خط الرميلة، نسبة إلى ميدان الرميلة، المعروف الآن بميدان صلاح الدين. وكان يعرف بالميدان السلطاني أو ميدان القلعة وسمي أيضًا قرة ميدان أي الميدان الأسود، وكان في الجزء الشمالي منه سوق الخيل تجاه مدرسة السلطان حسن، وتعرف الرميلة اليوم بالمنشية[٢].

وقد عني بهذا الميدان السلطان الغوري في سنة ٩٠٩هـ (١٥٠٤م) فغرس فيه أنواع الفواكه والزهور وأقام بوسطه بركة كبيرة أطلق فيها فرس البحر وأنشأ فيه أبنية جديدة، وبعد وفاة الغوري أهمل الميدان وأقيمت به الأسواق في العصر العثماني[٣]. ولعلها نشأت لتلبية احتياجات العسكريين القاطنين بهذه الجهة.

ومن الأسواق بخط الرملية سوق البرادعية لصناعة برادع الدواب[٤] ورقعة القمح التي كان بها عدد كبير من الحواصل كما يظهر من حادث اجتياح العامة لها ونهبها في المحرم سنة ١١٠٧هـ[٥] (١٦٩٥م)، وارتبط بهذه الرقعة وجود وكالة للحمير وطائفة لشيالي الحبوب بالرميلة[٦]، كما انتقل سوق البارودية من محلات الباسطية للرملية في عام ١١١٤هـ (١٧٠٣م)[٧].

وصيارفة هذه الأخطاط هم: «الحاج عبدالفتاح سرور الصراف بخط الدرب الأحمر»[٨]، و«المكرم علي بن زايد الصراف بخط الرميلة»[٩] و«الحاج علي بن حسن الصراف بخط الرميلة»[١٠] و«المكرم علي بن حسن الصراف بخط الدرب الأحمر»[١١] و«السيد أحمد

---

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥١٩ حجة ٤٧٩.
(٢) د. عبدالرحمن زكي: قلعة صلاح الدين الأيوبي وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ ص١٥.
(٣) حسن عبدالوهاب: جامع السلطان حسن وما حوله - القاهرة ١٩٦٢ ص٦.
(٤) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ٧٦.
(٥) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص١٩٣.
(٦) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٥٦.
(٧) المرجع السابق ص٨٠.
(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص٦ حجة (١٥) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٤٥هـ.
(٩) سجل الديوان العالي (١) ص١٩ حجة (٣٢) بتاريخ ٢٠ ربيع الأخر سنة ١١٥٤هـ.
(١٠) سجل الديوان العالي (١) ص٢٠ حجة (٣٥) بتاريخ ٢٤ ربيع الأخر سنة ١١٥٤هـ.
(١١) سجل الديوان العالي (١) ص٢٦ حجة (٤٨) بتاريخ غرة جمادى الأولى سنة ١١٥٤هـ.

الصراف بأن السيد رضوان بخط الدرب الأحمر»[١]، و«الحاج علي بن حسن الصراف بخط التبانة»[٢] (ربما كان هو المذكور بالدرب الأحمر) و«الحاج حسن الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم محمد الحلاق»[٣] و«الزيني محمود الصراف بخط الدرب الأحمر ابن سرور»[٤] (لعله شقيق للحاج عبدالفتاح) و«الحاج إبراهيم الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم علي»[٥] و«الحاج علي الصراف بخط سويقة العزى ابن محفوظ»[٦] و«المكرم عثمان بن أحمد الصراف بخط الدرب الأحمر»[٧].

و«المكرم محمد بن أحمد الصراف بخط سويقة العزى»[٨] و«المكرم سعودى بن المرحوم أحمد زايد الصراف بخط الرملية هو كوالده كان»[٩] و«المكرم سليمان علام الصراف بخط الرملية»[١٠] و«المكرم حسن الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم إسماعيل»[١١] و«المكرم علي سبيع الصراف بخط سويقة العزى»[١٢] و«السيد الشريف بدوى الصراف بخط الدرب الأحمر ابن مصطفى»[١٣] و«عبدالله الصراف بخط الدرب الأحمر ابن محمد»[١٤] و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط الماردانى ابن المرحوم السيد الشريف أحمد»[١٥] و«المكرم على الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم عبدالله»[١٦]

---

(١) محكمة القسمة العسكرية سجل (١٥٠) ص١٩٦ حجة (٣٢٨) بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١١٥٤هـ.
(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص١٠ حجة (١٤) بتاريخ ١٠ ذى القعدة سنة ١١٥٩هـ.
(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص٥٩ حجة (١١٧) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٦٤هـ.
(٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢ حجة (١) بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١١٦٤هـ.
(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص١٢ حجة (١٦) بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ، وورد اسمه أيضا في سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص٦٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١١٧٢هـ، وكذلك في ص١٣٦ حجة (٣٤٢) بتاريخ ٢٨ شوال ١١٧٢هـ.
(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٦٠ حجة (٥٨٥) بتاريخ غاية ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
(٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص٣٥ حجة (١٤) بتاريخ غرة جمادى الأولى سنة ١١٨١هـ.
(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص٣٧٦ حجة بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١١٨٢هـ.
(٩) محكمة مصر القديمة سجل (١١١) ص٦٨ حجة (١٧٤) بتاريخ ١٠ رجب سنة ١١٨٩هـ.
(١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٩ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٢هـ.
(١١) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٢٦ حجة بتاريخ ١١ صفر سنة ١١٩٣هـ، وجاء اسمه مرة أخرى في سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص١١٨ - حجة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١١٩٨هـ.
(١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٥٤ حجة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.
(١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص١٧٩ حجة بتاريخ ٦ ربيع الأخر سنة ١١٩٣هـ.
(١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص٢٩٦ حجة بتاريخ ٢٥ الأول رجب ١١٩٣هـ.
(١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص٨ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الأخر سنة ١١٩٥هـ.
(١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٢٦٤ حجة بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٩٨هـ، ويبدو أنه نفس الصراف الذى رورد اسمه كاملا (على سبيع بن عبدالله) فى سجل إسقاطات القرى (٢٢) ص٢ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.

و«الحاج على الصراف بسوق السلاح ابن المرحوم عبدالجواد»[1] و«السيد صالح الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم الشيخ محمد اللقانى»[2] وأخيرًا من صيارفة القرن ١٣هـ، «الحاج أحمد سبيع الصراف بخط سويقة العزى»[3] ويظهر أنه أخ لعلى سبيع بن عبدالله الصراف بنفس الخط».

الصيارفة بظاهر القاهرة الغربى:

كان لوقوع هذا الجزء من ظاهر القاهرة فى وسط المسافة بين المدينة الفاطمية وبولاق ثغر القاهرة التجارى أكبر الأثر فى ازدهار العمران واتصاله منذ العصر المملوكي، وتشهد الكثرة من أسماء الصرافين التى عثرنا عليها بين سطور المحاكم الشرعية بمدى قوة النشاط التجارى فى أخطاط هذه الناحية خلال العصر العثماني.

وأهم الخطط التى انتشر فيها الصرافون:

١- خط ميدان الغلة أو خط الميدان: ويقع خارج باب القنطرة، متصلاً من شرقيه بعدوة الخليج ومن غربيه بالمقس ذكره المقريزى باسم ميدان القمح وميدان الغلة. وقد اشتهر بهذا الاسم لانه كان موقعًا للغلال أيام كان المقس ساحل القاهرة وكانت صبر القمح وغيره من الغلال توضع من جانب المقس إلى باب القنطرة عرضا، ثم أصبح هذا الميدان فى القرن ٩هـ (١٥م) سوقًا تباع فيه القشة من النحاس العتيق والحصر وغير ذلك وفى بعضه سوق الغزل وبه جامع يشرف على الخليج[4].

٢- خط باب الشعرية أو خط الشعرانى وأيضًا خط الدشطوطى خارج باب الشعرية. وباب الشعرية أحد أبواب القاهرة فى سورها البحرى الذى أنشأه صلاح الدين غربى الخليج المصرى وقد سمى باسم طائفة من البربر يقال لهم بنو الشعرية[5]. وكان تجاه هذا الباب قنطرة باب الشعرية على الخليج الكبير التى عرفت فى العصر المملوكى بقنطرة الخروبى،

---

(١) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص٣٨١ حجة بتاريخ ٦ رجب سنة ١١٩٨هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص١٠٦ حجة بتاريخ ١٣ ذى الحجة سنة ١١٩٩هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ، وجاء اسمه على هذا النحو «أحمد الصراف بسويقة العزى بن المرحوم الحاج أحمد سبيع» فى محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص٢٨ حجة (٥٠) بتاريخ ٤ بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٠٣هـ.

(٤) المقريزى: الخطط ج٢ ص٤-١٢٥ وكان عند باب القنطرة، الذي يشغله الآن المكان المسمى بالخرنفش قنطرة مرتفعة بحيث تمر المراكب من تحتها وكانت تسد بأبواب خوفا من الوصول للقاهرة عن طريقها - عبدالرحمن عبدالتواب: منشآتنا المائية ص٢٦.

(٥) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص١٢٥ وهامش (٣).

ويمشى من فوقها الى أرض الطبالة[1].

أما خط الدشطوطى، فهو ينسب لضريح سيدى عبدالقادر الدشطوطى داخل الجامع الشهير به فى هذه الخطة وقد أنشئ فى عام ٩٢٤هـ (١٥١٨م) وبهذا الخط جملة من مقابر الأولياء، ويقع جامع الدشطوطى بشارعه وهو عن يمين المار من شارع الفجالة تجاه شارع باب الشعرية[2].

ولوقوع هذه الخطط على الطريق بين شمال القاهرة وبولاق، فقد كان عند باب الشعرية وكالة للحمير[3]، كما كانت بها بعض الوكالات مثل وكالة الشكلى وهى من وقف حسن كتخدا وأخرى تعرف بوكالة الزيت وهى من وقف حسن كتخدا الشعرانى، وقد بنيت عام ١١٩١هـ (١٧٧٧م)[4].

٣- حارة النصارى: وقد ذكر على مبارك أنه توجد حارة للنصارى قرب خط قنطرة آق سنقر عند خط قبو الكرمانى[5]، إلا أن الصراف الذى جاء اسمه مرتبطًا بالعمل فى خط حارة النصارى، إنما ورد فى سجلات محكمة الزاهد، وكان مقرها فى العصر العثمانى جامع الزاهد الذى شيده عام ٨١٨هـ (١٤١٥م) الشيخ أحمد الواعظ الزاهد بخط المقس خارج القاهرة كما جاء فى الخطط المقريزية[6]. وجاء فى على مبارك أن حارة النصارى هى ذاتها شارع خميس العدس المتوصل إليها من جهة الخرنفش وهى تجاه القنطرة الجديدة[7]. ومعروف أن هذه القنطرة قد شيدت سنة ٧٢٥هـ (٤-١٣٣٥م) على الخليج الكبير وكانت توصل إلى أرض الطبالة ومنية السيرج ومكانها الآن بشارع الظاهر عند تلاقيه بشارع الخليج المصرى[8].

وهو ما يعنى أن خط حارة النصارى كان فى هذه الجهة التى عرفت بالمقس وبخط المقسم

---

(١) المقريزى: الخطط ج٢ ص١٤٧.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج٣ ص٧٢ والدشطوطى من متصوفة العصر المملوكى ويقال إنه كان لا يقيم الصلاة أبداً، انظر: د. توفيق الطويل: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى - القاهرة - ط٢ - ١٩٨٨ - ص٥٣.

(٣) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٥٥.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج٣ ص٧٦.

(٥) المرجع السابق ج٣ ص١٠.

(٦) المقريزى: الخطط ج٢ ص٧-٣٢٨.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج٣ ص٢٧.

(٨) عبدالرحمن عبدالتواب - منشآتنا المائية - ص٢٦.

المبارك» في وثائق المحكمة الشرعية وعادة ما كان سكان هذا الخط من الأقباط[1].

٤- خط الموسكي: نسبة إلى قنطرة الموسكي التي أنشأها الأمير عز الدين موسك قريب السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب ويتوصل إليها من باب الخوخة وباب القنطرة ويمر فوقها إلى بر الخليج الغربي[2].

٥- خط الأزبكية: كان هذا الخط في العصر العثماني من الأحياء المفضلة لدى البرجوازية من التجار والمشايخ[3]، وقد شيدت بيوت الخط حول بركة الأزبكية التي عرفت باسم الأمير أزبك من ططخ كبير أمراء السلطان قايتباى. إذ عنى بها فأزال كيانها وأعاد حفر البركة وأجرى إليها الماء من الخليج المصرى ثم أنشأ مناخًا لجماله كما أنشأ قصراً له فعرف بالأزبكية نسبة إليه وما أن أتم عمرانها حتى أنشأ بها مسجداً كبيراً وأنشأ حوله حمامًا ووكالة وقياسر للتجارة وانتهى من ذلك جميعه عام ٨٨٢هـ (١٤٧٧م)، وكان من جراء حفر البركة وعمل رصيف حولها أن رغب سراة مصر في سكنى الأزبكية فامتلأت بالقصور والحدائق التي تبارى الشعراء في وصفها[4].

وبدءاً من القرن ١٢هـ (١٨م) أصبح حي الأزبكية من الأحياء التي يقبل على الإقامة بها ضباط الأوجاقات والبكوات فنقل كثير منهم مقار إقامتهم إلى ضواحي بركة الأزبكية حيث أصبحت الحي الأرستقراطي المفضل[5].

ومن الجدير بالذكر أن بونابرت لما دخل القاهرة في ١٠ صفر عام ١٢١٣هـ، لم يجد فيها سكنًا يقيم به أفضل من بيت محمد بيك الألفي بالأزبكية بخط الساكت[6].

٦- خط الجامع الأحمر: والجامع الأحمر حسبما يذكر على مبارك في حارة القبيلة برأس الشارع قريبًا من ميدان الأزبكية وهو قديم جدده الأمير سليمان أغا السلحدار أحد رجال محمد على[7].

والصرافون الذين وردت أسماؤهم في بعض سجلات المحاكم الشرعية ممن مارسوا

---

(١) من ذلك ما ورد بسجلات محكمة الصالحية النجمية (سجل ٤٨٨ لسنة ١٠٢٦هـ) عن المعلمة مريم بخط المقسم المبارك خارج باب القنطرة حجة ٥٢٠ و٥٩١.

(٢) عبدالرحمن عبدالتواب: المرجع السابق ص٢٤ وعن الأمير موسك انظر: المقريزى ج٢- ١٤٧.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص١٨٢.

(٤) حسن عبدالوهاب: تخطيط القاهرة ص٤٠.

(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص٧٨.

(٦) عبدالرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار ج٣ ص١٣.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج٢ ص٥٤.

نشاطاتهم بظاهرة القاهرة الغربى هم، «الشمس محمد بن سليمان المزقينى الصراف بخط الموسكى»[١] و«السيد الشريف سالم بن السيد ناصر الصراف بخط الدشطوطى خارج باب الشعرية»[٢] و«فخر أمثاله الكرام كمال أقرانه العظام البدرى حسن بن المرحوم الأمير يوسف شطرفيل البلبيسى الصراف بخط باب الشعرية»[٣] و« الحاج محمد بن مصطفى الصراف بخط باب الشعرية»[٤] و«فخر أمثاله الحاج مصطفى بن المرحوم محمد جاويش شندل الصراف هو بخط ميدان الغلة»[٥] و«فخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى الصراف بخط الموسكى بن الحاج عبدالرحمن البلبيسى»[٦] و«الحاج محمد بن الحاج مصطفى الصراف بخط ميدان الغلة»[٧] و«المحترم المكرم الحاج حسن بن المحترم مصطفى شندل الصراف بخط الميدان»[٨] وهو أحد أبناء مصطفى بن محمد جاويش شندل الذين عملوا بالصرافة و«المكرم على الصراف بخط الأزبكية ابن المرحوم خليلى»[٩] و«المكرم الحاج يوسف الصراف بخط باب الشعرية ابن المرحوم الحاج حسن»[١٠] و«الحاج ابراهيم شطر فيل الصراف بخط باب الشعرية[١١] و«المكرم الحاج محمد الصراف بخط الجامع الأحمر»[١٢] و«الأمثل المكرم الحاج حجازى الصراف بخط ميدان الغلة ابن المرحوم الحاج محمد»[١٣].

ويضاف إلى هؤلاء كل من «الحاج أحمد محمود الصراف بخط ميدان الغلة»[١٤] و«فخر

---

(١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص٤٧ حجة (١٢٥) بتاريخ ١٠ ربيع الثانى سنة ١١٣٢هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص١٥٠ حجة (٣٤٨) بتاريخ ١٠ غرة ربيع الأول سنة ١١٣٣هـ.

(٣) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص١٨٨ حجة (٤٤٤) بتاريخ ٧ شعبان سنة ١١٣٣هـ، وتردد اسمه كصراف بخط الشعرانى فى سجل محكمة باب الشعرية رقم (٦٣٧) ص٦ حجة (١٩) بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٤٤هـ.

(٤) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص١٧٥ حجة (٤٧١) بتاريخ غرة جمادى الثانية سنة ١١٤٢هـ.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧ ص٤١ حجة (١١٢) بتاريخ ٣ ربيع ثان سنة ١١٥٤هـ، وايضا فى ص١١٦ حجة ٢٩٢ بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١١٤٦هـ.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص٦١ حجة (١٦٩) بتاريخ ٤ شوال سنة ١١٤٥هـ.

(٧) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص٢٢٩ حجة (٥٦١) بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١١٤٧هـ.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص٤٥ حجة (١١٢) بتاريخ ١٨ رجب سنة ١١٥٥هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص٧ حجة (٩) بتاريخ ١١ شوال سنة ١١٥٩هـ، وجاء اسمه مرة أخرى فى سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص٨٠ حجة (١٨٣) بتاريخ ١٠ شوال سنة ١١٦٦هـ.

(١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص٤٢ حجة (٨٦) بتاريخ ١٩ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.

(١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص٥٧ حجة (١١٣) بتاريخ أواسط جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.

(١٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص٤١ حجة (٩٠) بتاريخ ١٩ شوال سنة ١١٦٧هـ.

(١٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص١١٠ حجة (٢٣٥) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٦٨هـ.

(١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص٦ حجة (١٣) بتاريخ ٦ رجب سنة ١١٧٢هـ.

أمثاله الشهابى أحمد الصراف بخط الموسكى»[1] وفخر أمثاله المكرمين سليمان الصراف بخط الأزبكية بن المرحوم الحاج على»[2] و«المكرم محمد الصراف بخط الموسكى ابن المكرم أحمد»ا[3] ثم «المكرم الحاج بدوى الصراف بحارة النصارى ابن المرحوم الحاج أحمد»ا[4].

الصرافون في بولاق القاهرة:

بولاق أو بولاق القاهرة هو ميناؤها الداخلي في عصر العثمانيين وكان به جمرك لتحصيل الرسوم على الوارد من بضائع مصر والخارج للاستهلاك في العاصمة، وتدل القوائم التي أوردها كتاب وصف مصر عن حجم وأنواع البضائع الوارد عبر بولاق وأيضاً ما يتحصل عليها كرسوم[5] على أننا بصدد حي تجاري كبير، يعد وجود الصرافين به ضرورة ملحة لتيسير عمليات البيع والشراء.

وكان العمران قد بدأ بناحية بولاق منذ عام ٧١٣هـ (١٣١٣م) فعمرت القصور العظيمة والبساتين وأصبح ببولاق عدة جوامع وحمامات ورباع وغيرها[6].

وقد رآها ليون الأفريقي وقال عنها إنها ملتقى تجار القمح والزيت والسكر تزخر بالمساجد والدور والمدارس[7]، وكان فيها ساحل الفلة على النيل ومكانه اليوم شارع ساحل الغلال في بولاق وما في امتداده شمالاً من شارع ماسبيرو حتى نهايته البحرية وقد استمر في مكانه المذكور إلى سنة ١٨٩٩م وفيها نقل إلى ساحل روض الفرج»[8]، وظلت بولاق ثغراً لمدينة القاهرة منذ سنة ٧١٣هـ (١٣١٣م) حتى أيام الوالى سعيد حينما أنشأ أول خط سكة حديد بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٦م.[9]

وأشير في سجلات المحكمة الى عدة أماكن بها مثل خط الخضرة وسوق ربع الباشا وقيسارية الوزير الأعظم سنان باشا ببولاق. وقد تولى سنان باشا ولاية مصر مرتين، الأولى

---

(١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص١٢٦ حجة (٢٨٧) بتاريخ ١٤ ربيع أول سنة ١١٨٥هـ. وذكر مرة ثانية فى ص٢٩٠ حجة (٧٤٢) بتاريخ ١٦ شوال سنة ١١٨٥هـ.

(٢) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص٢٢٤ حجة (٥٢٩) بتاريخ ١٥ رجب سنة ١١٨٥هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٢٤١ حجة بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(٤) محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص٢١ حجة (٥٠) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢١١هـ.

(٥) علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر ج٥ ص١٢ وما بعدها.

(٦) المقريزى: الخطط ج٢ ص١٣١.

(٧) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص١٩٦.

(٨) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج٩ ص٤٤ هامش (١) للمحقق.

(٩) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص١٣٤.

فى ٢٤ شعبان سنة ٩٧٥هـ إلى ١٣ جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ والثانية من صفر سنة ٩٧٩هـ الى آخر ذى الحج سنة ٩٨١ جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ. وهو سنان باشا ابن على بن عبدالرحمن[١]. وقد أنشأ سنان باشا فى ولايته الثانية مسجده ببولاق عام ٩٧٩هـ وهو ثانى المساجد المنشأة فى مصر على الطراز العثمانى البحت والأول هو مسجد سليمان باشا داخل القلعة[٢].

وقد أوقف سنان باشا على جامعه سبيلاً ومكتبًا وخانًا كبيراً بجوار المسجد بوسطه مصلى وآخرين أحدهما مقابلاً للجامع وبيتًا وحمامًا بجوار الجامع يتبعه أروقة وحوانيت[٣] ولعل قيساريته هى إحدى هذه الخانات.

ومن بين الصرافين ببولا: المحترم سليمان بن بدير الصراف ببولاق القاهرة[٤] و«الشمسى محمد بن المرحوم الحاج أحمد بن المرحوم الحاج شحادة الصراف هو بباب قيسارية الوزير الأعظم سنان باشا ببولاق»[٥]، و«السيد الشريف محمد عبدالفتاح الصراف بخط سوق الخضرة ببولاق»[٦] و«الحاج أحمد فتوحى الصراف ببولاق»[٧] و«البرهانى بن عبدالله الصراف بسوق ربع الباشا ببولاق»[٨] و«الحاج محمد رابح الصراف بخط الخضرة ببولاق»[٩] و«المكرم عبده الصراف بسوق ربع الباشا ببولاق القاهرة»[١٠] و«الحاج عبده بن المرحوم إبراهيم النقلى الصراف هو ببولاق»[١١]، و«السيد الشريف حسن بن المرحوم عبدالله الصراف بخط الخضرة ببولاق»[١٢] و«المكرم سليمان بن خضر الصراف ببولاق[١٣]

---

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج٥ ص١٩.
(٢) حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية ج١ ص٣٠٣.
(٣) على مبارك: المرجع السابق ج٥ ص٢٠.
(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص٩٩ حجة (٣٧٨) بتاريخ ١١ صفر سنة ١٠٤١هـ.
(٥) محكمة بولاق سجل (٥) ص٦٥ حجة (١٢٩) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١٠٧٠هـ.
(٦) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص١٢٠ حجة (٣٦٣) بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٢٨هـ وتكرر اسمه فى ص١٧٣ حجة (٥٢٨) بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١١٢٩هـ.
(٧) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص٤٦ حجة (١١٨) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١١٤٠هـ.
(٨) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص٥٥ حجة (١٤٣) بتاريخ ١٨ رجب سنة ١١٤٠هـ.
(٩) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص٩٠ حجة (٢٣٩) بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١١٤١هـ.
(١٠) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص١٧٢ حجة (٤٦١) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ.
(١١) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص١٧٤ حجة (٤٦٦) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ.
(١٢) محكمة القسم العسكرية سجل (١٥٠) ص٩ حجة (١٨) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ وأشير اليه فى سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢ حجة (١) بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.
(١٣) سجل الديوان العالى رقم (١) ص٢٩٩ حجة (٦٤١) بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١١٥٧هـ.

و«المكرم محمد الصراف ببولاق القاهرة بسوق ربع الباشا ابن المرحوم محمد»[١] و«المكرم السيد ابراهيم بن السيد داود الصراف ببولاق»[٢].

ولاشك أن جزءاً كبيراً من مهمة تيسيير المعاملات التجارية الكبيرة كان يقع على عاتق هؤلاء الصرافين وأمثالهم لما يتسمون به من دراية بأنواع النقود المتداولة وأقيامها، وكان الصرافون يحضرون عمليات البيع والشراء التى تسجل بالمحاكم بوصفهم شهود للعقد يوثق بهم من الطرفين وقد يحدث أن يوجد أكثر من صراف واحد فى عمليات البيع والشراء، وربما يعود ذلك إلى كبر حجم النقدية المدفوعة أو إلى أن كلاً من طرفى البيع والشراء قد اصطحب معه إلى المحكمة صرافًا من لدنه.[٣].

ويشير كتاب وصف مصر إلى أن الصرافين والعاملين فى تبديل العملات مشهود لهم فى مصر بالنزاهة والاستقامة وأنهم يحوزون سمعة طيبة جداً فى مجال التجارة وأن لديهم وسائل مشروعة كثيرة يصلون بواسطتها إلى تكوين ثروة كبيرة دونما حاجة منهم إلى الغش وهم يستطيعون أن يتركوا عملهم هذا فى بضع سنوات أو يستمرون فيه حسب مزاجهم، ذلك أن هذا الوقت القصير يكفى عادة لكى يجعل منهم أناساً بالغى الثراء[٤].

إن هذه الملاحظة التى وردت فى «وصف مصر» نجد صدى لها فى سجلات المحكمة، مثل ما قام به «الحاج سيد شيخ طايفة الصرافين سابقاً بن المرحوم الحاج محفوظ بوقف مكان بخط بهاء الدين قراقوش على أخته وأولادها وبعض أقاربه[٥]، بل إن بعضهم شارك فى حيازة التزام الأراضى الزراعية كالحاج «محفوظ الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم الحاج حسن السكرى الذى حاز إسقاطًا من الأمير أحمد جوربجى كومليان بن عبدالله تابع المرحوم محرم جلبى الشهير بيشبك حصة قدرها قيراطان اثنان من أصل ٢٤ قيراطًا بولاية البهنساوية مقابل ثلاثمائة دينار وثلاثون ديناراً ذهب محبوب[٦].

<<<<●■

(١) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص٢ حجة (٢) بتاريخ ٨ شوال سنة ١١٥٩هـ.
(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٧٨ حجة (١٢٧) بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر سنة ١١٦٥هـ.
(٣) كما فى سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص١٣٦ حجة (٣٤٢) بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١١٧٢هـ.
وسجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص٦١ حجة بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.
(٤) وصف مصر ج١ ص٤٦.
(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص١٠٩ حجة (٢٣٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول سنة ١١٦٨هـ.
(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص٢٤٦ حجة (٥٤٣) بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.

خاتمة

وبعد، فقد كان ذلك بحثًا في النقود المتداولة بمصر إبان العصر العثماني انتهيت فيه إلى أن نقود الدولة العثمانية كانت قابلة للتداول بولاية مصر خاصة تلك المضروبة في العاصمة (القسطنطينية) وبلاد الشام والولايات المغربية الخاضعة للحكم العثماني بسبب العلاقات السياسية أو الاقتصادية الحميمة بين مصر وهذه المناطق.

ورغم سيطرة العثمانيين على مصر إلا أن ذلك لم يؤثر في البداية على طرز النقود العثمانية المضروبة في مصر، إذ ظلت محافظة إلى بداية عهد سليمان القانوني على تقاليد الطرز المملوكية من ناحية الشكل مع خضوعها من حيث مضمون الكتابات لتوجيهات السلطان العثماني بعدم نقش الآيات القرآنية على النقود كما منحت مصر للنقود الذهبية العثمانية حتى المضروبة منها في الأستانة تسمية «الشريفي» التي تعد تحويراً للأشرفي المملوكي.

ومنذ عهد السلطان سليمان القانوني أصبح سك النقود بمصر وغيرها من الولايات العثمانية خاضعًا للأوامر الشريفة التي تحدد وزن وعيار وطراز النقود المطلوب ضربها فضلاً عن إرسال قوالب السك من الأستانة للاسترشاد بنقوشها عند ضرب العملات.

وكان من نتيجة ذلك أن النقود العثمانية اكتسبت طابعًا موحداً في أنحاء الدولة العثمانية وهو طابع لا تنفي وحدته بعض الاختلافات اليسيرة في ترتيب الكلمات والحروف تبعًا لمهارة نقاشي قوالب السك.

فالنقود الذهبية العثمانية سكت وفق عدة طرز، أقدمها طراز الزر محبوب الذي عرف أيضًا بالشريفي والسلطاني وهو يتميز بكتاباته النسخية التي تشغل وجهي القطعة في سطور أفقية.

وحتى عام ٩٨٢هـ كان هذا الطراز يحمل اسم السلطان على الوجه وعبارة «ضارب النضر..» على الظهر ثم ظهرت صيغة جديدة في بداية عهد مراد بن سليم «الثالث» على الدنانير المضروبة في مصر وهي صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين..» وتناوبت هاتان الصيغتان فيما بينهما احتلال كتابات الظهر في النقود الذهبية المضروبة بطراز الزر محبوب أو الشريفي.

وبدءاً من عام ١٠٩٩هـ أخذت الطغراء في الظهور على العملات العثمانية ولكنها اختفت بعد استخدامها في كتابة اسم السلطان سليمان بن إبراهيم «الثاني» لبعض الوقت ثم عادت للظهور في نقود مصطفى بن محمد «الثاني» التي عرفت دنانيره لذلك بالطرلي وبأبي طرة وأيضا بالطغرالي، وفيها كان اسم السلطان يكتب على الوجه بالطغراء ومعه العبارة الدعائية

«عز نصره» وسنة ومكان الضرب أما الظهر فبه صيغة «سلطان البرين» المعروفة فى دنانير الزر محبوب.

ثم ظهر طراز ثالث فى عهد السلطان أحمد بن محمد «الثالث» عندما سك بعض دنانيره بنقش الطغراء منفردة على الوجه وقد عرف هذا الطراز فى بداية سكه بالزنجرلى نسبة للحبيبات المتماسة التى تزخرف هامش القطعة وتظهر كسلسلة «زنجير أو جنزير» إزاء الطغراء التى تحتل مركز القطعة وإن عرفت دنانير الطغراء بعد ذلك بالفندقلى.

وقد سك العثمانيون نقودهم الذهبية من فئات الدينار ومضاعفاته كالجوز «الضعف» وأيضًا من فئات الأنصاف «النصفية» وأرباع الدنانير «الربعية» وكانت أجزاء الدينار كثيراً ما تضرب فى دور الضرب المغربية الخاضعة للحكم العثمانى.

ومن الجدير بالملاحظة أن طريقة تسجيل التواريخ على النقود العثمانية قد تباينت باختلاف العهود وأماكن الضرب، ففى البداية كانت تسجل سنة الضرب الفعلية ثم مع استخدام الطغراء نقشت سنة صعود السلطان إلى كرسى العرش وفى بعض الأحيان كان يظهر على القطعة تاريخ السك الفعلى إما باستخدام رقمى الآحاد والعشرات من تاريخ الضرب أو بالإشارة إلى ترتيب سنة السك بين سنوات حكم السلطان وإن ظلت دور الضرب المغربية تستخدم تاريخًا واحداً فى نقوش مسكوكاتها وهو تاريخ الضرب وحده.

أما النقود الفضية العثمانية التى لم تحمل ضمن نقوشها ما يفيد نوعها فقد تم تداول أنواعها المختلفة فى مصر التى امتنعت عن سك بعض أنواع النقد الفضى العثمانى.

وفضلاً عن تداول النقود العثمانية، فقد عرفت مصر تداول عدة أنواع من النقود الأخرى من بينها نقود المماليك الذهبية والفضية التى استنكر العثمانيون نقش آيات القرآن عليها واتخذوا ذلك مسوغًا لمحاربة دولتهم وقد استمرت متداولة بالأسواق خلال القرن العاشر الهجرى«١٦م».

ونظراً لوقوع مصر على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب فقد وجدت بعض أنواع النقود المستخدمة فى هذه التجارة طريقها إلى أسواق التداول النقدى وخاصة النقود الأوربية التى اتسمت بثبات الوزن والعيار ودقة الصناعة.

ومن أهم النقود الذهبية الأوربية التى تم تداولها بمصر دوكات البندقية المعروفة بالبندقى والأسكودو الأسبانى الذى عرف فى وثائق المحكمة الشرعية بالكرونة أو الأقرونة وأيضًا بالمغربى الأندلسى كما عرفت مصر عدة أنواع من النقود الفضية الثقيلة التى ضربتها بعض

ممالك أوربا وعلى رأسها نقد البندقية الفضى «قروش بنادقة» الذى انفردت وثائق المحكمة وحدها بالإشارة إلى تداوله بمصر.

ومن الأنواع الهامة التى تعاقبت على سيادة نطاق الدفع بالفضة فى العمليات التجارية الكبيرة، الريال الهولندى «أبو كلب» والريال الأسبانى «المشط أو المغربى» وتالير الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذى اشتهر باسم أبى طاقة وأصبح عملة حسابية فى نهاية فترة البحث.

وقد حاولت فى هذا البحث استقصاء تطور القيم النقدية المختلفة لانواع النقود المتداولة بما فى ذلك قيمتها الاسمية وأسعار إبدالها تجاه بعضها البعض ومنحى تطور قوتها الشرائية إزاء السلع الغذائية واستعنت فى سبيل ذلك بالجداول الإحصائية والرسوم البيانية التى تبين بجلاء انهيار قيمة النقود العثمانية أمام النقود الأوربية وضعف قوتها الشرائية تجاه السلع الغذائية بمرور الوقت.

ومن أهم العوامل التى أثرت فى التداول النقدى بمصر دار الضرب بها التى تأثرت بالأحوال السياسية السائدة فى ولاية مصر فتغلب على أمورها الباشا ثم الإنكشارية وبعد ذلك مشايخ البلد من بكوات المماليك وقد أثر ذلك على درجة استجابتها لأوامر السك السلطانية، وقد أمكن فى سياق هذا البحث التوصل إلى معلومات كافية إلى حد ما عن نظام العمل بدار الضرب والهيئة الوظيفية العاملة بها.

ونتيجة لتعدد أنواع النقود المتداولة واختلاف أسعار الصرف ظهرت الحاجة الملحة لوجود الصرافين فى عمليات البيع والشراء الكبيرة نسبياً وشهدت بداية العصر العثمانى تحولاً من أصحاب بعض الحرف إلى الاشتغال بالصيرفة مزاحمين بذلك أهل الذمة وخاصة اليهود الذين احتكروا هذه المهنة بسبب موقف الشرع منها وتدريجيا أصبح جل الصيارفة من المسلمين الذين انتشروا بحوانيتهم فى الأحياء التجارية بالقاهرة وأصبح لمهنة الصيرفة طائفة لها شيخها ونقيبها بل وصارت مهنة يتوارثها الأبناء عن الآباء.

وبالإضافة إلى نتائج هذا البحث فقد قمت بنشر عدد من القطع النقدية التى لم يسبق نشرها من مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة ومتحف كلية الآثار فضلاً عن وثيقة تسعير من وثائق الديوان العالى تنشر لأول مرة فى هذا البحث.

■●<>●■

الملاحق

ملحق رقم (١)

وثيقة بتسعير مواد غذائية وتجارية

محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٧٣٣ تاريخ
رقم الميكروفيلم ٣٥٢٨٣
(من وثائق الديوان العالى)
عدد الصفحات : صفحة واحدة

١ - هو أنه بالديوان العالى بمصر المحروسة بحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم المشير المفخم الدستور المكرم مدبر أمور جمهور العالم بأعالى الهمم مشيد أركان الدولة والإقبال مدد عنوان الصولة ذا الجلال (كذا) مولانا الوزير محمد باشا يسر الله له ما يريد فى ما يشاء محافظ مصر المحمية دامت سعادته السنية من سيدنا.

٢ - ومولانا المولى الأعظم ذا التحرير الأفخم الأكرم علامة العرب والعجم شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء (قطع) للأعزة الكرام الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه انه بحضرة سيدنا ومولانا فخر أعزة السادة الأشراف.

٣ - العظام صفوة الصفوة من آل عبد مناف الفخام السيد الشريف يحيى أفندى نقيب السادة الأشراف بمصر المحروسة حالا وسيدنا ومولانا فرع الشجرة الصديقية وطراز العصابة التقية عين اعيان آل بنى الصديق وكوكب مجدهم على التحقيق ابى العباس شهاب الدين احمد البكرى الصديقى الاشعرى.

٤ - سبط آل الحسن شيخ السجادة حالا وكل من سيدنا ومولانا العلامة الأوحد الفريد شمس الدين محمد السجينى الشافعى ومولانا العلامة المحقق علم الدين سليمان المنصورى الحنفى وسيدنا ومولانا بركة المسلمين عمدة المحققين الشيخ زين الدين مصطفى العزيزى الشافعى ومولانا العلامة الأوحد الشيخ.

٥ - زين الدين عبدالله الشبراوى الشافعى عين أعيان مشايخ الإفتى (كذا) والتدريس بالجامع الأزهر كل منهم أدام الله النفع بوجودهم وكل من قدوة الأمراء الكرام أصحاب القدر والاحتشام مولانا المقر العالى الأمير ذو الفغقار بيك أمير اللواء والحاج الشريف المصرى حالا ومولانا المقر العالى الأمير على بيك أمير اللواء.

٦ - والدفتر دار بمصر المحروسة حالا ومولانا المقر العالى الأمير محمد بيك مير (كذا) الحاج الشريف المصرى سابقًا الصغير ومولانا المقر العالى الأمير محمد بيك مير (كذا) الحاج سابقًا ابن المرحوم إسماعيل بيك الدفتردار بمصر كان والمقر العالى الأمير محمد بيك مرجان جوز ومولانا المقر العالى الأمير على بيك أمين الأنبار سابقا.

٧ - والأمير يوسف بيك الصغير والمقر العالى الأمير إسماعيل بيك بن المرحوم قيطاس بيك والأمير سليمان بيك تابع المرحوم إسماعيل بيك المرقوم والأمير مصطفى بيك بلغيا وكل من فخر الأعيان العظام عمدة أعزة ذوى الشأن الفخام الأمير عبدالله أغا كتخدا الأنبار حالا والأمير على أغا متفرقة باشى حالا.

٨ - والأمير عزاز أغا ترجمان الديوان العالى حالا والأمير رضوان أغا طايفة جمليان حالا والأمير حسن اغا طايفة تفكجيان حالا والأمير سليمان أغا طايفة الجراكسة حالا والأمير سليمان أغا طايفة مستحفظان حالا والأمير خليل اغا طايفة عزبان حالا دام توقيرهم وكل من فخر الأماثل والأقران الأمير.

٩ - محمد أغا ابدال باش اختيار أمراء المتفرقة حالا والأمير على أغا والأمير حسن أغا والأمير أحمد أغا اختيار طايفة المتفرقة كل منهم والأمير حسن أغا والأمير على أغا الجلبى والأمير إسماعيل أغا الدوجمى اختيار جاويشان كل منهم والأمير جوربجى باش جاويش جمليان والأمير على جوربجى.

١٠ - والسيد الشريف محمد جوربجى والأمير رضوان جوربجى والأمير إبراهيم جوربجى اختيار طايفة جمليان كل منهم والأمير حسن جوربجى باش تفكجيان حالا والأمير على جوربجى والأمير ولى جوربجى اختيار طايفة تفكجيان كل منهم والأمير شاهين جوربجى باش جاويش طايفة الجراكسة حالا والأمير على جوربجى والأمير إبراهيم.

١١ - جوربجى اختيار الجراكسة كل منهما وفخر الأعيان العظام الأمير محمد كتخدا طايفة مستحفظان حالا

الدرندلي والسيد الشريف سليمان كتخدا مستحفظان سابقًا الخربطلي والأمير علي بيوكتخدا مستحفظان سابقًا والسيد الشريف محمد كتخدا مستحفظان سابقًا الملا والأمير علي كتخدا مستحفظان سابقًا القاطن بالأزبكية.

١٢- اختيار طايفة مستحفظان كل منهم والأمير علي كتخدا طايفة عزبان حالا الجلبي والأمير حسن كتخدا طايفة عزبان سابقًا البولاقي والأمير يوسف كتخدا طايفة عزبان سابقًا وغيرهم من الأمراء والأغوات والأعيان واختيارية السبع بلكات والجم الغفير والجمع الكبير ممن يطول ذكرهم دام توقيرهم.

١٣- صدر التوافق والتراضي بين السادة البكرية والسادة العلماء والسادة الأشراف والأمراء والأغوات السبع واختيارية السبع بلكات والأعيان المشار إليهم بالمجلس الشرعي المعقود بالديوان العالي المشار إلى معرفة مشايخ أرباب الحرف والأسواق والأصناف.

١٤- على أن اللحم الضاني كل رطل بنصف واحد ونصف نصف وربع نصف فضة، واللحم الجاموسي والبقري والماعز كل رطل بنصف واحد وربع نصف فضة، والرطل اللية بنصفين فضة، والدهن السنم كل رطل بنصف واحد ونصف نصف فضة، والعشرة أرطال السمن من الفلاح بثلاثة وثلاثين نصف فضة.

١٥- ومن الزيات بستة وثلاثين نصف فضة، والعشرة أرطال السمن الزبد من الفلاح بخمسة وعشرين نصف فضة، ومن الزيات بثلاثين نصف فضة، والعشرة أرطال الجبن الجاموسي من الفلاح بعشرة أنصاف فضة ومن الزيات باثنى عشر نصف ونصف فضة، والقنطار الجبن الحالوم الطيب باثنين وستين.

١٦- نصف فضة من الفلاح ومن الزيات بخمسة وستين نصف فضة والجبن الجاموسي القريش القنطار بأربعين نصف فضة والقنطار الجبن الحالوم القريش بثلاثين نصف فضة، والقنطار الجبن المنصوري من الفلاح بماية نصف وعشرة أنصاف فضة ومن الزيات بماية نصف وعشرين نصف فضة والقنطار الجبن الكشكبان.

١٧- من محلة بماية نصف وثمانون نصف فضة ومن الزيات بمايتين نصف فضة والقنطار الجبن الزرايبي بماية نصف واحدة فضة والقنطار السيرج من السيرجة بمايتين وثلاثين نصف فضة ومن الزيات بمايتين وخمسين نصف فضة والعلة (كذا) الزيت الحار من المعصرة بماية نصف وثمانون نصف فضة عنها كل رطل واحد.

١٨- بنصف واحد ونصف نصف فضة، ومن الزيات كل رطل بنصف واحد ونصف نصف وربع نصف فضة والقنطار الطحينة من السرجة بماية نصف وخمسة وعشرين نصف فضة ومن الزيات بماية نصف وخمسين نصفًا فضة والقنطار الزيت الطيب من الوكالي بمايتين وخمسون نصف فضة ومن الزيات بمايتين وخمسة.

١٩- وسبعين نصف فضة، والقنطار الزيتون الخالص بماية نصف واحدة فضة والرطل الشمع الرشيدي بثلاثة أنصاف ونصف فضة، والرطل الشمع البلدي بثلاثة أنصاف فضة والقنطار الشمع السكندري الخام بألف نصف واحد فضة والقنطار الشمع السكندري المصنوع بألف نصف ومايتين نصف فضة.

٢٠- والقنطار العسل النحل السقر بثلاثماية نصف فضة والقنطار العسل النحل السايل بمايتين نصف فضة والقنطار السكر الخام بمايتين وعشرين نصف فضة والقنطار السكر المعتاد بثمانماية نصف فضة والقنطار السكر القبع بستماية نصف فضة والقنطار السكر الحيرة بخمسماية نصف فضة والقنطار السكر النبات بألف نصف.

٢١- واحد فضة والقنطار العسل المعتاد بمايتين نصف فضة والقنطار العسل التبغ بماية نصف وخمسين

نصف فضة والقنطار العسل القصب بثمانين نصف فضة والقنطار العسّل الصعيدى بستين نصف فضة والقنطار الصابون من الوكالى بأربعماية نصف فضة ومن الطواف بأربعماية نصف وخمسين نصف فضة .

٢٢- والبن القلب الأخضر كل رطل من التجار بتسعة عشر نصف فضة ومن المتسبب فى الدكان بعشرين نصف فضة والبن المدقوق كل رطل بواحد وعشرين نصف فضة، والحملة الحطب الرومى بثمانية عشر نصف فضة والحطب السنط كل حملة باثنى عشر نصف فضة والحملة الحطب البلدى بعشرة أنصاف فضة والقنطار الفحم الدقم بخمسة .

٢٣- وثلاثين نصف فضة والقنطار الفحم الصعيدى بثلاثين نصف فضة والإردب الأرز المنزلاوى بماية نصف وثمانين نصف فضة وأجرة العربية الطحين مع الوهبة ثلاثة أنصاف فضة والآقة الدخان الدمك بخمسة عشر نصف فضة والآقة الدخان السلت بعشرة أنصاف فضة والعشرة أرطال اللبن الحليب بنصفين فضة والأربعة أرطال اللبن الحامض .

٢٤- فى زبديتين بنصف فضة والأربعة أرطال قلقاس غرباوى بنصف فضة وستة أرطال قلقاس بلدى بنصف فضة وثمانية أرطال فول أخضر بنصف واحد فضة والقنطار البصل ستة أنصاف فضة والقنطار العجوة السالم الفراوى بخمسين نصف فضة والقنطار العجوة الرملى بأربعين نصف فضة والقنطار العجوة السيوى بتسعين نصف فضة والرطل .

٢٥- القزدير باثنى عشر نصف فضة والرطل النشادر بعشرة أنصاف فضة والرطل الفلفل بأحد عشر نصف فضة والثوب البطانة الشعبانى (كذا) بثلاثين نصف فضة والثوب البطانة الحزارى (كذا) بخمسة وعشرين نصف فضة والثوب البطانة الخياطى بعشرين نصف فضة وأن الجبس المصيص كل أردب بستة عشر نصف فضة والجبس الفراوى كل أردب بعشرة أنصاف فضة .

٢٦- والقنطار الجير بأربعة أنصاف فضة والألف طوبة أحمر بعشرة أنصاف فضة وأن البطة الدقيق العلامة بخمسة عشر نصف فضة وأن البطة الدقيق المكشكار باثنى عشر نصف فضة وأن الرغيف المخبوز العلامة النار بالنار أربعة أواق ودرهمين بجديد والرغيف الكشكار خمسة أواق بجديد وأن الجرة الخل المجوز بستة أنصاف فضة .

٢٧- والجرة المفرد بثلاثة أنصاف فضة والرطل الحلاوة بنصفين اثنين ونصف فضة وأن رست الورق العشرات بسبعة أنصاف فضة والرست الأقرع بأربعة أنصاف فضة والرست الأربعطاشرى بأربعة أنصاف فضة والرست الإطناشرى بخمسة أنصاف فضة وأن الرطل الحديد المصنوع بأربعة أنصاف فضة والحديد .

٢٨- الغشيم كل رطل بنصفين فضة وأن تعليقة نعل الحصان باثنى عشر نصف فضة وتعليقة نعل الحمار بستة أنصاف فضة وتعليقة نعل البغل بثمانية أنصاف وان القنطار الرصاص بثلاثماية نصف فضة والقنطار البارود بخمسماية نصف فضة والبارود الدرق بستماية نصف فضة وأن الرطل النحاس .

٢٩- الأحمر الرومى بثمانية عشر نصف فضة والرطل النحاس البلدى بستة عشر نصف فضة والرطل النحاس القراضة بعشرة أنصاف فضة والقنطار القطن الطيب من الوكالى بثلاثماية نصف فضة والقنطار القطن الرومى من الوكالى بمايتين وأربعين نصف فضة والرطل القطن المندوف بستة أنصاف فضة من المتسبب .

٣٠- وعلى أن الرطلين الحرير الخام بماية نصف وأربعة وعشرين نصف فضة والحرير الملون كل درهم بنصف

واحد ونصف نصف فضة والدرهم الحرير الكوازى بنصفين اثنين بنصفين اثنين فضة والقيطان الحرير الملون كل درهم بنصفين فضة والقيطان الكوازى كل درهم بنصفين ونصف فضة وأن تركيبة الأزرار اللقمة.

٣١- بنصف نصف وربع نصف فضة، وتركيبة الأزرار الأرخوطى بنصف واحد فضة، وأن النقال القصب الأبيض بثمانية أنصاف فضية، والنقال الخيش الأصفر بأربعة عشر نصف فضة والنقال الخيش الأبيض بثلاثة عشر نصف فضة وأن الذراع الصندل.

٣٢- البلدى باثنين وعشرين نصف فضة والذراع الصندل الإسلامبولى بسبعة عشر نصف فضة وأن القنطار الكتان من الوكالى بمايتين نصف فضة والقنطار الكتان من المتسبب بمايتين وخمسين نصف فضة والربعة الكتان بنصفين فضة والبابوج الإسلامبولى مع الزد بخمسة وثلاثين نصف فضة والبابوج سلامبولى.

٣٣- مع النزليك (كذا) بثلاثين نصف فضة وأن الجلد البقرلى الكبير بخمسين نصف فضة وكل جوزة جلد كبير بثمانية أنصاف فضة وكل جوزة جلد صغير بخمسة أنصاف فضة وأن القنطار اللوز القلب بأربعماية نصف فضة والقنطار البندق القلب بثلاثماية نصف فضة والقنطار الجوز بماية نصف وخمسون نصفا فضة ولفة القمر الدين بتسعة أنصاف فضة.

٣٤- والرطل المشمش الحموى بثلاثة أنصاف فضة والقنطار الزبيب الرازقى بماية نصف وخمسون نصفًا فضة والقنطار البندق بقشرة بماية نصف فضة والفرخة العلوفة العرفة بنصفين ونصف نصف فضة وكل اثنى عشر بيضة بنصف واحد فضة والطن القصب من محله بخمسة أنصاف فضة والرطل القشطة بنصفين فضة وأن كل ثلاثة.

٣٥- قناديل بلدى بنصف واحد فضة وأن كل ماية بلاطة مجوز ثمانين نصف فضة والماية بلاطة صغيرة بأربعين نصف فضة وأن الإردب الملح بعشرين نصف فضة وأجرة حمل الإردب من بولاق بنصف واحد ونصف نصف فضة وأجرة حمل الإردب من الانبار بمصر القديمة بثلاثة أنصاف فضة وأن الحمل التبن الجمل باثنى عشر نصف فضة.

٣٦- وحمل الحمار من التبن بأربعة أنصاف فضة وحمل الحمار التبن الأسود بثلاثة أنصاف فضة والرى (كذا) الماء الجمل بثلاثة أنصاف فضة وأن ذلك كله بالديوانى بالنقود القارين عليها المناداة والاتفاق فى تاريخه من ذهب وريال وفندقى جديد وغروش أسدى وفضة جديدة وفلوس جدد نحاس جديدة.

٣٧- وفلوس جدد نحاس قديمة وتكون النقود جارية بين الناس حكم الخط الشريف الوارد قبل تاريخه من قبل مولانا السلطان نصره الله تعالى، كل دينار زنجرلى ماية نصف وسبعة أنصاف فضة والدينار الزنجرلى المعروف بالبندق بماية نصف وأربعة وثلاثين نصفًا فضة والقرش الريال باثنين وستين نصف فضة.

٣٨- والقرش الكلب الأسدى بخمسة وأربعين نصف فضة وان تكون النقود الزنرلى (كذا) من ذهب وغروش ريال وغروش أسدى وفضة جديدة وفضة قديمة وفلوس جدد جديدة وفلوس جدد قديمة الذى قبضه حكم ذلك واحد ويكون ذلك حكم المناداة فى تاريخه ويكون النصف الفضة بثمانية جدد ولا زايد.

٣٩- على ذلك وأن لا أحد يتعاطى قبض شىء من النقود بالزايد عن السعر المذكور فى النقود لنفسه ويدفعها لأحد بزيادة عن السعر المذكور وكل من قبض شيئًا من النقود المذكورة بأنواعها على الحكم المذكور يدفعها فيما هو مطلوب منه فى أى جهة، كانت بالسعر المعين أعلاه.

٤٠- وأن لا يخالف هذا الاتفاق بوجه مطلقًا، وعلى أن فخر الأعيان العظام كمال ذوى الشأن الآن سليمان أغا طايفة مستحفظان المشار إليه أعلاه يركب ويدور ويطوف بمصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة وصحبته نايب من طرف الشرع الشريف وجاويش من باب.

٤١- النقابة ومن كل وطاق واحد منهم ويجهر النداء فى الأزقا والأسواق بتسعير الأصناف المشروحة أعلاه حكم ما وقع عليه الاتفاق وأن ينبه أرباب الأصناف المذكورين على ذلك بحكم هذا الاتفاق ويفتح الدكاكين ومحلات البيع والشراء وأن المتسببين.

٤٢- يتعاطون البيع والشراء على الحكم المذكور وكل من حصل منه بعد ذلك مخالفة لهذا الاتفاق ولم يعمل بالأسعارالمشروحة وباع بالزايد عن ذلك يخرج أغاة طايفة مستحفظان مما حقه بعد ضربه بمعرفة الشرع الشريف ولا أحد يطلع لمن يصدر منه مخالفة لهذا الاتفاق.

٤٣- مصاحبًا من الأمراء والأعيان والأغوات واختيارية السبع بلكات بل إذا حصل من أحد مخالفة لهذا الاتفاق يؤدب بالتأديب اللائق بحالة وأن لا أحد من العسكر ولا من الرعايا ولا من أتباع الأمراء ولا من العسكر يعارض أرباب الأصناف والفلاحين بشىء مخالف لهذا.

٤٤- الاتفاق ولا يخرج لملاقاة الأسمان والأجبان والأدهان وكامل الأصناف بل يحضر ذلك صاحبه إلى تحت القبانى ويبيع ذلك بالسعر الواقع عليه الاتفاق المرقوم وبأن لا أحدًا يتعاطى خزن أى من الأصناف فى الوكايل ولا فى غير ذلك ولا يحجر على قوت المسلمين بل يباع ذلك.

٤٥- بالأثمان وان كامل طايفة القبانية لا يتعاطون إلا الوزن فقط ولا يتعاطى أحد منهم خزن السمن والجبن وغير ذلك من خالف هذا الاتفاق ويخرج لملاقاة المجلوب يقبض عليه الأغا فإن كان عسكريًا يسلمه لضابطه وإن لم يكن عسكريًا يخرج الأغا بنفسه من حقه وأن.

٤٦- الحمايات بطالة وكل من حامى لأحد من أرباب الأصناف وطلع له مصاحبًا يخرج من حقه وأن كل ما ورد للملتزمين من بلادهم برسم المأكل من أى صنف كان لا يأخذ على ذلك جمركًا ولا يأخذ شيئًا زايداً فى الجمرك عن الأمر المعتاد وعلى ان أغاة طايفة مستحفظان.

٤٧- المشار إليه يتفحص عن الأشقياء والمفسدين فى محلات الفساد وكل من رآه متجملاً بآلات السلاح يقبض عليه ويرسله لضابطه ليخرج من حقه ويؤدبه الأدب اللايق به وإن لم يكن عسكريًا يخرج الأغا من حقه وأن لا أحد يتجمل بآلة السلاح ولا يتزيا بزى العسكرية.

٤٨- بل كل أحد يمشى فى أدبه حسبما توافقوا وتراضوا الجميع على ذلك وأن يمشى على هذا المنوال من الناس ومن أعان على ذلك وأجراه على الحكم جازاه الله بأحسن الجزاء وختم له بالسعادة الذى (كذا) هى الغاية القصوى ومن خالف هذا الاتفاق أو سعى فى إبطاله أو.

٤٩- إبطال شىء فيه كان الله يجازيه بفعله وعليه من الله الانتقام «فمن بدله بعدما سمعه فإنما اثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم» وعلى ما جرى وقع التحرير فى ثامن عشر جماد أول سنة تسع وثلاثين وماية وألف من هجرة من له العز والشرف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٥٠- توقيعات.

ملحق رقم (٢)

المصدر: سجلات الديوان العالى سجل (٢)

الصفحة ٧ - الحجة ٨

التاريخ غرة رجب ١١٧٧ هـ

النص

هو أنه بالديوان العالى بين يدى مولانا نايب أفندى بحضرة كل من فخر الأغوات المكرمين مصطفى أغا خازندار حضرة مولانا الوزير المعظم الدستور المكرم مولانا كتخدا محمد باشا محافظ مصر المحروسة حالا أدام الله تعالى إجلاله الموجه إليه من طرف مولانا الوزير المشار إليه النظر على الضربخانة السلطانية بالديوان العالى وفخر الأماثل والأقران الحاج عبدالرحمن جوربجى ملتزم الصاغة وقاعة السكلخانة بمصر وفخر أمثاله المكرم الحاج صالح بن المرحوم رجب شيخ طايفة الصيارف بمصر حالا والمكرم الأمثل الحاج عبدالفتاح شيخ طايفة الصيارف بمصر سابقاً والمكرم الحاج خليل نقيب الطايفة المذكورة حالا والحاج مصطفى سرور والحاج على بن الحاج رجب الصراف كل منهم بخط البندقيين والحاج على سرسع والحاج حسن الصراف كل منهما بمصر والمكرم الأمثل أحمد بن المرحوم محمد الدمغجى بالصاغة واطلاعهم على ما يأتى ذكره فيه دام توقيرهم.

أشهد على نفسه فخر الأغوات المكرمين معتمد الملوك والسلاطين محمد أغا صاحب عيار بالضربخانة بمصر من طرف الدولة العلية خلد الله ملك مالكها وثبت قواعد أيام دولتها إلى يوم الدين بموجب الأمر الشريف الخاقانى المخلد تحت يده شهوده الإشهاد الشرعى وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعًا أنه هو الذى يتعاطى سواق الذهب والفضة من التجار والوراد بدار الضرب المعروفة بالضربخانة وصاغة مسكوكاوات عيار الذهب والفضة مطلوب منه وعهدته وليس لأحد من خدمة الضربخانة وهم كل من فخر أمثاله مصطفى أغا القيصرى الترجاب بالضربخانة وفخر أرباب الأقلام إسماعيل أفندى الكبير وإسماعيل أفندى الصغير الكاتب كل منهما بالضربخانة وكامل الصياغ بالضربخانة وفخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى زغطناوى فرنجى الذهب وجلاء الفضة والذمى إبراهيم والذمى إلياهو والذمى خضر اليهودى كل منهم والكاتب كل منهم بالضربخانة المذكورة معارضة فى ذلك ولا مدخلاً والخطاب والجواب والعيار مطلوب منه وليس لأحد من خدمة الضربخانة عهدة فى ذلك ولا معارضة وليس لهم إلا ما جرت به العادة من أجرة خدمة أقلامهم وأجرة الصناع حكم المعتاد القديم وصدقه على ذلك كل من الجماعة المذكورين وقبلوا ذلك منه لأنفسهم ولباقى الخدمة تصديقًا وقبولاً شرعيين وتصادقوا على ذلك إنه إن ورد أمر من طرف الدولة العليا بسبب ذلك كان على حضرة محمد أغا المشهد جوابه الصادق الشرعى المقبول. وثبت الأشهاد بذلك بين يدى مولانا نايب أفندى المومى إليه تصديقًا بين يديه شفاهة ووجاها ثبوتًا شرعيًا تامًا تحررًا شرعيًا وأشهد على نفسه بذلك وبه شهدوا وحرر فى غرة شهر رجب سنة سبع وسبعين ومائة وألف.

قائمة المراجع

أولا: الوثائق

* **أرشيف :**

المحاكم الشرعية المحفوظ بمصلحة الشهر العقارى ويشمل محاكم مدينة القاهرة والفسطاط ومبايعات الباب العالى وسجلات الديوان العالى وسجلات إسقاطات القرى.

* حجج الأوقاف المحفوظ بأرشيف وزارة الأوقاف.

ثانيا المصادر العربية

أ - مخطوطات :

محمد بن أبى السرور الصديقى البكرى : كتاب الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ.

ب- مصادر مطبوعة :

إبراهيم بن أبى بكر الصوالى العوفى العنبلى :
تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٨٦.

- أحمد الدمرداش كتخدا عزبان (الأمير) : كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة. تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٨٩.
- أحمد الرمال (الشيخ ابن زنبل).

  وقعة الغورى والسلطان سليم وما جرى بينهما - تحقيق عبدالمنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢.
- أحمد شلبى بن عبدالغنى المصرى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن - الخانجى - القاهرة ١٩٧٨.
- أحمد بن على (تقى الدين المقريزى) : كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - طبعة بالأوفست عن طبعة بولاق فى جزءين - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة (د.ت).
- إغاثة الأمة بكشف الغمة - دار الوليد - حمص سوريا ١٩٥٧.
- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا. تحقيق د. جمال الدين الشيال - الجزء الأول المجلس الإعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٧.
- أسعد بن مهذب بن مينا (أبو المكارم ابن مماتى) :

  كتاب قوانين الدواوين - نشر : عزيز سوريال عطية القاهرة ١٩٤٣.
- الحسن بن محمد الوزان الفاسى (ليون الأفريقى) : وصف أفريقيا - ترجمة عن الفرنسية د. محمد حجى ود. أحمد الأخضر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - الجزء الأول - الرباط ١٩٨٠.

  عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - ٤ أجزاء - مطبعة الأنوار المحمدية القاهرة (د.ت).

- عبدالرحمن بن نصر الشيزرى : كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة . نشره السيد الباز العرينى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٤٦ .
- على بن محمد اللخمى الأشبيلى : الدر المصان فى سيرة المظفر سليم خان - تحقيق د . هانس إرنست - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٦٢ .
- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى .
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ٥ أجزاء - تحقيق د . محمد مصطفى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٤ .
- محمد بن طولون (شمس الدين) :
مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان - تحقيق د . محمد مصطفى . المؤسسة المصرية العامة للتأليف - القسم الثانى - القاهرة ١٩٦٤ .
- محمد بن محمد بن أحمد القرشى (ابن الأخوة) : كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة . تحقيق د . محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعى - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ .
- منصور بن بعرة الذهبى الكاملى :
كتاب كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية - تحقيق د . عبدالرحمن فهمى محمد - القاهرة ١٩٦٦ .
- يوسف آصاف : تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبدالوهاب الجابى - دار البصائر - دمشق (ط٣) ١٩٨٥ .
- يوسف بن تغرى بردى الأتابكى (جمال الدين أبى المحاسن) : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . الجزء ١٤ تحقيق د . جمال محرز وفهيم محمد شلتوت والجزء ١٥ تحقيق د . على ابراهيم طرخان - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧١ .

ثالثا : المراجع العربية

- أحمد أحمد الحتة «دكتور» : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر - مطبعة المصرى - الإسكندرية ١٩٦٧ .
- أحمد السعيد سليمان «دكتور» : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ .
- أحمد السيد الصاوى : مجاعات مصر الفاطمية - أسباب ونتائج - دار التضامن - بيروت ١٩٨٨ .
- أحمد تيمور : الأمثال العامية - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة الطبعة الرابعة ١٩٨٦ .
- أحمد فؤاد متولى «دكتور» : قانون نامة مصر - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٦ .
- السيد الباز العرينى «دكتور» : الحسبة والمحتسبون فى مصر - المجلة التاريخية المصرية - مجلد (٣) العدد (٢) القاهرة - أكتوبر ١٩٥٠ .
- أمين سامى : تقويم النيل - الجزء الثانى - القاهرة ١٩٢٨ .
- أمين مصطفى عفيفى عبدالله «دكتور» : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥١ .
- آن ريفيلين (هيلين) : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر - ترجمة د . أحمد

عبدالرحيم ومصطفى الحسينى - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨ .
- أنستاس الكرملى «الآب» : النقود العربية وعلم النميات - القاهرة ١٩٣٩ .
- بروكلمان «كارل» : تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى - دار العلم للملايين - بيروت الطبعة العاشرة ١٩٨٤ .
- ترتون «أ.س» : أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة حسن حبشى - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٥٠ .
- توفيق إسكندر : بحوث فى التاريخ الاقتصادى - دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٦١ .
- توفيق الطويل «دكتور» : التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى - الهيئة العامة للكتاب القاهرة (ط٢) ١٩٨٨ .
- جب (هاملتون) وبووين (هارولد) : المجتمع الإسلامى والغرب - ترجمة د. أحمد مصطفى عبدالرحيم - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٩ .
- جرجى زيدان : تاريخ مصر الحديث - جزءان - مطبعة الهلال - القاهرة (ط٢) ١٩١١م.
- جومار : وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل . نقله عن الفرنسية د. أيمن فؤاد سيد - مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٨٨ .
- حسن الباشا «دكتور» : الفنون الإسلامية والوظائف - أجزاء - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٥ .
- الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨ .
- مدخل إلى الآثار الإسلامية - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٩ .
- قاعة بحث فى العمارة والفنون الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ .
- حسن عبدالوهاب : تاريخ المساجد الأثرية - جزءان - القاهرة ١٩٤٩ .
- تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها - محاضرة ألقيت فى المجمع العلمى المصرى فى أبريل ١٩٥٥ مطابع دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٥٧ .
- حسن محمود الشافعى : العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ .
- حسين عبدالرحمن : العملة المصرية - القاهرة (ط٢) (١٩٤٦) .
- حسين عمر «دكتور» : النقود والائتمان - دار المعارف - القاهرة (ط٣) ١٩٦٦ .
- حسين مصطفى رمضان : طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٨٧ .
- دائرة المعارف الإسلامية - الترجمة القاهرة ١٩٣٤ .
- راشد البراوى «دكتور» ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث - النهضة المصرية القاهرة (ط٤) ١٩٤٩ .
- رأفت محمد محمد النبراوى : مسكوكات المماليك الجراكسة فى مصر - نظمها وقيمها النقدية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية - قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار - جامعة القاهرة بإشراف أ.د. حسن الباشا - القاهرة ١٩٨١ .
- رمزى زكى «دكتور» : مشكلة التضخم فى مصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ .
- ريمون (أندريه) : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية - ترجمة زهير الشايب - دار روز اليوسف القاهرة - ١٩٧٤ .

- سهام محمد المهدى سليم : دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية من الفتح العربى وحتى القرن ١٥م . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة - بإشراف أ.د. حسن الباشا - القاهرة ١٩٨٥م .
- سعد زغلول عبدالحميد «دكتور» : الإسلام والترك فى العصر الإسلامى الوسيط - مجلة عالم المعرفة الكويت ١٩٨٤ .
- سليم عرفات المبيض : النقود العربية الفلسطينية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٩ .
- شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق - المقالة الأولى فى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - المجلد الرابع - الجزء الأول - القاهرة مايو ١٩٣٦ .
- صلاح أحمد هريدى «دكتور» : دور الصعيد فى مصر العثمانية - دار المعارف الإسكندرية ١٩٨٤ .
- عادل زيتون «دكتور» : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى - دمشق - ١٩٨٠ .
- عاصم دسوقى «دكتور» : مجتمع علماء الأزهر فى مصر - القاهرة للثقافة الجديدة القاهرة ١٩٨٠ .
- عبدالرحمن زكى «دكتور» : القاهرة - تاريخها وآثارها - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٦ .
- قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ .
- عبدالرحمن عبدالتواب : منشآتنا المائية عبر التاريخ - القاهرة ١٩٦٣ .
- عبدالرحيم عبدالرحمن «دكتور» : المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى تونس ١٩٨٢ .
- الريف المصرى فى القرن الثامن عشر - مكتبة مدبولى - القاهرة (ط٢) ١٩٨٦
- عبدالعزيز سليمان نوار «دكتور» : الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفترى عليها - ٤ أجزاء - مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ٨٣ - ١٩٨٦ .
- عبدالقادر حسن على : العملة - القاهرة (ط٢) ١٩٦٤ .
- عبدالوهاب بكر «دكتور» : الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن ١٨م دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ .
- عبدالوهاب المسيرى «دكتور» : الأيديولوجية الصهيونية - الكويت ١٩٨٢ .
- عراقى يوسف محمد «دكتور» : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر - دار المعارف القاهرة ١٩٨٥ .
- علماء الحملة الفرنسية - وصف مصر - ترجمة زهير الشايب ٩ أجزاء - مكتبة مدبولى - القاهرة (د.ت) .
- على أحمد الطايش : العمائر الجركسية الباقية بشارعى الخيامية والسروجية رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة - القاهرة ١٩٨٩ .
- على مبارك : الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (٢٠ جزءاً) - مطبعة بولاق - القاهرة ١٣٠٣ - ١٣٠٥هـ .
- عماد عبدالسلام رءوف العطار : بعض العملات المستعملة فى الموصل فى العهد العثمانى واقيامها . مجلة المسكوكات العدد (٥) بغداد - ١٩٧٤ .
- غالب جاسم الدجيلى : نقود السلطان عبدالحميد الأول فى المتحف العراقى - مجلة المسكوكات العدد (٨-٩) بغداد ٧٧ - ١٩٧٨ .

- فؤاد حسنين على : الدخيل فى اللغة العربية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - مجلد ١١ - ج٢ - ديسمبر ١٩٤٩ .
- فؤاد هاشم عوض «دكتور» : اقتصاديات النقود والتوازن النقدى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٤ .
- ليلى عبداللطيف أحمد «دكتورة» : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى - مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٨ .
- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز - القاهرة ١٩٨٠م .
- محمد أبو الفرج العش «دكتور» : مصر القاهرة على النقود العربية الإسلامية - (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) ١٩٧١ .
- النقود العربية الإسلامية المحفوظة فى متحف قطر الوطنى - ج١ - قطر - الدوحة - ١٩٨٤ .
- محمد خليل برعى «دكتور» : مقدمة فى النقود والبنوك . القاهرة ١٩٧٦م .
- محمد رفعت رمضان : على بك الكبير - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٥٠ .
- محمد زكى شافعى «دكتور» : مقدمة فى النقود والبنوك - دار النهضة العربية - القاهرة - (ط٥) ١٩٦٢ .
- محمد عبدالمنعم الراقد (ود . أحمد أحمد الحتة) : الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٧٢ .
- محمد العزبى «دكتور» : بداية الحكم المغربى فى السودان الغربى - بغداد ١٩٨٢ .
- محمد فهيم لهيطة «دكتور» : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة - النهضة المصرية - القاهرة (ط٢) ١٩٤٥ .
- محمد فؤاد شكرى (وآخرون) : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر - الأنجلو المصرية - القاهرة (د.ت) .
- محمد مختار : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية - مطبعة بولاق - القاهرة ١٣١١هـ .
- محمود عباس حمودة «دكتور» : المدخل الى دراسة الوثائق العربية - دار الثقافة - القاهرة (ط٢) ١٩٨٤ .
- مصطفى كمال وصفى «دكتور» : مصنفة النظم الإسلامية - مكتبة وهبى - القاهرة ١٩٧٧ .
- ناصر خسرو علوى : سفرنامة - ترجمة وتعليق د . يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٤٥ .
- ناهد حمدى أحمد : وثائق التكايا فى العصر العثمانى - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى شعبة الوثائق بكلية الآداب جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٤ .
- نجاتى أقطاش (وعصمت بينارق) : الأرشيف العثمانى - ترجمة صالح سعداوى صالح - الجامعة الأردنية عمان ١٩٨٦ .
- نظير حسان سعداوى «دكتور» : دولة البرين والبحرين - المجلة التاريخية المصرية - مجلد ١٣ - القاهرة ١٩٦٧م .
- نعيم زكى فهمى «دكتور» : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ .
- هانتس (فالتر) : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى - ترجمة كامل العسلى الجامعة الأردنية - عمان ١٩٧٠ .

- هدايت علي تيمور: مسجد الملكة صفية - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار - جامعة القاهرة - القاهرة ١٩٧٧

- يوسف صلاح الدين عبدالسلام «دكتور»: دراسة لبعض العملات التركية من واقع الوثائق والوقفيات الأثرية ومن كنوز متحف الفن الإسلامي بالقاهرة - مجلة دراسات آثارية إسلامية - المجلد الأول - القاهرة ١٩٧٨.

رابعا: المراجع الأجنبية

- Artuk (Ibrahim) and Gevriye: Istanbul Arkeolagji Muzeleri Teshirdeki Islami S ikkeler Katalogue - 2 Vols. Istonbul - 1974.
- Artuk (I) Early Ottoman Coins of Orhan Ghazi Near Eastern NU. Iconography Epigraphy and History Studies in Honour of George Miles - A.V.B U.S.A - 1974.
- Ashtor (E):L Les Metaux Précieux et la Balance des payment du Parche - Qrient á la Basse Epoque - Paris 1971.
- Bacharch (J), El Nabarawy (R), Nicol (N): Catalog of the I slamic Coins. Gloss Weights. Deis and Medals in the Egyption National Library, Cairo - American Center in Egypt - cairo 1982.
- Bacharch (J.) The Dinar versus the Ducat Int. J. Middle Eest. Stud. 4 (1972).
- Casanova (P): Inventaire Sammaire de la Collection des Monnoies Musulmanes de S.A la Princene Ismail - Paris 1896.
- Dotey (R): Supplément oux Dictionnaires Arabes 2 Tom. Deuxiénre Édition - Paris 1927.
- Grierson (P): Numismatic, Oxford 1975.
- Ives (Hervert) and Grierson (Phlip): The Venetian Gold Ducot and its Imitations - The American Numismatic Society New - York 1954.
- Lane - Poole (S): Catologue of Oriental Coins in the British Museum - 10 vols. London 1873-1890.
- Lane - Poole: (S.) Catalogue of the collection of Arabic Coins - London 1897.
- Olcer (G): Sovyet Rusya Muzelerndeki (Moskovaa ve Leningrad) Nadir Osmanli Medeni Paralar Istambul 1975.
- Pere (N): Osmanhlarde Medenî Paralar. Istanbul. 1968.
- Porteous (J): Coins in Gistory . London 1969.
- Raymand (A): Artis Aux Caire Au XV III e Siécle. Tome T.
- Institut Fnançais de Dames. Damas 1973.
- Seham El Mahdi: Coins Struck in Egypt in the name of Selim 1517-1519 (922-9264H.) The Turkish Numismatic S Society - Istambul 1988.
- Sotyeby's: Catalogue of Gold Coins of the Ottoman Empire and the Republic of Turky - London 1982.
- Suhle (A): Die Munze. Leipzig.
- Ziya (A): Catalogue of Islamic Coins - Constantipole - 1910.

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١	١٧٦٣٧/١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٠,٧٥ج	٥ مم	المركز : سليم بن بايزيدخان	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : (عـ) ـز نصره ضر بـ (قسطن)طينية ١٩١٨		
٢	١٧٦٣٧/٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٠,٦٧ج	٥ مم	المركز : سلطا(ن) سليم شاه بن بايزيدخان	المركز : عـز ✿ ضر قسطنطينية سنة ١٩١٨		
٣	١٧٦٤٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٠,٧٠ج	٧ مم	المركز : سـلطا سليم بن بايزيد	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضرب تونس		
٤	١٧٦٣٧/٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٠,٦٨ج	٨ مم	سلطان سليم بن بايزيدخان	المركز : حبره ضر مصـ		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٥	١ / ١٧٣٦٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٤٦	٢٠ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : شا سلطا سليمان ة بن سليم خان عز نصره بمصر ضرب سنة ٩٣٠	المركز : ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر		
٦	٢ / ١٧٣٦٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٥١	١٩ مم	المركز : ن سلطان سليما شاة بن سليم خان عز نصره ضرب فـ مصر سنة ٩٣٤	المركز : ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر	١	
٧	٢٥٢ / ع	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	ذهب	٣,٢٠	١٩ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ن ن شاه ن سلطا سليما بن سلطا سليم خا ن عز نصره ضرب بمصر ٩٣٤	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : بـــــ ضا (ر) النضر صـا العز والنصر فى البر والبحر	٢	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٨	١٧٣٦٦/٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٤٨	٢٠مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب فى (....) سى خاينة سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر		
٩	١٧٣٦٦/٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٤٥	١٩مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب فى سروز سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر فى البر والبحر		
١٠	١٧٣٦٦/٥	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٤٦	٢٠مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب فى جزاير سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر فى البر والبحر		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١١	١٧٣٦٦ / ٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٥٤	٢٠مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب فى سدرة قيسى سنة ٩ (٠٠)	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر		
١٢	١٧٣٧٩ / ١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٧٣	٢١مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سليمان شـاه بن سليم سلطان خان عز نصره	هامش : ضرب سنة خلد الله المركز : بمصر		غير منتظمة السك
١٣	١٧٣٦٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٧٠		المركز : سلطان سليمان بن سليم	المركز : ضرب سنة ٩٢٨		٣٦ قطعة يدور متوسط وزنها بين ,٦٨ج و,٧٠ج جميعها منقوص وغير منتظم الشكل

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١٤	١٧٣٦٧/١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٧٠	٦,٥مم	المركز: سلطان ن سليما شاه بن خان سليم	المركز: ضرب سدرة قيسى ٩٣٤		
١٥	١٧٦٤٧/٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٦٨	٧ مم	المركز: سليمان بن سليم شاه	المركز: ضرب تو ✱ (نس) سنة ٩٣٤		
١٦	١٧٣٧١/٧	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٧٢	٦ مم	المركز: ن سلطا سليمان شاه	المركز: عز نصره ✱ سنة ٩٣٥		
١٧	١٧٣٧١/٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	١,١٨	١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطا ن ن سليما شاه بن سليم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: عز نصره ضرب بمصر ٩٣٨		مثقوبة
١٨	١٧٣٧٩/٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٨٧	١٧,٥ مم	المركز: سلطان عز نصره سليم ٩٣٩	المركز: تونس ضرب		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٩	١٧٦٤٧/١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٦٩	٦ مم	المركز: سلطان سليمان شاه بن سليم	المركز: ضرب ✱ (٠٠٠٠) سر طو سنة (٠٠) ٩٣		
٢٠	٢٠٩٧٧	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٣٢	٩ مم	المركز: سلطان سليمان سليم	المركز: ضر ب سدرة سدرة سنة (٠٠) ٩٣		بها آثار قص
٢١	٢٥٤/ع	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	فضة	١/٢١٠	١٥ مم	المركز: سلطان سليما(ن) بن سليم	المركز: نصر ب عزه ضر مصر سنة (٩) ٤٣	٣	
٢٢	٢٥٥/ع	متحف كلية الآثار	فضة	١,١٨٠	١٥ مم	(سلـ)طان سليمان بن سليم ه شا	عز ضر (ب) نصر (هـ) سنة ٩٥١	٤	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٢٣	٤ / ١٧٣٧	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٩٣	١٦,٥ مم	المركز: سليمان شا بن ه سليم	المركز: عز نصره ضرب ✱ ✱ بمصر		بيضاوية مثقوبة
٢٤	١٧٧٧٩	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٧٢	٧ مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم	المركز: عز نصره ضرب ✱ سدرة قيسى سنة		
٢٥	١٧٤٢٨	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٦٥	٥ مم	المركز: سلطا سليمان بن سليم	المركز: عز نصره ضرب ✱ دكويه		
٢٦	٦ / ١٧٣٧١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٦٥	٦ مم	المركز: سلطان سليما شاه سليم بن	المركز: عز نصره ضرب (دمـ)ـشق ✱		مكسورة
٢٧	٥ / ١٧٣٧١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٥٧	٥ مم	المركز: سلطا(ن) سليمان = شاه	المركز: ضرب ✡		مقصوصة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٢٨	٢ / ١٧٣٧١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٨٠	١٧ مم	المركز: سلطان عز ن نصره بن سليما سليم	المركز: ضرب (..) خلد الله ملكه		
٢٩	١ / ١٧٣٧١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٤,٣١	٢١ مم	المركز: سلطان سليما [illegible] شاه سليم	المركز: سلطا(ن) سليما(ن) السلطان عز نصره		
٣٠	٢ / ١٧٦٣٧	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٧١	٦ سم	المركز: سلطان (سليمان) (بـ)ـن سليم شاه خان	المركز: (عز) نصره ضرب سنة (..) سوار		
٣١	٢ / ١٧٣٧٩	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٩٢	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان (سليمان) بن سلطان سليم عز نصره	هامش: فى إطار من حبيبات متماسة خلد الله (ملكه) المركز: ضرب مصر	٥	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٣٢	١٧٣٦٧/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٧٤	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ن سلطانن سلـ(يمان) عز نصره شاه بن سلطان سليم	هامش: في إطار من حبيبات متماسة خلد الله ملكه وسلطانه المركز: تونس ضرب		مقصوصة
٣٣	١٧٣٦٧/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٤	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان (سلـ-يمان) عز نصره ن بن سلطا سليم	هامش: (خلد الله) ملكه وسلطانه المركز: بغداد ضرب		
٣٤	٢٧٩٣٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	المركز: ضرب بمصر سنة ٩٣٠	المركز: ✡		كتابات الظهر مطموسة
٣٥	١٧٤٥٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٧ مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم	المركز: بدمشق (٩)٣٤		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٣٦	٢١٤٠٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: عز نصره ضرب سلطان سليمان	المركز: زخرفة توريق عربية سنة ٩٥٧		
٣٧	٢١٣٩٨	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: قسطنطينية ٩٦٦	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ✡ ✶		منقوصة
٣٨	١٩٧٢٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٦ مم	هامش: بمصر سبعين المركز: سليمان سلطان	المركز: لا اله الا الله محمد رسول الله		كتابات الظهر بالخط الكوفى
٣٩	١٧٣٦٧/٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٦٤	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: البرين سليمان شاه البحر(ين)	هامش: خلد الله ملكه وسلطانه المركز: ضرب بغداد		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٤٠	١٧٧٩٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٢ مم	المركز: مصر ضرب ٩٧٧	زخرفة من خطوط متقاطعة	٦	سميكة
٤١	٥٠٧٥	متحف صنعاء الوطني اليمن	ذهب	٣,٤٤	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليم بن شاه سليمان خان عز نصره ضرب في مصر سنة ٩٧٤	المركز: ضارب النضّر صاحب العز والنصر في البر والبحر	٧	
٤٢	١٧٣٦٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٥	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان بن سليم سليمان خان عز نصره ضرب جزاير في سنة (٠٠) ٩٧	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر	٨	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٤٣	١٧٣٩٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٥	١٩,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد شـــــاه بن سليم خان عـز نصره ضرب في قسطنطينية ٩٨٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر		
٤٤	١٧٣٦٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٥	٢٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد بن سليم خان عـز نصره ضرب في مصر سنة ٩٨٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطا البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٤٥	٢١٥٢٥	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٤٤	٢١ م	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان مراد بن سليم خان عـ(ـز) نصره ضرب في مصر سنة (٠٠) ٩٨	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان		قص غير جيد
٤٦	٤ / ١٧٣٧٩	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٨٨	١٧,٥م	المركز : سلطان (مراد بن) سليم خان عز نصره	هامش : خلد (الله ملكه) وسلطانه سنة ٩٨٨ المركز : ضرب مصر	١٠	قص غير جيد
٤٧	١٧٧٥٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٧٨	١٩ م	المركز : سلطان مراد بن سلطان سليم شاه عز نصره	هامش : خلد الله المركز : ضرب حلب	١١	
٤٨	١٧٣٧٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	١,٨١	٢٠ م	المركز : مراد خان بن السلطان سليم عز نصره			

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٤٩	٢ / ١٧٤٥٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس	٣,٩٠	١٩ م	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السطان مراد بن السلطان سليم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: كتابة غير واضحة		
٥٠	١ / ١٧٤٥١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٩ م	ـــــــــ المركز: مراد سليم خلد الله..	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان خلد الله		
٥١	٢ / ١٧٤٥١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		٢٠ م	كالسابق	كالسابق		
٥٢	١ / ٢٤٣٧١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٤٤	٢٠ م	المركز: سلطان محمد بن مرادخان عز نصره ضاب فى قسطنطينية ١٠٠٣ سنة	المركز: ضارب النضر صـا العز والنصر فى البر والبحر	١٢	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٥٣	٢١٧٦٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٤١	٢٠ م	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : السلطان محمد مراد خان (عز) نصره ضرب فـ مصر سنة ١٠٠٣	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطا البر (ين) خاقان البحرين السلطان بن السلطان	١٣	
٥٤	١٧٣٧٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٣٧	٢٠ م	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان محمد بن مراد خان عز نصره ضرب فى سدرة قيسى سنة ١٠٠٣	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر		
٥٥	٤ / ١٧٣٥٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٩٩	٧ م	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : محمد بن مراد خان عز نصره	هامش : (فى مناطق) خلد ملكه ضرب أدرنه		مقصر صة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٥٦	١٧٣٥٤/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١١	٦ مم	المركز : مراد بن محمد	هامش من حبيبات متماسة المركز : خلد ملكه ضرب أدرنة		
٥٧	١٧٣٤٥/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١	٦ مم	هامش : (بن) مرادخان عز نصره المركز : محمد	هامش من حبيبات متماسة خلد ملكه ضرب أدرنة		
٥٨	١٧٨١١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٨٥	٩ مم	هامش : فى إطار من حبيبات متماسة محمد بن مراد خان عز نصره المركز :	هامش : إطار من حبيبات متماسة خلد ملكه ضرب أدر(نة) المركز :		
٥٩	١٧٣٥٤/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٩٣	٥ مم	هامش : مراد خان عز نصره المركز : محمد بن	هامش : خلد ملكه المركز : زخرفة هندسية	١٤	
٦٠	١٧٣٥٤/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٩٣	٥ مم	المركز : محمد بن مراد خان عز نصره ٦٧٩(؟)	المركز : خلد ملكه ضرب		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٦١	١٧٨٧٥	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	المركز : سلطان محمد (ن) ═══ بن مراد خان	المركز : ضرب ═══ قسطنطينية		
٦٢	١٧٨٣٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	هامش : محمد بن مراد خان عز نصره المركز : ✳	هامش : خلد ملكه ضرب برسة المركز : ✳		
٦٣	١٧٤٥٤ / ٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش : محمد بن مراد خان عز نصره المركز : ✳	هامش : ــ ضرب أدرنة المركز : ✳		
٦٤	١٧٤٥٤ / ٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	المركز : محمد بن مراد	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ⊞		
٦٥	١٧٤٥٤ / ١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش : حول دائرة صغيرة سلطان (بـ)ـن مراد خان عز نصره	هامش : خان	١٥	
٦٦	١٧٤٥٤ / ٥	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : (محمد) مراد	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز :		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٦٧	٢٠٩٨٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: (محمد)			
٦٨	١٧٣٧٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان أحمد بن محمد خان عز نصره ضرب في سنة مات	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر في البر والبحر	١٦	
٦٩	١٧٣٨٦/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٣٠	١٧,٥	المركز: طغراء باسم السلطان أحمد بن محمد خان	المركز: ثلاثة مناطق أفقية بها كتابة غير مقروءة	١٧	
٧٠	١٧٣٨٦/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٢٩	١١ مم	المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان	المركز: خلد ملكه قره ام		
٧١	٢٤٣٧٠/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٩	٢٢ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان عثمان بن أحمد خان عز نصره ضرب في	المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	١٨	نادرة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٧٢	١ / ١٧٣٨٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١	١١ مم	المركز : سلطان عثمان بن	المركز : عز نصره ضرب سنة		بيضاوية
٧٣	٢ / ١٧٣٨٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٩	١٦ مم	هامش : ضرب قسطنطينية خلد المركز : عثمان	المركز : خاقان السلطان بن السلطان		بها نحاس
٧٤	١٦٤١٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٨	٢٢ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان إبراهيم بن أحمد خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٤٩	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	١٩	
٧٥	٢ / ٢٤٣٧١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	٢٣ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان إبراهيم بن أحمد خان عز نصره ضرب فى مصر سنة ١٠٤٩	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٧٦	٢٥٣ / ع	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	فضة	,٨٨	١٣ مم	المركز : طغراء السلطان إبراهيم بن أحمد خان	المركز : خلد الله ضرب قسطنطينية ٩(١٠٤)	٢٠	
٧٧	٩ / ١٧٣٨٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٣٩	١٨ مم	المركز : سلطان إبراهيم بن أحمد خا(ن)	المركز : عز نصره ضرب دمشق	٢١	
٧٨	٢ / ١٧٣٨٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	,٢١	١٠ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطا(ن) إبراهيم (بن) أحمد خان	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضرب قسطنطينية		
٧٩	٦٩٠٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	٢١ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان محمد بن إبراهيم خان (ع)ز نصره ضرب فى مصر سنة ١٠٥٨	المركز : سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٢	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٨٠	٢١٥٢٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٢	٢٤ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان محمد بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٥٨	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان		
٨١	٢١٥٢٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٣	٢٣ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سـ(لطان محمد بن) إبراهيم خان عز نصره ضرب في طرابلس سنة ١٠٧٢	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : (ضارب النضر) صاحب العز والنصر في البر والبحر	٢٣	
٨٢	٢٥٤٠١/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	,٢٩	١٤ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء غير واضحة	المركز : (ضـ)ربـ في مصر سنة ١٠٧١		منقوصة
٨٣	٢٥٤٠١/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	,٣١	١٤ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء مطموسة	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضرب في مصر ١٠٧١(١)		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
٨٤	١ / ٧٢٧١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢,٥٥	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: خلد الله ضرب حلب	٢٤	مثقوبة
٨٥	١٣٥٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١٢	٧ مم	هامش: السلطان بن السلطان محمد بن إبر(اهيم)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب فـ خلد الله ملكه		
٨٦	١٧٩٨٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٩,٩	٤٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان سليمان بن إبراهيم خان دام ملكه ضرب في قسطنطينية ١٠٩٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٥	
٨٧	١٧٨٠٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٥٠	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان سليمان ابن إبراهيم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب في قسطنطينية ١٠٩٩		مثقوبة وبها نحاس

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٨٨	٢٩٧٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٤	١٩,٥	المركز : طغراء السلطان مصطفى خان في عز نصره ضرب سنة مصر ١١٠٦	المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٦	
٨٩	٥٧٧١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٩,٣٠	٢٧,٥	هامش : إطار من حبيبات متجاورة المركز : سلطان محمد مصطفى بن خان دام ملكه ضرب في قسطنطينية ١١٠٦	هامش : إطار من حبيبات متجاورة المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٢٧	
٩٠	١٧٣٩٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩,٢٩	٢٩ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : السلطان مصطفى بن محمد خان دام ملكه ضرب في قسطنطينية ١١(٠٠)	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان		
٩١	١٧٣٩٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٤,٢٤	٢٤ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء السلطان مصطفى بن محمد خان	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضرب في اسلامبول		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف - الوجه	الوصف - الظهر	اللوحة	ملاحظات
٩٢	٢١٣٩٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		٢٠ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان مصطفى خان	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ٧ (٠٠) ضرب تونس سنة		
٩٣	٢٥٩٩٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١٦,٦٩	٢٤ مم	هامش : إطار من خطوط تشبه الجدائل المركز : طغراء السلطان أحمد بن محمد خان فـ بـ عز نصره ضر قسطنطينية ١١١٥	هامش : إطار من خطوط تشبه الجدائل المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان ب	٢٨	تذكارية
٩٤	١٧٩٧٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٦,٨٣	٣٣ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء السلطان أحمد بن محمد خان فـ بـ عز نصره ضر مصر سنة ١١١٥	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان		الكتابة فى مساحة صغيرة بوسط العملة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٩٥	١٧٣٨٩	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٢١	٢٣ مم	هامش : إطاران خطيان بداخلهما حبيبات المركز : طغراء السطان أحمد بن محمد خان فـ بـ عز نصره ضر مصر سنة ١١١٥	هامش : إطاران خطيان بداخلهما حبيبات المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان		مثقوبة
٩٦	٢٤٦١٠	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٣٥	١٨,٥	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء السلطان أحمد بن محمد خان	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضرب مصر سنة ١١١٥		
٩٧	١٧٨٢٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٣,٢٠	٢٤,٥	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان أحمد بن محمد خان عز نصره ضرب الجزاير ١١٣٦	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٩	مثقوبة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٩٨	١٧٨٢٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٠,٢٤	١٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب فى قسطنطينية ١١١٥	٣٠	
٩٩	٢٥٩٩٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	١٥,٢٤	٤٢ مم	هامش: إطار خارجى مجدول ثم إطار عريض من الأرابيسك يليه إطار مجدول محصور بين إطارين خطيين المركز: طغراء السلطان محمود ابن مصطفى خان	هامش: كالطارات الوجه المركز: ضرب فى اسلامبول ١١٤٣		تذكارية
١٠٠	٤٣٨٧	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	١,٦٩	١٣,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب فى مصر سنة ١١٤٣	٣١	مثقوبة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١٠١	١ / ٧١٢٧	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٢,٦٠	٢٠,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان عز نصره ضر مصر سنة ١١٤٣	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٣٢	
١٠٢	١٧٤٠٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	١,٤٨	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمود خان عز نصره ضر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: واير (؟) ضرب فى جزاير ١١٤٥	٣٣	مثقوبة
١٠٣	١٧٤٠٣	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	١,٧٢	١٥ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمود خان عز نصره ضر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب فى تونس ١١٦٦ سنة	٣٤	مثقوبة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٠٤	١٧٤٢٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٠,٥٩	١٥ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب ٤ في مصر سنة ١١٤٣	٣٥	مثقوبة
١٠٥	١٧٤٠٩	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٣,٩٤	٢٢ مم	المركز: (سلطان) البرين وخاقان البحرين السلطان محمود بن	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: (...) ضرب ١١٨٤ في تونس	٣٦	
١٠٦	٢٠٥٣٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	نحاس		١٥,٥	هامش: محمود خان عز نصره المركز: *	هامش: كتبة غير مقروءة يظهر منها ود ين المركز: *		
١٠٧	١٧٩٧٤	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	١٧,١٩	٤٩ مم	هامش: إطار خارجي مجدول يليه إطار عريض من الأرابيسك ثم إطاران خطيان يحصران إطاراً من جدائل المركز: طغراء السلطان العثمان بن مصطفى خان	هامش: كإطار الوجه المركز: ضرب في	٣٧	تذكارية

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١٠٨	١٧٤١١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٢,٥٨	٢١ مم	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان فـ بـ عز نصره ضر اسلامبول ١١٦٨	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ب السلطان		مثقوبة
١٠٩	١٦٥٦٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٢,٤٨	٢٠ مم	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: ★ طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان فـ بـ عز نصره ضر مصر سنة ١١٦٨	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ص السلطان		مثقوبة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف - الوجه	الوصف - الظهر	اللوحة	ملاحظات
١٠٨	١٧٤١١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٢,٥٨	٢١ مم	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان فـ بـ عز نصره ضر اسلامبول ١١٦٨	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ب السلطان		مثقوبة
١٠٩	١٦٥٦٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٢,٤٨	٢٠ مم	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: ★ طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان فـ بـ عز نصره ضر مصر سنة ١١٦٨	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ص السلطان		مثقوبة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف - الوجه	الوصف - الظهر	اللوحة	ملاحظات
١١٠	١٧٤١٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٩	٢١ مم	هامش : إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز : ★ طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان ضرب فـ عز نصره ضر مصر سنة ١١٦٨	هامش : إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ص السلطان		قص غير جيد
١١١	١٧٤٢٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	,٥٢	١٤,٥	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضرب فـ قسطنطينية ١١٦٨		مثقوبة
١١٢	١٣١٦٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٢	١٩ مم	هامش : إطاران خطيان بينهما حبيبات المركز : طغراء السلطان مصطفى أحمد خان ضرب فـ عز نصره ضر مصر سنة ١١٧١	هامش : إطار خطيان بينهما حبيبات المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٣٨	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١١٣	١٧٤١٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٠,٩٠	١٦ مم	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان فـ بـ عز نصره ضر مصر سنة ١١٧١	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين امد السلطان ابن السلطان		مثقوبة
١١٤	١٧٤٤٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٥٨	١٧ مم	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: سلطان مصطفى خان عز نصره	هامش: إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز: بـ ضر فـ جزاير ١١٨٠	٣٩	مثقوبة
١١٥	١٦٧٣٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,١٨	١٧ مم	هامش: إطاران خطيان بينهما حبيبات المركز: سلطان مصطفى بن أحمد عز نصره خان ضرب فـ مصر سنة ١١٧١	هامش: إطاران خطيان من حبيبات المركز: ضار النضر بـ صاحب العز والنصر فـ البر والبحر ٨٦	٤٠	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١١٦	١٧٩٧٦	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٢,٤٩	٢٧ مم	هامش : مساحة خالية كبيرة فى الخارج يليها إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان مصطفى بن أحمد عز نصره خان ضرب فى مصر سنة ١١٧١	هامش : كإطار الوجه المركز : ضار النضر ب صاحب العز والنصر فى البر والبحر ٨٦		مثقوبة
١١٧	١٧٤٠٧	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	١,٦٨	١٨,٥	هامش : إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز : طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش : إطار خطى داخلى وحبيبات خارجى المركز : ضرب ١١ فى اسلامبول ١١٧١	٤١	مثقوبة
١١٨	١٧٨٥٩	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	,٣٨	١٤,٥	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : ضرب ١١ فى قسطنطينية ١١٧١		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١١٩	١٧٤٢٥	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	١٤,٩٠	٣٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان مصطفى (خا)ن عز نصره	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ب ضر فـ تونس ١١٨٣ سنة	٤٢	
١٢٠	١٧٤٢١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٩,٤٩	٣٠ مم	هامش: إطار داخلى خطى وخارجى حبيبات المركز: طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش: إطار داخلى خطى وخارجى حبيبات المركز: ٨٧ ضرب فـ اسلامبول ١١٧١		
١٢١	٧١٣١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	ذهب	٢,٣٩	٢٢ مم	هامش: إطار داخلى خطى وخارجى من حبيبات المركز: السلطان حمد ن عبد الحميد ابن خا عز نصره ضرب فـ مصر سنة ١١٨٧	هامش: كإطار الوجه المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ٣ السلطان	٤٣	مثقوبة

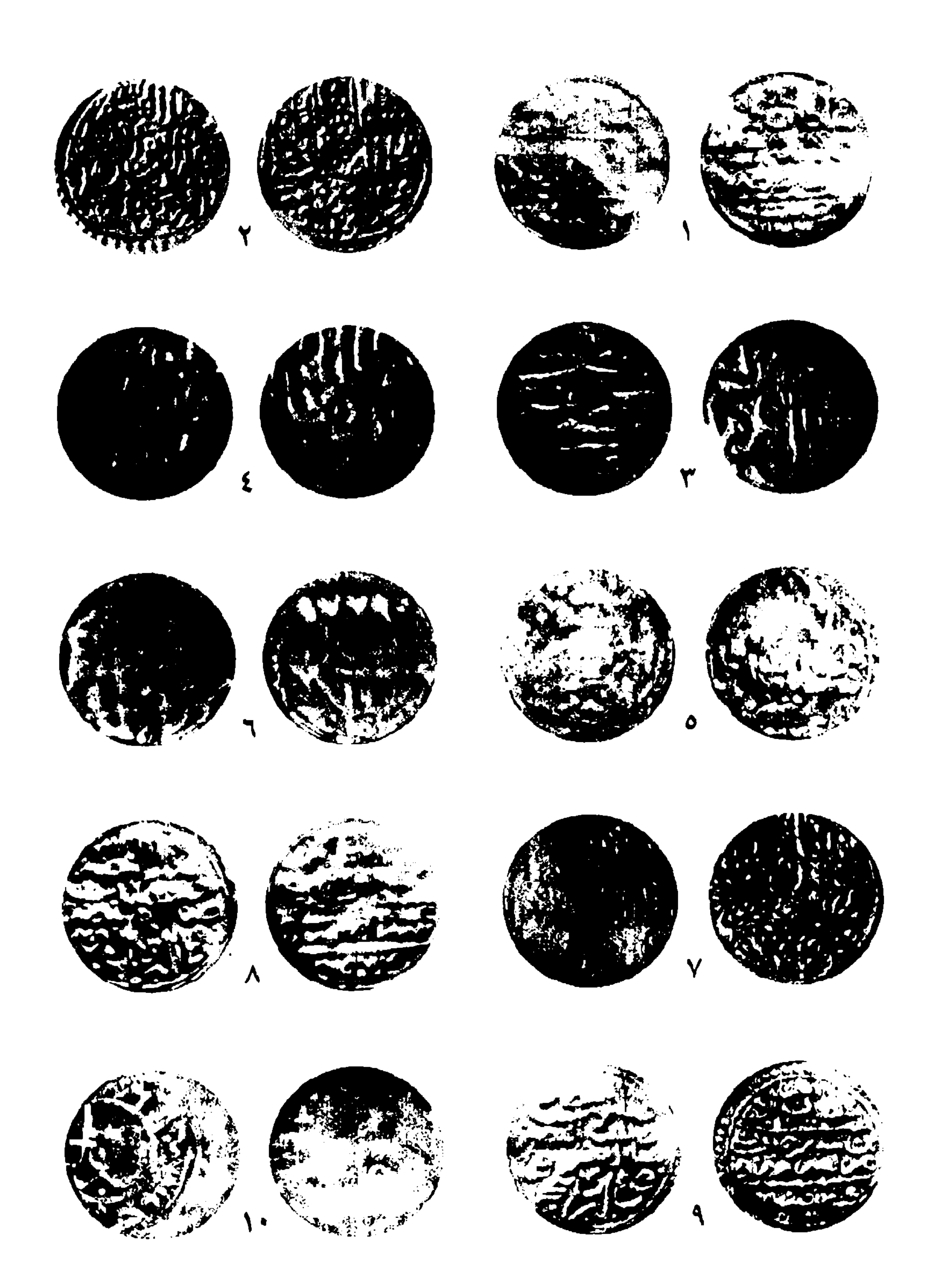
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف: الوجه	الوصف: الظهر	اللوحة	ملاحظات
١٢٢	١٦٥٣٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٧	٢١,٥	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : السلطان حمد ن عبد الحميد ابن خا عز نصره ضرب في مصر سنة ١١٨٧	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ٣ السلطان		
١٢٣	١٧٣٩٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٧	٢١,٥	كالسابق	كالسابق		
١٢٤	١٧٨٨٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٦٦	٣٤,٥	هامش : مساحة خالية كبيرة يليها إطار خارجي من حبيبات وداخلى خطى المركز : كالسابق	هامش : مساحة خالية كبيرة يليها إطار خارجي من حبيبات وداخلى خطى المركز : كالسابق		مثقوبة
١٢٥	١٨٠٠١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٦,٤٧	٣٩ مم	هامش : إطار من حبيبات متماسة المركز : طغراء السلطان عبدالحميد ابن أحمد خان ضرب في قسطنطينية ١١٨٧	هامش : كإطار الوجه المركز : سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ١ السلطان	٤٤	مقصوصة

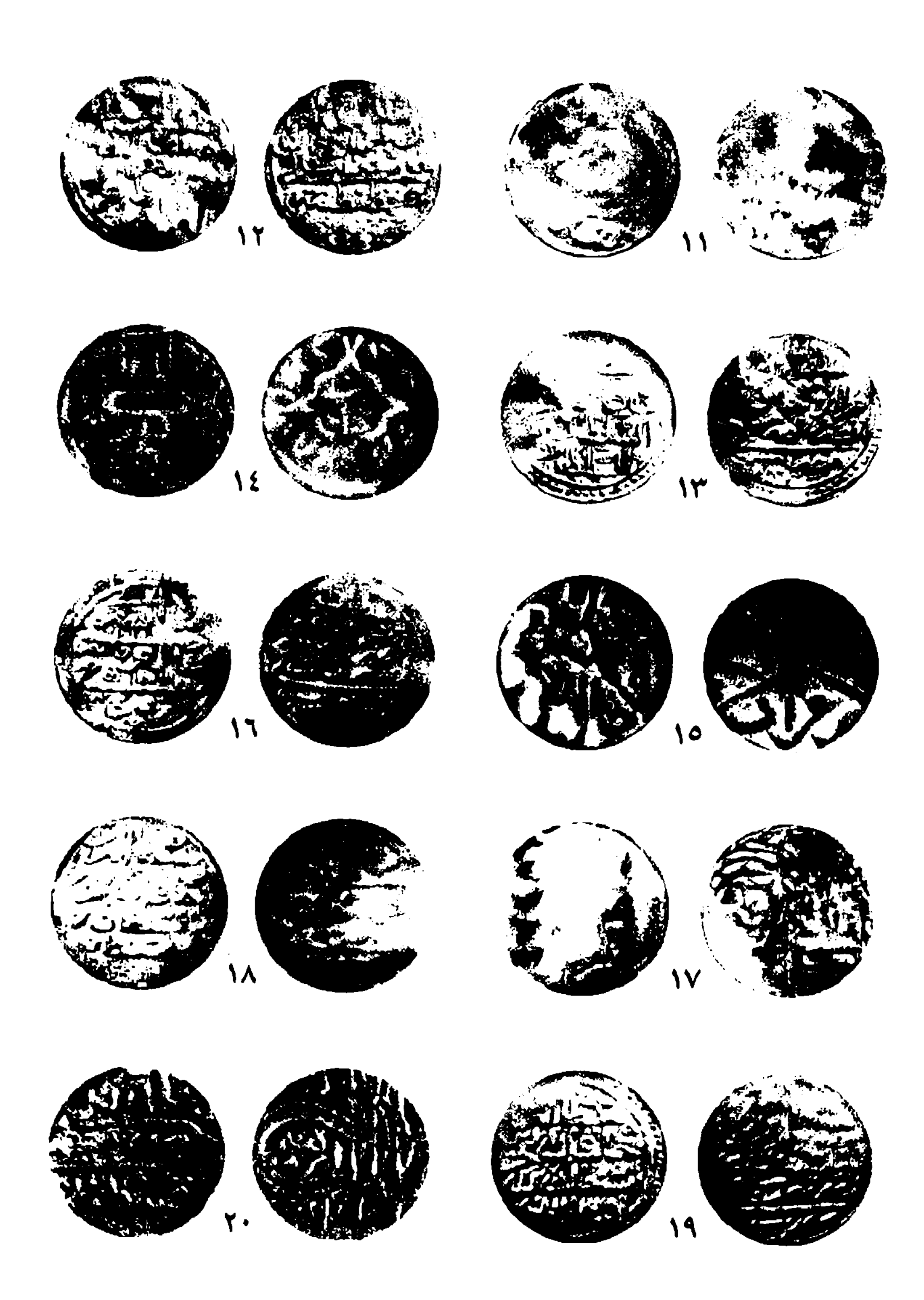
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف – الوجه	الوصف – الظهر	اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٢٦	١٧٨٨١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٤٥	٢٣ مم	هامش : خطى داخلى وخارجى حبيبات المركز : طغراء السلطان سليم ابن مصطفى خان	هامش : كإطار الوجه المركز : ٧ ضرب فى اسلامبول ١٢٠٣	٤٥	
١٢٧	١٧٨١٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٣١	٢٧ مم	هامش : إطار داخلى خطى وخارجى من حبيبات المركز : سلطان / سليم ابن / مصطفى خان / دام ملكه	هامش : كإطار الوجه المركز : ضرب فى طرابلس غرب ١٣١٠	٤٦	
١٢٨	٢٥٩/ع	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	نحاس		١٩ مم	مركز : مصر المحروسة	مركز : خطوط متقاطعة بأركانها رسم ورقة ثلاثية	٤٧	سميكة
١٢٩	١٦٥٣٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٦٧	٤٠ مم	هامش : R.IMP. HJ. BO. REG. M. THERE-SIA. D. G. مركز : صورة جانبية لامرأة	هامش : ARCHID. AVS. BU. COM. TYRA. 1757. T. DUX. مركز : رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه يتوسط جسده درع ينتهى بتاج ويوجد تاج آخر فى نهاية الرأسين والدرع مقسم إلى ثلاثة مناطق أفقية بها رسوم لأسود وأفاع مع نسر فى الوسط ناشر جناحيه.		

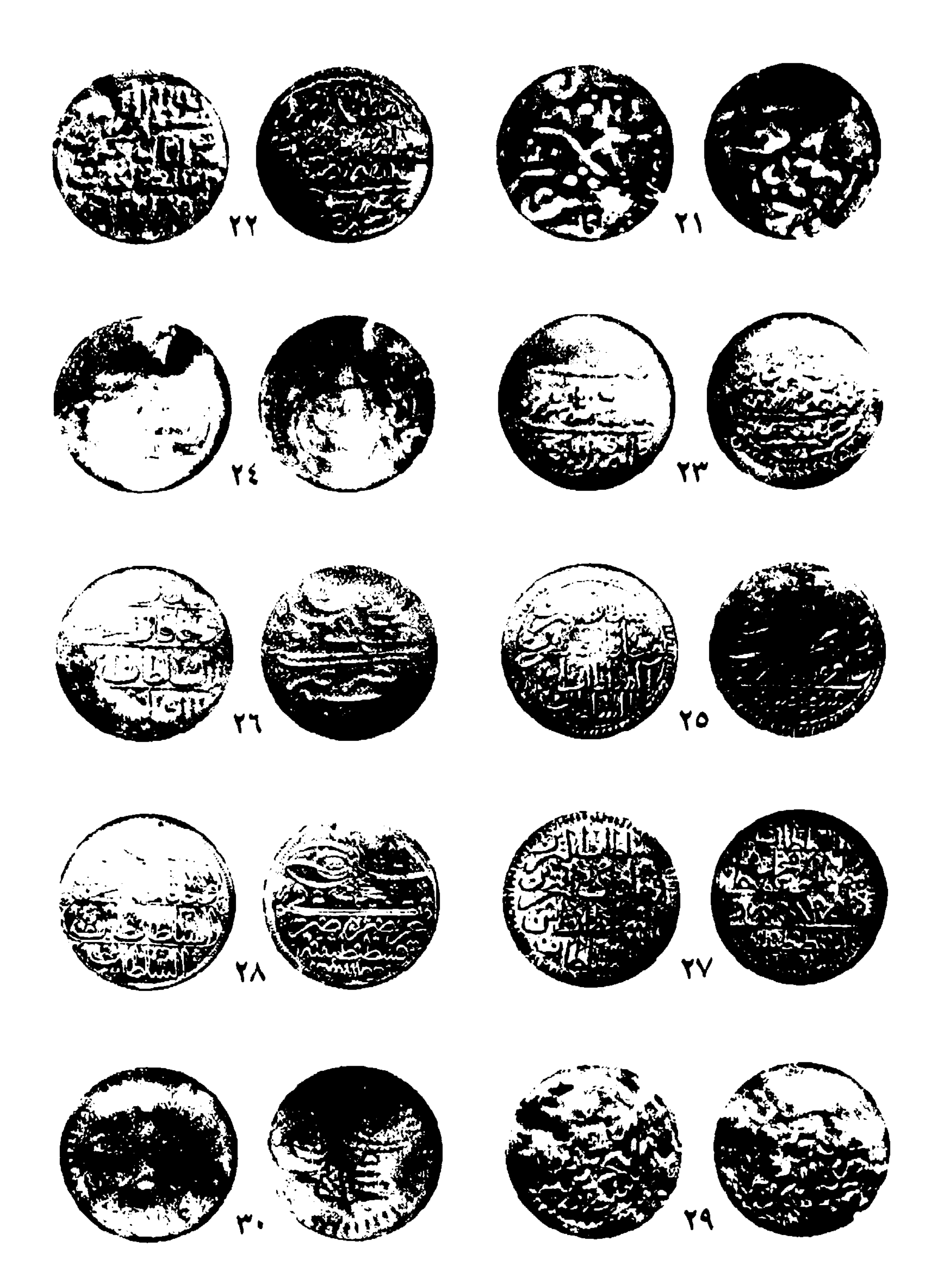
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٣٠	٦٩١٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٢٧,٩٢	٣٩ مم	كالسابق	هامش : ARCHID. AVST. DUX. BURG. CO. TYR. 1780. مركز : رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه وحول كل رأس هالة وفوقها تاج. بوسط جسد النسر درع مقسم إلى منطقتين بالعلوية رسم لأسد يقف على قوائمه الخلفية وأمامه تاج وصليب وفى السفلى رسم لنسر ناشر جناحيه ومنطقة مقسمة بواسطة خطوط مائلة.	٤٨	
١٣١	١٦٥٣٧/٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٥	٤٠ مم	كالسابق	هامش : كالسابق مركز : رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه وفوق رأسه تاج وبوسط جسد النسر درع ينتهى بتاج والدرع مقسم إلى قسمين بالعوى رسم لأسد والسفلى مقسم إلى مناطق بخطوط مائلة.		

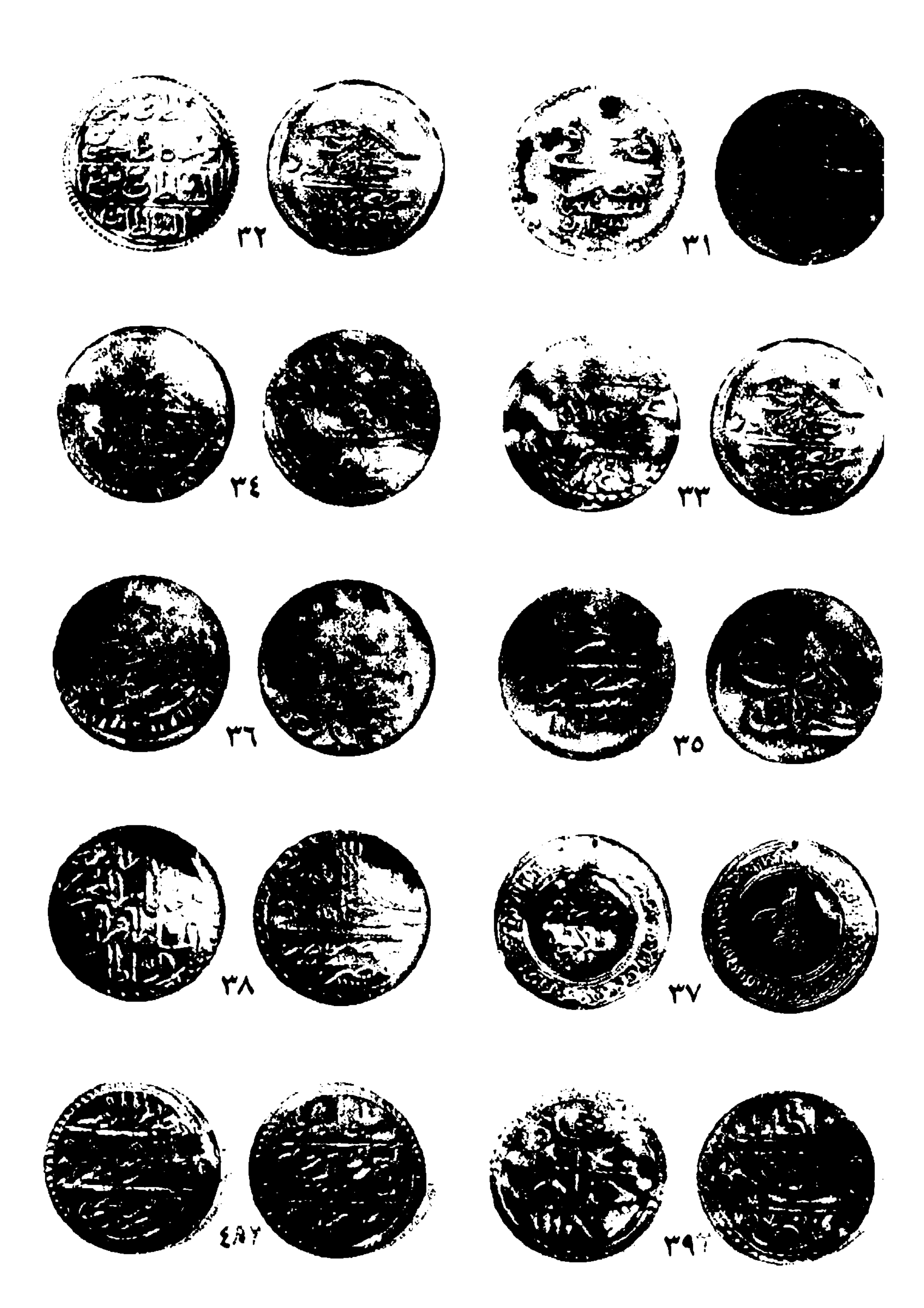
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٣٢	١٦٥٣٧ / ٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩٠	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق	٤٦	
١٣٣	١٦٥٣٧ / ٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩١	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق		
١٣٤	١٦٥٣٧ / ٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٢	٤٠ مم	هامش : M. THERESIA D. G. S. F. R. IMB. HU. BO. RAG. مركز : كالسابق	هامش : كالسابق مركز : نسر ناشر جناحيه بوسطه درع وفوق رأسه تاج .		
١٣٥	١٦٥٣٧ / ٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٤	٤٠ مم	كالسابق	هامش : كالسابق مركز : رسم لنسر ناشر جناحيه بوسط جسده درع مقسم إلى قسمين رئيسيين ينتهي بتاجين والقسم العلوى للدرع به رسم لأسد أمام صليب .	٤٩	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		اللوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٣٦	١٦٥٥٨/١	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٢٦,٨٥	٣٨ مم	هامش : CAROLOUS III. DET. GRATIA 1787. المركز : صورة نصفية فى وضع جانبى للملك	هامش : I,N,D.R.E.X.F.8. RP.R رسم تاج HISPAN.ET.		
١٣٧	١٦٥٥٨/٢	متحف الفن الإسلامى بالقاهرة	فضة	٢٦,٧٦	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق		

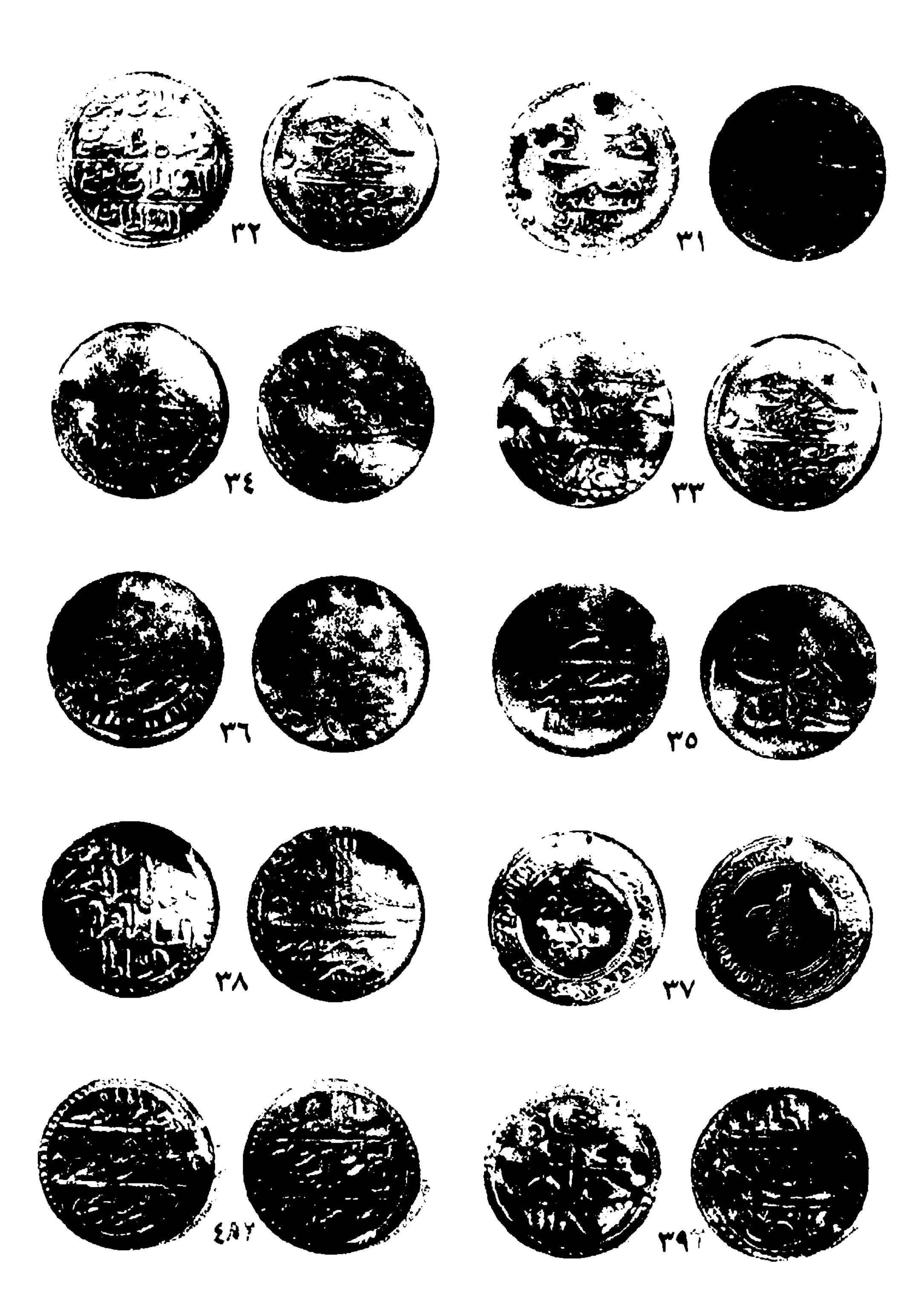

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠

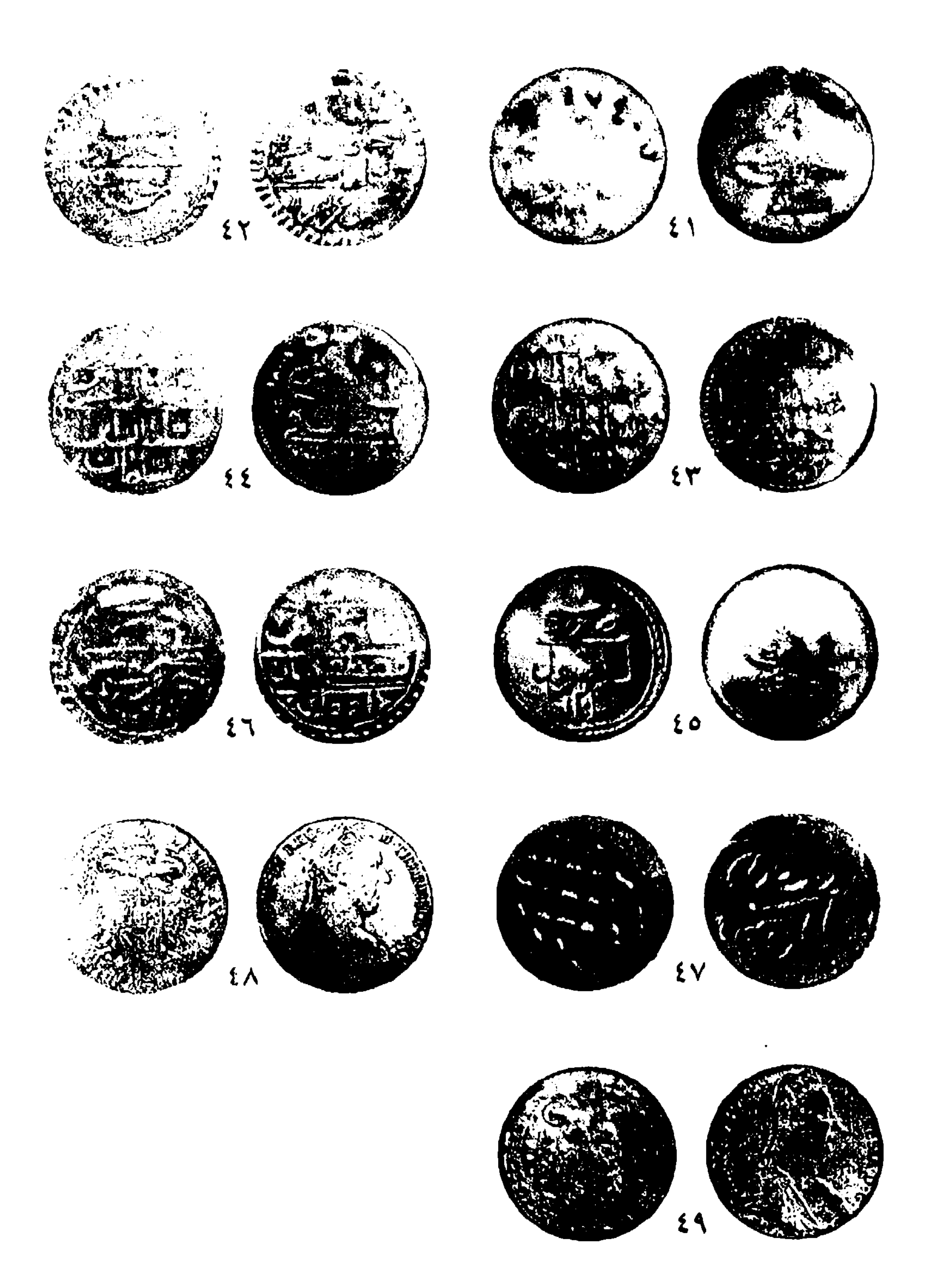

١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠


٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠



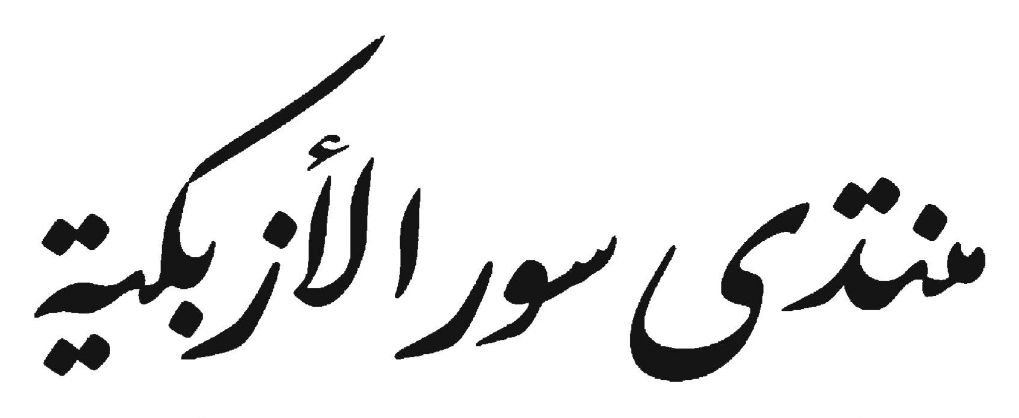
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩


٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨



٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩

الفهرس


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET